بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ
إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾

صدق الله العظيم

حروف العطف

بين الدرس النحوي والاستعمال القرآني

حروف العطف

بين الدرس النحوي والاستعمال القرآني

الاستاذ الدكتور
عبد الستار مهدي علي
أستاذ النحو في جامعة بابل

الطبعة الأولى
2014م - 1435هـ

دار الرضوان للنشر والتوزيع - عمان

الرضوان

للنشر والتوزيع

حروف العطف بين الدرس النحوي والاستعمال القرآني

أ. د. عبد الستار مهدي علي

الواصفات:

قواعد اللغة// اللغة العربية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2013/5/1608)

ISBN 978-9957-76-284-1 ردمك

المملكة الأردنية الهاشمية

عمان - الاردن - العبدلي - شارع الملك حسين

قرب وزارة المالية - مجمع الرضوان التجاري رقم 118

هاتف: 4616436 6 962+ فاكس: 4616435 6 962+

ص. ب. :926414 عمان 11190 الأردن

E_mail:gm@redwanpublisher.com

:gm.redwan@yahoo.com

www.redwanpublisher.com

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِى هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ
مَثَلٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٢٧﴾ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِى
عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴾

صدق الله العظيم

الإهداء

إلى روح والديّ العزيزين ...

برّاً وكرامةً

المؤلف

الفهرس

الباب الثاني

ما يقتضي إثبات الحكم لأحد المتعاطفين ، لا بعينه

الباب الثالث

ما يقتضي إثبات الحكم لأحد المتعاطفين ، يعنه

المقدمة

الحمـد للّه رب العالمين، وصلى اللّه وسلم على محمد خاتم رسل اللّه أجمعين، وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين الذين رفع اللّه بهم منار الحق، وأوضح بهم سبل الهدى، فكانوا قدوة، وأعلى مثل يحتذى في العلم والعمل.

وأَمَّا بعد:

فقد حظيت حروف المعاني في لغتنا الكريمة بعناية بالغة من كثيرمن اللغويين والنحاة والبلاغيين، والأصوليين، القدامى والمحدثين، ولا عجب فهذه الكلمات الصغيرة مبنى، عدة المتكلم وأدواته في تأليف الكلام، بها تأتلف أجزاؤه، وتتوثق لحمته في سداه، ودرسها مدخل لدرس الجملة العربية من حيث تركيبها وترتيب أجزائها والمعاني التي تختلف وتتغير بتغير مواقع ألفاظها المفردة[1].

وإذا كانت حروف المعاني أقل أقسام الكلام، فإنها أكثرها دوراناً على اللسان، وأولجها في تأليف الجمل، وأوسعها تكراراً وانتشاراً[2]، وترتب على قلتها عدداً، وأهميتها عدة، أن تداخلت معاني كثير منها، حتى دقت، وربما خفيت على كثير من أرباب الكلام، الأمر الذي حفز الكثير من علماء لغتنا على العناية بهذه الحروف، والوقوف على أسرارها، وأهميتها في تبيّن معاني القرآن، خاصة، واشتقاق أحكامه الفقهية. وهذا ما يفسر جهود اللغويين والنحاة والمفسرين في دراسة هذه الحروف، في مبناها ومعناها، وافرادهم لها بالتأليف كتباً مستقلة.

---

(1) ينظر نحو المعاني :3.

(2) ينظر: المخصص / المجلد/ 4، السفر/ 14: 45.

والمتأمل في التعبير القرآني يجد دقة وبلاغة عالية في استعمال هذه الحروف، الأمر الذي جعل عبد القاهر الجرجاني يعد مراعاة مواقعها، ومعرفة معانيها، وما ينفرد كل حرف بخصوصيته في ذلك المعنى، ووضع كل حرف في خاص معناه، سبيلاً إلى نظم الكلام وتأليفه(1).

وقد اختار الباحث في هذه الدراسة من بين حروف المعاني طائفة، أطلق عليها النحاة (حروف العطف)، موضعها في الكلام، كما يصفه ابن الأثير (ت637هـ): لطيف المأخذ، دقيق المغزى، غير أن أكثر الناس يضعونها في غير مواضعها(2).

ونظرة في استعمال (الواو والفاء وثم) وهي أشهر حروف العطف، في الآية الكريمة الآتية تقفنا على دقة هذه الحروف، ورحابة هذا الميدان، يقول تعالى: ﴿وَٱلَّذِى هُوَ يُطْعِمُنِى وَيَسْقِينِ ﴿٧٩﴾ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴿٨٠﴾ وَٱلَّذِى يُمِيتُنِى ثُمَّ يُحْيِينِ﴾ [الشعراء 79- 81].

فقد عُطفِت ألفاظ هذه الجمل، بعضُها على بعض بحروف ملائمة لمعانيها، فجاء العطف أولاً (بالواو) التي هي للجمع، فعطفت (الاسقاء) على (الاطعام)، وتقديم أحدهما على الآخر جائز، ثم جاء العطف (بالفاء)، لأن (الشفاء) يعقب (المرض)، بلا زمان خال من أحدهما، وجاء العطف الثالث (بثمَ) لأن (الأحياء) يكون بعد (الموت) بزمان، ولهذا جئ في عطفه (بثمّ) التي هي للتراخي، (ولو قال قائل في موضع الآية: الذي يطعمني ويسقيني ويمرضني ويشفيني ويميتني ويحييني، لكان للكلام معنى تام، إلا انه لا يكون كمعنى الآية، إذ كل شيء منها قد عطف بما يناسبه ويقع موقع السداد منه)(3).

---

(1) ينظر : دلائل الإعجاز: 64.

(2) ينظر : المثل السائر: 2/ 50.

(3) المصدر السابق: 2/ 50، وينظر أيضاً: بديع القرآن: 99.

ولأهمية معاني هذه الحروف، ومعرفة مواضعها من الكلام العربي، ولأن الدراسات التي قُدّمت في هذا الميدان[1] ، لم تقف عند هذه الحروف الوقفة التي تكشف دقائق معانيها ، ومواطن استعمالها ، وأساليب التعبير عنها ، وتستوفي عددها ، كما درسها النحاة ، وكما جاء بها الاستعمال القرآني، لأهمية كل ذلك كان اختيار الباحث (لحروف العطف بين الدرس النحوي والاستعمال القرآني) موضوعاً لرسالته ، يضاف إلى ما تقدم:

أولاً: التأكيد على أن (القرآن الكريم) كتاب العربية الأكبر، هو مصدر هذه اللغة، من حيث ألفاظها ونحوها وصرفها وأساليبها، أخذ النحويون منه مادة نحوهم، وأن القاعدة التي سندها شاهد قرآني ، لها من القوة والثبات ما ليس لغيرها مما يعتمد على دليل آخر، فالقرآن فوق النحو، وهذا الفراء يقول: (الكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر)[2].

ثانياً: تثبيت فكرة أنّ لعطف المفردات بلاغته الخاصة، كما أنّ لعطف الجمل، الذي شغل به البلاغيون، ومنهم صاحب نظرية النظم، بلاغته الخاصة، وان عطف المفردات يحتاج إلى صنعة، وتخيّر في الترتيب، ويكشف عن مهارة، كما يتطلب ذلك عطف الجمل، إذ عطف المفردات درجات مختلفة في الحسن والبلاغة، تبعاً للمقام والحال، وأنّ له أسراره الخاصة، التي يجب أن يعنى بتحليلها الدارسون [3].

---

(1)1- الفاءات في النحو العربي والقرآن الكريم/ الدكتور شرف الدين علي الراجحي.

2- عطف النسق في العربية / عبد العزيز مطلك الدليمي/ رسالة ماجستير.

3- الواو في العربية/ سهيل نجمان حاچي / رسالة ماجستير.

4- الفاء في القرآن الكريم / علي رحيم هادي الحلو/ رسالة ماجستير.

(2)معاني القرآن: 1/ 14.

(3)ينظر: بلاغة العطف في القران الكريم: 101- 102.

وقد اقتضت طبيعة الموضوع أن أوزع منهجي على ثلاثة أبواب، قبلها مقدمة وتمهيد، وبعدها خاتمة بالنتائج.

تناول التمهيد دراسة موضوعين:

الأول: حروف المعاني وأهمية دراستها: دُرِس فيه مصطلح (الحرف) لغةً واصطلاحاً، ورديفه عند الكوفيين (الأداة)، ووظيفة كل منهما في الكلام العربي، وجهود العلماء العرب في الاهتمام بدراسة (حروف المعاني) وتطور هذا الاهتمام من الحديث عنها خلال أبواب النحو إلى التأليف المستقل فيها.

والآخر: العطف وحروفه، تناول (العطف) لغة واصطلاحاً ، ورديفه عند الكوفيين (النسق) وما عرف من مصطلحات أخر في معنى العطف عند النحاة، ومرتبة (العطف) بين التوابع الخمسة إذا ما اجتمعت في الكلام، وحروف العطف، وخلاف النحاة في عددها، والأدوات التي قيل إنها تفيد العطف، ولم يدخلها الباحث في دراسته، لأنها من الندرة والقلة في الاستعمال، ولرفض جمهور النحاة لها، يصعب اعتمادها حروفاً للعطف إلى جانب حروفه العشرة الأخر، وقد جاء ذكرها في هذا التمهيد من باب الإحاطة بمسائل الموضوع واستكمال جوانبه، كما كان هناك حديث عن مسألة تقسيم حروف العطف تبعاً لدلالتها، والخلاف النحوي فيها.

أما أبواب الدراسة الثلاثة، فقد وزعت عليها حروف العطف العشرة، وضم كل باب عدداً منها، استقل كل حرف بفصل، تتصدره مقدمة للحديث عن تأصل الحرف، وبعض أحكامه الصوتية، يجمع بين حروف كل باب حكم واحد، ودلالة واحدة.

فقد ضمّ الباب الأول أربعة أحرف، هي: الواو والفاء وثم وحتى، استقل كل حرف بفصل، يجمع بينها أنها تشترك بين المتعاطفين في اللفظ والمعنى.

أما الفصل الأول، وكان أطول فصول الرسالة، فقد خُصّصَ للعطف بـ(الواو)، لأنها (أم) الباب، وضمّ مقدمة فيها، وثلاثة مباحث: درس المبحث الأول

معنى (الواو) العاطفة، الذي وضعت له وأفادته في الاستعمال، وتناول المبحث الثاني: ما انفردت به (واو العطف) من مسائل كثيرة، من دون حروف العطف الأخر، ذكر الباحث منها ست عشرة مسألة، أما المبحث الثالث فقد كان تحت عنوان (في معانٍ تخرج إليها واو العطف)، فوقف الباحث عند معاني: أو، وباء الجر، ولام التعليل، والمعية، وربّ، وواو الثمانية، والحال، والقسم ، ولا ينكر الباحث انه لم يحط بمسائل الواو جميعاً، أو يعطها حقها من التتبع والدرس، ولكن طبيعة الموضوع، والرغبة في جمع شمله اقتضت منه هذا الإيجاز في تناولها وعرض مسائلها الكثيرة.

أما الفصل الثاني فقد كان للعطف (بالفاء) وضمّ مقدمةً فيها وثلاثة مباحث، الأول في معنى (الفاء) العاطفة، والثاني فيما اختصت به، والثالث في : ثلاث مسائل من مسائلها: الأولى: الفاء الفصيحة، والثانية: دخولها على (إذا) الفجائية، والثالثة: عطف الصفات بها، وكان الفصل الثالث للعطف بـ(ثم) وضمّ مقدمة فيها، ومبحثاً في معناها.

أما الفصل الأخير من الباب فقد خُصّص للعطف بـ(حتى) وضمّ مقدمةً فيها، وثلاثة مباحث: الأول: في معناها، وهي (عاطفة) والثاني : في شروط العطف بها، والثالث : في ثلاث مسائل في طبيعة استعمالها.

أما الباب الثاني من الدراسة فقد ضمّ ثلاثة أحرف، هي: أو، وأم، وإما، خُصَّ كلُّ حرف بفصل، وتشترك هذه الأحرف بأنها تقتضي إثبات الحكم لأحد المتعاطفين، لا بعينه . خُصص الفصل الأول منه للعطف بـ(أو) وضمّ مقدمة فيها، ومبحثين، الأول: في معنى (أو) العاطفة، والثاني: في المعاني التي تخرج (أو) إليها، وجُعل الفصل الثاني للعطف بـ(أم) وضمّ مقدمة فيها ، ومبحثين : الأول في معنى (أم) العاطفة والثاني في ما افترقت فيه (أو)و(أم) ، أما الفصل الثالث من الباب فكان للعطف بـ(إما) المكررة ـ وضمّ مقدمة فيها ، وثلاثة مباحث : الأول في معنى (إما) العاطفة، والثاني: في تكرارها ،والثالث: في إعراب ما بعدها.

وجاء الباب الثالث والأخير من الدراسة تحت عنوان : ما يقتضي إثبات الحكم لأحد المتعطفين ، بعينه، وضمّ ثلاثة أحرف من حروف العطف ، هي : لا ، ، وبل ، ولكن ، خُصَّ كل منها بفصل ، فجعل الفصل الأول للعطف بـ(لا) ، وضمّ مقدمة فيها ، ومبحثين ، الأول : في معنى(لا) العاطفة ، والثاني : في شروط العطف بها.

أما الفصل الثاني فخُصّص للعطف بـ(بل) وضمّ أيضاً مقدمة فيها ، ومبحثين ، الأول: في معنى (بل) العاطفة ، والثاني : في شروط العطف بها ، وتكفّل الفصل الثالث من هذا الباب بالعطف بـ(لكن) ، فضمّ مقدمة فيها ، ومبحثين: الأول : في معنى(لكن) العاطفة ، والثاني في شروط العطف بها.

وقد تخللّت فصول الرسالة ومباحثها وقفاتٌ عند الاستعمال القرآني لمعظم مسائل حروف العطف، ما جاء منه معززاً لمذاهب النحاة، وما انفرد به من أساليب ، وما خالف به أحياناً اجتهاد النحاة، وتعقب كل آية آراء النحاة والمفسرين، بما يظهر موضع الشاهد منها.

أمّا خاتمة الدراسة فقد خصّها الباحث بإقامة موازنة، في ضوء ما أسفرت عنه نتائج الدراسة ، بين الدرس النحوي ، وهو يتناول حروف العطف: معانيها ، وأساليب التعبير بها ، وصور استعمالها ، وما جاء به القرآن الكريم من استعمال لهذه الحروف ، وما تميز به هذا الاستعمال من بلاغة في التعبير ، ودقة في الأسلوب وجمال في التركيب، ولن يخفي القارئ عجبه ممّا امتازت به هذه اللغة الكريمة من دقة في الألفاظ ، وسعة في المعاني ، وفصاحة في التراكيب، وكان ذلك سرّ اختيار اللّه لها على سائر لغات العالم لتكون لغة كتابه العزيز.

أما مصادر هذه الدراسة ، فقد اعتمدت على معظم كتب النحو الرئيسة ، وكان كتاب سيبويه أول هذه المصادر التي أكثرت الرجوع إليها ، والاستشهاد بنصوصها ، وأخذت كثيراً من كتب حروف المعاني، إذ كانت المصادر الرئيسة التي اعتمدت عليها الدراسة في استقصاء معاني هذه الحروف، وأساليبها في

الكلام العربي، إلى جانب كتب التفسير وإعراب القرآن ومعانيه، كما أفادت الدراسة من عدد من كتب علوم القرآن، والقراءات، ومجموعة من كتب المحدثين، أبرزها كتاب (دراسات لأساليب القرآن الكريم) للأستاذ محمد عبد الخالق عضيمه.

وفي ختام هذه المقدمة لابدَّ من القول: إنَّ الباحث حاول مخلصاً أن يضيف لبنة إلى صرح الدراسات النحوية والقرآنية، ولا يدّعي أنَّه أحاط بالموضوع كله، وحسبه أنَّه جهد وأخلص النية، وأنفق الوقت في خدمة القرآن الكريم، ولغته الجليلة، ولابدَّ لي ، في ختام هذه المقدمة ، من الإشارة إلى الجهد الكبير الذي بذله أستاذي الجليل الأستاذ الدكتور أسامة طه الرفاعي راعياً ومشرفاً لهذا البحث، فكان عالماً غزير العلم في توجيهه ، كريماً غاية الكرم في تعامله، فله مني الشكر والتقدير، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير من نطق بالضاد رسولنا الكريم وعلى آله وصحبه أجمعين.

الباحث

حروف العطف

تمهيد

يتضمن:

- ❖ حروف المعاني وأهمية دراستها
- ❖ العطف وحروفه



التمهيـد

أولاً: حروف المعـاني وأهمية دراستها

الحرف في اللغة: الطّرف والجانب، وحرف كل شيء طَرَفه وشفيره وحدّه ومنه: حرف الجبل، وهو أعلاه المحدد[1]، وفلان على حرف من أمره: أي: ناحية منه، إذا رأى شيئاً لا يعجبه عدل منه[2]، وفي التنزيل: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٖ﴾[الحج 11/22] أي: إذا لم ير ما يجب انقلب على وجهه[3]، وعند أبي عبيدة (ت 210هـ): كل شاكّ فهو على حرف لا يثبت ولا يدوم[4]، وفي الكشاف: (على حرف): على طرف من الدين، لا في وسطه وقلبه[5].

والحرف: اللغة، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: (نزل القرآن على سبعة أحرف كلها شاف كاف) أي: سبع لغات من لغات العرب[6]، والحرف أيضاً الناقة النجيبة الماضية التي انضتها الأسفار، وقيل هي الضامرة الصلبة، وهم يقولون: (ناقة حرف) أي: ضامرة[7]، والحرف: واحد حروف التهجي الثمانية والعشرين[8].

---

(1) ينظر: بصائر ذوي التمييز: 86/1 ولسان العرب: حرف 41/6، وتاج العروس: 6/ 67.

(2) ينظر: تاج العروس: 67/6.

(3) ينظر: لسان العرب / 9/ 41.

(4) ينظر: مجاز القرآن: 2/ 46.

(5) ينظر: الكشاف: 3/ 141.

(6) ينظر: مسند ابن حنبل: 1/ 24، وبصائر التمييز: 2/ 452، وتاج العروس: 6/ 68.

(7) ينظر: سر صناعة الإعراب: 1/ 16، ولسان العرب: 9/ 43.

(8) ينظر: تاريخ العروس: 3/ 21.

والحرف في اصطلاح النحاة:

أطلقه الخليل (ت 175هـ) على كل كلمة بنيت اداة عارية في الكلام لتفرقة المعاني، وان كان بناؤها بحرفين أو أكثر مثل: حتى، وهل، وبل، ولعلّ، فانها عنده تسمى حرفاً[1].

وعند سيبويه (ت 180هـ): ما جاء لمعنى، وليس باسم ولا فعل، نحو: ثُمّ، وسوف، وواو القسم، ولام الإضافة، ونحو هذا[2]، وعند غيره من النحاة: ما دلّ على معنى في غيره[3]، وقيل فيه أيضاً غير ذلك.

ويرى ابن فارس (ت 395هـ) أن حد سيبويه للحرف أقرب الحدود التي أكثر فيها أهل العربية، وفيه يرى سيبويه: انه الذي يفيد معنى ليس في اسم ولا فعل نحو قولنا: قام زيدٌ، ثم نقول: هل قام زيدٌ؟ فقد أفادت (هل) ما لم يكن في (زيد) ولا في (قام)[4]، فمعنى (الاستفهام) في المثال المتقدم ليس بالفعل الذي هو (قام) ولا الاسم الذي هو (زيدٌ)[5].

ومعنى قول النحاة: الحرف يدل على معنى في غيره: أن دلالة الحرف على معناها متوقفة على ما يتعلق به من الاسم والفعل، فان لم يذكر متعلقة فلا دلالة على شيء، يقول الرضي: (الحرف وحده لا معنى له أصلاً، إذ هو كالعَلَم

---

(1) ينظر: العين: 3/ 210.

(2) ينظر: الكتاب: 1/ 2.

(3) ينظر: الإيضاح في علل النحو: 54، والمسائل العسكريات في النحو: 79، والمرتحل: 23، واسرار العربية: 12، وشرح المفصل / لبن يعيش: 1/ 22، شرح الحدود النحوية/ للفاكهي: 51.

(4) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة: 86.

(5) ينظر: المرتحل: 23- 24.

المنصوب بجنب شيء ليدل على أن في ذلك الشيء فائدة ما، فإذا أفرد عن ذلك الشيء بقي غير دال على معنى أصلاً)[1].

ويبدو أن الدراسات النحوية الحديثة تميل إلى الأخذ بحد سيبويه للحرف، إذ إنّ ربط دلالة الحرف على المعنى بتعلقه بالاسم أو الفعل مسألة غير دقيقة، فالحرف (الى) كما يراه النحاة، في نحو: ذهب محمدٌ إلى المدرسة، لا تدل إلاّ على علاقة بين الحدث الذي عبر عنه بالكلمة (ذهب) والذات التي عبر عنها بالكلمة (المدرسة)، وهي لا تدل على معنى في نفسها بل في غيرها، أي في (ذهب) وفي (المدرسة).

(فالعلاقة) التي دلّت عليها (الى) وأضفتها على الحدث والذات هو معنى في نفس الحرف (الى)، ولو كانت موجودة في كلمتي (ذهب) و(المدرسة) لأدي المعنى من دون حاجة الى وجود الحرف (الى)، ولكان من الممكن أن يقال (ذهب محمد المدرسة)[2].

أمّا لماذا سمي (حرف المعنى) حرفاً. وما العلاقة بين معناه اللغوي والاصطلاحي، فقد قيل في ذلك الكثير:

منه قول الزجاجي (ت340هـ): انّما سمي القسم الثالث من الكلام حرفاً (لأنه حد ما بين هذين القسمين ورباط لهما، والحرف حد الشيء، فكأنه لوصله بين هذين كالحروف التي تلي ما هو متصل به)[3].

وقول ابن جني (ت393هـ): (حرف الشيء إنما هو حدّه وناحيته، ... ومن هذا سمّى أهل العربية أدوات المعاني حروفاً، ... وذلك لأنها تأتي في أوائل الكلام وأواخره في غالب الأمر، فصارت كالحروف والحدود له)[4].

---

(1) شرح الكفاية:1/ 10.

(2) ينظر دراسات نقدية في النحو العربي: عبد الرحمن أيوب: 8.

(3) ينظر: الإيضاح في علل النحو:44.

(4) سر صناعة الإعراب: 1/ 15.

وقريب منه قول أبي البركات الانباري (ت577هـ):(لأن الحرف في اللغة هو الطرف، ومنه يقال: حرف الجبل، أي طرفه، فسمي حرفاً لأنه يأتي في طرف الكلام)[1].

وقول صاحب كشف المشكل في النحو:(وسمّي حرفاً لضعفه، ... ولم يأتلف منه كلام تام فهو مشبّه بالناقة الضعيفة، التي ضعفت عن الحمل والامتهان، واسم تلك الناقة حرف)[2].

و(حرف المعنى) مصطلح بصري، يقابله عند الكوفيين مصطلح (الأداة)[3] وجمعها (أدوات)، ويعنون بها ما يعنيه البصريون بـ(حروف المعاني)[4]، والأداة في اللغة: الآلة، ولكل ذي حرفة أداة، وهي آلته التي تستخدم في العمل، وفي اصطلاح النحاة يراد بها: الكلمة التي تستعمل للربط بين الكلام، أو الدلالة على معنى في غيرها، كالتعريف في الاسم، أو الاستقبال في الفعل[5].

ومدلول (الأداة) عند النحاة أشمل من مدلول (الحرف)،فالأداة تشمل الحرف وغيره، يقول السيوطي: (وأعني بالأدوات: الحروف وما شاكلها من الأسماء والأفعال والظروف)[6]، وهو ما عناه ابن هشام (ت 761هـ) في المغني في تفسير المفردات حيث قال: (واعني بالمفردات: الحروف وما تضمّن معناها من الأسماء والظروف، فأنها المحتاجة الى ذلك)[7].

---

(1) اسرار العربية: 12، وينظر أيضاً: الجنى الداني: 88.

(2) 1/ 209، وينظر أيضاً: بصائر ذوي التمييز: 1/ 86.

(3) ينظر: معاني القران / للفراء: 1/ 52، ومدرسة الكوفة: 310- 311، والمصطلح النحوي: 174.

(4) ينظر: اصطلاحات الفنون: 142.

(5) ينظر: القاموس المحيط: 4/ 100، وتاج العروس: 12/10.

(6) الإتقان:1/ 190.

(7) مغني اللبيب: 17، وينظر: الأدوات النحوية وتعدد معانيها الوظيفية: ص11.

ويعزو الدكتور مهدي المخزومي تسمية الكوفيين الحرف أداةً لسببين:

الأول: المغايرة بين لفظ يطلق على أحد حروف الهجاء، ولفظ يطلق على أحد حروف المعاني.

الآخر: ان الأدوات عندهم هي حروف المعاني، كهل وبل، وهنّ أدوات يستعان بهن على التعبير عن الاستفهام والإضراب وغيرهما، فهم، كما يرى الدكتور المخزومي أدق من البصريين في مصطلحهم هذا، لأن (الحرف) يطلق عند البصريين والكوفيين جميعاً، ويراد منه أحد حروف الهجاء، أو أحد حروف المعاني، (بل قد يطلق على الكلمة أيضاً، كما جاء في كلام سيبويه في مواضع كثيرة من الكتاب)[1].

ويرى الدكتور مهدي المخزومي أن التسمية الكوفية أقرب إلى ما يتطلبه المصطلح من دقة في الدلالة واختصار في اللفظ[2]، ووافقه على هذا الرأي الدكتور أحمد مكي الأنصاري[3]، وهو ما أناصرهما فيه، إذ إن مصطلح (الأداة) أبعد عن التأويل، وأقرب إلى دلالة هذا القسم من الكلام، وأشمل إذ يضمّ الحرف والاسم مما يؤدي وظيفة الربط والتعليق في الجملة.

وظيفة حرف المعنى:

يؤدي (الحرف أو الأداة) وظيفة نحوية، تتلخص في التعبير عن المعاني العامة التي تطرأ على الجمل، ويقتضيها حال الخطاب، ومناسبات القول، نحو: الاستفهام، والنفي، والتوكيد، والشرط، والاستثناء، والعطف، ... وغيرها[4]، ومن حيث التركيب: يؤدي الحرف وظيفة الربط والتعليق في الجملة العربية،

---

(1) مدرسة الكوفة: 242.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 310- 311.

(3) ينظر: أبو زكريا الفراء ومنهجه في النحو واللغة: 45.

(4) ينظر في النحو العربي/ قواعد وتطبيق: 17.

وتعلق الكلمات بعضها ببعض هي معاني النحو وأحكامه[1]، (والتعليق بالأداة أشهر أنواع التعليق في اللغة العربية الفصحى، فإذا استثنينا جملتي الإثبات والأمر بالصيغة، .. فأننا سنجد كل جملة في اللغة الفصحى على الإطلاق تتكل في تلخيص العلاقة بين أجزائها على الأداة[2].

ووظيفة أخرى تؤديها هذه الحروف هي أنّها تدخل الكلام لضرب من الاختصار، وذلك ان الحرف الواحد منها يغني عن الكلام الكثير المتناهي في الابعاد والطول[3]، فقد يغني قولنا: (كم مالك؟) عن القول: أعشرة مالك، أم عشرون، أم ثلاثون، أم مائة، ... فلما قلت: (كم) أغنت هذه اللفظة الواحدة عن تلك الإطالة غير المحاط بآخرها، وكذلك بقية حروف المعاني، وكان هذا من خصائص لغة العرب، لأنَّهم الى الإيجاز أميل، وعن الإكثار أبعد[4].

ولهذه الأهمية البالغة التي تحظى بها (حروف المعاني) في الكلام العربي، وفي الدرس النحوي والبلاغي، ولدورها في تحقيق الدقة في التعبير، وقدرتها على أداء المعاني الخفية، حتى عُدّ مَنْ فهم معانيها وأدرك مواضعها، مِمّن امتلك ناصية اللغة، وأدرك ما فيها من روعة وبيان، لكل هذه الأهمية التي تقدمت فقد احتلت هذه الحروف جانباً بارزاً من جوانب النحو العربي، وتوافر على دراستها، والوقوف على أساليبها، والكشف عن معانيها، والإفاضة في توضيح أسرارها ودقائقها خلائق من المتقدمين والمتأخرين من النحاة واللغويين والمفسرين[5]، مما ينم على مدى أثر هذه الحروف في تغيير وجوه الكلام.

---

(1) ينظر: دلائل الإعجاز: 8.

(2) اللغة العربية: معناها ومبناها: 123.

(3) ينظر: الخصائص: 1/ 82، 2/ 273.

(4) ينظر: المصدر نفسه: 1/ 82.

(5) ينظر: الإتقان: 145.

وقد أخذت دراسة هذه الحروف عند النحاة واللغويين صوراً عدة، فقد دأب النحاة الأول أن يعالجوها في سياق الحديث عن موضوعات النحو، كالعطف والجر والجزم، فقد نجد ما يناط بالحرف الواحد مبثوثاً في أبواب شتّى، كما هو الحال في كتاب سيبويه، فلم يعقد فصلاً خاصاً بها، أو بحرف منها، بل راح يذكر الحرف ضمن أسرته، كما فعل في أدوات الجزم[1]، وفي فاء السببية[2]، ونهج مثل هذا النهج عدد من النحاة أمثال الفراء (ت207هـ)[3] والأخفش (ت215هـ)[4] في كتابيهما (معاني القرآن).

واستشعرت طائفة أخرى من النحاة أهمية هذه الحروف وأثرها في أساليب الكلام فعقدت لدراستها، وتفصيل الكلام في معانيها، ووجوه استعمالها، وبيان أحكامها أبواباً خاصة بها، وهذا ما فعله ابن قتيبة (ت 289هـ) في كتابه (تأويل مشكل القرآن) إذ خصص باباً سماه (باب تفسير حروف المعاني)[5]، وابن السراج السراج (ت 316هـ) في كتابه (الأصول في النحو)[6]، وابن جني: (ت392هـ) في كتابه (اللمع في العربية)[7].

غير أن أوسع هذه الأبواب وأكثرها إحاطة وشمولاً لدراسة هذه الحروف ما جاء في كتاب (شرح المفصل /لابن يعيش) (ت643هـ) إذ تناول دراسة هذه الحروف في القسم الثالث من كتابه، وقد استغرقت الجزء الثامن منه، وقسما من التاسع، مبتدئاً بمعنى (الحرف) فحروف الإضافة، والحروف المشبهة بالفعل،

---

(1) ينظر: الكتاب: 1/ 478.

(2) ينظر، المصدر نفسه: 1/ 489.

(3) ينظر: معاني القران 1/ 233- 237، 2/ 8-9، 312، 393، وغيرها.

(4) ينظر: معاني القران، فهرس الأدوات: 641- 645.

(5) ينظر: 519- 563.

(6) ينظر: 2/ 215.

(7) ينظر: 102، 108، 151، 153، وغيرها.

وحروف العطف[1]، وفعل الشيء نفسه السيوطي(ت 911هـ) في كتابه (همع الهوامع) كدراسته لحروف العطف من الجزء الخامس منه[2].

ولم تغنِ هذه الأبواب المتفرقة لدراسة حروف المعاني أن تذهب طائفة من النحاة إلى أن تفرد مؤلفات مستقلة، تدرس معاني كل حرف، وأساليبه أو أن تخص حرفاً واحداً بمصنف مستقل، فكانت هناك مؤلفات في الألفات والهاءات، واللامات[3] وممن جمع التأليف في الاتجاهين، كما تذكر كتب اللغة والطبقات، كلّ من الكسائي (ت 189هـ)[4]، والزجاجي، والرماني(ت 384هـ) وانتهاءً بابن هشام، وتوسع هذا الاهتمام حتى أصبح علماً قائماً بذاته، مستقلاً بميدانه، له مصادره ومؤلفاته المتخصصة، التي تشكل اليوم مجموعة مهمة بين مصادر الدراسة النحوية واللغوية، يحق للمكتبة العربية أن تفخر بها، وكانت أهم مراجعنا في هذه الدراسة، نذكر منها:

1- حروف المعاني: لأبي القاسم عبد الرحمن الزجاجي (ت337هـ)[5].

2- معاني الحروف: لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني(ت 384هـ)[6].

3- الأزهّية في علم الحروف: لأبي الحسن علي بن عبد الرحمن الهروي (ت415هـ)[7].

---

(1) 2/8، 9/ 53.

(2) ينظر: 5/ 223- 279.

(3) ينظر: الفهرست/ لابن النديم: 35، 66.

(4) ينظر: البغية: 2/ 164. والفهرست: 66.

(5) حققه: الدكتور علي توفيق الحمد/ مؤسسة الرسالة/ الأردن 1984.

(6) حققه: الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر/ القاهرة 1973، وللرماني رسالة بعنوان (منازل الحروف) نشرها الدكتور مصطفى جواد ويوسف يعقوب مسكوني ضمن (ثلاث رسائل في النحو واللغة).

(7) حققه: عبد المعين الملوحي/ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق 1971.

4- رصف المباني في شرح حروف المعاني: لأحمد بن عبد النور المالقي (ت702هـ)[1].

5- الجنى الداني في حروف المعاني: للحسن بن قاسم المرادي(ت749هـ)[2].

6- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: لابن هشام الأنصاري(ت 761هـ)[3].

وقد تباينت هذه المؤلفات في طريقة تناولها ومعالجتها لحروف المعاني، غير أن كتاب (مغني اللبيب) لابن هشام الأنصاري، وان كان غير مقصور على حروف المعاني، يعد قمة التأليف في حروف المعاني، وقد نال شهرة واسعة، إذ جمع فيه أكثر من تسعين أداة مرتبة ترتيباً معجمياً، معتمداً في دراستها على الشواهد القرآنية خاصة، فكان كتابه بحق (لوناً من ألوان الدراسة القرآنية، لم يسبق إليه سابق، ولم يجر في ميدانه بعده أحد)[4].

أما ما قدمه الباحثون المحدثون في هذا الميدان فان مؤلف الشيخ محمد عبد الخالق عضيمه يمثل خير ما قدّم، إذ صنع للقرآن الكريم معجماً نحوياً، مستعيناً بكتب النحو والتفسير، وهو عمل جليل وكبير.

---

(1) حققه: احمد محمد الخراط/ من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق 1975م.

(2) حققه: الدكتور فخر الدين قباوة وزميله، منشورات دار الآفاق الجديدة/ بيروت، الطبعة الثانية، وحققه أيضا: الدكتور طه محسن/ مؤسسة دار الكتب / الموصل/ 1976م.

(3) حققه وفصله: محمد محيي الدين عبد الحميد/ مطبعة المدني/ القاهرة، وحققه وعلق عليه: الدكتور مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، وراجعه: سعيد الأفغاني/ دار الفكر/ بيروت/ الطبعة السادسة، 1985م.

(4) نحو المعاني: 3، وينظر أيضاً: قسم الدراسة من كتاب (حروف المعاني/ للزجاجي ص17)، ودراسات في الأدوات النحوية: 5.

ثانياً: العطف وحروفه

العطف لغةً: الميل، أو الأمالة، والرجوع، والانصراف إلى الشيء أو عنه، يقال: عَطَف يعطف عطفاً: انصرف، وعطف عليه يعطف عطفاً: رجع عليه بما يكره أو له بما يريد، وعطف الشيء تثنّى[1]، فالصلة وثيقة بين جذر الكلمة، ومعنى (الثني)، فأصل (الثني): العطف، يقال: ثنيته عن كذا، أي عطفته، ومنه الاثنان لعطف أحدهما على الآخر في المعنى، ومنه: الثناء، لعطف المناقب في المدح، ومنه الاستثناء، لأنه عطف عليه بالإخراج منه، ومنه قيل للرداء المثني عطاف، ولجانبي الإنسان عطفاه، فيقولون: ثنى عطفه اذا أعرض وجفا، وجاء ثاني عطفه، أي: لاوياً عنقه، متكبراً، معرضاً، ومنه في التنزيل ﴿ ثَانِيَ عِطْفِهِۦ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ [الحج 9/22] [2].

والعطف اصطلاحاً: ضربان: عطف بحرف، وهو موضوع دراستنا، وعطف بيان بغير حرف، أما العطف بالحرف فهو: التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف[3].

ولم يُقتصر في التعبير عن معنى هذا التابع على مصطلح (العطف)، فكما استعمله سيبويه في مواضع من كتابه[4] استعمل أيضاً كلمة (الشِركة،

(1) ينظر بصائر ذوي التمييز: 4/ 77 ولسان العرب: مادة (عطف): 249/9، وحاشية الخضري: 2/ 59.

(2) ينظر: أساس البلاغة: عطف: 640، ولسان العرب: عطف.

(3) ينظر: أمالي ابن الحاجب: 2/ 608، وشرح الكافية/ للرضي: 1/ 318، وشرح ابن الناظم: 519 وشرح ابن عقيل: 2/ 175 وشرح الحدود النحوية/ للفاكهي: 131.

(4) ينظر: الكتاب:1/ 125، 126، 307، 391.

والضمّ)[1] للدلالة على معنى (العطف)، كما سمّى حروف العطف حروف الإشراك[2].

وشاع عند أبي عبيدة مصطلح (الموالاة) بمعنى (العطف) في مواضع كثيرة من كتابه (مجاز القرآن)[3]، وكما استعمل الفراء مصطلح (العطف)[4]، استعمل أيضاً كلمة (مردود) بمعنى (معطوف)[5]، وكلمة (تكرَ) بمعنى (تعطف)[6].

و(العطف) من عبارات البصريين، ويقابلها عند الكوفيين عبارة (النَسَق)[7]، والنَسَق: بفتح السين، اسم مصدر، بمعنى (اسم المفعول) من: نَسَقت الشيء نَسْقاً، بالتسكين، إذا أتيت به متتابعا[8]، وكان ينبغي أن يقال: عطف (النَسْق) بإسكان السين، والذي سوّغ شيوع (النَسَق) عند النحويين أنه من جملة الاصطلاحات، ولا مشاحة في الاصطلاحات[9]، (وهو من قولهم: ثغر نَسَق، إذا كانت أسنانه مستوية، وكلام نَسَق: إذا كان على نظام واحد، فلما شارك الثاني الأول وساواه في إعرابه سُمّي نَسَقاً)[10].

---

(1) ينظر: 1/ 389، 391.

(2) ينظر: 1/ 247.

(3) ينظر: 1/ 65، 172و 2/ 148، 133، 227، 259.

(4) ينظر: معاني القرآن: 1/ 26.

(5) ينظر: المصدر نفسه: 1/ 17.

(6) ينظر: المصدر نفسه: 230/1، وينظر أيضاً: المصطلح النحوي: 169.

(7) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش: 88/8، وارتشاف الضرب: 629/3، والموفي في النحو الكوفي: 62 ومدرسة الكوفة: 315، وأبو زكريا الفراء ومنهجه في النحو واللغة: 453.

(8) ينظر: شرح التصريح: 130/2.

(9) ينظر: حاشية يس على شرح التصريح: 2/ 134.

(10) شرح المفصل / لابن يعيش: 88/8، وينظر: شرح التصريح: 130/2 وحاشية الصبان: 3/ 89.

وعبارة (النسق) عند الدكتور مهدي المخزومي أدق من عبارة البصريين لاختصاره، وغنائه عن التخصيص والتقييد[1]، وعند الدكتور أحمد مكي الأنصاري: تمتاز بالجمع بين الجرس والإيحاء، إلى جانب الوظيفة الاصطلاحية[2]، إذ لا يفترق المصطلحان من حيث الدلالة على المتابعة الإعرابية بين المعطوف والمعطوف عليه، وتمتاز عبارة (النسق) بأنها لا تحتاج إلى التقييد بما يميزها عن العطف بغير الحرف.

و(العطف) أحد التوابع الخمسة، إذا اجتمعت في الكلام، كان (العطف) آخرها في الترتيب، على الرغم من اختلاف النحاة في تقديم بعض التوابع أو تأخيرها، فالزمخشري (ت538هـ) في مفصله وابن يعيش في شرحه رتباها على الشكل الآتي:

التأكيد، النعت، عطف البيان، البدل، عطف النسق، وعلل ابن يعيش تأخير العطف بقوله (وأخر العطف بالحرف لأنه يتبع بواسطة، وما قبله يتبع بلا وساطة)[3].

ورتبها ابن عصفور ترتيباً آخر، مبتدئاً بالنعت ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالعطف، وعلل تقدّم البدل على العطف (لأن البدل على كل حال مبيّن للأول، وكأنه من كماله، ولا يعطف على الاسم إلاّ بعد كماله والعطف ليس بمبيّن له، فلم يجر لذلك مجرى المكملّ له)[4].

وهناك أكثر من ترتيب[5]، وفيها جميعاً يقع (العطف) آخر التوابع، فيقال على ترتيب الزمخشري وابن يعيش:

---

(1) ينظر: مدرسة الكوفة: 315.

(2) ينظر: ابو زكريا الفراء: 453.

(3) شرح المفصل:3/ 53.

(4) شرح جمل الزجاجي: 271/1.

(5) ينظر: همع الهوامع165/5، وارتشاف الضرب: 3/ 667 وشرح الاشموني: 392/2.

جاء أخوك نفسه الكريم   محمدٌ رجل صالح ورجل آخر

ويبدو أن ترتيب النحاة للتوابع، وعلى الشكل الذي تقدّم، يقوم على أساس درجة تبعية الثاني للأول، وكلما كان التابع كامل الاتصال بمتبوعه، فينزل منه منزلة جزئه، كان أولى بالتقديم، ومن هنا كان الفرق بين (العطف) وغيره من التوابع أن (العطف) ليس فيه بيان للمعطوف عليه، بخلاف غيره من التوابع[1]، لأن الثاني فيه غير الأول، فلم يتصل إلاّ بحرف، أما ما كان الثاني فيه الأول فيتصل بغير حرف كالنعت وعطف البيان والتأكيد والبدل[2]، لأنه في النعت يبين المتبوع بذكر معنى فيه، وفي عطف البيان يوضح المتبوع بذكر أشهر اسميه، ويُؤتى بالتأكيد لبيان أن المنسوب إليه مقدماً هو المنسوب إليه في الحقيقة[3].

غير أن الذي يجمع هذه الأضرب الخمسة من الكلام، أيا كانت درجة علاقتها بالمتبوع، هو الذي يسميه النحاة (إتباعاً)، ويسمّون اللفظ الثاني تابعاً، والأول متبوعاً، وحدّوا التوابع بأنها (كل ثان بإعراب سابقه من جهة واحدة)[4] وفيه يتطابق التابع مع متبوعه في علامته الإعرابية، وقيام فكرة (التبعية) على الحكم الإعرابي هو الذي دفع ابن يعيش إلى ان يسمّى سائر التوابع (عطفاً) وفي ذلك يقول: (فان قيل: فإذا كان العطف انما هو اشتراك الثاني في إعراب الأول، فيلزم من هذا أن تسمّى سائر التوابع عطفاً لمشاركتها الأول في الإعراب[5].

ويبدو من كلام النحاة، ومنه كلام ابن يعيش المتقدّم، أنَّ فكرة (التبعية الإعرابية) هي التي شغلت أذهانهم وهم يدرسون (العطف) وبقيه التوابع، عن معانٍ

---

(1) ينظر: الاشباه والنظائر:2/ 243.

(2) ينظر: شرح المفضل/ لابن يعيش: 3/ 74و 88/8.

(3) ينظر: شرح الكافية / للرضي: 318/1.

(4) أمالي ابن الحاجب: 2/ 55، وينظر: كشاف مصطلحات الفنون: 235.

(5) شرح المفضل/ لابن يعيش: 8:88.

أُخر، تتصل بدلالة تلك التوابع، كدلالة العطف على (التشريك في الحكم) مثلاً، وهذا المعنى يكاد يكون أكثر تحققاً من (التبعية الاعرابية) في باب العطف، كما يرى ذلك صاحب كتاب (إحياء النحو)، إذ إن الذي بين المعطوف والمعطوف عليه هو اشراك أو تشريك، على حدّ تعبير سيبويه[1]، وعندها فليس جديراً أن يعد العطف من التوابع[2]، وتابع الدكتور مهدي المخزومي الأستاذ إبراهيم مصطفى في هذا الرأي، إذ انتهى من دراسته للعطف إلى أن(عطف النسق أو العطف بالحرف، ليس من التوابع، لأن ما بعد الحرف شريك لما قبله في الحكم، إسنادا أو إضافة)[3] كما ذهب إلى الرأي نفسه الدكتور عائد كريم علوان، ودعا إلى عدم اشتراط التبعية في الاعراب بين المعطوف والمعطوف عليه، لوروده خالياً منها في كتاب الله الكريم والشعر العربي[4].

والذي نراه في هذا الخلاف أن (التبعية الإعرابية) التي يراها بعض النحاة متحققة في العطف، ولا يراها بعضهم الآخر، تأتي متسقة مع حد النحاة للعطف، وهو حمل الثاني على الأول في إعرابه، وإشراكه في عمل العامل، وأنها الرابطة التي تجمع كل حروف العطف، أما مسألة (التشريك في الحكم) فانّه ان صحّ في بعض حروف العطف، فانّه لا يصح في بعضها الأخر، فمن حروف العطف مالا يفيد التشريك في الحكم، ولذلك نجد من النحاة من يضطر إلى التأويل والتقدير، والقول بالزيادة والحذف في تحليل النصوص التي لا يستقيم معناها مع مبدأ (التشريك في الحكم) بين المعطوف والمعطوف عليه، وعليه فان دراسة (العطف) ضمن مجموعة (التوابع) التي تجمع بينها (التبعية الإعرابية) بين التابع والمتبوع أمر فيه من التيسير ما لا يخفى.

---

(1) ينظر: الكتاب: 1/ 209.

(2) ينظر: احياء النحو: 115- 116.

(3) ينظر: في النحو العربي: قواعد وتطبيق: 191.

(4) ينظر: فلسفة المنصوبات في النحو العربي: رسالة دكتوراه: 281.

عدد حروف العطف:

من مسائل العطف التي اختلف فيها النحاة: عدد حروف العطف، فهي عند سيبويه كما يفهم من الكتاب[1]، وعند أكثر الجماعة[2]: عشرة حروف، هي:

الواو، والفاء، وثم، وحتى، وأو، وإما المكسورة المكررة، وبل، ولكن ولا[3]، يقول ابن السراج: (حروف العطف عشرة أحرف، يتبعن ما بعدهن ما قبلهن من الأسماء والأفعال في إعرابها)[4] وقد تسعها أبو على الفارسي(ت377هـ) حيث عزل (إمّا) [5]وتابعه الأنباري في (أسرار العربية) إذ قال (أن قال قائل: كم حروف العطف؟ قيل: تسعة، الواو، والفاء، وثم، وأو، ولا، ولكن، وأم، وحتى)[6]، وذهب آخرون إلى أنها: ثمانية، وأسقطوا منها (حتى) لأنها عندهم غاية[7]، واختار واختار ابن درستويه (ت347هـ) أن تكون ثلاثة لا غيرها: الواو والفاء وثم، قال: (لأنها تشرك بين ما بعدها وما قبلها في معنى الحديث والإعراب، وليس كذلك البواقي، لأنهن يخرجن ما بعدهن من قصة ما قبلهن)[8]، وتابعه الدكتور مهدي المخزومي، لأن (هذه الأدوات الثلاث أدوات تشريك تشرك ما قبلها وما بعدها في حكم واحد)[9].

---

(1) ينظر: التوابع في كتاب سيبويه: 279.

(2) ينظر: شرح المفضل / لابن يعيش: 89/8.

(3) ينظر: الاصول/ لابن السراج: 55/2، شرح المفصل/ لابن يعيش:89/8، / الايضاح في شرح المفصل/ لابن الحاجب: 204/2، وأمالي ابن الحاجب: 608/2 وشرح جمل الزجاجي1/ 223، والفوائد الضيائية 355/2.

(4) الأصول:3/ 55.

(5) ينظر: المقتصد: 2/ 937، 945، والأشباه والنظائر: 8/3.

(6) 302.

(7) ينظر: شرح المفضل: 89/8.

(8) المصدر نفسه:89/8.

(9) في النحو العربي: قواعد وتطبيق: 191.

وقد اختار الباحث القول الأول، وهو أن عدد حروف العطف عشرة، لأنه، أولاً، اختيار جمهور النحاة، وثانياً، لأن هذه الحروف كلها يحمل فيها الثاني على الأول في اعرابه، وان اختلفت معانيها من حيث (التشريك في الحكم أو عدمه)، وهي معان، كما يرى ابن يعيش، خارجة عن معنى العطف، شأنها في ذلك شأن حروف الجر، فانّها تجتمع كلها في إيصال معاني الأفعال، وان اختلفت معانيها من نحو: ابتداء الغاية، والالصاق، والملك، وغير ذلك[1].

والى جانب هذه الحروف العشرة جاء في كتب النحاة ذكر عدد من الأدوات، قيل إنّها تفيد معنى (العطف)، وهي أدوات نفاها جمهور النحاة[2]، وعدّ وعدّ ابن السراج دخول بعضها في حروف العطف من الشاذ في الكلام[3]، ومجيئها بمعنى العطف، عند النحاس لا وجه له ولا يجوز في شيء من الكلام[4]، الكلام[4]، وهي أدوات لم توضع للعطف أصلاً، ولا يجب أن يفسّر الحرف بضد موضوعه [5]. ومن هذه الأدوات:

إِلَّا:

ينسب القول بأنّ (إِلَّا) تأتي بمعنى (الواو) العاطفة إلى الكوفيين [6]، وعلّلوا وعلّلوا ذلك بان قالوا: ((إنما قلنا ذلك لمجيئه في كتاب الله، قال تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنْهُمْ﴾ **[البقرة 150/2]** أي: ولا الذين ظلموا،

---

(1) ينظر: شرح المفصل: 8/ 90.

(2) ينظر: الجنى الداني: 479.

(3) ينظر: الأصول:2/ 60.

(4) ينظر: إعراب القرآن: 444/1، 2/ 510.

(5) ينظر: بدائع الفوائد: 55/1.

(6) ينظر: الأزهية: 187، والإنصاف: مسألة 35: 155، ورصف المباني: 92، ومغني اللبيب: 98/1، 101،

يعني: والذين ظلموا لا يكون لهم حجة))[1].وتابعهم من البصريين أبو عبيدة [2]، والأخفش[3].

ونفى جمهور النحاة هذا الرأي، وأولوا الآيات على الاستثناء، وذهبوا إلى أن(إلاّ) لا تكون حرف عطف [4]، (لأن معنى (إلاَ) مباين لمعنى الواو مباينة كثيرة، إذ (الواو) للإدخال، و(إلّاَ) للإخراج، فلا يمكن وقوع أحدهما موقع الآخر [5].

والجدير بالذكر هنا أن الفرّاء، وهو شيخ المدرسة الكوفية، لم يقل بأن (إلَّا) تفيد (العطف) فقد تعرّض للمسألة في أكثر من موضع من كتابه (معاني القرآن) ولم يقل في موضع منها ما نسب إلى الكوفيين[6].

ليس:

نُسب القول بأن (ليس) حرف عطف إلى الكوفيين [7]، فقد نُسب إلى الكسائي قوله: ((أجريت (ليس) في النسق مجرى (لا)) [8]، ويقول الهروي:

---

(1) الإنصاف: مسألة 35: 155، وينظر أيضاً: تفسير الطبري: 33/3، وتنظر الآيات: 92/ النساء، إعراب القرآن / للنحاس: 444/1و 114/ النساء، ينظر تفسير الطبري: 5/ 276 و 148 / النساء، ينظر فيها تفسير البيان:3/ 372 والبيان في غريب إعراب القرآن: 1/ 272 و 61 يونس، ينظر فيها: تفسير القرطبي: 8/ 357 وغيرها.

(2) ينظر: مجاز القرآن: 60/1، 282.

(3) ينظر: معاني القرآن: 152/1، 248.

(4) ينظر: ارتشاف الضرب: 2/ 630.

(5) البحر المحيط: 57/7.

(6) ينظر: معاني القرآن:287/2، والخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف: 351.

(7) ينظر: الصاحبي: 169، والأزهية: 205، وشرح الكافية / للرضي: 2/ 378، وارتشاف الضرب: 2/ 630، والجنى الداني: 462، ومغني اللبيب: 1/ 390.

(8) الصاحبي: 169.

(وتكون نسقاً، على مذهب الكوفيين، بمنزلة (لا)، تقول: جاءني زيد ليس عمرو))[1]، كما نسب ابن عصفور القول بها إلى البغداديين نقلاً عن شيخه الشلوبين (ت645هـ) [2]

ونفى البصريون هذا الرأي، فلا يجوز عندهم العطف بـ(ليس)، فهي لا تشبه من حروف العطف شيئاً، لأنه يبتدأ بها، ويضمر فيها [3]، يقول ابن السراج: السراج: ((واعلم ان قوماً يدخلون (ليس) في حروف العطف، ويجعلونها كـ(لا) وهذا شاذ في كلامهم)) [4].

أيْ:

ينسب القول بأن (أيْ) حرف عطف إلى الكوفيين أيضاً [5] إذ يرون أنها عاطفة حيث وقعت بعد كلمة أخرى مساوية لها في إعرابها، نحو:

رأيت الغضنفر أي الأسد، وضربت بالعضب أي السيف [6].

والصحيح فيها، كما يرى أبو حيان (ت745هـ)، أنها حرف تفسير، يتبع بعدها الأجلى للأخفى، وهو عطف بيان يوافق في التعريف والتنكير ما قبله[7]، والذي يضعف القول بهذا الرأي أنّه لو حذفت (أيْ) لما اختل الكلام، ويجوز

---

(1) الأزهية: 205.

(2) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 1/224.

(3) ينظر: الصاحبي: 169.

(4) الأصول: 2/60.

(5) ينظر: ارتشاف الضرب: 2/ 631، ومغني اللبيب: 106.

(6) ينظر: ارتشاف الضرب: 2/631 وجواهر الأدب: 125.

(7) ينظر: ارتشاف الضرب: 2/ 631.

الاستغناء عنها دائماً [1]، ولم ير النحاة عاطفاً يصلح للسقوط دائماً ولا عاطفاً ملازماً لعطف الشيء على مرادفه [2].

كيف وأين:

أما (كيف) فقد ذهب قومٌ، منهم هشام الضرير (ت209هـ) إلى أنّها حرف نسق، وزعم أنه لا ينسق بها إلا بعد نفي، وأجاز: مررت بزيد فكيف عمرو، واحتجوا بقول الشاعر:

اذا قلَ مالُ المرءِ لانت قناتُه وَهَانَ على الأدنى فكيف الأباعدِ

على أن (كيف) حرف عطف، و(الأباعد) عطف على (الأدنى)، وردّوا بأن (كيف) لو كانت لما دخلت عليها (الفاء)[3].

ولا يجوز عند سيبويه العطف بأدوات الاستفهام، نقل ذلك عن يونس (ت183هـ) ((وأما: ما مررت برجل فكيف امرأة، فزعم يونس ان الجر خطأ، وقال هو بمنزلة: أين، وَمَن جر هذا فهو ينبغي له أن يقول: ما مررت بعبد الله فَلِمَ أخيه...)) [4].

هلاّ ولولا:

أمّا (هلا) فالقول بها ينسب إلى الكوفيين، وحجتهم: أن العرب تقول: جاء زيد فهلا عمروٌ، وضربت زيداً فهلا عمراً، فمجيء الاسم موافقاً للأول في الأعراب دل على العطف [5]، ورد هذا الرأي بأن الرفع والنصب في الاسم الواقع

---

(1) ينظر: جواهر الأدب: 125.

(2) مغني اللبيب: 106.

(3) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 225/1، وارتشاف الضرب: 632/2، ومغني اللبيب: 273، وآراء هشام بن معاوية الضرير: 51.

(4) الكتاب: 1/ 219.

(5) ينظر: ارتشاف الضرب: 2/ 732.

بعد (هلا) هو على إضمار الفعل، بدليل امتناع الجر في نحو: ما مررت برجل فهلا امرأة [1].

وأمّا (لولا) فالقول بها يُنسب إلى الكسائي، وأنه أجاز أن يقال: مررت بزيد فلولا عمرو بحذف الفاء، وأبى ذلك الفراء، ولولا هذه هي التحضيضية [2].

وكما اختلف النحاة في عدد حروف العطف اختلفوا أيضاً في تقسيم هذه الحروف من حيث اشتراكها بين الاسمين المتعاطفين في اللفظ والحكم، فسيبويه لم يقسمها[3]، وقسّمها النحاة بعده على أقسام عدة: فقد قسّمها فريق على قسمين:

الأول: ما يشرك المعطوف مع المعطوف عليه مطلقاً، في اللفظ والحكم، وهي: الواو، والفاء، وثم، وحتى، وأو، وأم، وإمّا.

والآخر: ما يشرك المعطوف مع المطوف عليه لفظاً فقط، وهي: بل، ولكن، ولا [4].

وقسّمها ابن يعيش وابن الحاجب (ت646هـ) وتابعهما الصبان (ت1206هـ)، على ثلاثة أقسام:

الأول: حروف تجمع بين المعطوف والمعطوف عليه في حكم واحد، وهو الاشتراك في الفعل، وهي: الواو، والفاء، وثمّ، وحتَى، وان كانت تفترق في معان أُخر من جهة الاتصال والتراخي والغاية.

---

(1) ينظر: المصدر نفسه / 2/ 632.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 2/ 632.

(3) ينظر: التوابع في كتاب سيبويه: 279.

(4) ينظر:شرح جمل الزجاجي: 1/ 255، وشرح ابن الناظم: 519، وشرح ابن عقيل: 2/ 176، وشرح الاشموني: 3/90.

والثاني: حروف تجتمع في أنها لأحد الشيئين، أو الأشياء، وان انفصلت من وجوه أُخر، وهي: أو، وأم، وإمّا.

والثالث: حروف فيها الثاني على خلاف معنى الأول، وهي: بل، ولكن، ولا[1].

وقد أختار الباحث التقسيم الأخير، القائم على تقسيم الحروف على ثلاثة أقسام، وسبب هذا الاختيار أن هذا التقسيم أقدر من التقسيم الأول في الكشف عن دلالة هذه الحروف ومعانيها، وأحكامها ووظيفتها في تركيب الجملة، كما أنه يجمع بين الإتباع اللفظي، والدلالة المعنوية في العطف بهذه الحروف.

والجدير بالتنويه، في ختام هذا التمهيد، (أنَ (باب العطف) في الدرس النحوي العربي، باب واسع وكبير، يعلم من قادته مسألةٌ في العطف إلى مظان هذا الباب مدى سعته، وكثرة مسائله، وتداخل موضوعاته وموضوعات الأبواب الأخر، حتى عُدّ هذا الباب من نتائج نظرية العامل، ومن عوامل وجود التقدير في الجملة العربية [2]، وقد قصر الباحث جهده، من بين مسائل هذا الباب، على حروف العطف: معانيها الدقيقة، وطرائق التعبير بها، وصور أساليبها في الكلام العربي، كما درسها النحاة، بمذاهبهم المختلفة، وكما جاء من هذه الحروف في أساليب القرآن الكريم، ليأتي هذا الجهد متسقاً وعنوان الكتاب (حروف العطف بين الدرس اللغوي والاستعمال القرآني).

---

(1) ينظر: شرح المفصل / لابن يعيش: 8/ 89، والإيضاح في شرح المفصل / لاين الحاجب: 204/2، وحاشية الصبان: 90/3.

(2) ينظر: قضايا التقدير النحوي: 111.

حروف العطف

الباب الأول

ما يقتضي التشريك بين المتعاطفين في اللفظ والمعنى

الفصل الأول: العطف بـ (الواو)

الفصل الثاني: العطف بـ (الفاء)

الفصل الثالث: العطف بـ (ثم)

الفصل الرابع: العطف بـ (حتى)



1

حروف العطف

الفصل الأول

العطف بـ(الواو)

مقدمة في (الواو)

المبحث الأول: معنى واو العاطفة.

المبحث الثاني: ما انفردت به (واو العطف)

المبحث الثالث: معان تخرج إليها (الواو)



1

الفصل الاول

العطف بـــ(الواو)

مقدمة في ((واو العطف))

الـواو: مـن حـروف المعجـم، يكـون أصـلاً وبـدلاً وزائـداً [1]، وهـو الحـرف السـادس والعشـرون في ترتيـب الخليـل للحـروف العربيـة [2]، وعدّه سيبويه الحرف التاسع والعشرين [3]، ووافقه في هذا الترتيب ابن جني في سر صناعة الأعراب[4].

الواو صوتياً

والواو صوتياً نوعان: حرف مدّ، ومخرجه عند الخليل من الجوف فلا يقع في مدرجة من مدارج اللسان، ولا من مدارج الحلق، ولا من مدرج اللهاة، إنّما هو هاوٍ في الهواء، فلم يكن له حيّز ينسب إليه، إلا الجوف [5].

والآخر: غير مدّ، حرف صحيح، وهو موضوع دراستنا، ومخرجه عند سيبويه شفوي، قال: ((وممّا بين الشفتين مخرج الباء والميم والواو)) [6]، لكنّه لم يوضح حالة الشفتين في نطق الواو، ويوضحها المبرّد (ت285هـ) بقوله: ((ومن الشفة مخرج الواو والباء والميم إلاّ أنّ الواو تهوي في الفم حتى تتصل بمخرج

---

(1) ينظر : لسان العرب : و 1، 20 / 376.

(2) العين : 1/ 57.

(3) ينظر : الكتاب : 2/ 404.

(4) ينظر : 1/50.

(5) ينظر : العين : 1/ 57 (والجوف هو التجويف الممتد من فوق الحنجرة إلى الشفتين) ينظر : الدراسات الصوتية عند علماء التجويد : 105.

(6) الكتاب : 2/ 405، وينظر أيضاً المقرّب : 6/2، وبصائر ذوي التمييز : 5/ 145.

الطاء، والضاد، وتتفشى حتى تتصل بمخرج اللام)) [1]، ويزيدها ابن جني توضيحاً فيقول: ((وأمّا الواو فَتُضَمُّ لها معظم الشفتين، وتدع بينهما بعض الانفراج ليخرج فيه النفس، ويتصل الصوت)) [2].

أمّا دارسو الأصوات المحدثون فقد لاحظوا أنّ أقصى اللسان يقترب من أقصى الحنك عند النطق بالواو، وعليه فأن الوصف الدقيق لمخرجه أن يقال: إنّه من أقصى الحنك، مع بقاء دور الشفتين في نطقه، فهو شفوي – حنكي قصي[3].

ويعود قصر القدماء مخرج (الواو) على الشفتين إلى وضوح استدارة الشفتين مع(الواو)، وكون اللسان لا يقترب من الحنك بصورة واضحة [4]، يقول الدكتور حسام النعيمي: ((ويبدو أنّ العلماء العرب قد شغلهم وضع الشفتين في النطق (بالواو) عن تحسس موضع اللسان مع الحنك، ولعل الذي أعان على إغفالهم دور أقصى الحنك واللسان أن حركة الشفتين واضحة جداً، وأنّ اللسان لا يقترب بصورة واضحة من الحنك)) [5].

ويبدو أن تأكيد العلماء العرب أن الواو (تُضمَ لها معظم الشفتين) عند النطق بها، إنما أرادوا أن يربطوا بين مخرجها ووظيفتها اللغوية في إفادة معنى (الجمع)، ويؤكد ذلك أن السهيلي (ت 581هـ) لم يستبعد أن تكون هناك علاقة بين مخرج الواو وهي ضامة بين الشفتين، وجامعة لهما، واختصاصها (بالجمع) لمن يعقل، وبالعطف لأنه جمع في معناه وبالقسم، لأنّ واوه في معنى واو العطف[6].

---

(1) المقتضب : 194/1.

(2) سر صناعة الاعراب : 1/ 8-9.

(3) ينظر : الأصوات اللغوية : 43، والدراسات الصوتية عند علماء التجويد : 215.

(4) ينظر : المصدر السابق : 43.

(5) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني : 310 – 311.

(6) ينظر : نتائج الفكر: 108.

ومن صفات هذا الحرف الصوتية أنّه حرف بين الشدّة والرخاوة[1]، وأنّه حرف خفي، لاتساع مخرجه[2]، ولأنه يخفى إذا اندرج بعد حرف قبله[3].

حركة واو العطف:

واو العطف حرف متحرك، وبذلك خرج أن يكون حرف لين، ولحق بالحروف الصحاح، بقول ابن جني:

(انّ الياء والواو لمّا تحركتا قويتا بالحركة، فلحقتا بالحروف الصحاح، فجازت مخالفة ما قبلهما من الحركات إيّاهما...)[4].

وحركة واو العطف الفتحة، وإنّما كانت كذلك لأَنَّها حرف أُحادي (وكذلك جميع ما جاء من الكلم على حرف واحد، عامته على الفتح إلاّ الأقل، ... ولا نجد في الحروف المنفردة ذوات المعاني ما جاء مضموماً هَرَباً من ثقل الضمةَ)[5].

ومن هذا الباب يأتي ردّ ابن جني قراءة أبي السمّال: ﴿أَوَكُلَّمَا عَـٰهَدُواْ عَهْدًا نَّبَذَهُۥ فَرِيقٌ مِّنْهُم﴾ **[البقرة 100/2]**. بسكون الواو من (أو) (من قبل أن واو العطف، لم تسكن في موضع علمناه وإنّما يسكن بعدها مما يخلط معها فيكونان كالحرف الواحد نحو قوله الله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام 3/6] بسكون الهاء[6]، وإنّما سكنت الهاء لأن الحرف الذي قبلها لما كان على حرف

(1) ينظر: سر صناعة الإعراب: 69/1.

(2) ينظر: الكتاب:2/ 406.

(3) ينظر : الدراسات الصوتية عند علماء التجويد : 326.

(4) سر صناعة الإعراب: 22/1.

(5) الخصائص: 1/ 71، وينظر: معاني القرآن وإعرابه / للزجاج: 1/ 41، وسر صناعة الاعراب: 1/ 160، والكشاف:4/1.

(6) المحتسب : 1/ 99، ومختصر شواذ القرآن:8.

واحد لا يمكن انفصاله ولا الوقوف عليه، فان كان بدل (الواو) (ثم) لم يحسن الإسكان حسنه مع الواو لكونهما على أكثر من حرف واحد، فكأنها منفصلة مما بعدها، فلذلك كان أكثر القرّاء على التحريك من قوله تعالى﴿ثُمَّ هُوَ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ مِنَ ٱلۡمُحۡضَرِينَ﴾ [القصص 61/28)[1].

واو العطف أم الباب:

وواو العطف أصل حروف العطف، وأمّ الباب لكثرة استعمالها ودورها فيه[2]، (والدليل على ذلك أنّها لا توجب إلاّ الاشتراك بين شيئين فقط في حكم واحد، وسائر حروف العطف توجب زيادة حكم على ما توجبه الواو ألا ترى أن (الفاء) توجب الترتيب، و(أو) للشك وغيره، و(بل) للإضراب، فلما كانت هذه الحروف فيها زيادة معنى على حكم الواو صارت الواو بمنزلة الشيء المفرد وباقي حروف العطف بمنزلة المركب مع المفرد، فلهذا صارت الواو أصل حروف العطف)[3]، وبعبارة الدكتور أحمد عبد الستار الجواري (لأن معناها هو معنى العطف في أبسط صوره وأشكاله، وهو مطلق الجمع، ويراد بذلك خلوه من كل قيد في معنى الجمع)[4]، وقد بدأ سيبويه باب حروف العطف بالواو، لأنها أقواها من حيث عطف بها في الايجاب والجحد، وفي كل ضرب من الفعل[5].

وواو العطف من الناحية الإملائية لا تقع وحدها، بل ملحقة بلفظة أخرى، مَثَلُها في ذلك مثل حرف الجر(الباء)، فهي تكتب عادة مضافةً إلى اللفظة الواقعة بعدها نحو: (محمد وعلي) و(وعلي) لفظة واحدة وان بدت عند التحليل أنّها

---

(1) ينظر: شرح المفصل / لابن يعيش: 9/ 139- 140.

(2) ينظر: المقتضب: 2/ 46، شرح المفصل لابن يعيش: 8/ 90، ورصف المباني : 420، والجنى الداني:188.

(3) شرح المفصل/لابن يعيش: 90/8.

(4) نحو المعاني: 92.

(5) ينظر: الكتاب :1/ 218، النكت في تفسير كتاب سيبويه:438/1- 439.

لفظتان: حرف العطف، والاسم (علي)، لأن أصل العبارة المنطوقة لا المكتوبة، والعبرة عند النطق بالإلحاق، فانا نقول: (وعلي)، ولا نقف عند الواو، فاتصال الواو بما بعدها حقيقة يشهد بها الملفوظ والمكتوب[1].

وتعدّ (الواو) من أكثر الحروف استعمالاً في اللغة العربية[2]، إلاّ أن هذه الكثرة لا تعني أن العقلية العربية عقلية تجميع لا تركيب، كما ذهب إلى ذلك المستشرق الفلندي (هولما)متأثراً بنظرية الأجناس، وتفوق جنس على آخر[3]، بل أن ذلك يعود إلى أن (الواو) هي التي يحتاج العطف بها إلى لطفٍ في الفهم، حيث لا تفيد سوى الربط بين المتعاطفين وتشريك مابعدها في الحكم لما قبلها، ولهذا السبب أيضاً قصر البلاغيون بحثهم على العطف (بالواو) دون حروف العطف الآخر[4]، وأسسوا علماً دونه كل علوم البلاغة في الدقة والغموض والصعوبة، بل كان هو البلاغة، واعني به معرفة الفصل من الوصل[5].

ولا مبالغة في ذلك فان ربط أجزاء الكلام، وعقد الصلة بين تلك الأجزاء، وصلاً أو فصلاً، ووضع كل معنى في موضع علاقته بما قبله وما بعده، أهم ما في نظم الكلام وتركيبه، وترتيب أجزائه لأنه ترتيب للأفكار ونظم لأجزائها، وانّ في ذلك دلالة على عبقرية العقلية العربية وذكائها، الُم يعّرف علماء النفس المعاصرون الذكاء بأنه إدراك العلاقات بين الأشياء؟[6]

(1) الواو بين النحاة والمناطقة، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة:101.

(2) ينظر : المقتضب: 211/1، والمزهر في علوم اللغة:1/ 195 والواو بين النحاة والمناطقة: 96.

(3) ينظر: الأدب وفنونه/ د. محمد مندور: 70.

(4) ينظر: المعاني في ضوء أساليب القرآن الكريم: 311.

(5) ينظر: دلائل الإعجاز: 154.

(6) ينظر: نحو المعاني: 94.

المبحث الأول

معنى واو العطـــف: (الجمـــع المطلق)

تفيد الواو معنى (الجمع المطلق) بين المتعاطفين والاشتراك بينهما في المعنى والإعراب، فهي تعطف الشيء على مصاحبه، وعلى سابقه وعلى لاحقه[1] من ترتيب أو عدمه، فإذا قيل: جاء زيدٌ وعمروٌ. فقد أشركت بينهما في الحكم، واحتمل الكلام ثلاثة معان:

أولاً: أن يكون جاءا معاً في وقت واحد.

ثانياً: أن يكون المتقدم جاء أولاً.

ثالثاً: أن يكون المتأخر جاء أولاً.

ومراد النحاة (بالجمع) ههنا (أنّ لا يكون لأحد الشيئين، أو الأشياء، كما كانت (أو) و (إمّا)، وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان أو في مكان، فقوله، جاءني زيدٌ وعمروٌ، ... أي حصل الفعل في كليهما، بخلاف: جاءني زيدٌ أو عمرو، أي حصل الفعل من أحدهما دون الآخر)[2].

ومرادهم (بالمطلق): (انه يحتمل أن يكون حصل من كليهما في زمان واحد، وان يكون حصل من زيد أولاً، وان يكون حصل من عمرو أولاً، فهذه احتمالات عقلية لا دليل في الواو على شيء منها)[3]وإلى هذا المعنى أشار ابن مالك (ت 672هـ) بقوله:

---

(1) ينظر : الاتقان في علوم القرآن : 178/1.

(2) شرح الكافية/ للرضي: 2/ 364، وينظر: الفوائد الضيائية :2/ 355- 356.

(3) المصدر نفسه:2/ 364.

فـآعطف بـواوٍ لاحقـاً أو سـابقاً - في الحكـم- أو مصـاحِباً موافقـا[1]

وليس المراد من المعاني الثلاثة: اللحاق والسبق والمصاحبة التي تدل عليها الواو هو اللحاق والسبق والمصاحبة في الوجود، بل النسبة إلى ما فيه المشاركة، ولهذا أشار ابن مالك بقوله: أو سابقاً في الحكم، لرفع توهم أن يراد بهذه المعاني في الوجود، لا في النسبة إلى ما فيه المشاركة[2]، وقد تنقل الواو من هذا العموم إلى الخصوص في نحو قولنا: اختصم زيدٌ وعمرٌو، كما يرى ابن جني:

(فهذا لا يجوز أن يكون الواو فيه إلاّ لوقوع الأمرين في وقت واحد)[3].

ونظير (الواو) في ذلك كلمة (رجل) في أن مدلوله في قولنا: جاءني رجلٌ، يجوز أن يكون عالماً ويجوز أن يكون جاهلاً، وليس لرجل دلالة على واحد منهما، فكما أن رجلاً لا دلالة له على ذلك فكذلك الواو لا دلالة لها على واحد من المعاني الثلاثة[4].

وسبيل الواو في الدلالة على مطلق الجمع، ولا دلالة في لفظها على تقديم وتأخير، سبيل التثنية فأنها مختصرة من العطف بالواو، فهي جارية في الأسماء المتماثلة مجرى التثنية، فهي لا تفيد الترتيب، فكذلك ما هو جارٍ مجراها[5].

ودلالة الواو على (مطلق الجمع) وإفادتها المعاني الثلاثة لا يعني أنّها في الاستعمال واحدة في حالة تجردها من القرائن الدالة على المعية أو تقدم ما قبله

---

(1) ينظر : شرح ابن عقيل: 2/ 226.

(2) ينظر شرح ابن الناظم: 521.

(3) الخصائص: 3/ 320، وينظر: همع الهوامع: 5/ 223.

(4) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل / لابن الحاجب: 204/2.

(5) ينظر: الإحكام في أصول الأحكام / للآمدي:1/ 59، وينظر: الكشاف: 3/ 346، وشرح المفصل/ لابن يعيش: 91/8.

وتأخره، يقول ابن مالك (وتنفرد الواو بكون متبعها في الحكم محتملاً للمعية برجحان، وللتأخر بكثرة، وللتقدم بقلة)[1].

وقد ترتب على إفادة الواو المعاني الثلاثة المتقدمة، وعدم إفادتها الترتيب جواز التقديم والتأخير بين المتعاطفين بالواو خلافاً (للفاء) و(ثم) يقول سيبويه: (فالواو التي في قولك: مررت بعمرو وزيدٍ، إنَّما جئت بالواو لتضم الآخر إلى الأول، وتجمعهما، وليس فيه دليل على أن أحدهما قبل الآخر، والفاء وهي تضمّ الشيء إلى الشيء كما فعلت الواو غير أنّها تجعل ذلك متسقاً بعضه في إثر بعض[2].

إفادة (الواو) معنى الجمع في عطف الجمل:

معنى الجمع والتشريك لا يفارقان الواو ما دامت تعطف مفرداً على مفرد، كما شاع بين النحاة القدماء، فإنها تشرك بينهما في اللفظ والمعنى، (أما اللفظ فهو الاسمية أو الفعلية والرفع والنصب والخفض والجزم، فيتبع الثاني الأول في اسمين من ستةٍ، في واحد من الاسمية والفعلية، وفي واحد من الرفع والنصب والخفض والجزم، وأمّا المعنى فهو الجمع بين الاثنين في نفي الفعل أو اثباته، نحو: قام زيدٌ وعمروٌ، ولن يقوم زيدٌ وعمروٌ) [3].

ويؤكد الزركشي (ت 794هـ) في عطف المفردات على تحقيق المشاكلة بين المتعاطفين، فيرى أن فائدة عطف المفرد تنحصر في تحصيل مشاركة الثاني للأول في الإعراب (ليعلم أنّه مثل الأول في فاعليته أو مفعوليته ليتصل الكلام بعضه ببعض، ... ولابدّ في هذا من ملاحظة المشاكلة بين المتعاطفين، فنقول:

---

(1) التسهيل: 174، وينظر: ارتشاف الضرب: 2/ 633، وشرح التصريح: 2/ 135، وشرح الاشموني: 2/416.

(2) الكتاب: 2/ 304، وينظر:1/ 128.

(3) رصف المباني: 410.

جاءني زيدٌ وعمروٌ، لأنهما معرفتان، ولو قلت: جاء زيدٌ ورجلٌ، لم يستقم لكون المعطوف نكرة، نعم ان تخصصت فقلت: ورجل آخر جاز)[1].

أمّا إذا كان عطف جملة على أخرى فمذهب جمهور النحاة أن الواو لا تفيد الجمع لأنها (للجمع في المفردات لا في الجمل بدليل جواز: هذان قائمٌ وقاعدٌ، دون: هذان يقوم ويقعد[2] فلا تفيد الواو شيئاً غير المشاركة في الإعراب[3]، ولا يرى بعضهم في دخول الواو على الجملة فائدة غير التحسن اللفظي[4]، ومن النحاة من ساوى بين عطف المفردات وعطف الجمل إذا كانت الجملة المعطوف عليها لها محل من الإعراب، لأنّهل تحل محلَّ المفرد نحو: مررت برجل خلقه حسن وخلقه قبيح، وان كانت لا محل لها من الإعراب نحو: زيدٌ أخوك وعمرو صاحبك (ففائدة العطف الاشتراك في مقتضى الحرف العاطف، فان كان العطف بغير الواو ظهرت فائدة من التعقيب كالفاء، أو الترتيب كـ(ثم) أو نفي الحكم عن الباقي كـ(لا) وأما (الواو) فلا تفيد شيئاً غير المشاركة في الإعراب[5]).

وقد خَرَجَ عن هذا المذهب كما يذكر ابن هشام[6]، هشام الضرير، فذهب إلى أن الواو تجمع بين الجمل كما تجمع بين المفردات، وقد تبعه في ذلك عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) فحسم الخلاف لصالح هشام الضرير في مقدمة الفصل المخصص لـ(القول في الفصل والوصل)، فبعد أن قرر أن فائدة العطف في المفرد (أن يشرك الثاني في إعرابه الأول وانه إذا شركه في إعرابه فقد شركه

---

(1) البرهان: 102/4.

(2) مغني اللبيب: 651.

(3) ينظر: البرهان في علوم القران :4/ 102.

(4) ينظر: البرهان في أصول الفقه/ الإمام الجويني: 1/ 391، وينظر أيضاً : تفسير القرطبي: 12/ 180.

(5) البرهان في علوم القرآن :4/ 102.

(6) ينظر: مغني اللبيب: 651.

في حكم ذلك الإعراب)[1] انتقل إلى الحديث عن عطف الجمل بعضها على بعض، فوجدها ضربين (أحدهما أن يكون للمعطوف عليها موضع من الإعراب، وإذا كانت كذلك كان حكمها حكم المفرد إذ لا يكون للجملة موضع من الإعراب حتى تكون واقعة موقع المفرد، .. وكان وجه الحاجة إلى الواو ظاهراً، والإشراك بها في الحكم موجوداً)[2].

وهذا أمر لا يشكل (والذي يشكل أمره هو الضرب الثاني، وذلك أن تعطف على الجملة العارية الموضع من الإعراب جملة أخرى كقولك: زيدٌ قائمٌ وعمرٌ قاعدٌ، والعلم حسن والجهل قبيح)[3].

فالواو هنا لم تشرك الجملة الثانية في إعراب الجملة الأولى فيترتب عليه تشريك في الحكم، وتحقيق للجمع بين الجملتين، وإنما تحقق نوع آخر من الجمع، يوضحه الجرجاني بقوله: وذلك أنا لا نقول: زيدٌ قائمٌ وعمرٌ قاعدٌ، حتى يكون عمرو بسبب من (زيد)، وحتى يكونا كالنظيرين والشريكين، وبحيث اذا عرف السامع حال الأول عناه أن يعرف حال الثاني، يدلك على ذلك أَنّك إِنْ جئت فعطفت الأول شيئاً ليس منه بسبب، ولا هو مما يذكر بذكره ويتصل حديثه بحديثه لم يستقم، ... ومن هنا عابوا أبا تمام في قوله:

لا والذَي هو عالم أَنّ النّوى صبرٌ، وأن أبا الحسينِ كَريمُ

إذ لا مناسبة بين كرم أبي الحسين ومرارة النوى، ولا تعلق لأحدهما بالآخر، وليس يقتضي الحديث بهذا الحديث بذاك[4].

---

(1) دلائل الإعجاز: 155.

(2) المصدر نفسه: 155.

(3) المصدر نفسه: 155.

(4) دلائل الإعجاز: 156، وينظر: الإيضاح / للقزويني: 1/ 148.

ويرى الجرجاني أنّ معنى الجمع في الواو يزداد قوةً وظهوراً اذا كان المخبر عنه في الجملتين واحداً كقولنا: هو يقول ويفعل، ويضرّ وينفع. فان الواو أوجبت للمخبر عنه الفعلين جميعاً، وجعلته يفعلهما معاً، وبخلاف قولنا: هو يضر ينفع، من غير واو، فقد يجوز أن يكون قولنا (ينفع) رجوعاً عن قولنا (يضر) وإبطالا له[1]، وقد لخص الدماميني (ت 827هـ) هذه الفائدة للواو بقوله (فائدتها في ذلك: النص على حصول المضمونين معاً، اذ لولاها لكان حصولهما ظاهراً فقط بأن يكون الأول غلطاً والثاني إضرابا عنه)[2].

أما سبب عروض هذا الإشكال للواو دون غيرها من حروف العطف في عطف الجمل، فالجواب، كما يذكره الجرجاني، أن ليس للواو معنى سوى الإشراك في الحكم الذي يقتضيه الإعراب في حين أن حروف العطف الأخر تفيد مع الإشراك معاني أخر، مثل أن (الفاء) توجب الترتيب من غير تراخ و(ثم) توجبه من تراخ، فإذا عطفت بواحد منها الجملة على الجملة ظهرت الفائدة[3].

ونخلص من كلّ ما تقدّم إلى أَنَّ الواو تفيد مطلق الجمع في الجمل كما تفيده في المفردات إلاّ أنّ هذا لا يعني أنها تجمع بين المتعاطفين بلا مناسبة بينهما ولا رابط، فلا يقال في عطف المفردات: رأيت محمداً وجبلاً، ولا: رأيت خالداً ونملة، كما لا يقال في عطف الجمل: محمد شاعر وأخوك أحول، لأنّه لا مناسبة بين الحكمين[4] والجامع بين الجملتين، كما يراه القزويني (ت 739هـ)، يجب أن يكون باعتبار المسند والمسند إليه في الجملتين، فلا يربط بين مسند إليهما لا علاقة بينهما، فجائز أن نقول: يشعر زيدٌ ويكتب، ويعطي ويمنع، وأن نقول: (زيد شاعر وعمرو كاتب، و(زيد طويل وعمرو قصير). (إذا كان بينهما مناسبة كأن يكونا

---

(1) ينظر: المصدر نفسه: 157.

(2) حاشية الصبان: 3/ 91.

(3) ينظر: دلائل الاعجاز : 1550- 156.

(4) ينظر: معاني النحو: 3/ 217.

أخوين أو نظيرين، بخلاف قولنا (زيدٌ شاعرٌ وعمرو كاتب) إذا لم يكن بينهما مناسبة، وقولنا (زيدٌ شاعرٌ وعمرو طويلٌ) كان بينهما مناسبة أو لا)[1].

مصطلح (الجمع المطلق) و (مطلق الجمع):

شاع في كتب النحاة إلى جانب عبارة (مطلق الجمع) عبارة (الجمع المطلق) واختلفوا في معنييهما، وقد أطال الناس، كما يقول الأزهري(ت 905هـ) الاختلاف في ذلك حتى أفردوه بالتصنيف[2] فابن هشام يرى أنّ القول بـ(الجمع المطلق) غير سديد لتقييد الجمع بقيد الإطلاق وإنما هي للجمع لا بقيد[3]، ويرى غيره أَنَّ التعبير (بمطلق الجمع) مساوٍ للتعبير (بالجمع المطلق) ولا التفات لمن غاير بينهما بالإطلاق والتقييد، لأن معنى (المطلق) هو الجمع بلا تقييد بحالة من معية أو غيرها[4].

ويبدو أن منشأ الخلاف في هذه المسألة يعود إلى خلاف مماثل في مسألة فقهية، في الفرق بين (الماء المطلق) و(مطلق الماء)ن ولا علاقة بين الاثنين، فالأول مصطلح نحوي والآخر شرعي[5]، والحق ما يراه الدسوقي (ت 1230هـ) أن الجمع المطلق ومطلق الجمع في اللغة شيء واحد[6] لأن القضية الشرعية تتغير بتغير اللفظ، فالماء المطلق يختلف عن مطلق الماء في الدلالة، أما دلالة الجمع المطلق ومطلق الجمع فواحدة.

---

(1) الإيضاح / للقزويني : 1/ 161- 162، وينظر : دلائل الإعجاز: 157.

(2) ينظر: شرح التصريح : 2/ 135.

(3) ينظر: مغني اللبيب: 464، وينظر أيضاً : همع الهوامع : 5/ 224.

(4) ينظر: حاشية يس على التصريح : 2/ 91.

(5) ينظر : حاشية الصبان: 3/ 91.

(6) ينظر: حاشية الدسوقي : 2/ 17.

هل تفيد (الواو) معنى الترتيب؟

القول بأن الواو تفيد مطلق الجمع ولا دلالة فيها على الترتيب هو مذهب جمهور النحاة واللغويين والأصوليين[1] فسيبويه يقول: (فالواو التي في قولك: مررتُ بعمرو وزيد/ وإنما جئت بالواو لتضم الآخر إلى الأول، وتجمعهما، وليس فيه دليل على أن أحدهما قبل الآخر)[2].

وفي موضع آخر يؤكد على عدم دلالتها على الترتيب فيقول: (وذلك قولك: مررتُ برجل وحمارٍ قبل، فالواو أشركت بينهما في الباء فجريا عليه، ولم تجعل للرجل منزلة بتقديمك إياه يكون بها أولى من الحمار، كأنك قلت: مررت بهما،.. وليس في هذا دليل على أنه بدأ بشيء قبل شيء، ولا بشيء مع شيء، لأنه يجوز أن تقول: مررت بزيد وعمرو، والمبدوء به في المرور عمرو، ويجوز أن يكون زيداً، ويجوز أن يكون المرور وقع عليهما في حالة واحدة، فالواو تجمع هذه الأشياء على هذه المعاني)[3]. أمّا الفراء فيقول: (فأمّا الواو فأنّك إن شئت جعلت الآخر هو الأول، والأول الآخر، فإذا قلت: زرت عبد الله وزيداً، فأيّهما شئت كان هو المبتدأ بالزيارة)[4]، ويقول المبرد في المقتضب وهو يتحدث عن الواو: (ومعناها: إشراك الثاني فيما دخل فيه الأول، وليس فيها دليل على أيهما كان أولاً، نحو قولك: جاءني زيدٌ وعمروٌ،

---

(1) ينظر: الكتاب: 1/ 147، 199، 218، ومعاني القرآن / للفراء: 1/ 396، والمقتضب للمبرد: 1/ 10، معاني القران وإعرابه: 410/1، والأصول/ لابن السراج: 55/2، حروف المعاني/ للزجاجي: 36، معاني الحروف/ للرماني: 59، الخصائص /لابن جني: 3/ 330، وأسرار العربية: 302، الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب: 2/ 204، شرح المفصل / لابن يعيش: 8/ 9019، الإحكام في أصول الأحكام/ للآمدي: 1/ 59، القاموس المحيط: 4/ 413، تاج العروس: 10/ 451.

(2) الكتاب: 2/ 304.

(3) المصدر نفسه: 1/ 218.

(4) معاني القرآن: 1/ 396.

ومررت بالكوفة والبصرة، فجائز أن تكون البصرة أولاً...)[1]، وفي شرح المفصل يقول ابن يعيش: (ولا نعلم أحداً يوثق بعربيته يذهب إلى أنّ الواو تفيد الترتيب، والذي يؤيد ما قلنا أن الواو في العطف نظير التثنية والجمع، إذا اختلفت الأسماء احتيج إلى الواو، وإذا اتفقت جرت على التثنية والجمع)[2].

ويشارك اللغويون النحاة الرأي في دلالة الواو على مطلق الجمع، وعدم إفادتها الترتيب فصاحب القاموس المحيط يرى أن الواو العاطفة لمطلق الجمع، تعطف الشيء على مصاحبه، وعلى سابقه، وعلى لاحقه، وإذا قيل: قام زيدٌ وعمروٌ، احتمل ثلاثة معان، وكونها للمعية راجح، والترتيب كثير، ولعكسه قليل[3].

والقائلون بإفادة الواو معنى مطلق الجمع، وعدم دلالتها على الترتيب يحتجون بشواهد من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والشعر العربي، فمن شواهدهم القرآنية:

1- قوله تعالى﴿وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا وَقُولُواْ حِطَّةٞ﴾ [البقرة 2/ 58] وقوله تعالى ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٞ وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا﴾ [الأعراف7/161].

ولو كانت الواو، كما يقول الأنباري تقتضي الترتيب لما جاز أن يتقدم في إحدى الآيتين ما يتأخر في الأخرى[4].

2- قوله تعالى: ﴿ يَٰمَرۡيَمُ ٱقۡنُتِي لِرَبِّكِ وَٱسۡجُدِي وَٱرۡكَعِي مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴾ [آل عمران 3/ 43] ولو كانت مرتبة لقدم الركوع على السجود[5].

---

(1) 1/ 10.

(2) 8/ 91.

(3) ينظر: القاموس المحيط : 4/ 412، وينظر: لسان العرب : (و1)، وتاج العروس: 10/ 451.

(4) ينظر: أسرار العربية : 302، وينظر أيضاً : كشف المشكل في النحو: 1/ 606، وشرح المفصل/ لابن يعيش: 8/92، وشرح الكافية/ للرضي: 2/ 364.

(5) ينظر: المقتضب: 1/10، ومعاني القرآن وإعرابه: 2/ 152- 153، والأصول : 2/55، وشرح المفصل / لابن يعيش : 8/92، وشرح جمل الزجاجي: 1/ 626، والبرهان في علوم القرآن" 4/436.

3- قوله تعالى﴿ فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرِ ﴾[القمر 16/54].

والنذر قبل العذاب، بدلالة قوله تعالى ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾ [الإسراء 15/17] [1].

4- قوله تعالى﴿ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ ﴾[الحاقة 7/69].

يقول الزركشي (والأيام هنا قبل الليالي، ولو كانت الليالي قبل الأيام كانت الأيام مساوية لليالي وأقل، قال الصفّار: ولو كان على ظاهره لقال: سبع ليالٍ وستة أيام/ أو سبعة أيام/ وأما (ثمانية) فلا يصح على جعل الواو للترتيب)[2].

ومن الحديث النبوي الشريف احتجوا بقوله ﷺ:

(لا تقولوا: ما شاء الله وشاء فلان، وقولوا ما شاء الله ثم شاء فلان)[3]فلولا أنّها لا تفيد الترتيب لما نهى عن القول: ما شاء الله وشاء فلان، لأنها في هذا المثال تحتمل تقديم مشيئة العبد على مشيئة الخالق، وذلك منهي عنه، ولو كانت الواو فيه للترتيب لما نهى عن ذلك حيث لا يحصل فيه هذا الاحتمال[4].

1- ومن شواهدهم الشعرية قول لبيد:

أ غلي السّباء بكل أدكن عاتقٍ ... أو جونة قُدحت وفضّ ختامها

وتقدير الكلام: فضّ ختامها وقدحت، والجونة هنا: القدر، وقُدحت: أي غُرِفت، وفضّ ختامها: أي كشف عطاؤها، والقدح لا يكون إلا بعد فض ختامها[5].

---

(1) ينظر معاني الحروف /للرماني : 59.

(2) البرهان في علوم القرآن : 4/ 436.

(3) ينظر: سنن ابن ماجة: باب الكفارات: 1/ 684.

(4) ينظر: معاني الحروف/ للرماني: 59، والدلالة النحوية في استنباط الأحكام: 159.

(5) ينظر: شرح اللمع / لابن برهان: 1/ 238، وأسرار العربية : 303، شرح المفصل / لابن يعيش: 8/ 93، خزانة الأدب: 396/4.

2- وقول امرئ القيس:

فَقُلْتُ لَهُ لَمَّا تمطّى بجوزِهِ وأَرْدَفَ أَعْجازاً ونَاءَ بِكَلْكَلِ

ولو كانت (الواو) للترتيب لقدم الكلكل وهو الصدر، ثم الجوز،وهو الوسط، ثم الإعجاز وهي المؤخر[1].

3- وقول الآخر:

بهاليلُ منهم جعفرٌ وابن أُمِّهِ عليٌّ ومنهم أحمد المتخَيَّر

ولو كانت (الواو) للترتيب لقَدَم النبي ﷺ على جعفر وابن أمه[2] ومما احتجوا به أيضاً على عدم دلالة الواو على الترتيب قولهم:

1- إن (الواو) تستعمل في مواضع لا يسوغ فيها الترتيب، نحو: اختصم زيدٌ وعمروٌ، وتقاتل بكر وخالد

فالترتيب ههنا ممتنع لأن الخصام والقتال لا يكون من واحد، ولو جعلت للترتيب لأدى إلى ألاّ يكون لهما فاعلان في وقت واحد، بل فاعل واحد، وذلك محال[3].

ومنه أيضاً قولهم: المال بين زيد وعمرو، ولو كانت الواو تفيد الترتيب لما جاز أن تقع ههنا، لأن صيغ المفاعلة والافتعال، والبينية، لا تقع الا من اثنين، ولا يجوز الاقتصار على أحدهما، فدل على أنها تفيد الجمع دون الترتيب[4].

---

(1) ينظر : شرح جمل الزجاجي: 1/ 227، وشرح الأشعار الستة الجاهلية: 1/ 95.

(2) ينظر: معاني الحروف/ للروماني: 59، وكشف المشكل في النحو: 1/ 626، وشرح جمل الزجاجي: 1/ 227.

(3) ينظر: شرح المفصل / لابن يعيش: 8/ 91- 92، والإيضاح في شرح المفصل: لابن الحاجب: 2/ 204.

(4) ينظر: أسرار العربية: 302، وشرح المفصل / لابن يعيش: 8/ 91- 92، وشرح الكافية/ للرضي: 2/ 364، والجنى الداني: 109.

2- إنها لو كانت للترتيب لكان قولنا (بعده) في نحو: جاءني زيدٌ وعمروٌ بعده، تكريراً، وقولنا (أمسِ) في نحو" جاءني زيدٌ اليومَ وعمرو أمسِ، متناقضاً، لأن الواو دلت على خلاف ما دلت عليه (أمس) ولكان قول القائل (جاء زيدٌ وعمروٌ) كاذباً عند مجيئها معاً، أو تقدم المتأخر، وليس الأمر كذلك[1].

3- انها لو كانت للترتيب لكانت كالفاء في الدخول في جواب الشرط، وكان يجوز أن يقال: إنْ تحسنْ إليّ واللّه يجازيك، كما يقال: فاللّه يجازيك، فلما لم يجز ذلك دلَّ على عدم إفادتها الترتيب[2]، ومن الحجج الفقهية على إفادة الواو مطلق الجمع وعدم إفادتها الترتيب، إذا قال الرجل لامرأته: (ان دخلت الدار وكلمتك فأنْتِ طالق)، فهذه تُطلّق بوقوع الفعلين جميعاً (دخول الدار وتكليمها) ولا تطلّق بأحدهما دون الآخر، إن دخل ولم يكلمها لم تطلق، وان كلمها ولم يدخل الدار لم تطلق، وإذا جمع بينهما طُلّقت، ولم يبالِ بأيّهما بدأ: بالكلام أمْ بالدخول، أيّ ذلك بدأ به وقع الطلاق بعد أن يجمع بينهما، لأن المعطوف بالواو ويجوز أن يقع أخره قبل أوله [3].

وذهب فريق آخر من النحاة الى أنّ الواو تفيد الترتيب، لان الترتيب في اللفظ اذا قيل: جاء زيدٌ وعمروٌ، يستدعي سبباً وهو الترتيب في المجيء[4]، فالذي جاء أولاً، على مذهب هذه الجماعة، زيدٌ، وعمروٌ بعده بلا مهلة [5]، ونسب ابو

---

(1) ينظر: المقتصد: 2/ 938، والإحكام في أصول الأحكام / للآمدي: 6/1، وشرح المفصل / لابن يعيش: 8/ 92.

(2) ينظر: شرح المفصل/ لابن يعيش: 93/8.

(3) ينظر : الأشباه والنظائر في النحو / للسيوطي : 4/ 243، وينظر أيضاً : كشف الأسرار / للبرذوي / 110/2 (نقلاً من : حروف المعاني بين حقائق النحو والفقه : 26).

(4) ينظر : همع الهوامع: 5/ 224، والمدارس النحوية / شوقي ضيف : 111.

(5) ينظر : شرح جمل الزجاجي : 1/ 226.

حيان الأندلسي القول بهذا المذهب إلى قطرب (ت 206هـ) وثعلب (ت291هـ) وأبي عمرو الزاهد (ت345هـ) غلام ثعلب نقلاً عن هشام الضرير، وابي جعفر احمد الدينوري (ت289هـ) في معرض ردّه على ادعاء السيرافي (ت368هـ) وغيره [1]، بان الكوفيين والبصريين كلهم قالوا بإفادة الواو الجمع، وعدم إفادتها الترتيب[2]، كما نسب ابن هشام هذا المذهب إلى الفرّاء [3]، ونسبه الرضي (ت686هـ) إلى الكسائي وابن درستويه (ت347هـ) وبعض الفقهاء [4]، ويعني بقوله: بعض الفقهاء: الأمام الشافعي (ت204هـ) رحمه الله، كما ذكر ذلك الرماني [5]، والمرادي (ت749هـ) نقلاً عن ابن الخباز (ت 637هـ) [6]، وفي بعض كتب النحاة ينسب القول بهذا المذهب إلى الكوفيين، يقول المالقي (ت702هـ)، (وعند الكوفيين أنها تعطي الترتيب كالفاء عند البصريين)[7].

ويبدو مما تقدم أن الاضطراب واضح في نسبة هذا المذهب إلى القائلين به، كما أن نسبته إلى بعض من نسب إليه غير دقيق، فالفرّاء لم يقل بإفادتها الترتيب بلا قيد، بل انه يجعلها للترتيب في الموطن الذي يتعذر فيه الجمع، كما يذكر ذلك المرادي [8]، يضاف إلى ذلك أن ما ورد في (معاني القرآن) يؤكد دلالتها على الجمع، وعدم إفادتها الترتيب، يقول الفرّاء: ((فأمّا الواو فأنك ان شئت جعلت

---

(1) ينظر : قول السيرافي في : مغني اللبيب : 464.

(2) ينظر : ارتشاف الضرب : 633/2، والجمع : 5/ 224.

(3) ينظر : مغني اللبيب : 464.

(4) ينظر : شرح الكافية / للرضي : 2/ 364.

(5) معاني الحروف : 59.

(6) ينظر : الجنى الداني : 189.

(7) رصف المباني : 411 وينظر أيضاً : شرح جمل الزجاجي : 1/ 226، وشرح الاشموني 417-416/2.

(8) ينظر : الجنى الداني : 189.

الآخر هو الأول،والأول هو الآخر، فإذا قلت: زرت عبدالله وزيداً، فأيّهما شئت كان هو المبتدأ بالزيارة))[1].

وكذلك هي عند ثعلب، فالذي قاله في مجالسه مخالف لما نسب إليه، فهو يقول: ((اذا قلت: قام زيدٌ وعمروٌ، فأن شئت كان عمروُ بمعنى التقديم على زيد، وان شئت كان بمعنى التأخير، وان شئت كان قيامهما معاً، فإذا قلت: قاما معاً، كانا فيه سواء لا غير[2])).

وهو لا يكتفي بالقول بدلالتها على الجمع، وإنما يؤكد على إفادتها المعاني الثلاثة اذا ما تعرّت من القرائن، يتضح ذلك جلياً في بيانه الفرق بين القول: **قام عبدالله وزيدٌ معاً، وقام عبدالله وزيدٌ جميعاً**، يقول: ((قام زيدٌ وعمروٌ معاً، لا يكون القيام وقع لهما، إلاّ في حالة، وإذا قلت: قاما جميعاً فيكون في وقتين، وفي واحد، لأنك تقول: مات زيدٌ ومحمد جمعياً، فيكون الوقت مختلفاً وإذا قلت: قام ذا مع ذا، لم يكن القيام إلا في وقت واحد))[3].

ويبدو أن ما نسب إلى الفرّاء وثعلب غير سليم، بدليل أن الفراء تلميذ الكسائي لم يقل بهذا المذهب، وثعلب أستاذ أبي عمرو الزاهد كذلك، وهذه النسبة إليهما ليست في كتب الكوفيين فهي مختلفة، وقد نقل الأربلي (ت منتصف القرن الثامن) أن صاحب التسهيل قال: ((أئمة الكوفة برءاء من هذا القول))[4].

أمّا موقف هشام بن معاوية الضرير، تلميذ الكسائي، وأبي جعفر الدنيوري، فانهما يشترطان لإفادتها معنى الترتيب التعاقب الزمني بين المتعطفين،

---

(1) معاني القرآن : 1/ 396.

(2) مجالس ثعلب : 2/ 362.

(3) المصدر نفسه : 2/ 362.

(4) جواهر الأدب : 94، ولم أعثر على هذا النص في التسهيل ينظر فيه : 174-178.

وإلاّ فهي تفيد الجمع مطلقاً ، فهما يذهبان إلى (أن الواو لها معنيان: معنى اجتماع، فلا تبالي بأيهما بدأت نحو: اختصم زيدٌ وعمروٌ، ورأيت زيداً وعمراً ، اذا اتحد زمان رؤيتها ، ومعنى افتراق بأن يختلف الزمان، فالمتقدم في الزمان متقدم في اللفظ) [1].

ومن قال إن الواو مرتبة استدل على صحة مقولته بمجموعة من الآيات القرآنية منها:

1- قوله تعالى﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱرۡكَعُواْ وَٱسۡجُدُواْ ﴾[الحج 22/ 77].

فالركوع مقدّم على السجود ،فلولم تكن الواو للترتيب لما استفيد ذلك منها [2].

2- قوله تعالى﴿وَهُوَ ٱلَّذِي كَفَّ أَيۡدِيَهُمۡ عَنكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ عَنۡهُم ﴾[**الفتح /24**].

فلو كفّ أيديهم قبل كفّ أيدي عدوهم لكان في ذلك محنة لهم ومشقة[3].

3- قوله تعالى﴿إِذَا زُلۡزِلَتِ ٱلۡأَرۡضُ زِلۡزَالَهَا ۝١ وَأَخۡرَجَتِ ٱلۡأَرۡضُ أَثۡقَالَهَا ﴾ [**الزلزلة99/1- 2**].

قالوا: فزلزال الأرض قبل إخراجها ، والواو هي التي دلت على ذلك [4].

---

(1) ارتشاف الضرب : 2/ 135 ، وينظر أيضا : الجنى الداني في حروف المعاني : 188 ومغني اللبيب : 464، وشرح التصريح : 2/ 135 ، همع الهوامع : 224/5، والخلاف النحوي بين الكوفيين : 88، آراء هشام بن معاوية الضرير / مجلة مؤته للبحوث والدراسات م /3/6، 1991م.

(2) ينظر: الإحكام في أصول الأحكام / للآمدي : 1/ 48، ورسف المباني / 411.

(3) ينظر : معاني الحروف / للرماني : 59.

(4) ينظر : شرح جمل الزجاجي : 1/ 226، ورصف المباني : 411.

ومن الحديث الشريف استدلوا بما يأتي: لما نزل قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة 2/ 158] قال الصحابة: بم نبدأ يا رسول الله، فقال: ابدؤوا بما بدأ الله بذكره، فدلّ ذلك على الترتيب[1].

ويُنسب لابن كيسان (ت299هـ) مذهب ثالث في هذه المسألة، وتابعه فيه ابن مالك، ويتلخص هذا المذهب بأن المعنى الحقيقي للواو أنها للمعية حقيقة، واستعمالها في غير ذلك مجاز[2]، فإذا قيل: قام زيدٌ وعمروٌ، جاز أن يكون الأمر وقع منهما جميعاً معاً في وقت واحد، وجاز أن يكون الأول تقدم على الثاني حتى يكون في الكلام ما يدل على غير ذلك.

يقول ابن كيسان فيما تفيده الواو: (لما كانت هذه، ولم يكن فيها أكثر من جمع الأشياء كان أغلب أحوالها أن يكون الكلام على الجمع في كل حال حتى يكون في الكلام ما يدل على التفرق)[3].

أما متابعة ابن مالك لابن كيسان في هذه المسألة فتبدو واضحة في ذهاب الأول إلى أن الواو تنفرد بكون متبعها في الحكم محتملاً للمعية برجحان،وللتأخر بكثرة، وللتقدم بقلة[4]، وهو بهذا الرأي، كما يرى أبو حيان، مخالف لمذهب سيبويه في قوله (وذلك قولك مررت برجل وحمار، كأنك قلت: مررتَ بهما، وليس في هذا دليل على أنه بدأ بشيء قبل شيء، ولا شيء مع شيء)[5].

---

(1) ينظر : سنن النسائي، مجلد 3، جزء5/ 93، شرح المفصل/ لابن يعيش: 8/93.

(2) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة: 119، ارتشاف الضرب :2/ 633، والجنى الداني189.

(3) ارتشاف الضرب: 2/ 633، وينظر: الجنى الداني 189، المطالع السعيدة في شرح الفريدة :2/232، أبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة:177.

(4) ينظر التسهيل : 174، وينظر أيضاً : ارتشاف الضرب: 2/ 633.

(5) الكتاب: 1/ 218.

فالعطف بالواو عنده يحتمل الاحتمالات الثلاثة على السواء فلا يترجح أحد الاحتمالات على الآخر(1).

وكما خاض النحاة واللغويون في معنى الواو العاطفة خاض الفقهاء أيضاً وكانت لهم مذاهبهم فيها، فاشتهر منها مذهب الشافعي رحمه الله إذ يرى أنها تقتضي الترتيب وذهب أصحاب أبي حنيفة(ت 150هـ) رحمه الله إلى أنها للجمع، ومنهم من لا يرى رأي الفريقين، وكان له مذهب آخر، وخشية الإطالة يراجع كتاب البرهان في أصول الفقه للجويني حيث أفاض في بيان هذه المذاهب وحجج القائلين بها(2).

والوجه المختار في هذا الخلاف من بين هذه المذاهب أن الواو تفيد مطلق الجمع، ولا دلالة فيها على الترتيب، لما يأتي:

أولاً- ان جمهور النحاة واللغويين والأصوليين مع الرأي القائل بأن الواو لمطلق الجمع ولا دلالة فيها على الترتيب، يعزز رأيهم كلام الله كتاب العربية الكبير، القرآن الكريم، والكلام العربي، في حين يشوب الاضطراب، وعدم الدقة نسبة الرأي القائل بافادتها معنى الترتيب.

ثانياً- إن الآيات التي قيل إِنَّ الواو فيها مرتبة لا تشكل دليلاً، لأن القائلين بإفادتها مطلق الجمع لا ينكرون عدم الترتيب فيها فان ذلك يقع منها بحكم اللفظ من غير قصد له في المعنى، فهي تأتي للترتيب وتأتي لغيره، فقد يصح أن يكون المعطوف بعد المعطوف عليه، كما يصح ان يكون قبله أو مصاحباً له، (ولو كانت للترتيب موضوعة لم تكن أبداً، إلاّ مرتبة، فظهور عدم الترتيب في

(1) ينظر: ارتشاف الضرب/ 633/2، والبحر المحيط: 457/2، والجنى الداني: 189.

(2) ينظر: البرهان في أصول الفقه/ للجويني : 181/1- 183، وحروف المعاني بين دقائق النحو والفقه:29.

بعض الكلام يشهد أنها ليست موضوعة له، لكن المتكلم يقدّم في كلامه الذي هو به أعنى وببيانه أهم)[1].

ثالثاً- أما ما ذهب إليه ابن كيسان ومعه ابن مالك فيغنينا في الرد عليه حكم السيوطي عليه بأنه شاذ[2]، وقول أبي حيان وهو يشير إلى هذا المذهب (ولا التفات لقول بعض أصحابنا في ترجيح المعية على تقديم السابق وعلى تقديم اللاحق...)[3].

ومما يعزز الرأي القائل بأن (الواو) تفيد (مطلق الجمع) وأنها لا ترتب، ورودها في القرآن الكريم بهذا المعنى، وقد سبق ذكر بعض الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة.

ومن بلاغة القرآن الكريم في استعمال (الواو) جمعاً وترتيباً:

1- قوله تعالى: ﴿ وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا ﴾ [البقرة 34/2].

وقوله تعالى: ﴿ وَيَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ فَكُلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا ﴾ [الاعراف 19/7].

قارن الفيروز آبادي (ت817هـ) بين مجيء كلمةُ(كلا) مع(الواو) في آية البقرة، ومجيئها مع (الفاء) في آية الأعراف قائلاً: (اسكن في الآيتين ليس بأمر بالسكون الذي ضد الحركة، وإنما الذي في (البقرة) سكون بمعنى الإقامة، فلم يصحّ إلاّ (بالواو)، لأن المعنى: اجمعا بين الإقامة فيها والأكل من ثمارها، ولو كان (الفاء) مكان (الواو) لوجب تأخير الأكل إلى الفراغ من الإقامة، لأن (الفاء) للتعقيب والترتيب، والذي في (الأعراف) من (السّكنى) التي معناها اتخاذ

---

(1) رصف المباني: 411، وينظر : معاني النحو: 211/3.

(2) ينظر: المطالع السعيدة في شرح الفريدة 2/ 232.

(3) البحر المحيط: 457/2.

الموضع مسكناً، ... وكان اتخاذ (الفاء) أولى، لأن اتخاذ المسكن لا يستدعي زماناً ممتداً ولا يمكن الجمع بين الاتخاذ والأكل فيه، بل يقع الأكل عقبيه)[1].

2- قوله تعالى: ﴿ يَٰمَرۡيَمُ ٱقۡنُتِي لِرَبِّكِ وَٱسۡجُدِي وَٱرۡكَعِي مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴾ [آل عمران 43/3].

يقول الزجاج: (المعنى: اركعي واسجدي، إلاّ أن الواو إذا ذكرت فمعناها الاجتماع وليس فيها دليل أن أحد الشيئين قبل الآخر، لأنها تؤذن بالاجتماع)[2].

وفيها يقول القرطبي (ت671هـ):

(قدّم السجود هنا على الركوع لأن (الواو) لا توجب الترتيب... فإذا قلت:

قام زيد وعمروٌ، جاز أن يكون (عمرو) قام قبل زيد، فعلى هذا يكون المعنى: واركعي واسجدي)[3].

3- وردت الواو في القرآن الكريم مفيدة مطلق الجمع، فعطفت الشيء على مصاحبه: قوله تعالى:﴿فَأَنجَيۡنَٰهُ وَأَصۡحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ وَجَعَلۡنَٰهَآ ءَايَةً لِّلۡعَٰلَمِينَ﴾ [العنكبوت 15/29]، وعطفت الشيء على سابقه: قوله تعالى ﴿ وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا وَإِبۡرَٰهِيمَ ﴾ [الحديد 26/57]، وعطفت الشيء على لاحقه: قوله تعالى: ﴿ كَذَٰلِكَ يُوحِيٓ إِلَيۡكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكَ ٱللَّهُ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ﴾[الشورى 3/42][4].

4- وللدلالة على خلو الواو من أيّ معنى من معاني حروف العطف الأخرى غير العطف المجرد قوله تعالى:

---

(1) بصائر ذوي التمييز: 1/ 140- 141، وننظر المقارنة أيضاً في تفسير الرازي :35/15.

(2) معاني القران واعرابه : 410/1.

(3) تفسير القرطبي: 85/4، وينظر : تفسير التبيان / للطوسي:2/ 458.

(4) ينظر: مغني اللبيب: 463، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم: 521/3.

أ- ﴿ فَلَمَّا بَلَغَا مَجْمَعَ بَيْنِهِمَا نَسِيَا حُوتَهُمَا فَٱتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ فِى ٱلْبَحْرِ سَرَبًا ﴾[الكهف- 61/18].

ب- ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ ۚ وَٱتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ فِى ٱلْبَحْرِ عَجَبًا ﴾ [الكهف- 63/18].

قال الفيروز آبادي: (لأن الفاء للتعقيب والعطف، فكان اتخاذ الحوت السبيل عقيب النسيان، فذكر بالفاء، وفي الآية الأخرى لما حيل بينهما بقوله **﴿وَمَا أَنْسَانِيهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ ﴾** زال معنى التعقيب، وبقي العطف المجرد، وحرفه الواو)[1].

5-قوله تعالى **﴿ فَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأُوذُوا فِي سَبِيلِي وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ﴾** [آل عمران 3/ 195]، على قراءة من قرأ (وقتلوا وقاتلوا) [2]، قال أبو البركات الانباري: (هذه القراءة تدل على أن الواو تدل على الجمع دون الترتيب، فلذلك لم يبال قدم أو أخر، وإلا فيستحيل أن تكون المقاتلة بعد القتل) [3].

6- وقد يعمد القرآن الكريم إلى تقديم ما هو متأخر زمانياً، وتأخير ما هو متقدم، اعتناء بالمتقدم وتنبيهاً إليه، بالعطف بالواو لعدم دلالتها على الترتيب الزماني نحو قوله تعالى **﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ﴾ [النساء 1/4].**

يقول أبو حيان: (وإنما تقدم ذكر الصلة المتعلقة بخلق الناس وان كان مدلولها واقعاً بعد خلق حواء لأجل أنهم المنادون المأمورون بتقوى ربهم، فكان

---

(1) بصائر ذوي التمييز : 301/1.

(2) قراءة طلحة بن مصرف. ينظر : مختصر في شواذ القرآن / لابن خالويه : 24.

(3) البيان في غريب اعراب القرآن : 1/ 237.

ذكر ما تعلق بهم أولاً آكد، ونظيره: **﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾[البقرة 21/2]**[1].

7- وقد تقتضي البلاغة القرآنية إفادة الترتيب، فتأتي الواو مرتبة، كقوله تعالى **﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِمْ﴾ [آل عمران / 191/3]**. فذكر الله يجب فيه تقديم القيام، لأن المراد به ها هنا الصلاة، والله اعلم، والقيام واجب فيها على المستطيع [2].

8- شيوع التقديم والتأخير بين المعطوف والمعطوف عليه في القرآن الكريم لما تقتضيه البلاغة القرآنية يقوم دليلاً على عدم إفادة الواو لمعنى (الترتيب) فقوله تعالى **﴿ الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾[الكهف 46/18]**، فالذي قدّم (المال) على (البنين) ليس معنى الترتيب في الواو بل هو ما اقتضته البلاغة القرآنية أن يجري على هذا النسق لما في ذلك من حلاوة في السمع لا يجدها السامع ان قيل: (البنون والمال)[3].

وقد ترتب العرب في كلامها المعطوف والمعطوف عليه بحسب الخفة والثقل، والرتبة والفضل والشرف لا بحسب المعنى، فهم يقولون (ربيعة ومضر) وكان تقديم (مضر) أولى من جهة الفضل، ولكنهم آثروا الخفة فلو قدّمت (مضر) في اللفظ لكثرت الحركات وتوالت، فلما أخرت وقف عليها بالسكون[4]. وقد راعى القرآن الكريم، وهو الذي نزل بأفصح لغات العرب، الرتبة، مثلاً، في قوله تعالى **﴿ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ ﴾ [الحج 27/22]**.

---

(1) البحر المحيط، 155/3.

(2) ينظر : بديع القرآن : 66.

(3) ينظر : الواو بين النحاة والمناطقة : 105.

(4) ينظر : نتائج الفكر : 267.

لأن الذي يأتي راجلاً يأتي من المكان القريب، والذي يأتي على الضامر يأتي من المكان البعيد [1].

كما راعى الفضل والشرف في قوله تعالى: **﴿ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ [المائدة 6/5ي.**

وقوله تعالى: ﴿ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ [آل عمران 43/3].

لأن السجود أفضل لقوله ﷺ: (أقرب ما يكون العبد من ربه عزّ وجل وهو ساجد، فأكثروا الدعاء) [2].

---

(1) ينظر : نتائج الفكر: 269.

(2) سنن النسائي : مجلد 1 جزء 2/ 226 وينظر أيضاً : نتائج الفكر 272.

المبحث الثاني

ما انفردت به واو العطف

الواو أصل حروف العطف، وأمّ الباب (ولأم كل باب اختصاص تمتاز به وتنفرد بمزيته [1] ، ولهذا انفردت الواو عن سائر حروف العطف بأحكام توسَّع النحاة في ذكرها فأوصلها بعضهم إلى واحد وعشرين حكماً [2] نذكر منها أهمّها:

1- عطف ما لا يُستغنى عنه:

يعطف بالواو ما لايستغنى عنه [3] ، وهو موضع لا يسوغ فيه الترتيب، وبعبارة ابن عصفور (ت669هـ) (كل موضع لا يتصور فيه الاستقلال بما قبل حرف العطف في حال من الأحوال فان العطف لا يتصور فيه إلاّ بالواو خاصة)[4] نحو: اختصم زيدٌ وعمروٌ، وتقاتل بكر وخالدٌ، لا يجوز في هذه الأمثلة العطف فيه إلا بالواو لأننا لوقلنا: اختصم زيدٌ، أو: تقاتل بكر، لم يستقل الكلام، لأن الخصام، والقتال، لا يكون من واحد، ولذلك لا يقع في هذا الموضع من حروف العطف إلاّ الواو، إذ لا يجوز: اختصم زيدٌ فعمروٌ، ولا: تقاتل بكرٌ ثم خالدٌ، لأن

---

(1) درة الغواص : 25.

(2) ينظر : الاشباه والنظائر : 2/ 93، وحاشية الصبان : 3/ 92.

(3) ينظر : الأصول : 77/2، سر صناعة الإعراب، 27/1، شرح الأشعار الستة، للبطليوسي : 69، درة الغواص :27، نتائج الفكر : 249، شرح المفصل / لابن يعيش : 91/8، شرح ابن الناظم: 521، ارتشاف الضرب : 633/2، الجنى الداني : 190.

(4) شرح جمل الزجاجي : 1/ 259.

الاتيان بالفاء وثم يعني الاقتصار على الاسم الأول، لأنهما يوجبان المهلة بين الأول والثاني، وهذه الأفعال إنما تقع من الاثنين معاً [1].

وانفراد الواو بهذا النوع من العطف يعود إلى أن ما جاء من الأفعال على وزن (افتعل) مثل (اختصم واقتتل) أو على وزن (تفاعل) مثل (تخاصم) و(تجادل) يقتضي وقوع الفعل من اثنين فصاعداً، ومعنى (الواو) يدلّ على الاشتراك في الفعل أيضاً، فلما تجانسا من هذا الوجه، وتناسب معناهما، استعملت الواو خاصة في هذا الموضع، وإنما جاز استعمال (الواو) هنا ولم يجز استعمال (مع) وهي التي تفيد المشاركة، لأن خاصية (مع) أن تقع في المواطن التي يجوز أن يقع الفعل فيها من واحد، نحو: جاء زيدٌ مع عمرو، والمراد بذكرها الأبانة عن المصاحبة، فاستعمالها حيث يقع الفعل فيه لأكثر من واحد ضربٌ من اللغو [2]، ولهذا صوّب الحريري(ت516هـ) في درته قول مَنْ وهم فقال: اجتمع فلان مع فلان، أو: أصطحب زيدٌ وعمروٌ معاً، للاستغناء عن لفظة (مع) بما دلت عليه صيغة الفعل[3].

ونسب أبو حيان إلى الكسائي وأصحابه الجواز في مثل: اختصم زيد مع عمرو وفيه تنوب (مع) مناب(الواو)، كما أجاز الكسائي نحو: ظننت عبدالله ثم زيداً مختصمين، (بثم) و(الفاء) و(أو)، ومنع ذلك البصريون والفراء، إلاّ (بالواو)، ونسب إلى الفراء قوله (لا يجوز: أظنّ عبدالله مختصماً فزيداً، ولا (بثم) ولا(بأو)[4].

ومن هذا الباب أيضاً مما لا يتصور فيه العطف إلاّ(بالواو) خاصة نحو: جلست بين زيد وعمرو، وهذان زيدٌ وعمرو، لأن البينية والمبتدأ الدال على متعدد لا يكتفي بالاسم المفرد، إذ أصل (بين) أن تكون ظرفاً للمكان وتتخلل بين

---

(1) ينظر: شرح المفصل / لابن يعيش: 8/ 91.

(2) ينظر: درة الغواص: 27.

(3) المصدر نفسه: 27-28.

(4) ارتشاف الضرب: 364/2.

شيئين أو ما في تقدير شيئين أو أشياء، ولا تضاف إلاّ إلى متعدد، ومتى أضيفت لمفرد وجب تكرارها معطوفة بالواو نحو قوله تعالى ﴿ قَالَ هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ ﴾ [**الكهف78/18**][1]، وهذا لا يجوز إلاّ بالواو، ولا يجوز: هذا فراق بيني فبينك، لأن معنى الواو الاجتماع، ومعنى الفاء أن يأتي الثاني في إثر الأول [2].

ومن هنا جاء إنكار الأصمعي (ت216هـ) رواية (الفاء) في بيت امرئ القيس:

قِفا نبْكِ مِنْ ذِكرْى حبيبٍ ومنْزل   بِسقْطِ اللّوى بَيْنَ الدّخُول فَحَوْمَلِ

إذ رواه (بين الدخول وحومل) بالواو، لأن (بين) لا تقع إلا على اثنين فصاعداً، فلا ينبغي أن يكون النسق معها إلاّ (بالواو) فلذلك اختار الأصمعي الواو[3] (لأن العاطف هنا عطف ما لا يستغنى عنه، والعامل (بين) والبينية لا تعقل إلاّ بين متعدد، وعطف ما لا يستغنى عنه من خواص الواو)[4].

أمّا مَنْ روى البيت (بالفاء) فأنه يجيب بأن (الدخول) اسم مكان يشمل منازل مفترقة تكتفي بها (بين)، لأنها يجوز أضافتها لمتعدد، ويكون التقدير: بين أماكن الدخول فأماكن حومل [5]، أو أن الكلام على حذف مضاف، كأنه قال: بين نواحي الدخول، وقد لا تكون هناك حاجة لمثل هذا التقدير، كما يرى ابن عصفور (لأن الفاء قد تكون مرتبة بالنظر إلى الذكر فتكون إذ ذاك بمنزلة الواو) [6].

---

(1) ينظر : همع الهوامع : 211/1، حاشية الدسوقي : 19/2.

(2) ينظر : مجمع البيان / للطبرسي : 5/ 486.

(3) شرح الأشعار الستة الجاهلية : 69.

(4) حاشية الدسوقي : 19/2 وينظر : شرح التصريح : 2/ 136.

(5) ينظر : شرح الأشموني : 416/2.

(6) شرح جمل الزجاجي : 259/1 وينظر : همع الهوامع : 255/5.

ومثل (بين) في وجوب العطف معها(بالواو): سِيّان، نحو قولهم: سيان قيامك وقعودك، لأن معنى (سيان): مثلان، وأن الشيء المثل والمماثل لا يكون من واحد، لأنّ الشيء لا يماثل نفسه، ولو قيل بغير (الواو) مما يفيد الترتيب لفسد المعنى لأنه يؤدي إلى الأخبار عن الواحد بالمساواة وهو محال [1]، أو لأن المساواة من المعاني النسبية التي لا يعطف فيها إلاّ بالواو [2]، وما جاء معها بغير الواو فهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه [3].

وتشارك الواو في هذا الحكم، كما يذهب الدماميني، من بين حروف العطف(أم) المتصلة / في نحو: سواء عليّ أقمت أم قعدت فأنها عاطفة على ما لا يغنى، وأجيب(بأن هذا الكلام منظور فيه إلى حالته الأصلية، إذ الأصل: سواء عليّ القيام والقعود، فالعاطف بطريق الأصالة إنما هو الواو) [4].

2- عطف الخاص على العام وبالعكس

يقول الثعالبي (ت 429هـ): (العرب تفعل ذلك فتذكر الشيء على العموم، ثم تخص منه الأفضل فالأفضل، فتقول: جاء القوم والرئيس والقاضي)[5].

أمّا ابن قتيبة فيرى في تكرار المعنى بلفظتين مختلفتين من باب إشباع المعنى والاتساع في الألفاظ [6]، وتبعه في ذلك أبو جعفر النحاس (ت338هـ) فنقل: أَنَّ (العرب تعيد الشيء بواو العطف اتساعاً لا لتفصيل، والقرآن نزل بلغتهم)[7]

---

(1) ينظر : شرح المفضل / لابن يعيش : 8/ 91-98، والإيضاح في شرح المفصل /لابن الحاجب : 204/2.

(2) ينظر : شرح التصريح : 2/ 136.

(3) ينظر : شرح المفصل /لابن يعيش : 8/ 92.

(4) حاشية الصبان : 92/3 وينظر :شرح التصريح : 136/2.

(5) فقه اللغة : 480.

(6) ينظر : تأويل مشكل القرآن : 240.

(7) إعراب القرآن : 3/ 315.

ويستدل عل ذلك بقوله تعالى **﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ [الحج 18/22]**، ثم قال جل وعزّ (وكثير من الناس)، وقوله تعالى **﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ [البقرة 2/ 238]**.

وعلق أبو جعفر النحاس على هذا الكلام بقوله: (وهذا بيّن لا لبس فيه)[1].

وقد نقل أبو حيان عن شيخه أبي جعفر أحمد بن إبراهيم الثقفي أن هذا النوع من العطف يسمى بـ (عطف التجريد) [2] كأنه جرد من الجملة وأفرد بالذكر على سبيل التفضيل، وهو ما انفردت به الواو دون سائر الحروف، ومثل له بقول الشاعر عامر بن الطفيل بن مالك العامري:

أكــرّ علــيهم دَعلْجــاً، ولبانــه   اذا ما اشتكى وقْعَ القناة تَحَمْحَما[3]

و(دعلج) هنا اسم فرس و(لبانه) صدره. كما سمّى الفيروزابادي (817هـ) هذه الواو (بواو التكرار) [4]، ويمثل النحاة لعطف الخاص على العام بقوله تعالى: تعالى:

﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ [البقرة 238/2]، وقوله تعالى: **﴿فِيهِمَا فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ﴾ [الرحمن 68/55]**، أفردت الصلاة الوسطى من الصلوات وهي داخلة في جملتها، ترغيباً فيها وتشديداً لأمرها، وأفرد التمر والرمان من جملة الفاكهة وهما منها، للاختصاص والتفضيل[5]، ولعطف العام على الخاص بقوله تعالى: **﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِيَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [نوح71/ 28]**، لأن من دخل بيته أعم من والديه، ولأن المؤمنين

---

(1) المصدر نفسه : 315/3.

(2) ينظر : البحر المحيط : 189/1.

(3) ينظر : المصدر نفسه : 189/1، وشاهد أبي حسان في تفسيره : 414-415.

(4) ينظر : بصائر ذوي التميز : 5/ 147.

(5) ينظر : تأويل مشكل القرآن : 240، وفقه اللغة : 480، وشرح التصريح: 138/2، وهمع الهوامع : 225/5، والإتقان :1/ 178.

والمؤمنات أعم ممن دخل بيته[1]، وبقوله تعالى: **﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾ [الحجر 87/15]**، خصّ السبع ثم أتى بالقرآن بعد ذكره إياها[2]، ويشارك (الواو) في عطف الخاص على العام، كما يذهب ابن هشام، (حتى) ومثل لها، بنحو: مات الناس حتى الأنبياء، وقدم الحاج حتى المشاة، فإنها عاطفة خاصاً على عام، ومثل العام والخاص، الكل والجزء[3].

أمّا أبو علي الفارسي (ت 377هـ) وابن جني فقد ذهبا إلى أن ما جاء من هذا العطف لم يندرج تحت ما قبله، بل أُريد به غير ما عطف عليه، لأن المعطوف مغاير المعطوف عليه[4]، ورد أبو جعفر النحاس هذا الرأي بأنه لا يوجب أن يكون النخل والرمان خلاف الفاكهة في قوله تعالى: **﴿فِيهِمَا فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ﴾ [الرحمن 68/55]** وليس الطيبون خلاف النازلين في قول الشاعر:

النازلون بكل معترك ... والطيبون معاقد الأزر[5]

وحكى سيبويه: مررت بزيد أخيك وصديقك[6]، والصديق هو الأخ.

وقد لمحّ الزمخشري وبعده أبو حيان إلى هذا التناقض الواقع بين كون الواو تؤذن بالمغايرة، وإرادة التفصيل لبيان الفضل في هذا الأسلوب من العطف، فقد علل الزمخشري في تفسيره لقوله تعالى **﴿فِيهِمَا فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ﴾ [الرحمن**

---

(1) ينظر : حاشية الدسوقي: 19/2.

(2) ينظر: فقه اللغة : 480.

(3) ينظر: مغني اللبيب: 466، وينظر أيضاً : شرح التصريح: 138/2، والاشباه والنظائر: 93/2، وحاشية الصبان : 3/ 92، حاشية الدسوقي: 19/2.

(4) ينظر: ارتشاف الضرب: 2/ 634، وهمع الهوامع : 5/ 225.

(5) ينظر : اعراب النحاس: 1/ 272.

(6) ينظر: الكتاب :1/ 199.

[68/55] عطف النخل والرمان على الفاكهة وهما منها (اختصاصاً لهما وبياناً لفضلهما كأنهما لما لهما من المزية جنسان آخران)[1].

وينقل الطبرسي (ت 548هـ) عن الأزهري (ت 370هـ) رده على من يعد النخل والرمان ليسا من الفاكهة بقوله (ما علمت أحداً من العرب قال في النخل والرمان وثمارها أنها ليست من الفاكهة، وإنما قال ذلك من قال لقلة علمه بكلام العرب وتأويل القرآن العربي المبين، والعرب تذكر الأشياء جملة ثم تختص شيئاً منها بالتسمية تنبيهاً على فضل فيه)[2].

وفي حديث أبي حيان عن قوله تعالى**﴿ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ...﴾ [البقرة 2/ 97]** قال: (فجبريل وميكال جعلا كأنهما من جنس آخر ونزل التغاير في الوصف كالتغاير في الجنس فعطف)[3].

أمّا في القرآن الكريم فان الذي اتضح مما تقدم أن هذا النوع من العطف أسلوب عربي، تعيد فيه العرب الشيء بواو العطف اتساعاً، كما يراه أبو جعفر النحاس[4]، أو تذكر الشيء على العموم ثم تخص منه الأفضل فالأفضل كما يذهب إلى ذلك الثعالبي[5]، والقرآن الكريم نزل بلغتهم، فكانت عادته جارية (بأنه إذا ذكر قضية كلية عطف عليها بعض جزئياتها، تنبيها على كونه أعظم جزئيات ذلك الكلي)[6]، فهو كثير في القرآن، كما هو كثير في كلام العرب[7]، فقد ينص بالذكر على بعض أشخاص العموم:

---

(1) الكشاف : 4/ 457.

(2) مجمع البيان : 211/9.

(3) البحر المحيط: 322/1.

(4) ينظر: اعراب القرآن : 3/ 315.

(5) ينظر: فقه اللغة : 480.

(6) تفسير الرازي: 77/21.

(7) ينظر : تفسير القرطبي : 51/2.

1-إمّا لشرفه وفضله، كقوله تعالى: ﴿**إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَذَا النَّبِيُّ**﴾ [آل عمران68/3]

وكقوله تعالى: ﴿**مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ**﴾ [**البقرة 98/2**].

فقد خصّ جبريل وميكائيل بالذكر، وان كان ذكر الملائكة قد عمّهما تشريفاً لهما[1]، وسمّي هذا النوع من العطف، كما تقدّم، بالتجريد (وهو أن يكون الشيء مندرجاً تحت عموم ثم تفرده بالذكر لمعنى تختص به دون أفراد ذلك العالم)[2]، ومن أمثلة هذا العطف أيضاً قوله تعالى: ﴿**وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ دَابَّةٍ وَالْمَلَائِكَةُ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ**﴾[**النحل 49/16**]، إنما أفرد(الملائكة) بالذكر لاختصاصهم بشرف المنزلة، فميّزوا من صفة الدبيب بالذكر وان دخلوا فيها [3]، وقوله تعالى ﴿**إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ**﴾[**يوسف 4/12**].

يقول الزمخشري: (فان قلت: لم أخر الشمس والقمر ؟ قلت أخرهما ليعطفهما على الكواكب على طريق الاختصاص، بياناً لفضلهما واستبدادهما بالمزية على غيرهما من الطوالع) [4].

2- وإمّا لطيبه: ومنه قوله تعالى﴿**فِيهِمَا فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ**﴾[**الرحمن 68/55**]، أفرد النخل والرمان من جملة الفاكهة وهما منها للاختصاص

---

(1) ينظر : تفسير القرطبي: 36/2.

(2) البحر المحيط : 322/1.

(3) ينظر : تفسير القرطبي : 10، 112.

(4) الكشاف : 433/2، وتنظر كذلك الايات : البقرة 2/ 231، 238، آل عمران 48/3 الانفال 60/8، المؤمنون 45/23.

والفضل [1]، وحكى الزجاج (ت311هـ) عن يونس النحوي: (أن النخل والرمان من أفضل الفاكهة، وإنما فُصلا بالواو لفضلهما)[2].

3- وإمّا لقبحه ومعصيته: ومنه قوله تعالى **﴿لِيُنْذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِنْ لَدُنْهُ.... وَيُنْذِرَ الَّذِينَ قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾**[الكهف 18/2-4]، فالأنذار الأول عام في حق كل من استحق العذاب، والثاني خاص بمن ادعى لله ولدا، فدلّ العطف هنا على أن أقبح أنواع الكفر والمعصية ادعاء الولد لله تعالى [3]، ومنه قوله تعالى **﴿... وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ...﴾** [البقرة 102/2].

يقول القرطبي: (إنما خصّا بالذكر من بينهم لتمردّهما) [4].

4- وإمّا للتفصيل والتوضيح: ومنه قوله تعالى **﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ﴾** [البقرة 185/2].

(عطف قوله (بينات) على (هدى)...، لأن كون القرآن آيات جليات واضحات وصف ثابت له، وهو من عطف الخاص على العام، لأن الهدى منه خفي ومنه جلي، فنصّ بالبيّنات على الجلي من الهدى) [5].

ومن أمثلة عطف العام على الخاص لإرادة التوكيد والمبالغة قوله تعالى: **﴿... قُلْ فَمَنْ يَمْلِكُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا إِنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلِكَ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا...﴾ [المائدة 17/5].**

---

(1) ينظر : فقه اللغة / للثعالبي : 480.

(2) معاني القرآن واعرابه / للزجاج : 5/ 107، وينظر : مجمع البيان / للطبرسي : 211/9.

(3) ينظر : تفسير الرازي : 77/21.

(4) تفسير القرطبي : 51/2.

(5) البحر المحيط : 40/2.

عطف العام على الخاص، ليكونا قد ذكرا مرتين، مرة بالنص عليهما، ومرة بالاندراج في العام، وذلك على سبيل التوكيد والمبالغة في تعلق نفاذ الإرادة فيهما) [1].

3-عطف عامل حذف وبقي معموله :

من أساليب العرب في كلامها (أنّه إذا اجتمع فعلان متقاربان في المعنى، ولكل واحد متعلق، جوزت ذكر أحد الفعلين وعطفت متعلق المحذوف على المذكور حسب ما يقتضيه لفظه حتى كأنه شريكه في أصل الفعل) [2] ويصف ابن الشجري (ت542هـ) هذا الأسلوب بأنّه فن متسعٌ في كلام العرب، اذ يقدرون للثاني ما يصلح حمله عليه ولا يخرج به عن المراد بالأول [3]، ويمثل له النحاة من القرآن بقوله تعالى: **﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ﴾ [الحشر 9/59].**

وأصل الآية: تبوؤوا الدار، واعتقدوا الإيمان، فاستغنى بمفعول (اعتقدوا) عن العامل المحذوف، لأن الذي يجمع بين العاملين (تبوأ) و(اعتقد) معنى (لازم)[4].

ومنه قوله الراعي النميري:

اذا ما الغانياتُ برزن يوماً وزججن الحواجبَ والعيونا

أي: وكحلن العيونا، فالعامل المحذوف المعطوف هو (كحلن) ومعموله هو (العيون) ويتعذر عطف (العيون) على (الحواجب) لفساد الكلام، لأن المعنى حينئذ، وزججن العيون والعيون لا تزجج [5].

---

(1) البحر المحيط : 3/ 449 وتنظر كذلك الآيتان.

(2) أمالي ابن الحاجب : 280/1.

(3) ينظر : أمالي ابن الشجري : 321/2- 322.

(4) ينظر : ارتشاف الضرب : 2/ 634-635 ومغني اللبيب : 828 وشرح الاشموني 431/2.

(5) ينظر : مغني اللبيب : 466- 467 والأشباه والنظائر / 93/2 وحاشية الدسوقي : 19/2.

وقوله عبدالله بن الزبعرى:

يــا ليــت زوجــك قــد غــدا متقلّــداً ســيفاً ورُمحــا

يريد: متقلداً سيفاً، وحاملاً رمحاً، لأنه لا يقال: تقلدت الرمح [1].

وقيّد النحاة هذا العطف بالواو أن يجمع بين الفعلين الظاهر والمضمر معنى واحد، ولولا هذا القيد لشاركت الواو فيه الفاء، نحو: (اشتريت بدرهم فصاعدا).

إذ التقدير: فذهب الثمن صاعداً، فالفاء في هذا المثال عطفت عاملاً حذف وهو (ذهب) وبقي معموله وهو (صاعداً) على العامل الآخر، وهو (اشتريت)، إذ لا يجمع بين العاملين معنى واحد، فالاشتراء، وذهاب الثمن صاعداً، لا يجمعهما معنى واحد [2].

وإضمار فعل بعد الواو يجمعه مع الفعل الظاهر معنى واحد، لتعذر العطف، يدخل هذا النوع من العطف في باب عطف الجمل، وهو مذهب يمثله أبو علي الفارسي مع جماعة من البصريين، والفراء مع جماعة من الكوفيين، في حين يذهب أبو عبيدة والأصمعي وآخرون إلى أن ذلك من عطف المفردات، فهم يضمنون العامل المذكور معنى ينتظم به المعطوف والمعطوف عليه، ففي الآية الكريمة المتقدمة يضمنون العامل (تبوؤوا) معنى (آثروا الدار والإيمان) [3].

وآختار أبو حيان من بين المذهبين مذهب (التضمين) ولكن بقيد: (إن كان الفعل الأول يصح نسبته إلى الاسم الذي يليه حقيقةً كان الثاني محمولاً على الإضمار، لأن الإضمار أكثر من التضمين، نحو: يجدع الله أنفه وعينيه أي: ويفقأ عينيه، فنسبة الجدع إلى الأنف حقيقة، وان كان لا يصح كان العامل

---

(1) ينظر: المقتصد: 662/1 والأنصاف: 322/2.

(2) ينظر: مغني اللبيب: 467، وحاشية الصبان: 3/ 93 وحاشية الدسوقي: 19/2.

(3) ينظر: ارتشاف الضرب: 631/2، وحاشية الصبان: 117/3.

متضمناً معنى ما يصح نسبته إليه، لأنه لا يمكن الإضمار، نحو قول العرب: علفت الدابة ماءً وتبناً: أي أطعمتها أو غذوتها ماءً وتبناً)[1].

وفي القرآن الكريم يدخل هذا النوع من العطف في باب الإيجاز والحذف والاختصار، فمن هذا الباب، كما يرى ابن قتيبة، أن توقع الفعل على شيئين وهو لأحدهما، وتضمر للآخر فعله [2]. أما صاحب (بديع القرآن) فيسمى هذا النوع من الإيجاز: (باختصار الإتباع)، ويمثل له بقوله تعالى: **﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ﴾ [الحشر 9/59]**، فانّ التقدير: تبوؤوا الدار وأخلصوا الإيمان [3].

ومن أمثلة القرآن الكريم: قوله تعالى: **﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْثِيمًا﴾ [الواقعة 25/56]**

يقول أبو عبيدة وفق مذهبه القائم على التضمين لا الإضمار: (مجازه مجاز (أكلت خبزاً ولبناً) واللبن لا يؤكل، فجاز إذا كان معها شيء يؤكل، والتأثيم لا يُسمع إنّما يسمع اللغو) [4].

وقد تابع الطبري (ت310هـ) أبا عبيدة في القول بمذهب التضمين دون الإضمار، يتضح ذلك من خلال كلامه على قوله تعالى: **﴿وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ وَأَنْهَارًا وَسُبُلًا لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [النحل 1/ 15]**: (قوله (وانهاراً) يقول: وجعل منها انهاراً، فعطف بالأنهار على الرواسي، وأعمل فيها ما أَعمل في الرواسي، إذ كان مفهوماً معنى الكلام والمراد منه، ، وذلك نظير قول الراجز:

---

(1) ارتشاف الضرب : 2:635، وينظر : همع الهوامع : 5/ 229.

(2) ينظر : تأويل مشكل القرآن : 212.

(3) ينظر : بديع القرآن : 182.

(4) مجاز القرآن : 143/2.

تسمعُ في أجوافهنَ صَوْرَا   وفي اليدين حشَّةً وبَوْراً[1].

وعلى المذهب الثاني، مذهب الإضمار، خرج الطبريسي نصب (وانهارا وسبلا) في الآية نفسها: (وانتصب قوله (وانهاراً وسبلاً) بمحذوف تقديره. وجعل لكم أنهاراً، لدلالة قوله (ألقى) لأنه لا يجوز أن يكون عطفاً على ألقى)[2].

وخرج الطبرسي (460هـ) قراءة الخفض في قوله تعالى (وحور عين)[3] من الآية: ﴿ **يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ (17) بِأَكْوَابٍ... وَحُورٌ عِينٌ** ﴾ [**الواقعة 22/56**] بقوله (وَمَن خفض عطف على الأول لتشاكل الكلام من غير إخلال بالمعنى إذ هو مفهوم)[4].

أما ما نسب إلى الفرّاء من أنه يذهب مذهب مَنْ يضمر فعلاً بعد الواو، ويعدّه من باب عطف الجمل[5]، فهو غير دقيق، فالفراء يرى في وجه الخفض في قوله تعالى (وحور عين) على أنه وجه العربية، وان كان أكثر القراء على الرفع (لأنهم هابوا أن يجعلوا الحور العين يطاف بهن، فرفعوا على قولك: ولهم حور عين، و عندهم حور عين، والخفض على أن تتبع آخر الكلام باوله، وان لم يحسن في آخره ما حسن في أوله، أنشدني بعض العرب:

اذا ما الغانيات برزن يوماً   وزججن الحواجب والعيونا

فالعين لا تزجج إنما تكحل، فردّها على الحواجب، لأن المعنى يعرف)[6].

---

(1) تفسير الطبري : 89/14، والصور : الصوت، يقال : صَوَره بصوته، أي : أصمه بشدة صوته، وحنشت اليد : يبست أو شلت.

(2) مجمع البيان : 353/5.

(3) قرأ أبو جعفر وحمزة والكسائي (وحور عين) بخفض الاثنين والباقون بالرفع / تقريب النشر :178، وينظر : في القراءة مشكل إعراب القرآن : 1/ 350.

(4) تفسير التبيان : 490/9.

(5) ينظر : ارتشاف الضرب : 2/ 634.

(6) معاني القرآن : 3/ 123.

ويبدو أن الذي دفع ابا حيان إلى نسبة مذهب الإضمار في هذا الأسلوب من العطف إلى الفرّاء هو ما يجده القارئ لكتاب(معاني القرآن) من ولع الفرّاء في إضمار الفعل بعد (الواو) نحو تخريجه للرفع في قوله تعالى: ﴿**وَإِذًا لَا تُمَتَّعُونَ إِلَّا قَلِيلًا**﴾ [**الاحزاب 16/33**]: (لأن فيها الواو وإذا كانت الواو كان في الواو فعل مضمر.....) [1] وفي قوله تعالى: ﴿ **لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً** ﴾ [**النحل 8/16**] يقول الفراء: (فنصبها: ونجعلها زينة على فعل مضمر، مثل (وَحِفْظًا مِن كلّ شيطان- الصافات 7/37) أي: جعلناها، ولو لم يكن في الزينة ولا في (حفظاً) واو، لنصبتها بالفعل الذي قبلها لا بالإضمار) [2] حتى إِنَّه أسس قاعدة للإضمار بعد الواو فقال: (كذلك كل فعل عاد على اسم بذكره، وقبل الاسم واو... ففيه وجهان: الرفع والنصب، أما النصب فأن تجعل الواو ظرفاً للفعل، والرفع أن تجعل الواو ظرفاً للاسم الذي هي معه، ومثله (والقمر قدرناه منازل – يس 36/ 39) و(السماء بنيناها بأيدٍ – الذاريات 47/51) وهو كثير) [3].

ومن هذا الباب أيضاً تأويل أحد وجوه نصب (شركاءكم)[4] من قوله تعالى (فاجمعوا أمركم وشركاءكم – يونس 10 /71) فهو منصوب بتقدير فعل، والتقدير: فأجمعوا أمركم وآجمعوا شركاءكم، أو: وادعوا شركاءكم، حيث لم يجز أن يعطف على ما قبله، (وذلك أنه لا يقال: أجمعت

---

(1) المصدر نفسه : 2/ 337.

(2) المصدر نفسه : 2/ 97.

(3) المصدر نفسه : 2/ 295، وينظر أيضاً فيه : 2/ 129، 134، 205، 219.

(4) أما الوجهان الآخران، فالأول على أنه منصوب لأنه مفعول معه، ونسب هذا الوجه إلى الزجاج، ينظر : إعراب القرآن / للنحاس : 68/2، البيان في غريب إعراب القرآن : 417/1، المقتصد : 1/ 633، والوجه الآخر فعلى أن (شركاءكم) معطوف على مضاف محذوف تقديره : (فاجمعوا ذوي الأمر وشركاءكم، نقل هذا الوجه مكي بن أبي طالب، ينظر : مشكل إعراب القرآن : 439/1.

شركائي، إنما يقال: جمعت شركائي وأجمعت أمري، وعلى هذا تكون (شركاءكم) منصوبة بفعل مضمر، كأنه: وآجمعوا شركاءكم) [1].

4- أقترانها بـ (لا) إنْ سبقت بنفي أو نهي

تقترن (الواو) بـ (لا) إذا سبقت بنفي ولم تقصد المعيّة، نحو: ما قام زيدٌ ولا عمروٌ [2] ويمثلون له من القرآن الكريم بقوله تعالى **﴿وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِنْدَنَا زُلْفَى﴾[سبأ 34/ 37]**، وقد يكون النفي مؤولاً نحو قوله تعالى (غير المغضوب عليهم ولا الضّالين – الفاتحة 1/ 7) [3]، وفائدة (لا) هنا: إذا ما دخل النفي على جملة: حضر زيدٌ وعمروٌ، فيقال: ما حضَرَ زيدٌ وعمروٌ، فان الذي يُفهم منها في الظاهر نفي للاحتمالات الثلاثة، أي: لم يحضرا، لا في وقت واحد ولا مع الترتيب [4]، وقد يفهم منه أيضاً أنهما لم يحضرا معاً، وقد يكون كل منهما حضر على حده، فيكون المراد نفي الحضور عند الاجتماع دون الافتراق[5].

فاذا ما أريد النص على أن الفعل منفي عنهما في حالة الاجتماع والافتراق جيء بعد (الواو) بـ (لا) نحو: ما حضر زيدٌ ولا عمروٌ ويعلل الرضي حصول هذا الفائدة بقوله: (لأن الواو وان كان في الظاهر للجمع المشتمل على الاجتماع في وقت وعلى الترتيب إلا أنه لما كان يستعمل كثيراً للاجتماع في وقت كما في المفعول معه وواو الصرف ومع العطف أيضاً، نحو: كيف أنت وقصعة من ثريد، وكل رجل وضيعته، خيف أن يكون مراد المتكلم: ما جاءني زيد مع عمرو، فيكون نفي الاجتماع في وقت لا ترتب

---

(1) ينظر : المقتصد : 1/ 663- 664، ودرة الغواص : 67.

(2) ينظر : ارتشاف الضرب : 2/ 635، والجنى الداني : 190، ومغني اللبيب : 464، والأشباه والنظائر : 93/2، 3/ 135، والإتقان : 178/1.

(3) ينظر : حاشية الصبان : 93/3.

(4) ينظر : شرح الكافية / للرضي : 2/ 264.

(5) ينظر : همع الهوامع : 129/2، ومعاني النحو : 221/3.

مجيء احدهما على مجيء الآخر، فجيء(بلا) في الأغلب دفعاً لهذا التوهم، وبياناً أن المراد نفي الاحتمالات الثلاثة)[1].

وإنْ أراد المتكلم نفي بعض الاحتمالات دون بعض فلابد له من القيد نحو: ما جاءني زيدٌ وعمروٌ معاً، أو: ما جاءني زيدٌ أولاً وعمروٌ ثانياً، أو: ما جاءني زيدٌ ثانياً وعمروٌ أولاً، فينتفي بعد أن تقيد بأحد الاحتمالات احتمالان آخران[2].

قال أبو حيان في تفسيره لقوله تعالى: **﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة 255/2]** وفائدة تكرار (لا) في قوله (ولا نوم) انتفاؤها على كل حال، إذ لو أسقطت (لا) لاحتمل انتفاؤها بقيد الاجتماع، تقول: ما قام زيدٌ وعمروٌ بل أحدهما، ولا يُقال: ما قام زيدٌ ولا عمروٌ بل أحدهما) [3].

وُقِّيَد هذا الأسلوب من العطف بشرطين: الأول: سبق النفي، فلا يجوز: قام زيدٌ ولا عمروٌ [4]، (لأن) الواو تقتضي تشريك ما بعدها لما قبلها في الإيجاب، وذكر (لا) يقتضي نفي ما بعدها، فيكون ما بعدها موجباً منفياً، وهو تناقض)[5].

والآخر: عدم قصد المعية، أي: أن لا يقصد نفي الحكم عنهما على سبيل المعية، أما إذا قصد ذلك فلا يصح الإتيان بـ (لا) لأنها توهم نفي الحكم مطلقاً، والغرض نفيه على سبيل المعية [6]، فلا يقال: ما اختصم زيدٌ ولاعمروٌ.

لأن الفعل (اختصم) للمعية لا غير، واذا ما جاءت الواو مقترنة بـ(لا) مع هذا الفعل، أو مع غيره مما يقتضي الاشتراك فـ(لا) معها زائدة لتأكيد النفي، نحو

---

(1) شرح الكافية : 3/ 364- 365.

(2) ينظر : المصدر نفسه : 2/ 365.

(3) البحر المحيط : 2/ 278.

(4) ينظر : الأشباه والنظائر : 93/2.

(5) حاشية الدسوقي : 17/2.

(6) حاشية الدسوقي : 129/2.

قوله تعالى﴿ **وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ (19) وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ (20) وَلَا الظِّلُّ وَلَا الْحَرُورُ﴾ [فاطر 19/35]** وكذلك قوله تعالى:﴿ **وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ﴾ [فصلت 34/41]** فـ (لا) الثانية زائدة لأمن اللبس [1]، (لأنه لو جعلت (لا) ليست زائدة لاقتضى أن الاستواء منفي عنهما مجتمعين ومنفردين، فيكون الاستواء يصح تعلقه بكل واحد) [2].

ولم يتفق المازني (ت247هـ) مع سيبويه في دلالة النفي الداخل على مثل هذا النوع من العطف، فالمازني يرى أن دخول النفي لا يغير من دلالة الواو على الاحتمالات الثلاثة وحجته في ذلك أن حرف النفي لا يغير ما بعده على ما كان عليه قبل دخوله [3]، أمّا سيبويه فانه يرى أنْ ذلك إن صحّ مع حروف العطف الأُخر، فأنه لا يصحّ مع (الواو) الدالة على الاجتماع والاشتراك، يقول سيبويه: (وقد تقول: مررتُ بزيد وعمرو، تعني أنك مررت بهما مرورين وليس في ذلك دليل على المرور المبدوء به، كأنه يقول: ومررت أيضاً بعمرو، فنفي هذا: ما مررتُ بزيدٍ وما مررتُ بعمرو) [4]، فإذا قيل، على رأي سيبويه: رأيت زيداً وعمراً، ثم أدخل حرف النفي، فان كانت الرؤية واحدة، قيل: ما رأيت زيداً وعمراً، وان مُرَّ بكل منهما على حدة، قيل: ما مررتُ بزيد ولا مررتُ بعمرو.

وإنما لم يكن بدّ في هذه الحالة من إعادة العامل، لأَمْن اللبس، لأنه لو قيل: ما مررت بزيد وعمرو، لاحتمل أن يكون المراد أنه لم يمر بهما، ولا بواحد منها، ولم يمر بهما معا، فلما كان النفي من غير إعادة العامل ملبساً، لذلك لم يكن بدّ من إعادة النفي)[5].

---

(1) ينظر : همع الهوامع : 129/2.
(2) حاشية الدسوقي : 18/2، وينظر : معاني النحو : 223/3.
(3) ينظر : شرح جمل الزجاجي : 1/ 257.
(4) الكتاب : 218/1.
(5) ينظر: شرح جمل الزجاجي : 1/ 257.

وآختار ابن عصفور والرضي رأي سيبويه، لأنه وجد النفي مغيّراً لما دخل عليه عن حاله قبل ذلك، كما يرى ابن عصفور [1] ولأن في تكرار الفعل المنفي فائدةً كفائدة زيادة (لا) بعد الواو، كما يرى ذلك الرضي [2].

وترتب على الخلاف في هذه المسألة خلافٌ آخر فالعطف في مثل: ما قام زيدٌ ولا عمروٌ، يراه بعض النحاة أنّه من باب عطف المفردات، وهو ما رجحه أبو حيان[3]، ويراه آخرون أنه من باب عطف الجمل، وحجتهم في ذلك أن ما بعد حرف العطف لا يعمل فيه ما قبله [4] وأن حرف النفي لا يدل على المفردات لأن الذي ينفي إنما هو النسبة [5]، فإذا عطف بالواو ومعها (لا) (أفادت المنع من الجميع كقولك: والله لاكلمتُ زيداً ولا عمراً، ولو حذفتها لجاز أن تكلّم أحدهما، لأن الواو للجمع، وإعادة (لا) كإعادة الفعل، فيصير الكلام جملتين)[6].

5- تقديمها ومعطوفها على المعطوف عليه

القياس أن لا يتقدّم التابع على المتبوع، ومن ثمّ فلا يتقدّم ما بعد حرف العطف عليه، وكذلك ما آتصل به، هذا ما يقرره ابن السراج في أصوله [7]، ويؤكده ابن جني في خصائصه [8]، غير أن الذي أجيز في الشعر ضرورة عند البصريين، وفي الشعر والكلام عند الكوفيين تقديم المعطوف على المعطوف

---

(1) ينظر : شرح جمل الزجاجي: 1/ 258.

(2) ينظر : شرح الكافية : 365/2.

(3) ينظر : ارتشاف الضرب : 635/2.

(4) ينظر : نتائج الفكر : 249، وشرح المفصّل / لابن يعيش : 8/ 105.

(5) ينظر : الأشباه والنظائر : 136/3.

(6) ارتشاف الضرب : 2/ 635.

(7) الأصول : 2/ 234.

(8) الخصائص : 38/2.

عليه بالواو خاصة، أو أحسن ما يكون ذلك في الواو[1]، يقول ابن جني: (ولا يجوز تقديم الصلة... ولا العطف الذي هو نَسَق على المعطوف عليه إلاّ في الواو وحدها، وعلى قلة أيضاً، نحو: قام وعمروٌ زيدٌ) [2].

وإنما جاز ذلك في العطف دون التوابع الأخر في ضرورة الشعر، كما يعلل ذلك ابن الشجري: لأن المعطوف غير المعطوف عليه، والصفة هي الموصوف، وكذلك المؤكد عبارة عن المؤكد، والبدل إما أن يكون هو البدل أو بعضه، أو شيئاً متلبساً به [3]، وقد اشترط النحاة لمثل هذا التقديم جملة شروط منها:

1- أن لا يؤدي التقديم إلى وقوع حرف العطف صدراً، فلا يقال: **وعمروٌ زيدٌ قائمان،** ولا يعلم أبو حيان خلافاً بين النحاة في هذا الشرط [4].

2- أن لا يلي الواو عاملاً غير متصرف، فلا يقال: **إنّ وعمراً زيداً قائمان،** (لأن (إنّ) أداة، وكل شيء لم يكن يرفع لم يجز أن تليه الواو عندهم)[5]، وإن كانت الأداة ترفع جاز تقديم النسق، يقال (متى وخروج الأمير خروجك وكذلك في: كيف وأين، وفي جميع الصفات التامة، نحو: خلفك وعبداللّه رجل) [6].

3- أن لا يتقدم المعطوف على العامل، فلا يجوز: **وزيدٌ قام عمروٌ، ولا: مررت وزيدٍ بعمرو،** (لأن العامل يعمل في المعطوف بواسطة العاطف،

(1) ينظر: الأصول: 2/ 234، وشرح جمل للزجاجي: 1/ 245، وضرائر الشعر / لابن عصفور 210، وارتشاف الضرب: 2/ 622، وخزانة الأدب: 495/1، وشرح الاشموني: 432/2.

(2) الخصائص: 2/ 385.

(3) الخصائص: 2/ 385.

(4) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 425/1، وارتشاف الضرب: 12/ 662.

(5) الأصول: 2/ 234، وينظر: شرح جمل الزجاجي: 1/ 245.

(6) ارتشاف الضرب: 622/2.

فهو كالآلة للعمل، ومرتبة الآلة بعد المستعمل لها) [1]، أما إذا كان المعطوف منصوباً فقد منعه البصريون، وأجازه الكوفيون، يقول ابن السراج (ت612هـ): (وليس شيء منصوب مما بعد حرف النسق يجوز تقديمه إلا شيء أجازه الكوفيون فقط، وذلك قولهم: وزيداً أقبل عبدالله فشتم) [2].

وفي كلام ابن جني في هذه المسالة ما يسوّغ رأي الكوفيين، فهو يرى أن تجويزه في حالة النصب أسهل منه في حالة الرفع، فقولنا: ضربت وعمراً زيداً، أسهل من قولنا: قام وعمرٌ وزيدٌ، لأن الفعل في حالة النصب قد استقل بفاعله، وفي قولنا: قام وعمرو زيدٌ، اتسعنا في الكلام قبل الاستقلال والتمام [3].

ويمثل النحاة لمثل هذا التقديم من الشعر العربي ببيت للأحوص:

الا يا نخلةً من ذات عرقٍ   عليكِ ورحمةُ الله السلام[4]

يريد: عليك السلام ورحمة الله. وقول يزيد بن الحكم الثقفي يخاطب ابن عمه:

جَمْعتَ وفُحْشاً غيْبةً ونميمةً   ثلاث خِصال لَسْتَ عنها بِمُرْعَوي

والأصل: جمعت غيبةً وفحشاً [5].

---

(1) حاشية يس على التصريح : 2/ 135.

(2) الأصول : 2/ 234.

(3) ينظر : الخصائص : 2/ 385 – 386.

(4) ينظر : الأصول 2/ 234، الخصائص : 2/ 386، خزانة الأدب : 1/495.

(5) ينظر : اعراب القرآن / للنحاس : 3/ 796، والخصائص : 2/ 383، وشرح جمل الزجاجي: 1/ 245 وخزانة الأدب : 1/ 496.

ولأن هذا النوع من التقديم لا يجوز عند البصريين إلاّ في الشعر ضرورة فقد ساق ابن عصفور في كتابه (ضرائر الشعر) مجموعة من الشواهد الشعرية من بينها البيت الأخير [1].

أمّا في الاستعمال القرآني، فليس في كتاب الله الكريم ما يدل على وجود هذا النوع من العطف، مما يعزز مذهب المانعين له في الاختيار من البصريين.

والراجح عدم تجويز تقديم الواو ومعطوفها على المعطوف عليه لعدم وروده في القرآن الكريم والكلام العربي، أما ما ورد منه في الشعر ضرورة، فلا تبنى عليه قاعدة، إذ (لو جعلنا ما جاء في ضرورات الشعر أصولاً لزال الكلام عن جهته) [2].

أمّا الشاهد الرئيس الذي جاء به النحاة في هذه المسألة وهو قول الاحوص:

(عليك ورحمه الله السلام) فقد حُمل على وجه آخر لا تقديم فيه ولا تأخير من قبل العطف، وهذا الوجه، كما يوضحه ابن جني، (وهو أن يكون (رحمة الله) معطوفاً على الضمير في(عليك) وذلك أن (السلام) مرفوع بالابتداء، وخبره مقدم عليه، وهو (عليك) ففيه إذاً ضمير منه مرفوع بالظرف، فاذا عطفت (رحمة الله) عليه ذهب عنك مكروه التقديم، لكن فيه العطف على المضمر المرفوع المتصل من غير توكيد له، وهذا أسهل عندي من تقديم المعطوف على المعطوف عليه) [3]..

ومن القياس يسوق ابن جني دليلاً آخر على ضعف القول بهذا التقديم، وهو أنه اذا قلنا: قام زيدٌ وعمروٌ، فقد جمعنا أمام (زيد) بين عاملين: أحدهما (قام)

---

(1) ينظر : ضرائر الشعر : 210.

(2) الاصول : 2/234.

(3) الخصائص : 2/ 386.

والآخر (الواو) وهي قائمة مقام العامل فيها وإذا ما أجزنا مثل هذا العطف نكون قد أعملنا في (زيد) عاملين، وهذا ما لا يساغ [1].

6-عطفها الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس

ينسب القول بأن عطف الجمل الاسمية على الفعلية و بالعكس يجوز بالواو فقط دون سائر الحروف إلى أبي علي الفارسي [2]، وقد نقله عنه ابن جني في معرض رده على من يذهب إلى أن (الفاء) الواقعة قبل (إذا) الفجائية في نحو: (خرجت فإذا زيد) عاطفة، وحجته في عدم جواز العطف بالفاء في هذا الأسلوب اختلاف تركيب الجملتين، ولأن العطف بها يستدعي الإتباع والتعليق بين الجملتين، أما لماذا امتنع العطف بالفاء وجاز بالواو في نحو قام زيدٌ وأخوك محمد مع اختلاف التركيب بين الجملتين أيضاً، فيذكر ابن جني جواب أبي علي على ذلك ويصوبه، فيقول: (أنّه قد يجوز مع (الواو) لقوتها وتصرّفها ما لا يجوز مع الفاء من الاتساع، إلا ترى أنك لو قلت: (قام محمد فعمرو جالس) وأنت تعطف على حدّ ما تعطف بالواو، لم يكن للفاء هنا مدخل، لأن الثاني ليس متعلقاً بالأول، وحكم الفاء اذا كانت عاطفة ألاّ تتجرد من معنى الإتباع والتعليق بالأول، ... وهذا جواب أبي علي، وهو الصواب) [3]، وقد لخص ابن هشام أقوال النحاة في عطف الجمل الاسمية على الفعلية وبالعكس في ثلاثة أقوال:

الأول: الجواز مطلقاً، وهو المفهوم من قول النحويين في باب الاشتغال في مثل:

(قام زيدٌ وعمراً أكرمته)

الثاني: المنع مطلقاً.

---

(1) ينظر : المصدر نفسه : 2/ 378.

(2) ينظر : شرح الكافية / للرضي : 1/ 328، الأشباه والنظائر : 93/2، ولم أجده في الإيضاح.

(3) سر صناعة الإعراب : 269/1.

والثالث: جواز العطف بالواو فقط،وهو ما نسب إلى أبي علي [(1)]، وقد خالفه هشام في التخصيص بالواو وأجراه في: الفاء، وثم وأو ولا [(2)]. واضعف الثلاثة. كما يراه ابن جني هشام، القول الثاني [(3)].

والراجح في هذه المسألة القول بجواز عطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية وبالعكس، بالواو وبغير الواو، وهو ما جرى عليه الاستعمال القرآني، وما جاء به القرآن لا مجال لمنعه، وان كان قليلاً، فقد ورد العطف (بأَم) نحو قوله تعالى: **﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾ [الأعراف 7/ 193]** فهو من عطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية [(4)]، كما ورد العطف بـ (ثم) نحو قوله تعالى **﴿قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ مِنْهَا وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ ثُمَّ أَنْتُمْ تُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام 64/4]**، قال (ابن عطية: وعطف (بثم) للمهلة التي تبيّن قبح فعلهم، أي: ثم بعد معرفتكم بهذا كله وتحققه أنتم تشركون) [(5)].

ومن أسرار التعبير القرآني في العطف بـ(الواو):

1- قوله تعالى: **﴿ وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً﴾** [الأنعام 61/6].

و(يرسل) معطوف على (وهو القاهر) عطف جملة فعلية على جملة اسمية[(6)].

2- قوله تعالى:**﴿ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلَاسِلُ يُسْحَبُونَ﴾** [غافر 71/40].

---

(1) ينظر : مغني اللبيب : 631.

(2) ينظر : حاشية الصبان : 118/3.

(3) ينظر : مغني اللبيب : 631.

(4) ينظر : البحر المحيط : 4/ 442.

(5) ينظر : المصدر نفسه : 150/4.

(6) ينظر: املاء ما من به الرحمن: 1/ 136.

على قراءة (والسلاسل) بالنصب على المفعول، (ويسحبون) مبنياً للفاعل هو عطف جملة فعلية على جملة اسمية[1].

3- قوله تعالى: ﴿عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ﴾ [الفتح 6/48].

(غَضِب الله) معطوفة على (عليهم دائرة السوء) عطف جملة فعلية على جملة اسمية[2].

4- قوله تعالى: ﴿ وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا وَذُلِّلَتْ قُطُوفُهَا تَذْلِيلًا﴾ [الإنسان 14/76]

قال أبو حيان: (وعلى قراءة الرفع كان من عطف جملة فعلية على جملة اسمية)[3].

7- عطفها الشيء على مرادفه

ما يميز العطف عن بقية التوابع أن المعطوف غير المعطوف عليه، في حين أن الصفة هي الموصوف، وكذلك البدل المؤكد[4]، ولأصالة الواو في العطف انفردت بعطف الشيء على مرادفه، مخالفةً بذلك أحد شروط العطف وهو (المغايرة)، غير أن هذا العطف لا يصح إلا بزيادة فائدة في المعطوف ليست في المعطوف عليه، يقول ابن قيم الجوزية (ت751هـ): (القاعدة أن الشيء لا يعطف على نفسه... فإذا وجدت مثل قولهم (كذباً وميناً) فهو لمعنى زائد في اللفظ الثاني

---

(1) ينظر: البحر المحيط :474/7 – 475، وهي قراءة ابن مسعود وعبدالله بن عباس بن علي : مختصر في شواذ القرآن: 133، والبحر المحيط: 474/7.

(2) ينظر: الفتوحات الإلهية: 1/ 59.

(3) ينظر: البحر المحيط: 396/8، وقراءة الرفع هي قراءة أبي حيوة، ينظر: المصدر نفسه: 396/8،

(4) ينظر: خزانة الأدب: 495/1.

وان خفي عنك، ولهذا يبعد أن يجئ في كلامهم (جاء عمرو أبو حفص)... فإنما الواو انما تجمع بين الشيئين لا بين الشيء الواحد، فإذا كان في الاسم الثاني فائدة زائدة على معنى الاسم كنت مخيراً في العطف وتركه[1].

ومن عطف الشيء على مرادفه في شواهد النحاة قول عدي بن زيد العبادي:

.... وألفى قولها كذباً ومينا[2]، والمين هو الكذب.

وفي الاستعمال القرآني جعل النحاة منه قوله تعالى:

1-**﴿قَالَ إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ﴾ [يوسف 86/12].**

وحقيقة البث في اللغة ما يرد على الإنسان من الأشياء المهلكة التي لا يتهيأ له أن يخفيها، وقيل إنها: أشد الحزن، وبعطف (حزني) على (بثي) إعادة له بغير لفظه[3].

2-**﴿ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ [البقرة 157/2].**

والرحمة هي الصلوات كررت تأكيداً لما اختلف اللفظ، كقوله (رأفة ورحمة)[4].

8- عطفها العقد على النيف

تنفرد الواو بعطف العقد على النيف[5]، نحو: أحد وعشرون، ثلاثة وثلاثون، ولا يقال" أحد فعشرون، أو ثم عشرون، ويشترط لصحة هذا العطف أن

---

(1) بدائع الفوائد: 189/1، وينظر معاني النحو :224/3.

(2) ينظر مغني اللبيب: 467.

(3) ينظر: تفسير القرطبي: 251/9.

(4) ينظر: البحر المحيط: 452/1 ومغني اللبيب: 467.

(5) (النيف): وهو واوي العين كسيد، من باب ينوف، إذا زاد، وهو ما زاد الآحاد على عقد يبلغ العقد الآخر، والعقد (عشرات أو مئات أو ألوف) شرح الدسوقي: 180/2، وينظر : النحو الوافي:3/ 458.

يتركب العددان ويجعلا عدداً واحداً، وأن يقعا دفعة واحدة، فان تأخر وقوع العقد، أو كان العددان مستقلين، فأنهما يعطفان بكل عاطف، فيقال: قبضت ثلاثة فعشرين، أو ثم عشرين، بحسب ما يراد من مهلة أو تعقيب[1]، يقول يس (ت 1061هـ) في حاشيته على التصريح: (وهذا الحكم محله عند ارداة تعلق العامل بالعقد والنيف دفعة واحدة، أو مع انتفاء قصد الترتيب، وإلاّ فلا مانع من أن يقال: قبضت منه ثلاثة فعشرين، أو ثم عشرين، إذا قصد الترتيب بلا مهلة، أو بها)[2].

9- العطف بها في أسلوب التحذير والإغراء

ويمثلون له في التحذير بنحو: إياك والأسد، وفي الإغراء: نحو: المروءة والنجدة، قال: سيبويه: (واعلم أنه لا يجوز أن تقول: إياك زيداً، كما أنه لا يجوز أن تقول: رأسك الجدار، حتى تقول: من الجدار، والجدار)[3].

وهذا يعني أن العطف في هذا الأسلوب لا يكون إلاّ بالواو[4]يقول ابن مالك (ولا يعطف في هذا الباب إلا بالواو)[5] وكان العاطف الواو دون غيرها من حروف العطف لأن المراد فيهما الجمع والاقتران في الزمان[6].

والعلة في وجوب إثبات الواو في هذا الأسلوب من الكلام يوضحها الحريري بقوله (أن لفظة (إياك) منصوبة بإضمار فعل تقديره: اتقِ، أو: باعد، واستغني عن إظهار هذا الفعل لما تضمن هذا الكلام من معنى التحذير، وهذا الفعل إنما

---

(1) ينظر: مغني اللبيب: 465، والأشباه والنظائر: 93/2، وحاشية الصبان:3/ 92، وحاشية الدسوقي : 18/2.

(2) حائية يس على شرح التصريح 135/2.

(3) الكتاب: 140/1.

(4) ينظر: التسهيل :193، وشرح التصريح: 195/2 ،و شرح الاشموني: 482/2.

(5) التسهيل: 193.

(6) ينظر: شرح التصريح 195/2.

يتعدى إلى مفعول واحد، فإذا كان قد استوفى عمله ونطق بعده باسم آخر لزم إدخال حرف العطف عليه، كما لو قلت: اتقِ الشر والأسد)[1].

ولهذه العلة لا يجوز حذف الواو من نحو" إياك والأسد، فيقال: إياك الأسد، لأن الفعل المقدر لا يتعدى إلى مفعولين، فلم يكن بدّ من حرف العطف أو حرف الجر[2]، وكما لا يجوز إلقاء الواو في أسلوب المعية، في نحو: أنت ورأيك، وكل ثوب وثمنه، فيقال: أنت رأيك، أو كل ثوب ثمنه، فكذلك لا يجوز (إياك الباطل) وأنت تريد: إياك والباطل[3]. أما ما جاء بغير واو فهو من باب الضرورة الشعرية، نحو قول الشاعر:

إياك إياك المراء فانه إلى الشر دعاءٌ وللشر جالِب

والمراد: والمراء، بحرف العطف[4].

ويتركز خلاف النحاة في هذا الأسلوب في إعراب ما بعد الواو، في: إياك والأسد، فذهبوا في ذلك ثلاثة مذاهب:

الأول: يذهب إلى أن ما بعد الواو معطوف على (إياك)، و(إياك) اسم مضمر منصوب الموضع، والناصب له فعل مضمر وتقديره: إياك باعد، وإياك نح، وما أشبه ذلك، والأسد: معطوف على (إياك) كما يقال: زيداً اضرب وعمراً.

وهذا مذهب كثير من النحاة، منهم السيرافي، وابن عصفور، فيما نسب الأزهري إليه، وهي نسبة غير دقيقة، كما سنرى[5].

---

(1) درة الغواص: 23- 24.

(2) ينظر: شرح المفصل / لابن يعيش: 2/ 25.

(3) ينظر: معاني القرآن / للفراء: 166/1.

(4) ينظر : شرح المفصل: 2/ 25.

(5) ينظر : شرح التصريح :2/ 193.

والقائلون بأن (الأسد) معطوف على (إياك) يعترض عليهم بأن (إياك) محذَر، و (الأسد) محذَّر منه، والعطف يقتضي المشاركة في المعنى، وأجيب بان اختلاف معنييهما لا يمنع من عطف (الأسد) عليه، (لأن العامل قد يعمل في المفعولين وان اختلف معناهما، ألا تراك تقول: أعطيت زيداً درهماً، فيتعدى الفعل إليهما تعدياً واحداً، وان كان زيد آخذاً، والدرهم مأخوذاً، فهما مختلفان من جهة المعنى[1].

ويستنتج السيوطي من هذا التعليل أن الواو وهي تعطف الاسم على الاسم إنما تعطف في نوع الفعل أو في جنسه لا في كميته ولا كيفيته، فجاز العطف في هذا الأسلوب وان اختلف نوعا التخويف لأن جنس التخويف قد انتظمتهما، ونظير هذا قوله تعالى **﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ [يونس 71/10]** لأن الإجماع والجمع، وان اختلف نوعاهما، فان لهما جنساً يجتمعان فيه[2].

الثاني: يذهب إلى أن ما بعد الواو منصوب بفعل آخر محذوف، ويكون من باب عطف الجمل، والتقدير عندهم في نحو: إياك والأسد: احذر الأسد، وابرز القائلين بهذا المذهب سيبويه، قال في تجويز أبي إسحاق بيت الشعر:

إيَاكَ إيّاكَ المِراءَ فإنّه ... إلى الشر دعاء وللشرِ جالبُ

(كأنه قال: إياك ثم أضمر بعد (إياك) فعلاً آخر فقال: اتقِ المراء)[3].

كما يُنسب القول بهذا المذهب إلى ابن طاهر الأندلسي (ت 580هـ)، وابن خروف (ت 605هـ)[4]، وابن عصفور الذي يقول (وأما الاسم الذي بعد الواو في (إياك والأسد) وأمثاله، تقديره: إياك واحذر الأسد، إلا ان هذا الفعل الذي

---

(1) شرح المفصل /لابن يعيش :2/ 26، وينظر أيضاً: النكت في كتاب سيبويه: 1/ 345، وشرح التصريح: 2/ 192.

(2) ينظر: الأشباه والنظائر :3/ 7.

(3) الكتاب : 1/ 141، وينظر منه أيضا: 1/ 138، وينظر: شرح المفصل / لابن يعيش : 25/2.

(4) ينظر: شرح التصريح :2/ 193، وهمع الهوامع: 1/ 169.

ينتصب الأسد بإضماره لا يظهر، لأن ما في (إياك) من التحذير يدل عليه، فان حذفت الواو تلزم إضمار الفعل)[1].

والثالث: ويمثله ابن مالك، إذ يرى أن الأسد وان كان معطوفاً على (إياك) وهو عطف مفرد على مفرد، كما ذهب إليه أصحاب المذهب الأول، إلا أن التقدير يكون كالآتي: **اتقِ تلاقي نفسك والأسد**، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه[2].

ولا يرى ابن مالك، والرضي، ما يمنع من إعراب ما يقع بعد الواو مفعولاً معه[3]، وبهذا نرجح ما يراه الدكتور فاضل السامرائي في مثل هذا الأسلوب في أن تكون الواو فيه للمعية[4]، والمعنى في نحو: إياك والمراء: إياك وممارسة المراء.

ولا موجب لكل التقديرات السابقة، كما أن المعنى المراد يؤدى دون تكلف ولا كثرة حذف[5]، على أن يراعى أن يكون المقام مناسباً للمعية.

ولا خلاف بين النحاة في وجوب حذف العامل إذا كان المحذَّر منه بغير (إيّا) مع العطف، نحو نفسك وعينك، ومنه **﴿نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾ [الشمس 13/91]** فالعامل محذوف وجوباً، (لأن العطف كالبدل من اللفظ بالفعل)[6].

ومن صور (الواو) في هذا الأسلوب دخولها على المصدر، فان كان المصدر صريحاً وجب ذكر الواو، نحو: إياك والفعل، لأنها بمنزلة: إياك وزيداً[7]، ولا

---

(1) شرح جمل الزجاجي: 2/ 410.

(2) ينظر: التسهيل: 192، وشرح التصريح :2/ 193.

(3) ينظر: التسهيل: 193، وشرح الكافية:1/ 198، والاشموني : 1/ 191، وحاشية الخضري: 88/2.

(4) ينظر: معاني النحو: 2/ 538.

(5) المصدر نفسه.

(6) شرح التصريح : 2/ 195.

(7) ينظر: الكتاب : 1/ 140- 141.

يرى أبو حيان ضرورة تدعو إلى حذف (الواو) مع صحة المعنى[1]، أما إذا كان المصدر مؤولاً، وقيل: إياك أن تفعل، ولم يرد به المتكلم العطف على الاسم الأول، كأن يريد به: إياك أعظ مخافةَ أن تفعل، أو من أجل أن تفعل، جاز عدم ذكر الواو[2]، ويذهب أبو حيان إلى أبعد من ذلك فيرى أن الكلام في مثل: (إياك أن تتكلم) ليس على حذف حرف العطف بل: إياك: مضمّن معنى (احذر)، (فأن تتكلم) في موضع نصب، كأنه قيل: احذر التكلّم[3].

ويرى الحريري في نحو: (إياك أن تفعل)، أن تلحق به الواو، لأن (أن مع الفعل) بمنزلة المصدر، ويجوز إلغاؤها إذا كان المصدر المؤول للتعليل وبيان سبب التحذير، ومنه قول الشاعر:

فَبحْ بالسرائر في أهلِها وإيّاك في غيرها أن تبوحا[4]

أما السيوطي فيرى في طول المصدر المؤول من (أن) والفعل وما يعمل فيه مسوغاً في جواز إلغاء الواو، ولهذا جاز فيه من الحذف ما لم يجز في المصدر الصريح[5].

أما في الإغراء فان حكم الاسم المنصوب فيه حكم الاسم في التحذير الذي لم يذكر فيه (إيّا) فلا يلزم حذف عامله الا في عطف نحو: المروءة والنجدة[6].

10- **العطف بها على الجوار**

مما انفردت به الواو أيضاً دون سواها من حروف العطف (الحمل على الجوار)[1]، وهو ظاهرة نحوية عُني بها النحاة والمفسرون، وقد خصّها ابن جني في

---

(1) ينظر: البحر المحيط :2/ 256.

(2) ينظر: الكتاب: 141/1.

(3) ينظر: البحر المحيط: 2/ 256.

(4) ينظر: درة الغواص: 24، وينظر أيضاً: أمالي ابن الحاجب: 2/ 686.

(5) ينظر: الأشباه والنظائر: 2/ 185.

(6) ينظر: شرح التصريح: 2/ 195.

في كتابه (الخصائص) بباب مستقل تحت عنوان: (باب في الجوار)[2]، وافرد لها باباً في مؤلفه (المنصف)[3]تحت عنوان: (إذا جاور الشيء دخل في كثير من أحكامه)[4] ولخصه ابن هشام في المغني في القاعدة الثانية (ان الشيء يُعطى حكم الشيء إذا جاوره)[5]، وعده الثعالبي سنة من سنن العرب[6].

ويغلب (الجر) على صور هذه الظاهرة دون الرفع والنصب، حتى شاع في تآليفهم مصطلح (الجر بالمجاورة أو: جر الجوار)[7] ويعني عندهم: " هو ان تصير الكلمة مجرورة بسبب اتصالها بكلمة مجرورة، سابقة عليها، لا بسبب غير الاتصال، فيكون جر الأولى بسبب العامل، وجر الثانية لا بعامل ولا بسبب التبعية كجر التوابع، بل إنما يكون بسبب الاتصال والمجاورة)[8] وفيه يقول الرضي:

(وقد يوصف المضاف إليه لفظاً والنعت للمضاف، إذا لم يلبس، ويقال له الجر بالجوار، وذلك للاتصال الحاصل بين المضاف والمضاف إليه، فجعل ما هو نعت الأول معنى نعت الثاني لفظاً)[9].

=

(1) ينظر: شرح عمدة الحافظ/ لابن مالك: 638، وشرح التصريح: 2/ 137، والاتقان في علوم القرآن: 1/ 179، والأشباه والنظائر: 2/94.

(2) ينظر: الخصائص: 3/ 218.

(3) هو شرح لكتاب (التصريف) لأبي عثمان المازني (ت249هـ).

(4) ينظر: المنصف :2/ 2، وينظر أيضاً: الحمل على الجوار: 9.

(5) ينظر: مغني اللبيب: 894، والأشباه والنظائر: 1/ 147.

(6) ينظر: فقه اللغة وسر العربية: 483.

(7) كشاف المصطلحات الفنون: 287.

(8) المصدر نفسه: 287.

(9) شرح الكافية:1/ 318.

وحركة المجاورة هذه ليست بحركة بناء ولا إعراب وإنما هي حركة اجتلبت للمناسبة بين اللفظين المتجاورين، فلا تحتاج لعامل، لأن الإتيان بها إنما هو لمجرد أمرٍ استحساني لفظي، لا تعلق له بالمعنى[1].

ويبدو من حديث النحاة عن هذه الظاهرة، والشواهد التي ساقوها من القرآن والشعر العربي، ان الحمل على الجوار يرجع إلى ان للقرب والمجاورة أثراً في كلام العرب، وكان أبو علي الفارسي ينشد ((قد يؤخذ الجار بجرم الجار))[2] ، وأنهم كانوا يسعون إلى تحقيق المشاكلة اللفظية، ولو جاء ذلك في بعض الأحيان على حساب العلامة الإعرابية[3].

وإذا كان الدكتور مهدي المخزومي قد قصر تأثير العامل الصوتي على الأفعال لأنها لا تحمل من المعاني الإعرابية ما تحمله الأسماء فانه يضطر إلى الاعتراف بان هذا الأثر يمتد إلى الأسماء أيضاً إذا ألحّت الحاجة على ما تطلبه موسيقى اللفظ من اتساق وانسجام[4].

وفي تراثنا النحوي أمثلة كثيرة راعى فيها العرب القرب وحرمة المجاورة، منها على سبيل المثال: اختيارهم في باب التنازع إعمال الثاني، لأنه أقرب إلى المعمول في نحو: ضربتُ وضربني زيدٌ[5].

ومنها: كسر الدال إتباعا لكسرة اللام التالية لها في قراءة الحسن البصري (ت110هـ) لقوله تعالى ﴿**الْحَمْدِ لِلَّهِ**﴾[6]. ومنها جزم جواب الشرط

---

(1) ينظر: حاشية الدسوقي: 2/ 303.

(2) ينظر: مجمع الأمثال للميداني: 2/ 109، ومغني اللبيب: 897.

(3) ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة العربية: 315.

(4) ينظر: مدرسة الكوفة /301.

(5) ينظر: الكتاب: 1/33.

(6) ينظر: معاني القرآن/ للفراء: 1/ 3، ومختصر في شواذ القرآن/ لابن خالويه: 1، والمحتسب: 1/37.

لمجاورته فعل الشرط، على مذهب الكوفيين[1]، ومنها: عدم جواز حذف التاء في نحو: ما قامت هند، إذا لم يفصل بينهما[2].

وهناك أمثلة أُخر كثيرة تحفل بها كتب النحاة، جعلوا لها باباً، ورتبوا عليها مسائل ثم أصلوها بقولهم: (هذا جحر ضبٍ خرب)[3] وهو أبرز شاهد لهم في هذا الباب، إذ أجروا (خرب) على (ضب) وهو في الحقيقة صفة (للجحر)، لأن (الضب) لا يوصف بالخراب، والقياس الرفع، لأن الخرب نعت الجحر، والجحر مرفوع.

وكان للنحاة مع هذه الظاهرة مواقف متباينة، فمنهم من اجازها ودعا إلى القياس عليها، ومنهم من منعها، وقد توسعت في ذكر هذا الخلاف، وحجج المجيزين، والمانعين: ثلاث دراسات مهمة:

الأولى: للدكتور فهمي حسن النمر[4]، والثانية: للدكتور عبد الفتاح الحموز[5]، والثالثة للدكتور طارق نجم عبدالله[6]، وسنقصر كلامنا هنا على (الجر على الجوار في العطف).

لا خلاف بين النحاة القائلين بالحمل على الجوار في وقوعه في النعت[7]، وهذا الدسوقي يقول (إن الجر على الجوار إنما يكون في النعت كثيراً)[1] أما في التوكيد فنادر، ويمثلون له بما أنشده أبو الجراح العقيلي:

---

(1) ينظر: الأصناف: 328/2، والأشباه والنظائر: 1/ 149، مدرسة الكوفة" 287.

(2) ينظر: إملاء ما من به الرحمن: 1/ 209.

(3) ينظر: الكتاب: 1/ 34، 217.

(4) ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية ومواقعها في القرآن الكريم.

(5) الحمل على الجواز في القرآن الكريك.

(6) (الجر على الجوار في التراث النحوي) مجلة كلية الآداب/ جامعة صنعاء/ العدد/18 لسنة 1995.

(7) ينظر/ مغني اللبيب: 895، والأشباه والنظائر: 1/ 147.

يـا صـاحِ بلّـغ ذَوي الزوجـات كلِّـهـم   ان ليس وصلٌ إذا انحلت عـرا الـذنبِ

قـال الفـراء: (فـأتبع (كـل) خفـض (الزوجـات) وهـو منصـوب لأنـه نعـت (لذوي)[2]، أما في البدل فينقل صاحب خزانة الأدب عن أبي حيان قوله (لم يحفظ ذلك في كلامهم ولا خرج عليه أحد من علمائنا شيئاً فيما نعلم)[3] وعلة ذلك ان البدل على نية تكرار العامل، والعامل المقدر مانع منها لفصله[4].

أما الجر على الجوار في باب العطف فقد نقل البغدادي (ت 1093هـ) عن أبي حيان أنه قال في تذكرته بأن جر الجوار في العطف لم يأت في كلامهم[5]، وتبعه في منعه ابن هشام[6]وحجته ان العاطف يمنع من التجاور، وإنما جاز في النعت دون العطف لـ(كون الاسم في باب النعت تابعاً لما قبله من غير وساطة شيء، فهو أشد مجاورة بخلاف العطف، إذ قد فصل بين الاسمين حرف عطف، وجاز اظهار العامل في بعض المواضع فبعدت المجاورة)[7].

وهذا الذي ورد عن أبي حيان، وابن هشام ترده كثرة ما ورد في كلام العرب، وفي التنزيل، من شواهد تؤكد عدم امتناعه في العطف، وقد حمل ذلك بعض النحاة على جعله مما تنفرد به الواو[8].

---

(1) حاشية الدسوقي: 2/ 20.

(2) معاني القرآن:2/ 75.

(3) خزانة الأدب: 2/ 326.

(4) ينظر: حاشية الدسوقي: 2/ 304.

(5) ينظر: خزانة الأدب: 2/ 325.

(6) ينظر: مغني اللبيب : 895، والأشباه والنظائر: 1/ 147.

(7) خزانة الأدب: 2/ 325.

(8) ينظر: عمدة الحافظ/ لابن مالك: 638، وشرح التصريح: 177/2، والإتقان في علوم القرآن: 1/ 179.

ونحن مع من يذهب إلى أن الحمل على الجوار في باب العطف وارد في التنزيل وفي كلام العرب، ولم يكن ما ورد منه من باب الضرورة الشعرية، كما يذهب إلى ذلك الأستاذ سعيد الأفغاني[1] فمن الشعر العربي قول زهير بن أبي سلمى:

لَعِبَ الرياح بها وغيرَّها   بعدي سَوَاي في الُمور والقَطْرِ

بخفض (القطر) على الجوار، وان كان ينبغي أن يكون مرفوعاً عطفاً على (سواي)، ويمتنع عطفه على (المور) وهو الغبار، لأنه ليس ((للقطر) سوافٍ كالمور حتى يعطفه عليها [2]، ونقل القرطبي عن أبي حاتم: (كان الوجه القطر) بالرفع، لكنه جره على جوار (المور) كما قالت العرب: هذا حجر ضبٍ خربٍ، فجره وإنما هو رفع[3].

ومنه قول النابغة:

لم يبق إلا أسيرٌ غيرُ منفلتٍ   وموثقٍ في حبال القّد مجنوب

بخفض (موثق)، وكان يجب ان يكون مرفوعاً عطفاً على (غير) ولكن اتبع الخفض الخفض [4].

أما في القرآن الكريم، فقد تباينت آراء النحاة والمفسرين في ذلك، فذهب بعضهم إلى ان الحمل على الجوار واقع في القرآن وهو كثير، منهم أبو البقاء العكبري (ت 616هـ) الذي يقول: (وليس بممتنع ان يقع في القرآن الكريم لكثرته، فقد جاء في القرآن والشعر)[5].

---

(1) ينظر: حجة القراءات / لأبي زرعة/ حاشية1/ 223.

(2) ينظر: الإنصاف: 2/ 319.

(3) تفسير القرطبي: 6/ 94.

(4) ينظر: شرح الأشعار الستة الجاهلية: 1/400، وقد جاء البيت في رواية أخرى (أو موثق).

(5) إملاء ما من به الرحمن: 1/ 208.

وذهب آخرون إلى منعه في القرآن الكريم، وانه مما لا ينبغي ان يحمل كتاب اللّه جل وعز عليه[1]، غير أن ما تجمع من شواهد تدل على أن الحمل على الجوار ظاهرة لا تنكرها اللغة، وإذا لم تنكرها اللغة لا ينكرها القرآن الكريم، لأنه نزل بلغات العرب، وهذه أمثلة من القرآن خرّجها العلماء على العطف على الجوار، إلى جانب وجوه أخر من التأويل:

1- قوله تعالى**﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة 6/5].**

قرأ ابن كثير (ت 120هـ) وأبو عمرو (ت 154هـ) وحمزة (ت 156هـ) (وأرجلكم) بالخفض وقرأها آخرون بالنصب والرفع[2]. وفي تخريج قراءة الخفض قال أبو عبيدة: (مجرور بالمجرورة التي قبلها، وهي مشتركة بالكلام الأول من المغسول، والعرب قد تفعل هذا بالجوار، والمعنى على الأول، فكأن موضعه (واغسلوا أرجلكم)[3]، والأخفش (ت 215هـ): (ويجوز الجر على الإتباع، وهو في المعنى الغسل)[4]، وأبو زرعة (ت المائة الرابعة): (ويجوز أن يكون قوله (وأرجلكم) بالخفض حملت على العامل الأقرب للجوار، وهي في المعنى للأول، كما يقال: (هذا حجر ضب خرب) فيحمل على الأقرب، وهو في المعنى للأول)[5].

2- قوله تعالى **﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ (29) فَرِيقًا هَدَى وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾ [الأعراف 7/29- 30]**،(فريقاً هدى وفريقاً...)، قال أبو عبيدة:

---

(1) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 2/ 152، وإعراب القرآن/ للنحاس: 181/1، 258/1، (3) الحجة في القراءات السبع: 129، والتيسير في القراءات السبع 98 وتقريب النشر :106.

(2) مجاز القرآن :1/ 155.

(3) حجة القراءات: 223.

(4) معاني القرآن/ للأخفش :1/ 254، وينظر أيضاً: إملاء ما من به الرحمن :1/ 208 وتفسير القرطبي: 94/6، والبحر المطيح:3/ 437.

(5) حجة القراءات : 223.

(نصبهما جميعاً على إعمال الفعل فيهما، أي: هدى فريقاً، ثم أشرك الآخر في نصب الأول، وان لم يدخل في معناه، والعرب تدخل الآخر المشرك بنصب ما قبله على الجوار، وان لم يكن في معناه)[1].

3- قوله تعالى**﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾** [التوبة 3/9]، وقوله (ورسوله).

قال أبو حيان: (وقرئ بالجر شاذاً، ورويت عن الحسن، وخرّجت على العطف على الجوار، كما أنهم نعتوا وأكدوا على الجوار)[2].

4- قوله تعالى: **﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ (17) بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ... وَلَحْمِ طَيْرٍ مِمَّا يَشْتَهُونَ (21) وَحُورٌ عِينٌ﴾** [الواقعة 22/56].

قرأ حمزة والكسائي (وحور عين) بالخفض، والباقون بالرفع[3].

ويرى الفراء ان خفضها هو وجه العربية، وان كان أكثر القراء على الرفع (والخفض على ان تتبع آخر الكلام بأوله، وان لم يحسن في آخره ما حسن في أوله)[4]، وقال الطوسي (ت 460هـ): (من خفض عطف على الأول لتشاكل الكلام من غير إخلال بالمعنى، إذ هو مفهوم)[5]، وقال العكبري: (بالجر عطفاً على (أكواب) في اللفظ دون المعنى، لأن (الحور) لا يطاف بهن)[6].

---

(1) مجاز القرآن: 213/1.

(2) البحر المحيط: 6/5.

(3) ينظر: الحجة في القراءات السبع: 340، والتيسير في القراءات السبع: 207، وتقريب النشر:178.

(4) معاني القرآن: 123/3.

(5) تفسير البيان: 490/9.

(6) إملاء ما من به الرحمن :2/ 254، وينظر منه أيضاً: 1/ 2208، وللمزيد تنظر الآيات : 217/ البقرة، (إعراب القرآن /للنحاس: 258/1)، و21 / الاحقاف (إعراب القرآن

11- عطفها ما كان صفة في المعنى

يقول سيبويه (وإذا أردت بالكلام ان تجريه على الاسم كما تجري النعت لم يجز ان تدخل (الفاء)، لأنك لو قلت: مررت بزيد أخيك وصاحبك، كان حسناً، ولو قلت: مررت بزيد أخيك فصاحبك، والصاحب زيد، لم يجز، وكذلك لو قلت: زيد أخوك فصاحبك ذاهب، لم يجز، ولو قلتها بالواو حسنت، كما انشد كثير من العرب لامية بن أبي عائذ:

وَيـــأوي إلى نِسْـــوةٍ عُطَّـــلِ … وشُـعْثٍ مراضِـيعَ مثْـلِ السَّـعالِي

ولو قلت: فشعثٍ، قبح[1]، وفي الأصول لابن السراج: (تقول: مررت بزيد أنيسك وصاحبك، فان قلت: مررت بزيد أخيك فصاحبك، والصاحب زيد، لم يجز)[2].

ويتضح مما تقدم ان انفراد الواو بهذا الحكم دون الفاء يعود إلى ان الفاء تقتضي التعقيب وتأخير المعطوف عن المعطوف عليه، بخلاف (الواو)، غير انّ الأخفش أجاز في الفاء ما جاز في الواو[3].

وفي القرآن الكريم خرّج النحاة وجود الواو في الآية الكريمة **﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءً﴾ [الأنبياء /48]** على تقدير: ذا ضياء، فحذف المضاف، وأُدخل واو العطف على (ضياء) وإِنْ كان في المعنى وصفاً دون اللفظ،

=

/للنحاس: 156/3)، و53/ الرحمن (تفسير القرطبي: 168/17)، و31/ الإنسان (مجاز القرآن:1/ 213)، و15/البروج(إعراب القرآن /للنحاس:67/3).

(1) الكتاب: 199/1.

(2) 77/2.

(3) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن 162/2.

كما يدخل على الوصف، إذا كان لفظاً كقوله تعالى: **﴿وَإِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ﴾ [الأحزاب 33/12]** [1].

غير أن الفراء وان كان يعد (ضياء) من صفة الفرقان، إلا أنّه يرى أن حذف الواو والمجيء بها هنا واحد، كما قال تعالى: **﴿إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ (6) وَحِفْظًا﴾ [الصافات 37/ 6- 7] أي:** جعلنا ذلك[2]، وورد أبو إسحاق الزجاج (ت 311هـ) عليه هذا القول، لأن الواو تجيء لمعنى فلا تزاد[3].

12- اقتضاؤها تقرير ما قبلها وزيادة ما بعدها عليه

إذا قال قائل: زيدٌ شاعرٌ، فأجابه المخاطب: وكاتبٌ، أفادت الإجابة: إثبات الشاعرية لزيد، وزيادة كونه كاتباً، وكذلك الحال إذا قيل لرجل: فلان محب لك، فقال: ومحسن لي، أفاد القول الثاني إثبات المحبة وزيادة الإحسان، والسر في إفادة هذا المعنى هو (الواو)، فأنها تقتضي تقرير الجملة التي قبلها وزيادة معنى ما بعدها عليه)[4].

ومن هذا المعنى (للواو) كما يقول ابن قيم الجوزية، استنبط السهيلي في (الروض) ان عدد أصحاب الكهف سبعة فقال: (لأن اللّه تعالى عطف عليهم الكلب بحرف الواو، فقال: (وثامنهم كلبهم) ولم يذكر الواو فيما قبل ذلك من كلامهم، والواو تقتضي تقرير الجملة الأولى)[5].

---

(1) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 162.

(2) ينظر: معاني القرآن :2/ 205.

(3) ينظر/ اعراب القرآن/ للنحاس :2/ 375، ومجمع البيان / للطبرسي: 7/ 50.

(4) ينظر: بدائع الفوائد: 2/176.

(5) المصدر نفسه: 2/ 176.

وقد كان هذا المعنى للواو سبباً في استشكال دخولها في قوله ﷺ: (ان اليهود إذا سلّم عليكم أحدهم فإنما يقول: السام عليكم، فقولوا: وعليكم)[1].

فقد آستشكلها كثير من الناس[2]، وقالوا: الصواب حذفها، وان يقال: عليكم، وحجتهم في ذلك: انه إذا حذف الواو صار قولهم الذي قالوه بعينه مردوداً عليهم، وبإدخال الواو يقع الاشتراك معهم، والدخول فيما قالوه، لأن الواو حرف للعطف والاجتماع بين الشيئين [3].

ورد صاحب (بدائع الفوائد) على من آستشكله بان إدخال الواو في الحديث الشريف لا يقتضي محذوفاً البتة، لأن التحية التي يحيون بها المسلمين غايتها الإخبار بوقوع الموت عليهم وطلبه، لأن (السام) معناها (الموت)، فإذا حيوا المسلم فردّه عليهم كان من باب القصاص والعدل، وكان مضمون رده: إنا لسنا نموت دونكم، بل وأنتم أيضاً تموتون[4].

ويرى صاحب البدائع أيضاً أَنَّ الأحسن أَنْ يقال في هذه الواو: إِنّها تفيد رد التحية وتقريرها لهم، فإذا ردّ المجيب بقوله: وعليكم (كان في إدخال الواو سر لطيف هو الدلالة على أن هذا الذي طلبتموه لنا ودعوتم به هو بعينه مردود عليكم، لا تحية غيرها فإدخال الواو مفيد لهذه الفائدة)[5].

ويتضح هذا المعنى للواو أكثر في الدعاء بالخير، فإذا قال أحدٌ: غفر الله لك، وأجيب: ولك، كان المعنى: إن هذه الدعوة بعينها لك، ولو قيل بغير الواو،

---

(1) ينظر: مسند ابن حنبل: 9/2.

(2) ينظر: بدائع الفوائد :2/ 176.

(3) المصدر نفسه:2/ 176، وتفسير القرطبي: 33/5.

(4) بدائع الفوائد: 177/2.

(5) بدائع الفوائد: 177/2.

لم يكن فيه إشعار بان الدعاء الثاني هو الأول، وهو معنى للواو يصفه ابن قيم الجوزية بأنه (بديع جداً)[1].

ومن المعاني الدقيقة للواو مع الدعاء انه قد يجاب المستخبر عن الشيء بـ(لا النافية) ثم يعقب الجواب بالدعاء له، فيستحيل الكلام إلى الدعاء عليه، فيؤتى بالواو ليحول دون هذا المعنى[2].

وينقل الحريري أن الخليفة أبا بكر الصديق ﷺ رأى رجلاً بيده ثوب، فقال له: أتبيع هذا الثوب ؟ فقال له: لا عافاك اللّه، قال: لقد عُلّمتم لو تتعلمون، هلاّ قلت: لا وعافاك اللّه[3].

أَنَّ الصاحب آبن عباد حين سمع قولاً ليحيى آبن أكثم وهو يجيب المأمون عن أمر سأله عنه: لا، وأيَّد اللّهُ أمير المؤمنين، قال: واللّه، لهذه (الواو) أحسن من واوات الأصداغ فوق خدود المرد الملاح[4].

13- عطفها المفرد ألسببي على الأجنبي في الاشتغال

الاشتغال: أَنْ يتقدم آسم ويتأخر عنه فعل يعمل في ضميره أو في سببه، ولو لم يعمل فيهما لعمل في الاسم الأول أو في موضعه، أما السببي فهو الاسم المضاف إلى ضمير الاسم الأول مباشرةً أو بواسطة، فالمباشرة نحو: زيدٌ ضربت غلامه، والمضاف بواسطة، ومنه ان يكون المعطوف عليه اسماً قد اتصل به ضمير الأول، وهذا العطف لا يكون إلا بالواو خاصةً، نحو: زيدٌ ضربت رجلاً وأخاه[5].

---

(1) المصدر نفسه: 177/2.

(2) ينظر: درة الغواص: 23.

(3) ينظر: درة الغواص : 23- 24.

(4) ينظر: المصدر نفسه: 24.

(5) ينظر : شرح جما الزجاجي:1/ 361.

فان عطف عليه بغير (الواو) لم تجز المسألة، لأنه إذا قيل: زيدٌ ضربت رجلاً ثم أخاه، كانت جملة ضربتُ رجلاً، في موضع الخبر، ولا ضمير يعود منها على المبتدأ ولا يعتد بالضمير الذي اتصل بالآخر، لأنه عطف بـ(ثم)، و(ثم) تجعل الثاني بعد الأول بمهلة، فيكون القول به: زيدٌ ضربت رجلاً، واستقل الكلام، ثم يخبر بعد ذلك بضرب الأخ، فإذا قيل: **زيدٌ ضربت رجلاً وأخاه** فليس كذلك، لعدم المهلة في (الواو)[1].

وهكذا تكون الواو قد أغنت عن الضمير الرابط بين المبتدأ والخبر، لأن جملة (ضربت رجلاً) تخلو من الضمير العائد على ما سيقت له خبراً، فلزم عطف المفرد السببي (أخاه) على (رجلا) لربط الجملة بما قبلها، بالضمير العائد المتصل بهذا السببي.

وتؤدي الواو هذه الوظيفة أيضاً وهي تعطف جملة على جملة، فتغني غناء الضمير في الربط بين المبتدأ وخبره، فيقال مثلاً: زيدٌ قامت هند وأكرمها.

وينسب النحاة هذا الرأي إلى هشام بن معاوية الضرير، غير أن جمهور النحاة منع ذلك لأنه لم يرد به سماع، ولأن الواو إنما تكون للجمع في المفردات، لا في الجمل بدليل جواز مثل: هذان قائم وقاعد، دون جواز: هذان يقوم ويقعد[2].

14- الاستغناء بها عن التثنية والجمع

التثنية والجمع، كما يقول النحاة، أصلهما العطف بالواو، فقولنا: جاء الرجلان، أصله جاء الرجل والرجل، فحذفوا العاطف والمعطوف، وأقاموا حرف التثنية مقامهما اختصاراً [3]، ولهذا قالوا: (التثنية أخت العطف) [4]، ويصح هذا

---

(1) ينظر: المصدر السابق:1/ 361، وينظر أيضاً الهمع: 227/5، والأشباه والنظائر:92/2.

(2) ينظر : ارتشاف الضرب: 51/2، مغني اللبيب: 651، همع الهوامع: 58/1، بحث:هشام بن معاوية وآراؤه في النحو واللغة ص50.

(3) ينظر : أمالي ابن الشجري : 10/1.

(4) ينظر : بصائر ذوي التمييز : 491/1.

إذا كان المعطوفان متفقين في التسمية بلفظ واحد، فان اختلاف لفظهما رجع بهما إلى التكرير بالعاطف، نحو: جاء زيدٌ وعمروٌ [1].

وما قيل في حذف العاطف في تثنية الاسمين المتفقين يقال في الجمع، بل انه في الجمع مما لابد منه، لان حرف الجمع(الواو) ينوب عن ثلاثة فصاعداً الى ما لا يدركه الحصر [2].

والقياس ان لا تهمل التثنية والجمع استغناءً بالعطف (بالواو) إلاّ لأمور:

الأول: للضرورة الشعرية، إذ يوضع العطف موضع التثنية أو الجمع، واستعماله بدلاً منهما حيث لا يسوغ ذلك في سعة الكلام [3]. فمثالها في التثنية قول الشاعر:

كأَنَ بين فِكّها والفكِ فأرةَ مسك ذُبحت في سُك

أراد أن يقول: (بين فكيها) فقاده تصحيح الوزن والقافية إلى استعمال العطف [4]. ومثالها في الجمع قول ابي نواس:

أَقمنا بها يوماً ويوماً وثالثاً ويوماً له يوم الترحل خامس

يريد أياماً أربعة [5].

الثاني: لغرض بلاغي:

أ-كإرادة التفخيم والتكثير، كقولنا لمن نريد تعنيفه لقبيح تكرر منه، وتنبيهه على تكرير العفو: قد صفحت عن جرم وجرم وجرم، وكقولنا

---

(1) ينظر : خزانة الأدب : 3/ 340.

(2) ينظر : المصدر نفسه : 3/ 340، والنحو الوافي : 122/1.

(3) ضرائر الشعر / لابن عصفور :257.

(4) ينظر : أمالي ابن الشجري : 10/1 وخزانة الأدب 340/3.

(5) ينظر : المصدر نفسه : 1/ 357.

لمن يحقر أيادي أُعطيت إليه، أو ينكر ما أُنعم عليه: قد أعطيتك ألفاً ألفاً وألفاً، (فهذا أفخم في اللفظ وأوقع في النفس من قولك: قد صفحت لك عن أربعة أجرام وقد أعطيتك ثلاثة آلاف)[1]، وهذا المعنى قد تفيده الواو في الأفعال أيضاً إذا كررت بلفظها، نحو أن يقال: هو يركض ويركض، أي: مستمر على ذلك، ونحو: أخذ يدور ويدور، أي: يكثر من ذلك وهو مستمر عليه [2].

ب- لبيان عدد المرات مما تحتويه المرة الواحدة، مثل: أرسلت لك الدنانير: ثلاثة وثلاثة، ثم أرسلت لك كتاباً وكتاباً [3]. الثالث: لوجود فاصل ظاهر بين المعطوف والمعطوف عليه مثل: قرأت كتاباً صغيراً وكتاباً كبيراً، أو فاصل مقدر، كأن يكون للمتكلم أخ غائب اسمه (علي)، وصديق غائب اسمه (علي) أيضاً، ثم يفاجأ برؤيتهما معاً، فيقول: عليّ وعليّ في وقت واحد، وقد اختصت الواو بهذا الحكم دون سواها من حروف العطف، لأن العطف بغيرها يؤدي معاني تضيع بالتثنية كالترتيب بالفاء [4].

15- إيذانها بالمغايرة:

الأصل في باب العطف أن لا يعطف الشيء على نفسه، وإنما يعطف على غيره [5]، والأصل في (الواو) أن تجمع بين الشيئين لا بين الشيء الواحد، فإذا ما وجد شيء معطوف على ما هو في معناه، فما ذلك إلا لمعنى زائد خفي في اللفظ

---

(1) ينظر: أمالي ابن الشجري: 11/1، وضرائر الشعر: 257.

(2) ينظر: معاني النحو: 221/3.

(3) ينظر: النحو الوافي: 122/1.

(4) ينظر: النحو الوافي: 122/1.

(5) ينظر: نتائج الفكر: 238.

الثاني أو لضرورة الشعر [1]، وعلّة ذلك، كما يوضحها السهيلي(إن حروف العطف بمنزلة تكرار العامل وتكرار العامل يلزم معه تغاير المعمول) [2].

وقد جعل النحاة هذه المغايرة شرطاً للعطف بالواو [3]، حتى صار الإتيان بها دالاً على المغايرة، كما أن طرحها يؤدي إلى أن يكون الثاني مفسراً للأول[4]، وتتضح هذه المغايرة أكثر ما تتضح عندما تقع الواو عاطفاً بين الصلفات، يقول أبو حيان: (لا تعطف الصفة التي ليست بجملة على صفة أخرى إلا إذا اختلفت المعاني حتى يكون العطف دالاً على المغايرة، وأما إذا لم يختلف فلا يجوز العطف) [5].

وعلى هذا الأساس دخلت الواو في (ثيباتٍ وأبكارا) ولن تدخل فيما عداها من الصفات في قوله تعالى: **﴿مُسْلِمَاتٍ مُؤْمِنَاتٍ قَانِتَاتٍ تَائِبَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَارًا﴾ [التحريم 5/66]** إنهما صفتان متنافيتان لا يجتمعان اجتماع سائر الصفات، فلم يكن بدّ من الواو [6]. كما ذكرت (الواو) في قوله تعالى: **﴿غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ﴾** ولم تذكر في قوله (شديد العقاب) من الآية الكريمة **﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ (2) غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ﴾ [غافر 3/40]** (لان غفران الذنب وقبول التوب) قد يظن أنهما يجريان مجرى الوصف الواحد لتلازمهما، فمن غفر الذنب قبل التوب، فكان في عطف

---

(1) ينظر : نتائج الفكر: 238.

(2) المصدر نفسه : 238.

(3) ينظر : البحر المحيط : 5/ 401.

(4) ينظر : معاني النحو : 3/ 219.

(5) البحر المحيط : 115/6.

(6) ينظر : الكشاف : 4/ 567، وتفسير الرازي : 45/30، وبدائع الفوائد : 3/ 54.

احدهما على الآخر ما يدل على انهما صفتان وفعلان متغايران ومفهومان مختلفان، لكل منهما حكمه)[1].

ويمكن أن نخلص إلى القول بأنّ (للواو) مع الصفات حالتين:

الحالة الأولى: يتوسط الواو بين الصفات إذا ذكرت في مقام التعداد لتغايرها في نفسها، وللإيذان بأنَ المراد ذكر كل صفة بمفردها وإنْ كانت لموصوف واحد.

ومثالهما قوله تعالى **﴿الصَّابِرِينَ وَالصَّادِقِينَ وَالْقَانِتِينَ وَالْمُنْفِقِينَ وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالْأَسْحَارِ﴾ [آل عمران 17/3]** يقول أبو حيان: (وهذه الأوصاف الخمسة هي لموصوف واحد وهم المؤمنون، وعطفت بالواو ولم تتبع دون عطف لتباين كل صفة من صفة، إذ ليست في معنى واد، فينزل تغاير الصفات وتباينها منزلة تغاير الذوات فعطفت) [2].

والواو وهي تتوسط بين الصفات المذكورة إنما تفيد، فضلاً عن المغايرة، معنى آخر سمّاه الزمخشري: الدلالة على كمالهم في كل صفة من هذه الصفات[3]، وسماه العكبري الدلالة على التفخيم، لأنّه يؤذن بان كل صفة مستقلة بالمدح [4].

ومن أساليب العرب في مثل هذه الصفات إذا طال الكلام بها، الاعتراض بالمدح والذم، بالنصب أحيانا وبالرفع أحيانا [5]، يقول أبو علي الفارسي: (إذا ذكرت الصفات في معرض المدح والذم فالأحسن أن تخالف بإعرابها، ولا تجعلها

---

(1) بدائع الفوائد : 3/ 51، وينظر أيضاً : نتائج الفكر : 239، وتفسير الرازي : 28/27.
(2) البحر المحيط : 2/ 400 وينظر : إملاء ما من به الرحمن : 128/1.
(3) ينظر : الكشاف : 343/1 وينظر : البحر المحيط : 2/ 400.
(4) ينظر : إملاء ما من به الرحمن : 128/1.
(5) ينظر : تأويل مشكل القرآن : 53، مجمع البيان / للطبرسي : 1/ 262، تفسير القرطبي : 2/ 200، البحر المحيط : 2/ 7-8.

كلها جارية على موصوفها، لان هذا الموضع من مواضع الإطناب في الوصف، والإبلاغ في القول، فإذا خولف بإعراب الأوصاف كان المقصود أكمل، لان الكلام عند الاختلاف يصير كأنه أنواع من الكلام، وضروب من البيان، وعند الاتحاد في الإعراب يكون وجهاً واحداً أو جملة واحدة [1].

وعلى هذا التفسير يحمل قوله تعالى: **﴿لَيْسَ الْبِرَّ... وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ﴾ [البقرة 177/2]** ، يقول الطبرسي: (والصابرين: فمنصوب على المدح لان مذهبهم في الصفات والنعوت إذا طالت أن يعترضوا بينها بالمدح أو الذم ليميزوا الممدوح أو المذموم، وتقديره: أعني الصابرين) [2]، ومن الشعر يستشهدون بقول الخِرْنق بنت هفَّان ترثي زوجها [3]:

لا يَبْعُدَنْ قومي الذين هُم   سُمُ العُداة وآفَةِ الجَزَرِ

النازلينَ بكلّ مُعْتَركٍ   والطيّبينَ مَعَاقِد الأزرِ

الحالة الثانية: لا تتوسط الواو بين الصفات لاتحاد موصوفها وتلازمها في نفسها وللإيذان بأنها في تلازمها كالصفة الواحدة [4]. ومن قوله تعالى: **﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ (23) هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الحشر / 23- 24].**

وإذا كان النحاة لم يجوّزوا عطف صفة على صفة أخرى إلاّ إذا اختلفت المعاني بينهما حتى يكون العطف دالاً على المغايرة فانَّ ذلك في الجمل التي تقع

---

(1) البحر المحيط : 2/ 7-8، وينظر : مجمع البيان / للطبرسي : 1/ 262.

(2) مجمع البيان : 263/1، وينظر : تفسير الطبرسي : 100/2، والبحر المحيط : 7/2-8.

(3) ينظر : مجاز القرآن : 142/1 معاني القرآن للفرّاء : 1/ 105، وتأويل مشكل القرآن : 53 وشرح التصريح 2/ 166.

(4) ينظر : بدائع الفوائد : 51/3.

صفة أبعد من ان يجوز فيها [1]، وللتدليل على ذلك يستشهد النحاة بقوله تعالى: **﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ أَنْجَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ وَيُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ﴾ [إبراهيم 6/14]** إذ جاء قوله تعالى (ويذبحون) بالواو، وفي موضع آخر من سورة البقرة جاء قوله تعالى (يذبحون /49) بطرح الواو، يقول الفرّاء وهو يؤسس قاعدة لهذا الاستعمال للواو: (فمعنى الواو أنهم يمسَّهم العذاب غير التذبيح، كأنّه قال: يعذبونكم بغير الذبح وبالذبح، ومعنى طرح الواو كأنّه تفسير لصفات العذاب، وإذا كان الخبر من العذاب أو الثواب مجملاً في كلمة ثم فسرته فاجعله بغير الواو، وإذا كان أوله غير آخره فبالواو)[2].

وقد لخص الزركشي أحوال الجملة في ثلاثة مواضع:

الأول: أن يكون ما قبلها بمنزلة الصفة من الموصوف، والتأكيد من المؤكد، فلا يدخلها عطف لشدة الامتزاج، كقوله تعالى: **﴿مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [يوسف 31/12]** فان كونه ملكاً ينفي كونه بشراً. فهي مؤكدة للأولى [3].

ومنه أيضاً قوله تعالى: **﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ﴾ [الشعراء 208/26]** فجملة (لها منذورن) في موضع جر لأنها صفة (قرية) هذا هو القياس ألاَّ تتوسط (الواو) بين الصفة والموصوف، وقد تتوسط بينهما، خروجاً على هذا القياس، لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف، على مذهب الزمخشري [4]. ومنه (الواو) في قوله تعالى: **﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾ [الحجر**

---

(1) ينظر : البحر المحيط : 6/ 114.

(2) معاني القرآن : 2/ 68، وينظر أيضاً :/ إعراب القرآن : 179/2، والكشاف : 2/ 540 وبصائر ذوي التمييز :1م 142، ومعاني النحو : 3/ 219.

(3) ينظر : البرهان : 104/4.

(4) ينظر : الكشاف : 2/ 570، 2/713-714، 339/3، ومغني اللبيب : 477.

4/15]. قال الزمخشري في تفسير الآية: ((ولها كتاب) جملة واقعة صفة لقرية، والقياس أَلاّ تتوسط الواو بينهما، كما في وقوله تعالى: **﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ﴾ [الشعراء 208/26]** وإنما توسطت لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف، كما يقال في الحال: جاءني زيدٌ عليه ثوبٌ، وجاءني وعليه ثوب) (1)، وإذا كان هذا مذهب الزمخشري ومن تبعه من النحاة أمثال أبي البركات الانباري (2)، فان مذهب جمهور النحاة، على ما جاء عن أبي حيان، أن الصفة لا تجيء بعد (إلاّ)، معتمدة على أداة الاستثناء، نحو: ما جاءني أحدٌ إلا راكبٌ، وإذا سمع مثل هذا خرّجوه على البدل (3)، ويضيف أبو حيان كاشفاً رأيه (وأَمَّا كون الواو لتأكيد وصل الصفة بالموصوف فغير معهود في كلام النحويين) (4) وفي موضع آخر يقول (وكون الواو تدخل على الجملة الواقعة صفة دالة على لصوق الصفة بالموصوف وعلى ثبوت اتصاله بها شيء لا يعرفه النحويون) (5)، وهذه الواو عند الفرّاء دخلوها كخروجها (6) وسمّاها أبو الحسين المزني (مجهول الوفاة) واو الدخول والخروج (7)، والوجه فيها عند السكاكي (ت626هـ) أنها واو الحال، وجملة (ولها كتاب معلوم) حال (القرية) لكونها في حكم الموصوفة، وحَمْلُه على الوصف سهو (8)، وهي عند باحث معاصر واو للمعية (9).

---

(1) الكشاف : 2/ 570.

(2) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : 2/ 65.

(3) ينظر : البحر المحيط : 44/7.

(4) المصدر نفسه : 7/ 44.

(5) المصدر نفسه : 6/ 114- 115.

(6) ينظر : معاني القرآن : 2/ 83.

(7) ينظر : الحروف : 103.

(8) ينظر : مفتاح العلوم : 13.

(9) ينظر : (المشاركة بين واو الحال وواو المصاحبة في النحو العربي / رسالة ماجستير / عبد الجبار فتحي زيدان / كلية الاداب / جامعة الموصل 1988م.

وفي هذه المسألة نميل إلى ما اختاره الأستاذ عباس حسن من: ان هذه الواو زائدة تلتصق بالجملة لتقوي دلالتها على النعت، وتزيد التصاقها بالمنعوت، ولكننا نخالفه في دعوته إلى الوقوف بها عند حد السماع [1] إذ إنَّ مجيئها في القرآن الكريم في أكثر من آية يكفي مسوّغاً للقياس عليها.

الثاني: أن يغاير ما قبلها، وليس بينهما نوع ارتباط بوجه، فلا عطف أيضاً، إذْ شرط العطف نوع من أنواع المشاكلة والارتباط، وهو مفقود، نحو قوله تعالى: **﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ﴾ بعد قوله تعالى ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾[البقرة 5/2-6].**

الثالث: ان يغاير ما قبلها، لكن بينهما نوع ارتباط وهذه هي التي يتوسطها العاطف كقوله تعالى **﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة 5/2]**[2].

أما العطف في الأخبار إذا تعددت عن مبتدأ واحد فقد لخص الدكتور فاضل السامرائي أقوال النحاة من حيث اقتران هذه الأخبار بالواو في أحوال ثلاثة:

1- قسم يجب فيه ذكر (الواو)، وهو أن يتعدد الخبر لتعدد المخَبر عنهم، نحو: بنوك كاتب وصائغ وفقيه.

2- وقسم يجب فيه ترك العطف وهو ما تعدد في اللفظ دون المعنى، وضابطه ألا يصدق الأخبار ببعضه عن المبتدأ، كقولهم: (الرمان حلو وحامض).

3- وقسم يجوز فيه العطف، وتركه، كقولنا: زيدٌ كريمٌ شجاع، وزيدٌ كريمٌ وشجاع [3].

---

(1) ينظر : النحو الوافي : 3/ 386.

(2) البرهان : 4/ 104.

(3) ينظر : معاني النحو : 218/1.

أما الاستعمال القرآني فقد جرى على ألاّ تعطف الصفات على بعضها إلاّ إذا كان بينها تضاد ومغايرة نحو قوله تعالى: **﴿الَّذِينَ يَبْخَلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ... وَالَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ رِئَاءَ النَّاسِ﴾ [4/ 37-38]**، ففي الفصل بين صفة الذين ينفقون أموالهم رئاء الناس، وصفة الفريق الآخر الذين وصفهم في الآية قبلها(بالواو) ما ينبيء عن أَنهما صفتان من نوعين من الناس، مختلفي المعاني، وان كان جميعهم أهل كفر بالله [1]، في حين طرحت الواو من قوله تعالى: **﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ...الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا﴾[البقرة 2/ 21-22].**

يقول أبو حيان: (وإنما أتى بقوله (الذي) دون(واو) لتكون هذه الصفة وما قبلها راجعين إلى موصوف واحد، إذ لو كانت بالواو لأوهم ذلك موصوفاً آخر، لأن العطف أصله المغايرة)[2].

2- **﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة 5/2].**

(ولما اختلف الخبران.. أتى بحرف العطف في المبتدأ، ولو كان الخبر الثاني في معنى الأول لم يدخل العاطف، لان الشيء لا يعطف على نفسه)[3].

واذا ما انتفت المغايرة طُرحت (الواو) نحو قوله تعالى: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ﴾ [آل عمران 118/3]** وبحذف الواو بين هذه الجمل، كما يرى ابن الأثير، جعل الكلام أوجز وأحسن طلاوة وأبلغ تأليفاً ونظماً [4].

---

(1) ينظر :تفسير الطبري : 5/ 87.

(2) البحر المحيط : 1/ 97.

(3) المصدر نفسه : 1/ 43.

(4) ينظر : المثل السائر : 111/2.

4- ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ (3) عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾ [الرحمن 55/3-4].

يقول الرازي: (ولم يقل: وعلمه البيان لأنه لو عطف عليه لكان مغايراً له، أما إذا ترك الحرف العاطف صار قوله (علمه البيان) كالتفسير لقوله (خلق الإنسان) كأنّه إنما يكون خالقاً للإنسان إذا علمه البيان) [1].

5- ﴿الم (1) ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾[البقرة 2/ 1-2] يقول الزمخشري: (وقد أصيب بترتيبها مفصل البلاغة، وموجب حسن النظم، حيث جيء بها متناسقة هكذا من غير حرف نسق، وذلك لمجيئها متآخية آخذاً بعضها بعنق بعض، فالثانية متحدة بالأولى، معتنقة لها، وهلم جراً إلى الثالثة والرابعة) [2].

ومن هذا الباب أيضاً جاءت معظم أسماء الله الحسنى غير معطوفة بالواو، لأنها جرت مجرى الأسماء المترادفة، ولم تجر مجرى الصفات المتغايرة، نحو: (الرحمن الرحيم1-2) (العزيز الحكيم – البقرة 2/29) (الملك القدوس السلام... – الحشر 59/ 23) [3].

16- اقترانها باللام على إضمار فعل بعدها :

تقترن (الواو) (باللام) في مواضع من القرآن الكريم والكلام العربي على تقدير فعل بعدها فتفيد معنى لا يتحقق بدونها، وقد أفاض الفرّاء –خاصة- في الحديث فيه، إذ يرى أن العرب تدخل اللام مقرونة بالواو في كلامها على إضمار فعل بعدها، ولا تكون هذه اللام علّة الفعل الذي قبلها، ولو ألقيت لكان الكلام صواباً، فإذا قيل: جئتك ولتحسن اليّ، فان المراد هو: جئتك ولتحسن اليّ جئتك، أما إذا كان المراد: جئتك لتحسن اليّ، فلابدّ من ترك الواو [4].

---

(1) تفسير الرازي : 46/22.

(2) الكشاف : 36/1- 37، وينظر: البحر المحيط : 1/ 37.

(3) ينظر : نتائج الفكر : 239.

(4) ينظر : معاني القرآن : 113/1-114، وينظر أيضاً : تفسري الطبري : 157/2.

أما في القرآن الكريم فالفرّاء يرى أنّه كثير [1]، ومنه:

1- قوله تعالى: **﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ﴾ [البقرة 2/ 185]،**

2- قوله تعالى: **﴿وَلِتَصْغَى إِلَيْهِ أَفْئِدَةُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ﴾ [الأنعام 6/ 113].**

3- قوله تعالى: **﴿وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ﴾ [الأنعام 75/6].**

يقول الفرّاء في هذه الآية: (لو لم تكن فيه الواو كان شرطاً (أي علّة) على قولك: أريناه ملكوت السماوات ليكون، فإذا كانت الواو فيها فلها مضمر بعدها (وليكون من الموقنين) أريناه) [2].

ويرى الطبري في تعليل الفرّاء المتقدم في هذه المسألة أنّه الأَولى بالصواب في العربية، ويدلل على رأيه بالرجوع إلى قوله تعالى: **﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ﴾[البقرة 185/2]،** إذ لم يسبق الكلام (بلام) بمعنى(اللام) التي في قوله تعالى (ولتكملوا العدة) فيعطف عليها، وان دخول الواو معها يؤذن بأنها شرط (أي علّة) لفعل بعدها، إذ كانت الواو، لو دخلت، شرطاً لما قبلها من الفعل) [3].

4- قوله تعالى: **﴿... وَلِنَجْعَلَكَ آيَةً لِلنَّاسِ... ﴾ [البقرة 259/2].** قال الفرّاء:(انما أُدخلت الواو لنية فعلٍ بعدها مضمر، كأنّه قال: ولنجعلك آية فعلنا ذلك، وهو كثير في القرآن) [4].

---

(1) ينظر : المصدر نفسه : 113/1.

(2) معاني القرآن : 113/1.

(3) تفسير القرطبي : 2/ 157.

(4) معاني القرآن : 177/1، وينظر أيضاً : تفسير القرطبي : 3/ 294 وللمزيد ننظر الآيات : 21/ يوسف، 65، يس.

وللزمخشري رأي آخر في هذه الواو الداخلة على الأفعال المنصوبة، والمقترنة أحياناً بلام التعليل، فهو يرى أن وجه النصب فيها العطف على تعليل محذوف، ففي قوله تعالى: **﴿وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا مَا لَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ﴾ [الشورى 35/42]**. يكون التقدير: لينتقم منهم ويعلم الذين يجادلون (1).

ومثله في العطف على التعليل المحذوف، وهو غير عزيز في القرآن، كما يرى الزمخشري، قوله تعالى: **﴿وَخَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَلِتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [الجاثية 22/45]**.(ولتجزي) معطوف على معلل محذوف تقديره: خلق الله السموات والأرض ليدل به على قدرته ولتجزى كل نفس (2).

وقد تأتي (الواو) مع غير (اللام) وهي مؤذنة بإضمار فعل بعدها نحو قوله تعالى:**﴿ إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ (6) وَحِفْظًا... ﴾ [الصافات 6/37]** يقول الفرّاء: (لو لم تكن الواو في (وحفظاً) كان (الحفظ) منصوباً بـ (زينا) فاذا كانت فيه وليس قبله شيء ينسق عليه فهو دليل على انه منصوب بفعل مضمر بعد (الحفظ)، كقولك في الكلام: قد أتاك أخوك ومكرماً لك،فإنما ينصب (المكرم) على أن تضمر (أتاك) بعده)(3).

كما تأتي الواو في مثل هذا الاستعمال مع (لو) كما في قوله تعالى: **﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ افْتَدَى﴾ [آل عمران 91/3]**.يقول الطبري:(وادخل الواو في قوله (ولو افتدى به) لمحذوف من الكلام بعده، دلّ عليه دخول الواو، كالواو في قوله (وليكون من

---

(1) ينظر : الكشاف : 227/4.

(2) ينظر : المصدر نفسه : 290/4.

(3) معاني القرآن : 1/ 113 – 114، وينظر أيضاً : الصاحبي في فقه اللغة : 120.

الموقنين)... ولو لم يكن في الكلام واو، لكان الكلام صحيحاً، ولم يكن هناك متروك، وكان: فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهباً لو افتدى به) (1).

ولقد لحظ النحاة لـ(لو) مقرونة (بالواو) معنى لا يلحظونه بدونها مما دفع الزجاج إلى تغليط من عدّ الواو في الآية المتقدمة مسقطة، لان الفائدة في الواو بيّنة(2)، إذ إنّها أفادت في الآية الكريمة: أن ذلك أمر مستبعد فهو لا يستطيع أن يقدّم هذا، ولو استطاعه ما قبل منه.

ويرى الطبرسي أن دخول الواو في مثل هذا الموضع كان أبلغ في التأكيد، كقولنا: لا آتيك وإن أعطيتني (لأنها دخلت لتفصيل نفي القبول بعد الأجمال، ولو جعلنا الواو زائدة لأوهم ذلك أَنَّه لا يقبل منه ملء الأرض ذهباً في الافتداء ويقبل في غيره) (3).

وفي قوله تعالى: **﴿قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾[البقة 2/ 170]** يفرق الطبرسي بين دخول الواو مع (لو) في قوله تعالى (أولو كان آباؤهم) وسقوطها في مثل هذا الكلام بقوله: (إنك إذا قلت: (اتبعه ولو ضَرَّك)، فمعناه اتبعه على كل حال ولو ضرَّك، وليس كذلك إذا قلت: (إتبعه لو ضَرَّك) لان هذا خاص، والأول عام، فإنما دخلت الواو لهذا المعنى) (4).

ومثل هذا المعنى تفيده (الواو) اذا ما دخلت على (إنْ)الشرطية كقوله ﷺ (من لقي اللّه لا يشرك به شيئاً دخل الجنة، وإنْ زنى وان سرق) (5) يقول السهيلي:

---

(1) تفسير الطبري : 3/ 346، وينظر : معاني القرآن / للفراء : 226/1.

(2) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 441/1 وينظر مجمع البيان / للطبرسي : 2/ 473.

(3) مجمع البيان في تفسير القرآن : 2/ 473.

(4) تفسير التبيان : 2/ 75، وينظر أيضاً : مجمع البيان في تفسير القرآن : 1/ 253، وتفسير القرطبي " 4/ 131.

(5) ينظر : مسند ابن حنبل : 4/ 260. والرواية في أمالي السهيلي : من قال لا إله إلا اللّه...) 97.

(ولو لم يكن في الكلام (الواو) لكان الزنى شرطاً في دخول الجنة، ولكن الواو حصَّنت المعنى، أي: وإنْ زنى وإنْ سرق لم يمنعه ذلك من الدخول، كما تقول: لأكرمنك وان شتمتني،وإنّما هو عطف على الجملة المتقدمة، كأنه قال:لأكرمنك على كل حال وان شتمتني، لئلا يتوهم ان الكلام ليس على العموم، وان حالة الشتم مخصوصة.. فجاءوا بواو التشريك والنسق ليدخلوا هذه الحالة نصاً في العموم المتقدم حتى لا يتوهم استثناؤه) [1].

وذهب فريق من النحاة إلى أن(الواو) في المواضع المتقدمة وأمثالها هي واو مقحمة (زائدة)، أو هي للحال [2]، والوجه المختار في هذه المسألة، البعيد عن تقدير فعل متأخر، كما يراه الفرّاء، أو فعل متقدم، كما يراه الزمخشري، هو النصب على المعية، وهو اختيار ابن هشام [3]، فذلك أقرب لفهم المعنى، وابعد عن التأويل والحذف والتقدير.

---

(1) أمالي السهيلي : 97.

(2) ينظر : إعراب القرآن / للنحاس : 1/ 239، الصاحبي في فقه اللغة : 120، والبيان في غريب إعراب القرآن : 205/1، وتفسير القرطبي : 3/ 294، 4/ 343، والمشاكلة بين واو الحال وواو المصاحبة : 253.

(3) ينظر : مغني اللبيب : 469.

المبحث الثالث

معـان تخرج إليهـا الـــواو

الأصل الحقيقي للواو أن تكون عاطفة، مفيدة معنى الجمع المطلق بين المتعاطفين والإشراك بينهما في المعنى والإعراب [1]، ويذكر لها ابن جني في الخصائص معنيين أساسيين هما: العطف ومعنى الجمع [2]، واستعمال الواو في غير هذين المعنيين مجتمعين يعد من باب المجاز، كما نقل السيوطي عن ابن كيسان في الهمع [3]، وفي أساليب الكلام العربي تخرج الواو عن أحد معنييها الأصليين لتفيد معاني جديدة منها: أن تكون:

بمعنى (أو)، وبمعنى(الباء)، وبمعنى(لام التعليل)، وبمعنى(المعية)، وبمعنى (الحال)، وبمعنى (رب) وبمعنى: تمام العدد (واو الثمانية) وبمعنى (القسم)، وسندرس هذه الواوات بقدر تعلقها بأحد معنيي الواو: العطف والجمع المطلق.

أولاً: الواو بمعنى (أو):

تكون الواو بمعنى (أو) على ثلاثة أوجه: [4]

1- أن تكون بمعناها في التقسيم: نحو: الكلمة: اسم وفعل وحرف، ومنه قول الشاعر:

وَنَنْصُـرُ مَولاَنَـا ونَعْلَـمُ أَنَّـه كما النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيهِ وَجَارِمُ [5]

---

(1) ينظر: الكتاب 1/ 213، 218، وينظر أيضاً: التوابع في كتاب سيبويه: 68.

(2) ينظر: الخصائص: 196/2.

(3) ينظر: همع الهوامع: 5/ 224، وينظر أيضاً: الدلالة النحوية واللغوية: 153.

(4) ينظر: مغني اللبيب / 468.

(5) ينظر: المصدر نفسه: 468.

ويرى ابن هشام ان (الواو) هنا على معناها الأصلي، (إذ الأنواع مجتمعة في الدخول تحت الجنس، ولو كانت (أو)هي الأصل في التقسيم لكان استعمالها فيه أكثر من استعمال (الواو)[1]، وفي موضع آخر يرى ان استعمال (الواو) في التقسيم أجود وأكثر من استعمال (أو) [2]. وعلى هذا المعنى خرّج قوله تعالى: **﴿فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ [النساء 3/4].**

والمعنى: انكحوا ما طاب لكم من النساء: إمّا مثنى لمن أراد اثنين، وإمَّا ثلاثاً لمن أراد ثلاثاً، وإما رباع لمن أراد أربعاً، كما يقال: (أقسِّم الدراهم بين الزيدين: درهمين، درهمين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة، فمعنى ذلك أن تقع القسمة على هذا التفصيل دون غيره [3].

2- أن تكون بمعناها في الإباحة:

قال الزمخشري: (الواو تجيء للإباحة، في نحو قولك: (جالس الحسن وابن سيرين) أَلاَ ترى أَنَّه لو جالسهما جميعاً أو واحداً منهما كان ممتثلاً) [4]، ولهذا قيل: (تلك عشرة كاملة) في قوله تعالى: **﴿ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة 196/2].** بعد سبعة لئلا يتوهم إرادة الإباحة [5].

3-أن تكون بمعناها في التخيير:

قيل منه قول كثير عزّة:

وقالوا : نأت فآختر لها الصبر والبُكا فقلتُ: البُكا أشفى إذن لغليلي[6]

---

(1) المصدر نفسه : 468.

(2) المصدر نفسه : 92.

(3) البحر المحيط : 163/3، وينظر :درة الغواص : 148، وتفسير الرازي : 174/9- 175.

(4) الكشاف : 241/1، وينظر : مغني اللبيب: 468.

(5) ينظر : المصدر نفسه : 241.

(6) ينظر : مغني اللبيب : 468.

قيل: معناه: أو البكاء، إذ لا يجتمع مع الصبر، ويرى ابن هشام أنّه يحتمل أن الأصل: فآختر من الصبر والبكا، أي: أحدهما، ثم حذف (مِنْ) كما في قوله تعالى: **﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ...﴾ [الأعراف 155/7]** [1].

ثانياً: أن تكون بمعنى (باء الجر):

ويمثلون له بقولهم: ((أنت اعلم ومالك)) و((بعت الشاء شاة شاة ودرهماً))[2] وينسب سيبويه القول بهذا المعنى الى الخليل فيقول: (وزعم الخليل انه يجوز: بعت الشاء شاة ودرهمٌ، إنما يريد: شاةٌ بدرهم، ويجعل (بدرهم) هو خبر (الشاة)، وصارت الواو بمنزلة الباء في المعنى، كما كانت في قولك: كل رجل وضيعته، في معنى (مع)) [3].

وعلل النحاة هذا الاستعمال للواو بان العرب انابوها عن (باء الجر) للتوسيع في الكلام، وليتناسب اللفظان المتجاوران، كما أنابوها مناب (مع) في نحو: (سرتُ والنيل)، ويُفاد بالحرف الواحد معنى الحرفين:

الأول: إفادتها معنى الإلصاق لنيابتها عن حرف الجر، ومعنى الإلصاق بالباء، والجمع بالواو، معنيان متقاربان.

الآخر: إفادتها مشاركة الاسمين في الإعراب استصحاباً لأصل حالها وظاهر لفظها، دون التشريك في الحكم لتحقيق التناسب اللفظي، ونظير هذا الأسلوب الخفض على الجوار، ونسب هذا التعليل إلى ابن مالك [4].

أَما إعراب قولهم: (أنت أعلم ومالك)، والخلاف في المعطوف عليه بالواو، فقد كثرت في ذلك تأويلات النحاة، وتقديراتهم [5]، ولا نجد حاجة في سردها، ونكتفي

---

(1) ينظر : المصدر نفسه : 468.

(2) ينظر المصدر نفسه : 469.

(3) الكتاب : 197/1.

(4) ينظر : الأشباه والنظائر : 4/ 69.

(5) ينظر : المصدر نفسه : 4/ 67-74.

بقول السيوطي ان أصل قولهم (أنت اعلم ومالك): (أنت اعلم بمالك)، ثم اناب العرب واو العطف عن باء الجر للتوسيع في الكلام، وليتناسب اللفظان المتجاوران) [1].

أمّا في القرآن الكريم فقد حمل معنى الواو على الباء في الآيات التالية:

1- قوله تعالى: **﴿ وَآخَرُونَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا عَسَى اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [التوبة 102/9].**

قال الطبري:(فإنْ قال قائلٌ: وكيف قيل: خلطوا عملا صالحاً وآخر سيئاً، وإنما الكلام: خلطوا عملاً صالحاً بآخر سيء ؟ قيل:... جائز في العربية ان يكون (بآخر) كما تقول: استوى الماء والخشبة، أي: بالخشبة، وخلطت الماء واللبن) [2]، ولا مانع من أن تكون هذه الواو للمعية وقد قصد هذا المعنى في الآية، ولقرب معنى المعية من معنى الإلصاق فسّر به.

2- قوله تعالى: **﴿وَمِنْ آيَاتِهِ مَنَامُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَابْتِغَاؤُكُمْ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [الروم 23/30].**

وجاء في تفسير القرطبي: (قيل: في هذه الآية تقديم وتأخير، والمعنى: ومن آياته منامكم بالليل وابتغاؤكم من فضله بالنهار، فحذف حرف الجر لاتصاله بالليل وعطفه عليه، والواو تقوم مقام حرف الجر إذا اتصلت بالمعطوف عليه في الاسم الظاهر خاصةً...)[3].

---

(1) ينظر : المصدر نفسه : 4/ 69.

(2) تفسير الطبري : 12/11.

(3) تفسير القرطبي: 18/14.

ثالثاً : أن تكون بمعنى (لام التعليل)

ومثلوا له بقوله تعالى:﴿ **يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ...**﴾ [الأنعام 27/6]، أي: لئلا نكذب[1]، وينسب القول بهذا الرأي إلى (الخارزنجي)[2] (ت348هـ)، وحمل عليه الواوات الداخلة على الأفعال المنصوبة نحو قوله تعالى: ﴿**أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ (34) وَيَعْلَمَ الَّذِينَ**﴾ [الشورى 42/ 34- 35].

وقوله تعالى:﴿ **أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ**﴾ [آل عمران/ 3143] [3].

والصواب الذي يراه ابن هشام في هذه المسألة أن الواو في هذه الآيات هي واو المعية[4].

رابعاً : خروجها إلى معنى ((المعية))

1- واو المفعول معه :

تفيد واو العطف كما تقدم معنيين هما: العطف والجمع المطلق[5]، فإذا قيل: قام زيد وعمروٌ، أفادت الجملة ان القيام وقع منهما من غيرمعنى زائد[6].

---

(1) ينظر: مغني اللبيب: 469 وهمع الهوامع :5/ 230.

(2) ينظر: همع الهوامع :5/ 230، والخارزنجي هو أحمد بن محمد البستي، عالم في الأدب واللغة، صنف تكملة كتاب (العين) وشرح أبيات أدب الكتاب.

(3) ينظر: مغني اللبيب : 469.

(4) ينظر: المصدر نفسه: 469، وهمع الهوامع: 230/5.

(5) ينظر: الخصائص: 196/2، والإنصاف: 141/1.

(6) ينظر: رصف المباني : 420.

فإذا ما أريد ان تفيد معنى آخر كأن يكون (المعية) خلصت الواو للاجتماع وخلعت عنها دلالة العطف[1]، وبذلك تكون جامعة غير عاطفة[2]، فيتفق المعنيان في الدلالة على الجمع، ويفترقان في الدلالة على العطف[3].

فبعد ان كانت (الواو) في العطف تؤدي وظيفة نقل الحكم الاسنادي، القائم فيما قبلها إلى ما بعدها، مما يترتب عليه مشاركته في العلامة الإعرابية، أصبحت في المعنى الجديد (المعية) مصاحباً له فقط، أي: ان الحدث الذي وقع فيما قبلها، وقع في معية اسم آخر بعدها، وفي حضوره، دون ان تقع من الاسم الثاني مشاركة للأول، مما يترتب عليه عدم مشاركته في العلاقة الاسنادية، وعدم المشاركة في العلامة الاعرابية[4]، ففي نحو قولهم: استوى الماءُ والخشبةَ، فالواو هنا، كما يرى ابن الخشاب (ت 567هـ) ليست بالعاطفة، لأن العاطفة تشرك ما بعدها في إعراب ما قبلها، ولا معنى للعطف ها هنا، لأنه ليس الغرض الإخبار عن استواء الماء واستواء الخشبة، وإنّما الغرض الإخبار عن مساواة الماء والخشبة[5].

وعليه فان الغرض من قولنا: قمتُ وزيداً، بالنصب، غير الغرض من قولنا: قمتُ وزيدٌ، بالرفع، لأن النصب المراد به المصاحبة، والرفع المراد به وقوع الفعل من كل واحد من الاسمين مطلقاً، مصطحبين كانا أو غير مصطحبين[6].

---

(1) ينظر: الخصائص: 196/2.

(2) ينظر: معاني الحروف/ للرماني :59.

(3) ينظر: المخصص: 47/14.

(4) ينظر: (الاعراب على الخلاف في الجملة العربية) بحث الدكتور صاحب أبو جناح، مجلة المورد، المجلد الثالث عشر، العدد الثالث ص82.

(5) ينظر: المرتحل: 184.

(6) ينظر: المرتحل: 184.

وتعرية الواو من معنى العطف عند العدول بها إلى المعية والمصاحبة، مذهب جمهور النحاة، ويستدلون على ذلك أن (الواو العاطفة) إما ان تعطف مفرداً على مفرد، فتشركه في إعرابه، وإما أن تعطف جملة على جملة، وعند العدول بها إلى معنى المعية فأن الاسم الواقع بعد الواو في نحو: ما صنعت وأباك، غير معطوف على ما قبله لمفارقته في إعرابه، ولا هو جملة فتكون الواو عاطفة جملة على جملة، فعلم أن الواو في هذا الموضع بمعنى الاجتماع دون العطف[1].

ومن النحاة من يذهب إلى أنّ الواو، وان كانت بمعنى (مع) إلاّ أنها تفيد أن ما بعدها شريك لما قبلها في المعنى، فلا فرق بينهما وبين العاطفة في التشريك[2]، وأن معنى العطف لا ينفك منها[3]، والدليل على ذلك أن قولنا: استوى الماء والخشبة، واستوى الماء والخشبةَ، واحد، وكيف لا يكون كذلك و(استوى) يقتضي فاعلين، فلو لم يكن في الكلام معنى العطف لم يجز البتة، غير ان في العدول عن لفظ العطف فائدة أخرى، وهي الدلالة على الاقتران والتصاحب، كما انّك إذا قلت: جاء زيدٌ وعمروٌ، لم يكن فيه دلالة على أنهما جاءا في دفعة واحدة، بل يجوز أن يكون كل واحد منهما جاء على انفراده، وهذا هو[4] النكتة والحكمة في العدول عن سنن العطف إلى النصب[5].

وللدلالة على أصالة العطف في (الواو) مع الفعل معه أن العرب لم تستعملها قط بمعنى (مع) إلاّ في الموضع الذي لو استعملت فيه عاطفة لصلحت، نحو: قمتُ وزيداً، أي: مع زيد، فانه يجوز القول: قمتُ وزيدٌ، فيعطف (زيد) على ضمير

---

(1) ينظر: المخصص/ لابن سيدة" مجلد/ 14 ص 47.

(2) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 1/454.

(3) ينظر : المقتصد : 1/661.

(4) (كذا).

(5) المقتصد : 1/ 661.

الفاعل[1]، ودليل آخر على جريانها مجرى حروف العطف، امتناع العرب والنحويين من إجازتهم: **انتظرتك وطلوع الشمس،** أي: مع طلوع الشمس، لعدم جوازها في العطف، فلا يقال: انتظرتك وطلوعُ الشمس،برفع (الطلوع) عطفاً على (التاء) لأن طلوع الشمس لا يجوز منه انتظار أحد[2].

ولما كان المفعول معه أصله العطف وأنه لم يسغ إلاّ حيث يسوغ العطف لم يتصرف النحاة في الاسم الذي بعد (الواو)، فلم يقدموه على العامل، ولا على الفاعل، لا يقولون:والطيالسة جاء البرد، ولا: جاء والطيالسة البرد، لأن الفروع لا تحتمل من التصرف ما تحتمله الأصول[3].

ولأن حكم الواو أَلاّ تتقدم على ما قبلها[4]، إذ لا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل من حيث كانت صورة هذه العاطفة[5] ولأن (واو مع) متضمنة معنى العطف، ولأنها بمنزلة العاطفة، لأنها لا تستعمل إلا في الموضع الذي تستعمل فيه العاطفة[6]، فقد وقع الخبر بعدها على الاسمين، ومنه ما حكي من قول العرب: **كان زيد وعمراً كالأخوين،** فالواو هنا واو (مع) بدليل نصب ما بعدها، والخبر بعد ذلك عن زيد وعمرو، إذ لا يتصور أن يكون (كالأخوين) خبراً لزيد وحده[7].

---

(1) ينظر: سر صناعة الإعراب:1/ 143.

(2) ينظر: سر صناعة الإعراب:1/ 144.

(3) ينظر: الأشباه والنظائر :1/ 262.

(4) ينظر: أسرار العربية :184.

(5) ينظر: خزانة الأدب: 1/495.

(6) ينظر: المصدر نفسه: 1/495.

(7) ينظر: شرح جمل الزجاجي:1/ 454.

ويقدر النحاة معنى (الواو) في جملة المفعول معه بأنها بمعنى (مع)، فيقولون في تعريفه: بأنه: الاسم المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى (مع) ليدل على مصاحبة معمول فعل لفظاً أو معنىً [1].

وإنما أقاموا (الواو) مقام (مع) توسعاً في الكلام، وطلباً للتخفيف، وإنما كانت أولى من غيرها من الحروف، لأن معنى (مع) و(الواو) متقاربان، فمعنى (مع) الاجتماع والانضمام، والواو تجمع ما قبلها مع ما بعدها وتضمه إليه، ولأن (الواو) اخف في اللفظ واخصر، ولأن أصل هذه الواو واو العطف الذي فيها معنى الجمع[2].

ومن المواضع التي يختلط فيها معنى العطف والنصب على المعية، مما يضطر النحاة على ترجيح أحدهما على الآخر: ما يقع بعد المنصوب على المعية حالاً، مما قبله، أو خبراً عنه، نحو: سرتُ وزيداً راكباً، و: كنتُ وزيداً قائماً، فمن النحاة من ذهب إلى وجوب كون الاسم الواقع بعد الاسم المنصوب على حسب ما قبله، ذهب إلى ذلك ابن كيسان وتابعه ابن هشام[3]، وأجاز الأخفش المطابقة بينهما، قياساً على العطف، تابعه فيه الرضي[4]، فقال:(وإذا وقع بعد المفعول معه حال مما قبله أو خبر عنه... فحكمه في مطابقة ما قبله حكمه لو وقع قبل المفعول معه، وقد يجوز ان يعطى حكم ما بعد المعطوف، فيقال: كنت وزيداً منطلقين، وسرتُ وزيداً راكبين، نظراً إلى المعنى، وإلى أصل الواو أي العطف)[5].

---

(1) ينظر: شرح المفصل/ لابن يعيش:2/ 48، وشرح الكافية/ للرضي: 194/1.

(2) ينظر: أسرار العربية :184، وشرح الكافية / للرضي: 195/1.

(3) ينظر: قطر الندى: 58.

(4) ينظر: شرح الكافية/ للرضي: 198/1.

(5) ينظر: المصدر نفسه: 198/1.

والرأي المختار في هذه المسألة أن العطف هو الأرجح لأن المشاركة في الفعل والخبر في نحو: كان زيدٌ وعمراً قائمين، أوضح وابعد عن التقدير.

وفي القرآن الكريم خرجت الآيات القرآنية الآتية على العطف وعلى المفعول معه:

1- قوله تعالى:**﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ...﴾ [يونس 10/71].**

قال الزجاج: فالمعنى: فاجمعوا لأمركم مع شركائكم، كما تقول: لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها، والمعنى: لو تركت مع فصيلها لرضعها)[1].

2- قوله تعالى: **﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ...﴾ [مريم19/ 68].**

قال القرطبي: (والشياطين: يجوز أن تكون الواو للعطف، بمعنى (مع) وهي بمعنى (مع) أوقع)[2].

3- قوله تعالى: **﴿فَذَرْنِي وَمَنْ يُكَذِّبُ بِهَذَا الْحَدِيثِ...﴾ [القلم68/ 44].**

وقوله تعالى: **﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾ [المدثر 74/ 11]**[3].

4- قوله تعالى: **﴿... وَذَرْنِي وَالْمُكَذِّبِينَ﴾ [المزمل 73/11].**

قال النحاس:

(عطف على النون والباء، ويجوز ان يكون مفعولاً معه)[4].

---

(1) معاني القرآن وإعرابه:3/ 27.

(2) تفسير القرطبي: 11/ 132.

(3) ينظر: معاني القرآن/ للفراء :3/177- 178.

(4) إعراب القرآن: 3/533.

2- **واو المعية (واو الصرف):**

يشكل عامل النصب في الفعل المضارع بعد (واو المعية) إحدى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ففي نحو قولهم: لا تأكلِ السمكة وتشرب اللبن

يذهب البصريون إلى أَن الفعل (تشرب) منصوب بتقدير (أَنْ) ولا عمل (للواو) هنا، لأن الأصل في الواو أن تكون حرف عطف، والأصل في حروف العطف أن لا تعمل لأنها لا تختص)[1].

فالواو هنا عند البصريين حرف عطف[2]، مع إفادتها المصاحبة والاجتماع، والمضارع بعده منصوب (بأن) مضمرة وجوباً، ، والمصدر المؤول بعده معطوف بالواو على مصدر مذكور في الكلام السابق، فان لم يوجد في الكلام السابق مصدر وجب تصيّده، يقول المبرد:(فمعنى الواو الجمع بين الشيئين، ونصبها على إضمار (أن) ألا ترى ان قولك: زرني وأزورك، إنما هو:لتكن منك زيارة وزيارة مني)[3]،وفي هذه الواو يقول المالقي: (وهذه أيضاً عاطفة في المعنى لأنها تنصب بإضمار (أن) و(أنْ) وما عملت فيه في موضع المصدر المعطوف على مصدر آخر مقدر مما قبلها، وهي بمعنى المصاحبة)[4].

إن الثاني مخالف للأول، لأنه لا يحسن فيه تكرير العامل وهو (لا) الناهية)، فلما كان الثاني مخالفاً للأول ومصروفاً عنه صارت مخالفته للأول وصرفه عنه ناصباً له، وسموا هذه الواو (واو الصرف)[5]، يقول الفراء:(فان قلت:

(1) الإنصاف: 292/2.

(2) ينظر: مغني اللبيب: 472.

(3) المقتضب: 26/2.

(4) وصف المباني: 422- 423 وينظر أيضاً: الازهية/ للهروي: 249.

(5) ينظر: مغني اللبيب : 472 و(الإعراب على الخلاف/ بحث الدكتور صاحب ابو جناح) مجلة المورد/ مجلد 13، العدد3 ص86.

وما الصرف، قلت: ان تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم اعادتها على ما عُطف عليها، فإذا كان كذلك فهو الصرف)[1].

والرأي الثالث في هذه الواو، وهو الجدير بالاهتمام، ما ذهب اليه أبو عمر الجرمي (ت225هـ) من البصريين (إن الواو هي الناصبة بنفسها، لأنها خرجت عن باب العطف)[2].

والنظرة الفاحصة لمقولة البصريين في بقاء الواو عاطفة وتقدير (أن) بعدها في هذا الأسلوب من الكلام مع انتفاء معنى العطف منه، تكشف لنا أنهم أرادوا ان يبقى الكلام متسقاً مع نظرية (الحرف المختص) التي قالوا بها، في أن (الواو) حرف عطف وحرف العطف لا يعمل لأنه غير مختص بالاسم أو الفعل.

أما مذهب الكوفيين القائم على (الخلاف والصرف)، فعلى الرغم من أهمية انطلاقه من مفهوم وظيفي ودلالي لتفسير تنوع الحركة الإعرابية طبقاً لتنوع الدلالة والوظيفة التي يؤديها الفعل في سياقات مختلفة[3]، وإمكانية التوسع فيه ليشمل ألواناً أخر في النحو العربي[4]، فإن الأخذ به في موضوع نصب المضارع بعد واو المعية فيه من التعقيد ما يدفعنا إلى ترجيح مذهب أبي عمر الجرمي، القائل: ان الواو هي الناصبة بنفسها، لأنها خرجت من باب العطف[5]، وفي ذلك تخفيف مما أثقل به نحونا العربي من التقدير والتأويل والتوهم.

وفي القرآن الكريم خرّجت الأفعال المضارعة بعد (الواو) في الآيات الآتية على العطف وعلى المعية:

---

(1) معاني القرآن: 33/1 وينظر: 235/1.

(2) الإنصاف: 292/2.

(3) ينظر: بحث (الإعراب على الخلاف/ بحث الدكتور صاحب أبو جناح/ مجلة المورد، مجلد13، العدد3 ص86).

(4) ينظر: مدرسة الكوفة: 297.

(5) ينظر: الإنصاف :293/2.

1- قوله تعالى: **﴿...قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ﴾ [البقرة 30/2].**

قرئ بنصب الكاف من (يسفك) ورفعه[1]، فمن رفع عطف على (يفسد) ومن نصب، نصب في جواب الاستفهام (وهو تخريج حسن وذلك أن المنصوب في جواب الاستفهام أو غيره بعد الواو بإضمار (أن) يكون المعنى على الجمع، ولذلك تقدر الواو بمعنى (مع)[2].

2- قوله تعالى: **﴿ وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة 42/2].**

قال الفراء: (إن شئت جعلت (وتكتموا) في موضع جزم... وان شئت جعلت هذه الأحرف المعطوفة بالواو نصباً على ما يقول النحويون من الصرف)[3].

3- قوله تعالى: **﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾ [آل عمران 142/3].**

قال الفراء: (خفض الحسن (ويعلم الصابرين) يريد الجزم، والقرّاء بعد تنصبه، وهو الذي يسميه النحويون (الصرف)[4]، وقال الرازي: (أما قوله: (ويعلم الصابرين) فاعلم انه قرأ الحسن بالجزم عطفاً على (ولما يعلم الله) وأما النصب فباضمار (أن) وهذه الواو تسمى (واو الصرف)[5].

---

(1) ينظر : مختصر في شواذ القرآن:4.

(2) البحر المحيط: 142/1.

(3) معاني القرآن: 33/1.

(4) المصدر نفسه:1/ 235.

(5) تفسير الرازي: 19/9.

خامساً: خروجها إلى معنى (رب):

يصر النحاة البصريون عدا المبرد، على ان الواو التي يُجرّ بعدها الاسم، المسماة بـ(واو رب) إنما هي واو عطف، وان الاسم بعدها مجرور بـ(رب) المحذوفة، وأن (واو رب لا تعمل وإنما العمل لرب مقدرة)[(1)].

قال ابن جني: وهو يتحدث عن تعويضهم من (ان) الناصبة حرف العطف في نحو قوله: (لا يسعني ويعجزَ عنك) (وكذلك الواو التي تحذف معها (رب) في أكثر الأمر)[(2)]، ويقول ابن الخشاب: (التحقيق أن (رب) مضمرة بعد الواو، ... فالجر بها لا بالواو، إذ العاطف لا يختص بعمل لكونه غير مختص بمعمول، فالواو في: وقاتمِ الأعماق[(3)]، هي الواو في: جاءني زيدٌ وعمروٌ)[(4)].

وحجتهم أن الواو حرف عطف وحرف العطف لا يعمل شيئاً، لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصاً، وحرف العطف غير مختص[(5)]، ووقوع غيرها من حروف العطف مثل الفاء وبل[(6)]، ولأن أصلها العطف لم يجز دخول حرف العطف عليها[(7)].

وردّوا على من قال: إن هذه الواو تقع كثيراً في أوائل القصائد، وحيث لا كلام قبلها، فتعطف عليه، فقالوا: إنّ الشاعر يبتدئ بالواو مقدراً العطف بها على شيء منوي مقدّر يكون كالمنطوق به، ويدخل السهيلي وقوع (واو رب) في

---

(1) الإنصاف: 208/1.

(2) الخصائص: 264/1.

(3) مقطع من بيت لرؤية، من شواهد الكتاب :301/2، والخصائص: 264/1.

(4) المرتحل:223، وينظر أيضا في هذه المسألة: المقتصد: 836/2، ونتائج الفكر: 261، وارتشاف الضرب:461/2، والجنى الداني: 185- 186.

(5) ينظر الإنصاف: 209/1.

(6) ينظر: المرتحل: 224.

(7) ينظر: شرح المفصل/ لابن يعيش: 21/7، وارتشاف الضرب: 2/ 462.

بدء الكلام وعطفها على معان مضمرة في النفس في باب: الاكتفاء عن غير الأهم بذكر الأهم لدلالته عليه فأحدهما مذكر صريحاً والآخر شمناً، يقول السهيلي: (ومن هذا الباب الواو المتضمنة لمعنى (رب) فأنك تجدها في أول الكلام كثيراً إشارة منهم إلى تعداد المذكور من فخر أو مدح أو غير ذلك، فهذه كلها معان مضمرة في النفس، وهذه الحروف عاطفة وربما صرحت العرب بذلك المضمر)[1].

والجدير بالذكر ان ما ذكره السهيلي من عطف (واو رب) على مضمر في النفس، يرى فيه ابن قيم الجوزية واحداً من أمثلة كثيرة، يحذف منها الشيء للعلم بموضعه، وله أمثلة في القرآن منها قوله تعالى: (وإذ قلنا، وإذ نجيناكم، وإذ فرقنا، وإذ فعلنا) وهو كثير جداً بواو العطف، من غير ذكر عامل يعمل في (إذ) لأن الكلام في سياق تعداد النعم وتكرار الأقاصيص، فيشير بالواو العاطفة إليها كأنها مذكورة في اللفظ لعلم المخاطب بالمراد)[2].

أما مذهب الكوفيين والمبرد في (واو رب) فأنهم يذهبون إلى أن الجر بالواو نفسها، لا بإضمار (رب) بعدها وأنها نابت عن (رب)،وأنّها لما نابت عن (رب) عملت الجر كما تعمل (رب)[3].

والبصريون وهم يقررون أن هذه الواو هي العاطفة، وان لا عمل لها، لأنها حرف غير مختص، وان الجر بعدها لـ(رب) المضمرة، لا يزالون في اسر نظرية الحرف المختص، فيتكلفون لذلك الكثير من التقدير والإضمار الغيبيين، لتسلم لهم القاعدة النحوية، أما المذهب الثاني فانه وان كان اقرب إلى روح اللغة

---

(1) نتائج الفكر: 261، وينظر : بدائع الفوائد: 1/ 208.

(2) بدائع الفوائد: 208/1.

(3) ينظر: الإنصاف: 1/ 208- 209، وارتشاف الضرب: 464/2.

لتخلصه من التقدير والإضمار فانه يغفل الجانب الدلالي والوظيفي لهذه الواو في مثل هذا السياق.

ونتابع في هذه الواو صاحب كتاب (التطور النحوي للغة العربية)[1]، والدكتور فاضل السامرائي[2] في: أن هذه الواو ليست واو عطف وإنما هي واو لها عمل خاص، ووظيفة ودلالة خاصة، فهي جارة تفيد معنى قريباً من معنى (رب) حيث تفيد التقليل (غير أن معناها ليس معنى (رب) في كثير من الحالات)[3] وقد اختصت بهذا النوع من الأسماء لإفادة المعنى المراد من استعمالها، وللتدليل على ذلك يسوق الدكتور فاضل السامرائي مجموعة من الأمور منها:

1- أنها لا يصح إبدالها بـ(رب) أو إظهار (رب) معها، فإن المعنى يختلف.

2- قد يراد بمجرور (رب) العموم ولا يدل على شيء معين، وأما المجرور بعد الواو فلا بد فيه أن يكون مخصوصاً.

3- (رب) في الغالب تدل على التقليل، وقد يراد بها التكثير، في حين أن الواو تدل على واحد[4].

وللتدليل على انها ليست حرف عطف انها تفترق عن واو العطف بما يلي:

1- عدم تحقق شرط العطف وهو وجود طرفين تعقد بينهما الواو، وفي الأمثلة التي جاءت فيها (واو رب) لا وجود إلا لطرف واحد هو المعطوف.

2- إن واو العطف تشرك بين النكرتين أو المعرفتين، وهذه الواو لا تدخل إلّا على النكرات.

---

(1) المستشرق الألماني: برجشتراسر.

(2) ينظر: معاني النحو: 3/41.

(3) التطور النحوي: 132.

(4) معاني النحو: 3/ 41- 41.

3- واو العطف لا يفتتح بها الكلام، وهذه الواو يفتتح بها الكلام وخاصة في الشعر[1].

سادساً: خروجها إلى ما يسمى (بواو الثمانية):

يراد بواو الثمانية: الواو التي تقع في الكلمة الثامنة من الصفات المسرودة، ويُؤتى بها لتدل على أن الداخلة عليه ثامن[2]، ويعد القائلون بها هذا الاستعمال للواو خصيصةً من خصائص لغة العرب[3]، وهي لغة فصيحة لبعض العرب، قريش خاصة[4] (من شأنهم ان يقولوا إذا عّدوا: واحد، اثنان، ثلاثة، أربعة، خمسة، ستة، سبعة، وثمانية، تسعة عشرة، وهكذا هي لغتهم ومتى جاء في كلامهم أمر ثمانية أدخلوا الواو)[5].

ويقوم هذا التفسير للواو على ان العدد سبعة عند العرب عدد كامل صحيح، وانه أصل للمبالغة في العدد، لأن جلائل الأمور سبعة سبعة[6]، وانه إليه ينتهي العدد، فإذا احتيج إلى الزيادة عليها استؤنف خبر آخر بإدخال الواو[7]، وهو وهو العقد التام كالعشرة [8]، وينسب الرازي (ت 606هـ) إلى الفراء قوله: (إنها واو الثمانية وليس ذلك إلا للاستئناف لأن العدد بالسبعة يتم في العرف، ثم بالثامن

---

(1) ينظر: نظرية الحرف المختص في النحو العربي/ بحث الدكتور علي الهروط/ مجلة (مؤتة للبحوث والدراسات)/ المجلد التاسع/ العدد الأول 1994، ص 75.

(2) ينظر: جواهر الأدب: 96.

(3) ينظر: درة الغواص: 24.

(4) ينظر: تفسير القرطبي: 10/ 382.

(5) تفسير القرطبي: 8/ 272.

(6) ينظر: مجمع البيان/ للطبرسي: 5/ 458.

(7) ينظر: تفسير القرطبي: 10/ 382، وبصائر ذوي التمييز:1/ 299.

(8) ينظر: البرهان / للزركشي:4/ 438.

استئناف جديد)[1]، وينقل الرافعي عن كتاب للصفدي ألفه في عدد (السبعة) وبعد أن يذكر المؤلف إن السبعة جمعت العدد كله، قوله:(وهذه الخاصة لا توجد في غير السبعة، ولذلك يفصلون بينها وبين الثمانية بالواو فيقولون: واحد اثنان، ثلاثة.... وثمانية)[2] ثم ساق أمثلة مختلفة من استعمال الناس لفظ السبعة في في كل ما يريدون به الكمال والمبالغة أو التيمن أو نحوها مما يرجع إلى أصل الكمال[3].

وينسب ابن هشام القول بهذه الواو إلى جماعة من الأدباء كالحريري (ت516هـ) ومن النحويين الضعفاء (كما يصفهم) كابن خالويه (370هـ)[4].

وقد حصر هؤلاء أدلتهم في بضع آيات من القرآن الكريم، ولم يجدوا في شعر العرب ولا نثرهم ما يقوي مذهبهم [5]، وقد قيل في الآيات القرآنية آراء كثيرة نستعرضها هنا بإيجاز:

أ-قوله تعالى:**﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف 22/18].**

قيل في واو (وثامنهم كلبهم) إضافة إلى قولهم أنها واو الثمانية[6].

(1) تفسير الرازي: 158/25.

(2) إعجاز القرآن والبلاغة العربية: 71.

(3) المصدر نفسه: 71، (وعنوان كتاب الصفدي: (عين النبع على طرد السبع).

(4) ينظر: مغني اللبيب: 474، وينظر أيضاً: الجنى الداني :194.

(5) ينظر: واو الثمانية في اللغة العربية / بحث الدكتور رشيد عبد الرحمن العبيدي/ مجلة الكتاب، العدد الأول 1975، ص52.

(6) ينظر: فقه اللغة/ للثعالبي: 530- 531، ودرة الغواص: 24، وتفسير القرطبي: 382/10، ورصف المباني: 425، والبحر المحيط: 114/6، الجنى الداني:194، وبدائع الفوائد: 54/3، والبرهان/ للزركشي: 438/4، والإتقان / للسيوطي:1/ 179.

1-إنها واو العطف، وهذا هو (طريق النحويين)[1]، تدل على تصديق القائلين، لأنها عاطفة على كلام مضمر تقديره: نعم: وثامنهم كلبهم، ونظير هذا الكلام قول القائل: (إن زيداً شاعرٌ، فيقال له: وفقيهٌ، لتصديقه، وتقدير الكلام: نعم هو كذلك، وفقيه أيضاً[2]، ويؤيد هذا الرأي قول ابن عباس ﵄: (حين جاءت الواو انقطعت العدّة، أي: لم تبق عدة عادّ يلتفت إليها)[3].

ب- أنها الواو التي تدخل على الجملة الواقعة صفة للنكرة، كما تدخل على الجملة الواقعة حالاً عن المعرفة، وفائدتها تأكيد لصوق الصفة بالموصوف، والدلالة على ان اتصافه بها أمرٌ ثابت، وهي هنا أذنت بان الذين قالوا: سبعة وثامنهم كلبهم، قالوه عن ثبات علم وطمأنينة نفس[4]. وهو قول للزمخشري، يؤيده فيه العكبري بقوله (هو الصحيح في إدخال الواو في (ثامنهم) لأن الجملة إذا وقعت صفة لنكرة جاز ان تدخلها الواو)[5].

ج- إنها واو الحال، على أن يكون (سبعة) خبر مبتدأ محذوف تقديره (هؤلاء) ليكون عاملاً في الحال، فيكون تقدير الكلام: ويقولون هؤلاء سبعةٌ وثامنهم كلبهم، وقد اعترض على هذا الرأي بان عامل الحال إذا كان معنوياً لا يحذف[6].

---

(1) ينظر: تفسير القرطبي: 10/ 382.

(2) ينظر: مجمع البيان/ للطبرسي: 458/5، والروض الأنف/ للسهيلي: 56/2، وتفسير القرطبي: 382/10، ومغني اللبيب : 484ن وبصائر ذوي التمييز: 299/1.

(3) مغني اللبيب: 475.

(4) ينظر: الكشاف: 713/2.

(5) إملاء ما من به الرحمن:2/ 10.

(6) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 439/1، الكشاف: 2/ 479، مغني اللبيب: 475.

د- إنها واو مقحمة (زائدة):

يقول الزجاج وهو يفسر الآية الكريمة (دخول الواو هنا وإخراجها من الأول واحد)[1]، ويذهب الرازي إلى ان وجود عائد في كل جملة من الجمل الثلاث يعود إلى ما قبلها أغنى عن ذكر الواو، فإلحاق الواو وحذفها سواء[2].

هـ- إن في الكلام حذفاً لحرف العطف في الجملتين الأولى والثانية، واستدل على ذلك بقوله تعالى **﴿وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾**[3].

و- إنها تفيد معنى الاستئناف، وان ما بعدها ليس من جنس المقول برجم الغيب، وان اللّه تعالى حكى القولين الأولين ولم يرتضهما، وحكى القول الثالث فآرتضاه، ثم استأنف فقال **﴿وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾**[4].

هذه أهم الوجوه الإعرابية التي قيلت في أقوى الآيات التي احتج القائلون بواو الثمانية، لأن العدد (ثمانية) مذكور فيها، ولم يذكر أي من النحاة أَنَّها(واو الثمانية)، أما الآيات الأخر التي ذكروا أن الواو فيها هي واو الثمانية) فهي:

2- قوله تعالى: **﴿...التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ الْآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ...﴾ [التوبة 112/9].**

قالوا :ان الواو في (الناهون) هي واو الثمانية لمجيئها بعد ذكر الأوصاف السبعة[5].

(1) معاني القرآن وإعرابه: 3/ 277.

(2) ينظر: تفسير الرازي: 12/ 17، وينظر أيضاً :مشكل اعراب القرآن :437/1، وبصائر ذوي التمييز :1/ 299.

(3) ينظر: مشكل إعراب القرآن : 437/1، والبيان في غريب القرآن: 437/2.

(4) ينظر: إملاء ما من به الرحمن: 2/ 100، وآمالي ابن الحاجب: 249/1، وبصائر ذوي التمييز:1/ 299.

(5) ينظر: معاني الحروف/ للرماني:64، ودرة الغواص: 24، ومغني اللبيب: 471.

3- قوله تعالى: ﴿عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبْدِلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُنَّ مُسْلِمَاتٍ مُؤْمِنَاتٍ قَانِتَاتٍ تَائِبَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَارًا﴾ [التحريم 5/66].

قالوا: ان الواو دخلت على الوصف الثامن في قوله تعالى ﴿ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَارًا﴾[1].

4- قوله تعالى: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا...﴾ [الزمر: 73/3].

قالوا: ألحقت الواو في﴿وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ لأن أبواب الجنة ثمانية[2].

وقد قيل في هذه الآيات الأخيرة من الوجوه الإعرابية ما قيل في الآية الأولى، وقد أغنانا الدكتور رشيد العبيدي في بحثه القيم (واو الثمانية في اللغة العربية) عن استعراض هذه الوجوه، وأقوال النحاة والمفسرين.

والوجه المختار في هذه (الواو) من خلال استقراء آراء النحاة، والمفسرين، وإنعام النظر في المواضع التي وردت فيها: أنها واو العطف، وأنها لم تخرج في معظم الشواهد التي سيقت عن قواعد عطف الصفات التي عرفها النحو العربي.

فالواو في الآية الأولى ﴿وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ هي الواو الواقعة بين الصفة والموصوف، وان كان القياس الاّ يتوسط الواو بينهما، إلا انه يُؤتى بها لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف، ولأن الجملة إذا وقعت صفة لنكرة جاز أن تدخلها الواو[3]، وقد اشتهر الزمخشري بهذا الرأي، وسمى هذه الواو بواو (اللصوق)[4]،

---

(1) ينظر مغني اللبيب: 476، والإتقان: 179/1.

(2) ينظر: معاني الحروف: 64، فقه اللغة/ للثعالبي: 531، ودرة الغواص: 24، رصف المباني: 425.

(3) ينظر: إملاء ما من به الرحمن: 100/2.

(4) ينظر: الكشاف: 2/ 570، 2/ 713 و 3/ 339، وينظر أيضاً: حاشية الدسوقي: 26/2.

وحُمِلَ عليها عدد من الآيات، منها قوله تعالى: **﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة 216/2]** وقوله تعالى: **﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾ [البقرة 259/2]** (1)، وأجاز مكي بن أبي طالب إعراب (وهم معرضون) صفة لـ(فريق) من قوله تعالى: **﴿ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِنْهُمْ وَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾ [آل عمران 32/3]** (2)، وأَوجب إعراب (ولها كتاب معلوم...) صفة (لقرية) من قوله تعالى: **﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ ﴾ [الحجر 4/15]** (3).

والواو في الآية الثانية (الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر) واقعة بين صفتين هما: الأمر والنهي، والصفات إذا ما تباينت جاز العطف (ولما كان الأمر مبايناً للنهي، إذ الآمر طلب فعل، والنهي ترك فعل، حسن العطف في قوله (والناهون)(4).

يقول ابن قيم الجوزية :(ان الصفات إذا ذكرت في مقام التعداد فتارة يتوسط بينهما حرف العطف لتغايرها في نفسها وللإيذان بان المراد ذكر كل صفة بمفردها، وتارة لا يتوسطها العاطف لاتحاد موصوفها وتلازمها في نفسها، وللإيذان بأنها في تلازمها كالصفة الواحدة)(5).

والواو في الآية الثالثة (ثيّبات وأبكارا) إنما وسطت بينهما لتنافي الموصوفين فيه دون سائر الصفات(6)، فجيء بالواو بينهما لأن المقصود بالصفات الأولى

---

(1) ينظر: إملاء ما من به الرحمن: 1/ 92، 109.

(2) ينظر : مشكل إعراب القرآن :1/ 135.

(3) ينظر: المصدر نفسه:1/ 410.

(4) البحر المحيط: 104/5، وينظر:الجنى الداني:195، ومغني اللبيب: 476، والاشباه والنظائر:99/4.

(5) بدائع الفوائد: 52/3.

ينظر: الفتوحات الإلهية: 67/4.(6)

ذكرها مجتمعة، والواو قد توهم التنويع[1]، يقول الزمخشري: (فان قلت: لم أخليت الصفات كلها عن العاطف، ووسط بين الثيبات والأبكار؟ قلت: لأنهما صفتان متنافيتان، لا يجتمعان فيهن، اجتماع سائر الصفات فيهن فلم يكن بدّ من الواو)[2].

أما الواو في الآية الرابعة والأخيرة (وفتحت أبوابها) وحذفها من قوله تعالى: (فتحت أبوابها الزمر /71) فعلى الرغم من ذهاب جمهور النحاة إلى أن (الواو) هي واو الحال[3]، إلا أن الرأي الذي نميل إليه هو أن المعنى في الآيتين واحد، وإنما يعطف بعضه ويترك بعضه تصرّفاً في الكلام وتفنناً فيه[4]، وذكر بعضها بالواو والبعض بغيرها سائغ معتاد في الكلام ولا يطلب لمثله حكمة ولا علة[5]، منه قوله تعالى:﴿ **وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ**﴾ **[الحجر/4]** وفي موضع آخر: ﴿**وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ**﴾ **[الشعراء /208]** فطلب الحكمة والعلو في مثل هذه الواو تكلّف بعيد[6].

أما القول بان (الواو) في الآيات المتقدمة هي (واو الثمانية) فهو قول غير سديد، وليس عليه دليل مستقيم[7]، وينقصه الدليل القاطع وهو السماع عن العرب في نثرهم وشعرهم، وهو قول أيضاً، كما يرى الدكتور رشيد العبيدي،

---

(1) ينظر: الأشباه والنظائر: 4/ 99.

(2) الكشاف : 567/4، وينظر: أيضاً: الجنى الداني: 196، بدائع الفوائد: 54/3، بصائر ذوي التمييز: 472/1.

(3) ينظر: معاني الحروف/ للرماني: 425، والكشاف: 147/4، وتفسير الرازي: 22/27، وتفسير القرطبي: 285/15، ومغني اللبيب: 476، بصائر ذوي التمييز: 407/1.

(4) ينظر: تفسير التبيان :49/9، بدائع الفوائد: 51/3.

(5) ينظر: تفسير القرطبي: 271/8.

(6) ينظر: تفسير القرطبي: 10/ 382.

(7) ينظر: بدائع الفوائد: 51/3.

ينقصه الالتفات إلى المعنى المقصود، وإلى بلاغة التعبير التي نزل بها القرآن الكريم ومن أجلها [1].

سابعاً: خروجها مع جملتها إلى الحال

لم تفارق أذهان النحاة وهم يدرسون الواو الداخلة على الجملة الحالية، مقولتهم في أن (الواو) لا تفارق معنى العطف والجمع في كل موضع كانت فيه، فالجرجاني يرى فيها أنها واو العطف تؤدي مهمة الربط بين الجملتين المتغايرتين، وحالها حال (الواو) في مثل: زيدٌ منطلقٌ وعمروٌ ذاهبٌ وأنّ تسميتها (بواو الحال) لا يخرجها عن معنى العطف، وبتعبيره (لا يخرجها عن أن تكون مجتلبة لضم جملة إلى جملة)، ونظيرها في هذا (الفاء) في جواب الشرط نحو: إن تأت فأنت مكرم، فأنها وان كانت عاطفة، فان ذلك لا يخرجها من أن تكون بمنزلة العاطفة في أنها جاءت لتربط جملة ليس من شأنها أن تربط بنفسها[2].

ويعد الزمخشري أكثر النحاة جهراً بالقول بأن:(واو الحال هي واو العطف استعيرت للوصل)[3]، وتبعه ابن الناظم الذي يرى في الواو من نحو:(جاء زيدٌ والشمس طالعةً) هي واو الحال، وهي في الأصل التي يعطف بها جملة على جملة، لجهة جامعة بينهما)[4]، وإلى هذا الرأي ذهب المستشرق الألماني (برجشتراسر) وعدّ تركيب جملة الحال مع جملة صاحب الحال من باب عطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية[5].

---

(1) ينظر: واو الثمانية في اللغة العربية/ للدكتور رشيد العبيدي: 61.

(2) دلائل الإعجاز :1/ 151.

(3) الكشاف: 87/2.

(4) شرح ابن الناظم: 110.

(5) ينظر: التطور النحوي: 193.

وأقوى حجج هذا الفريق أن هذه الواو تحذف إذا ما اجتمعت مع حرف عطف آخر، لأن العرب تستثقل أن يجتمع نسق على نسق[1]،ويستدلون على ذلك بقوله تعالى:**﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ [الأعراف 4/7].**

الفراء: يرى أن في الآية واواً مضمرة، إذ المعنى (أهلكناها فجاءها بأسنا بياتاً أو وهم قائلون) فاستثقلوا نسقاً على نسق)[2]، ومنع الزجاج القول بجواز الجمع بينهما (لأن واو الحال قريبة من واو العطف، فالجمع بينهما يوجب الجمع بين المثلين)[3]، وان كان يرى ان الكلام في الآية الكريمة لا يحتاج إلى الواو لأن الضمير العائد أغنى عنه[4].

أمّا الزمخشري فيرى ان الصحيح في هذه الواو أنها إذا عطفت على حال قبلها حذفت استثقالاً لاجتماع حرفي عطف(لأن واو الحال هي واو العطف استعيرت للوصل)[5].

وحجة أخرى تدعم القول بان أصل واو الحال العطف هو ان أهل المعاني ادخلوا (واو الحال) في باب (الوصل والفصل) استناداً إلى أنها واو عطف في الأصل، إذ إن الحال أصلاً، صفة لصاحبها، وتقوم مع ما قبلها مقام الصفة والموصوف، والجملة التي حالها كذلك لا يكون العطف فيها البتة، لشبه العطف فيها، لو عطفت، بعطف الشيء على نفسه، ولذلك فهي تدخل في أمثلة (كمال الاتصال) الموجب للفصل[6].

---

(1) ينظر: معاني القرآن/ للفراء: 372/1.

(2) ينظر: معاني القرآن/ للفراء: 372/1.

(3) تفسير الرازي: 21/17.

(4) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 317/2.

(5) الكشاف: 87/2.

(6) ينظر: دلائل الإعجاز: 234، والبرهان في علوم القرآن:4/ 105.

أما الطرف الآخر في هذه المسألة، الذي يذهب إلى أن (واو الحال) ليس حرف عطف، ولا أصلها العطف، وإنما هي قسم من أقسام (الواو)، كما تأتي للقسم وليس فيه للعطف، فيمثله أبو حيان (745هـ)، وما رآه الزمخشري صحيحاً في تعليله لحذف الواو من قوله تعالى (أو هم قائلون) لا يراه كذلك أبو حيان (لأن واو الحال ليست حرف عطف فيلزم في ذكرها اجتماع حرفي عطف، لأنها لو كانت للعطف للزم أن يكون ما قبل الواو حالاً حتى يعطف حالاً على حال، فمجيئها في ما لا يمكن أن يكون حالاً دليل على أنها ليست واو عطف، ...تقول: جاء زيدٌ والشمس طالعة، فجاء زيد: ليس بحال، فيعطف عليه جملة حالية، وإنما هذه الواو مغايرة لواو العطف بكل حال، وهي قسم من أقسام الواو)[1].

وإذا ما أضيف إلى هذا الخلاف في أصل (واو الحال) رأي باحث معاصر خصّص معظم صفحات بحثه الأكاديمي ليثبت بما جاء من حجج ان (واو الحال) هي واو المعية، وان جملة واو الحال هي جملة واو المعية[2]، فان الرأي المختار من بين هذه الآراء هو الرأي القائل بأن أصل (واو الحال) هو (واو العطف) لأن (الواو) في الأسلوبين تفيد معنى الجمع، وإذا كانت واو العطف تجمع بين المتعاطفين فان (واو الحال) تجمع بين الحال وصاحبها، وان كلا من الواوين تفيد معنى الوصل والربط والمشاركة وهي معان أصلية في واو العطف[3].

ثامناً: خروجها إلى معنى القسم

يربط كثير من النحاة بين (واو رب) و(واو) القسم من حيث ان كلاً منهما ينوب مناب حرف الجر، (فواو رب) نابت مناب (رب)، و(واو القسم) نابت

---

(1) البحر المحيط: 269/4.

(2) المشاكلة بين واو الحال وواو المصاحبة.

(3) ينظر: شرح التصريح: 391/1، والحمل على الجوار في القرآن الكريم: 199، والربط في الجملة العربية، رسالة ماجستير :132.

مناب(الباء)[1]، إذ الأصل في حروف القسم (الباء)، فقولنا: واللّه أصله: باللّه[2]، ويدل على ذلك أمران: الأول: ان فعل القسم هو (أقسم) أو (أحلف) وهما لا يصلان إلاّ (بالباء)، كما في قولنا: أحلف باللّه، وأقسم باللّه، كما توصل (الباء) المرور إلى الممرور به في قولنا: مررت بزيد.

والآخر: لأن الباء هي الأصل فقد تصرفت في هذا الباب أكثر من تصرف الواو، فدخلت (الباء) على المظهر والمضمر في نحو: باللّه لأقومنّ، وبه لأقعدن، والواو لا تدخل إلاّ على المظهر[3].

أمّا لماذا أبدلت (الواو) من (الباء) دون غيرها من الحروف، فيجيب النحاة ان مرد ذلك أمران:

الأول: ان (الواو) تضارع (الباء) معنىً، إذ إن معنى الباء قريب من معنى (الواو)، فالباء للإلصاق، وهو أصل معانيها[4]، وهو في القسم: لإفادة اتصال فعل القسم بالمقسم به مع تعديته[5]، ومعنى (الواو): الجمع، والإلصاق جمع في المعنى[6]، وهذا يؤكد ان الواو لا تفارق معنى الجمع في كل موضع تقع فيه.

---

(1) ينظر: الجنى الداني: 185.

(2) ينظر: الكتاب: 2/145- 146، وسر صناعة الإعراب:1/ 136، 159، وشرح جمل الزجاجي: 1/524، والجنى الداني: 185.

(3) ينظر: سر صناعة الإعراب:1/ 159، وشرح جمل الزجاجي: 1/524، والحلل في إصلاح الخلل:203.

(4) ينظر: الكتاب :2/304، وشرح المفصل/ لابن يعيش: 8/22 والمغني :137، وشرح التصريح:2/13.

(5) ينظر: أسرار العربية: 276.

(6) ينظر: سر صناعة الإعراب:1/160.

الآخر: أن الحرفين يتضارعان لفظاً،لأنهما من حروف مقدم الفم، فهما حرفان شفويان(1).

واشترط لإبدال (الواو) من (الباء الإلصاقية) كما يسميها ابن الحاجب حذف الفعل، ولذلك جاز أن يقال: أقسمت بالله، ولم يجز: أقسمت والله، وترتب على ذلك أن (الواو) في جملة القسم عوض عن الفعل، وهو مع (الباء) محذوف من غير عوض (2).

وقد تتكرر (الواو) كما في قوله تعالى: **﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى (1) وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى (2) وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى﴾ [الليل 2/92]**، وإذا ما تكررت فمذهب الخليل وسيبويه والرضي وابن هشام: أن الواو المتكررة هي واو العطف، وفي الآية الكريمة (الواوان الأخريان ليستا بمنزلة الأولى ولكنهما الواوان اللتان تضمان الأسماء إلى الأسماء في قولك: مررتُ بزيد وعمرو)(3).

وإنما كانت الواو للعطف، لأنها لو كانت للقسم لكان هناك ثلاثة أيمان، كل واحد منها مستقل، وكل قسم لابدّ له من جواب(4)، قال سيبويه: (قلت للخليل: فلِمَ لا تكون الأخريان بمنزلة الأولى؟ فقال: إنما أقسم بهذه الأشياء على شيء واحد، ولو كان انقضى قسمه بالأول على شيء لجاز ان يستعمل كلاماً آخر)(5).

---

(1) ينظر: المصدر نفسه: 1،160، وإسرار العربية: 276، وشرح جمل الزجاجي: 524/1، والجنى الداني:185.

(2) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل/ لابن الحاجب: 153/2.

(3) الكتاب: 145/2- 146، وينظر: أيضاً: مجمع البيان/ للطبرسي: 173/1، وشرح الكافية/ للرضي: 337/2، ومغني اللبيب: 473.

(4) ينظر: شرح الكافية / للرضي: 337/2.

(5) الكتاب: 146/2، وينظر: شرح جمل الزجاجي: 53/1.

وذهب بعض النحاة إلى ان الواو المتكررة هي واو القسم[1]، منهم الزمخشري الذي يرى أن لا سبيل في مثل هذا الأسلوب إلى جعل الواو للعطف، لمخالفة الثاني الأول في الإعراب، وإذا ما أريد عدّها للعطف فعلى تقدير إضمار (الباء) القسمية بعدها لا بحذفها، وإضمار (الباء) جائز نحو قولهم: (اللّه لأفعلن مجروراً)[2]، وجوّز ابن يعيش، على انه جواز ليس بالحسن، جعلها للقسم ان أُضمر لكل قسم جواب، وجعل الجواب المذكور جواب الذي يليه[3]، وكان الرضي قد عدّ هذا الإضمار للأجوبة خلافاً للأصل[4].

والقول بان الواو المتعقبة لواو القسم، هي واو القسم، عند الخليل، لا يجوز إلا مستكرهاً (لأنه لا يجوز هذا في محلوف عليه إلاّ ان تضم الآخر إلى الأول، وتحلف بهما على المحلوف عليه)[5].

واعترض على من قال إنها واو العطف بان هذا القول يلزم العطف على عاملين، ففي قوله تعالى**﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى (1) وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى﴾ [الليل 92/2]** أحد العاملين: الفعل المحذوف، والآخر: الواو التي نابت مناب الباء، وخفضت (الليل) وأجيب بان (الواو) هنا قائمة مقام الفعل والباء، سادة مسدهما، وأُجريت مجرى عامل واحد عمل عملين، وذلك جائز في العربية نحو: ضرب زيدٌ عمراً، وخالدٌ بكراً[6].

---

(1) ينظر: شرح الكافية/ للرضي: 2/ 337.

(2) ينظر: الكشاف: 25/1.

(3) ينظر: شرح المفصل/ لابن يعيش: 106/9.

(4) ينظر: شرح الكافية/ للرضي:2/ 337.

(5) الكتاب: 146/2.

(6) ينظر: الكشاف: 758/4، الإيضاح في شرح المفصل/ لابن الحاجب: 154/2، وشرح الكافية/ للرضي: 337/2.

والوجه المختار في الواو المتعقبة لواو القسم أنها واو العطف، لأن الاختيار الثاني يلزم أن نقدر لكل واحد من الأقسام الواردة جواباً محذوفاً وعدم التقدير أفضل من التقدير، وإذا أمكن حمل الكلام على إلا يكون فيه حذف، كان أولى[1]، وان ما سمع من أقسام متعددة لم يذكر لها إلا جواب واحد، (والحمل على ما يثبت في كلامهم أولى)[2].

(1) ينظر: شرح جمل الزجاجي:1/ 530.

(2) شرح الكافية/ للرضي: 337/3.

حروف العطف

الفصل الثاني

العطف بـ(الفاء)

مقدمة في (الفاء)

المبحث الأول: معنى الفاء العاطفية

المبحث الثاني: ما اختصت به (الفاء العاطفة)

المبحث الثالث: مسائل في (الفاء العاطفة)



2

الفصل الثاني

العطف بـــ(الفاء)

مقدمة فـــي (الفـــاء)

الفاء: حرف من حروف التهجي، أحادي، يكون أصلاً وبدلاً في الكلام، ولا يكون زائداً[1]، وهو الحرف الثالث والعشرون في ترتيب (العين) لحروف الهجاء[2]، والسادس والعشرون في ترتيب سيبويه[3]، ووافقه فيه ابن جني، ورأى في ترتيبه الصواب الذي يشهد المتأمل له بصحته[4].

ومخرج (الفاء) كما حدده سيبويه، من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا[5]، وتبعه في هذا التحديد جمهرة من علماء العربية القدامى والمحدثين[6]، وأطلقوا عليه وصف (شفوي أسناني)[7].

ويبدو أن هذا التحديد لمخرج (الفاء) أكثر دقةً من وصفه بأنه (حرف شفوي) وهو ما ذهب إليه الخليل، إذ عدّ (الفاء والباء والميم) من الأصوات الشفوية، (لأن مبدأها من الشفة)[8]، وإذا صدق هذا الوصف على (الباء والميم)

---

(1) ينظر: سر صناعة الأعراب: 249/1، وتاج العروس:439/10.

(2) ينظر: العين 48/1.

(3) ينظر: الكتاب: 405/22.

(4) ينظر: سر صناعة الإعراب: 51/1.

(5) ينظر: الكتاب: 2/ 405.

(6) ينظر: سر صناعة الإعراب:1/ 53، وشرح المفصل:10/ 124- 125، والمقرب: 5/2، والأصوات اللغوية:46.

(7) ينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 31، والأصوات اللغوية: 46.

(8) العين: 58/1.

فإنه لا يكون دقيقاً في وصف مخرج (الفاء) إذ لا تشترك إلاّ الشفة السفلى في مخرجها، ومثل هذا الوهم، كما يذهب إليه باحث محدث، لا يمكن أن يصدر عن مثل الخليل، وعزاه إلى انّ الخليل قد اعتاد أن يذكر أحد العضوين المشاركين في إحداث الصوت دون العضو الآخر[1].

إذا ما أخذنا بما ذهب إليه الدكتور رمضان عبد التواب، من أن أصل صوت الفاء هو صوت (الباء) المهموسة تحول إلى صوت احتكاكي مهموس هو (ف) في اللغات السامية الجنوبية، وأن مخرج الشفة كان لا ينطق فيه إلا صوتان اثنان في السامية الأم، وكلاهما انفجاري، هما الباء التي تقدمت، والباء المجهورة، وإذا ما أخذنا بذلك علمنا أن الخليل لم يكن واهماً عند وصف (الفاء) بأنه حرف (شفوي) فهو أصلاً أحد حرفين تنطق بهما الشفتان[2].

ويوصف صوت (الفاء) بأنه من الحروف المهموسة[3]، والرخوة[4] والمنفتحة والمنخفضة[5]، كما أنه أحد أحرف الذلاقة الستة التي هي (اللام والراء والنون والفاء والباء والميم)[6]، ولأنه من الحروف المنخفضة (حروف الاستفال) فقد أضاف علماء التجويد إلى صفاته أنه حرف مرقق، لأن الحروف المستعلية إذا نطق بها فإن الصوت يتضخم نتيجة لارتفاع اللسان[7].

---

(1) ينظر: الدراسات الصوتية في كتاب العين:99 (رسالة ماجستير)/ موفق عليوي خضير/ 1985.

(2) ينظر: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي:213- 214.

(3) ينظر: الكتاب:405/2، وسر صناعة الإعراب: 53/1.

(4) المصدر نفسه: 406/2، 69/1.

(5) ينظر: سر صناعة الإعراب:1/ 74.

(6) المصدر نفسه: 74/1.

(7) ينظر: الفاءات في النحو العربي والقرآن الكريم: 4.

ومن أحكام (الفاء) الصوتية أنه كثيراً ما تتعاقب مع (الثاء) في كثير في الكلام لتجاور مخرجيهما وتقاربهما، فالثاء أيضاً حرف مهموس مخرجه (من بين طرف اللسان وأطراف الثنايا)[1]، وهو أحد حروف (النفث)[2]، (وإذا تقارب الحرفان في المخرج تعاقباً في اللغات)[3]، وسمي هذا التعاقب بدلاً، قال الفراء: (والعرب تبدل الفاء بالثاء، فيقولون: جَدَث وجَدَف، ووقعوا في عاثور شر، وعافور شر، والاثاثي والاثافي، وسمعت كثيراً من بني أسد يسمى: (المغافير: المغاثير))[4] ونقل ابن جني أن العرب تقول في العطف: (قام زيدٌ فُمَّ عمرو، أي: ثَمَ عمرو)[5]،ومن (الفوم) قالوا (ثوم) وقرأ عبدالله بن مسعود﴿ **وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا** ﴾ [البقرة 61/2] بالثاء [6].

وإذا وقعت (الفاء) في أوائل الكلم غير مبنية من أصلها فهي حرف معنى أُحادي، الأصل فيها البناء على السكون، وحركت لأنه لا يبتدأ بساكن[7]، وكانت حركتها الفتحة، لأن جميع الحروف المفردة التي تقع في أوائل الكلم حكمها الفتح أبداً[8]، إلاّ أن تجئ علة تزيله، واختير الفتح لأنّه أخف الحركات[9]، وتقع (الفاء) في الكلام على ثلاثة أضرب:

---

(1) سر صناعة الإعراب:1/ 35.

(2) المصدر نفسه: 1، 189 (والنفث: إخراج الهواء من بين الثنايا وأسلة اللسان- هامش رقم (1) من المصدر.

(3) معاني القرآن /للفراء:241/3.

(4) المصدر نفسه:14/1.

(5) سر صناعة الإعراب:1/ 249.

(6) ينظر: معاني القرآن/ للفراء 41/1، وينظر: الروض الأنف: 268/1، وبصائر ذوي التمييز:2/ 332 وتاج العروس: باب الفاء 37/6.

(7) ينظر: المقتصد: 132/1- 133.

(8) ينظر: سر صناعة الإعراب: 160/1.

(9) ينظر: الخصائص: 71/1.

1- ضرب تقع فيه للعطف والإتباع جميعاً، وهو موضوع دراستنا.

2- ضرب تكون فيه للإتباع مجرداً من العطف، فتقع في جواب الشرط وجواب الطلب والنفي، وهي في هذا الضرب (في الكلام كثيرة جداً)[1].

3- وضرب تكون فيه زائدة، دخولها كخروجها[2].

ويتضح من الأضرب التي تأتي عليها (الفاء) في أوائل الكلام أن معنى (الإتباع)[3] ملازم لها ملازمة الواو للدلالة على الاجتماع، وأن (الإتباع) أعم فيها من العطف، وأن كل معنى فيها يعود إلى معنى (الإتباع)[4]، يقول ابن جني: (إن المعنى الذي تختص به، وتنسب إليه هو معنى (الإتباع) وما سوى ذلك فعارض فيها غير لازم)[5]. وفي هذا المعنى يقول عبد القاهر الجرجاني: (إن أصل (الفاء) الإتباع والعطف فرع على ذلك، ألا ترى أنه لا يعرى من الإتباع بوجه لأجل أنّك قلت: ضربت زيداً فعمراً، كنت قد أتبعت عمرا وزيداً، مع عطفك له على ما قبله لفظاً، وقد يكون الإتباع متجرداً من العطف، وهو ما ذكرنا من جواب الشرط..)[6].

أما المواضع التي تكون فيها (الفاء) للإتباع متجردة من العطف فيحددها ابن جني بالمواضع التي يكون فيها (الثاني ليس مدخلاً في إعراب الأول، ولا

---

(1) ينظر: سر صناعة الإعراب: 160/1.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 252/1، وينظر: شرح اللمع/ لابن برهان: 241، وشرح المفصل:8 94-95.

(3) يرجح محققو كتاب (سر صناعة الإعراب) أن المراد من (الإتباع) هنا هو معنى: التعقيب والربط. هامش رقم (1):1/ 252.

(4) ينظر: المخصص: المجلد 4 السفر/48/14.

(5) سر صناعة الإعراب: 252/1.

(6) المقتصد:2/941- 942.

مشاركاً له في الموضع، وذلك في كل مكان فيه الأول علة للآخر، ويكون الآخر مسبباً عن الأول، فمن ذلك جواب الشرط في نحو قولك: إنْ تحسن إليّ فاللّه مجازيك، فهذه للإتباع مجردة من معنى العطف)[1]، ومن أمثلتها في إفادة الإتباع متجردة من العطف، نحو: **حسبتهُ شتمني فأثب عليه،** فالفاء هنا ليست عاطفة على الفعل الذي قبلها ولكن معناها الاتباع، لأن أصل الكلام، إن شتمني وثبت عليه[2].

نخلص مما تقدم أن (الإتباع) الذي يعني التعقيب والربط، هو المعنى الذي تختص به الفاء وتنسب إليه، والعطف داخل عليه، وأن الإتباع أعم من العطف، وأن كل معنى فيها يعود إلى معنى الإتباع.

(1) سر صناعة الإعراب: 254/1.

(2) سر صناعة الإعراب:1/ 257- 258.

المبحث الأول

معنى (الفاء) العاطفة

توافق (الفاء) (الواو) في أنّها تضمّ الشيء إلى الشيء، فتفيد الإشراك بين المتعاطفين في اللفظ، أي الأعراب، وفي المعنى، أي الحكم، يقول سيبويه: (والفاء وهي تضم الشيء إلى الشيء كما فعلت الواو، غير أنّها تجعل ذلك متسقاً بعضه في إثر بعض) [1] وفي موضع آخر (ومن ذلك قولك: مررت بزيدٍ فعمروٍ، ومررت برجلٍ فامرأةٍ، فالفاء أشركت بينهما في المرور) [2].

وتفيد الفاء العاطفة الدلالة على المعاني الآتية:

أولاً: الترتيب:

تفيد الفاء في عطفها ترتيب المتعاطفين في أداء الفعل [3]، فإذا قيل: ضربتُ زيداً فعمراً، كان ما بعد الفاء مؤخراً في المعنى، ولم يجز أنْ يقال: إضربْ زيداً فعمراً، والمراد: الأمر بتقديم عمرو، ولو قدّمه المخاطب لم يكن ممتثلاً مقتضى الأمر [4]، يقول سيبويه: (وممّا يدلّل أيضاً على أنّ الفاء ليست كالواو قولك:

---

(1) الكتاب: 4/2.

(2) المصدر نفسه: 318/1، وينظر: المقتضب: 10/1 والمخصص: المجلد 4 السفر 14:48، وصف المباني: 376.

(3) ينظر: الكتاب: 218/1، 424، 304/2 والمقتضب: 10/1، الصاحبي في فقه اللغة: 109، شرح المفصل /لابن يعيش: 59/8، شرح الكافية / للرضي 365/2، رصف المباني: 376، ارتشاف الضرب: 636/2، مغني اللبيب: 213، همع الهوامع: 5/ 233.

(4) ينظر: المقتصد: 2: 941.

مررت بزيدٍ وعمروٍ، ومررتُ بزيد فعمروٍ، تريد أنْ تعلمَ بالفاء أن الآخر مرّ به بعد الأول)[1].

وتفيد (الفاء) معنى الترتيب، كما يذهب الرضي، سواء أكانت حرف عطف أم لا، (فإنْ عطفت مفرداً على مفرد، ففائدتها أن ملابسة المعطوف لمعنى الفعل المنسوب إليه وإلى المعطوف عليه بعد ملابسة المعطوف عليه بلا مهلة، فمعنى قولك: قام زيدٌ فعمروٌ، أي: حصل قيام عمرو عقيب قيام زيد، بلا فصل، ... وانْ عطفت الفاء جملة على جملةٍ أفادت كون مضمون الجملة التي بعدها عقيب مضمون الجملة التي قبلها بلا فصل، نحو: قام زيدٌ فقعد عمروٌ [2].

وفي غير العطف لا تخلو من معنى الترتيب، فهي تفيده في المواضع التي تُسمى فيه (بفاء السببيّة)، وعندما تختصّ بالجمل فتدخل على ما هو جزاء، مع وجود أداة الشرط نحو: إنْ لقيته فأكرمه، ومن جاءك فأعطه، وبدونها، نحو:زيدٌ فاضلٌ فأكرمه، إذ يصبح تقديره: إذا كان كذا فأكرمه [3].

يقول ابن جني معلّلاً دخول الفاء دون غيرها من حروف العطف في جزاء الشرط: وإنّما اختاروا الفاء من قبيل أنّ الجزاء سبيله أنْ يقع ثاني الشرط، وليس في جميع حروف العطف حرف يوجد هذا المعنى فيه سوى الفاء)[4].

ولوجود معنى الترتيب في (الفاء) فقد ترتّبتْ عند الأصوليين أحكام فقهيّة، منها المسألة الآتية: إذا قال الزوج لزوجته: إنْ دخلت الدار فكلمتك فأنت طالق، يقول السيوطي: (فهذه لا تطلق إلا بوقوع الفعلين جميعاً، ويقدمُ المتقدّم منهما في

---

(1) الكتاب: 42/1.

(2) شرح الكافية / للرضي: 2/ 365.

(3) ينظر: المصدر نفسه: 2/ 366.

(4) سر صناعة الإعراب: 254/1 وينظر أيضا: المقتصد: 2/ 1099.

الشرط، فلا تطلق حتى يدخل الدار أولاً، ثم يكلمها، فان كلمها قبل الدخول لم تطلق، ... لأن المعطوف بالفاء لا يكون إلاّ بعد الأول، وكذلك ثم)[1].

ولأن الفاء تفيد الترتيب فلا يجوز فيها التقديم والتأخير، ولذلك خُطّئ الفراء عندما ذهب إلى أنّ معنى قوله تعالى (فكذّبوه فعقروها – الشمس 14/91): فعقروها فكذبوه، فيكون التكذيب بعد العقر [2]، يقول أبو جعفر النحاس: (وهذا خطأ في الفاء، لأنّها تدل على أنّ ثانياً بعد الأول، وهذا عكس اللغة)[3]، وإلى مثل هذا ذهب الفرّاء في قوله تعالى: **﴿ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى﴾ [النجم 8/53]** فقال: (كان المعنى: ثم تدلى فدنا) لكنه يستدرك فيرى أن التقديم والتأخير جائز إذا كان معنى الفعلين واحداً أو كالواحد، فيقال: قد دنا فقرب، وقرب فدنا، وشتمني فأساء، وأساء فشتمني، لأنّ الشتم والإساءة شيء واحد [4].

ولأن (الفاء) تفيد الترتيب أيضاً، فلا يحسن العطف على (اسم اللّه) إلاّ (بالفاء) أو (ثم)، دون (الواو)، ولذلك أعرب النحاة (مَنْ) من قوله تعالى: **﴿...حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ...﴾ [الانفال 64/8]**: في موضع نصب على العطف على معنى الكاف في (حسبك اللّه) لأنها في التأويل في موضع نصب، لأن معنى حسبك اللّه، أي: يعطيك اللّه، أو في موضع رفع عطفاً على (حسب)، كل ذلك(لقبح عطفه على (آسم اللّه) لما جاء من الكراهة في قول المرء (ما شاء اللّه وشئت)[5]، ولو كان بالفاء أو ثم لحسن العطف على اسم اللّه جل ذكره)[6].

---

(1) الأشباه والنظائر في النحو: 4/ 243.

(2) ينظر: معاني القرآن: 269.

(3) إعراب القرآن: 714/3.

(4) ينظر: معاني القرآن: 3/ 95، وينظر أيضاً: تفسير القرطبي: 17/ 86.

(5) هو من الحديث الشريف. اذا حلف أحدكم فلا يقل: ما شاء اللّه وشئت، ولكن ليقل: ما شاء اللّه ثم شئت) هو في سنن ابن ماجة: 684/1، وانظر: المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي: 214/3.

(6) مشكل إعراب القرآن: 319/1.

وإفادة (الفاء) معنى الترتيب في العطف قول لم يجمع عليه النحاة [1]، إذ كانت لعدد منهم آراء في إفادتها هذا المعنى، نفصله فيما يأتي:

1- **الفاء لمطلق الجمع كالواو:**

ذهب قطرب والاخفش إلى أنّ (الفاء) قد تأتي بمعنى (الواو) وأنشدا قول امرئ القيس:

قفا نبك من ذكرى حبيبٍ ومنزل بسقط اللّوى بين الدخول فحوملِ

وينسب احمد بن فارس (ت 395هـ) إلى قطرب قوله: (إنّ الفاء مثل الواو في (بين الدخول فحومل)، ولولا أنّ الفاء بمعنى الواو لفسد المعنى، لأنّه لا يريد أن يفسره بين الدخول أولاً، ثم بين حومل وهذا كثير في الشعر) [2]وردا بأنّه (ليس في جعل الشاعر الفاء في معنى الواو فائدة، ولا حاجة به إلا أنْ يجعل الفاء في موضع الواو، ووزن الواو كوزن الفاء) [3].

وتبع هذا الرأي أبو عمر الجرمي، إلاّ أنّه خصّها بهذا المعنى عند دخولها على الأماكن والمطر، فلا ترتيب في نحو: (عفا مكان كذا فمكان كذا وإنْ كان نزوله في وقت واحد) [4].

2- **الفاء لا تفيد الترتيب مطلقاً:**

وينسب هذا الرأي إلى الفرّاء [5]، ونسبه المالقي إلى الكوفيين [6]، وابن عصفور يرى أن الفرّاء موافق لجمهور النحاة في (أنّها للترتيب إلاّ في الفعلين اللّذين

---

(1) ينظر الجنى الداني: 123.

(2) الصاحبي في فقه اللغة: 109.

(3) المصدر نفسه: 110.

(4) ينظر: ارتشاف الضرب: 2/ 636، والجنى الداني 122 ومغني اللبيب: 213 وشرح التصريح: 139/2 وهمع الهوامع: 5/ 332، المدارس النحوية / شوقي حبيب: 114.

(5) ينظر: ارتشاف الضرب: 2/ 626، مغني اللبيب: 213، وشرح التصريح: 2/ 139.

(6) ينظر: رصف المباني: 377.

أحدهما سبب الآخر ويؤولان لمعنى واحد، فإنّها لا تكون عنده إذ ذاك مرتبة نحو قولك: أعطيتني فأحسنت إليّ، وأحسنت إليّ فأعطيتني، يجوز أن يتقدم عنده الإحسان على الإعطاء، وان كان الإحسان إنّما وقع بعد الإعطاء، لأنّ الإعطاء سبب الإحسان، وهو إحسان في المعنى) [1].

وتنقل كتب النحو أنّ الفرّاء احتج بقوله تعالى: ﴿ **وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ** ﴾ [**الأعراف 4/7**]، وعند النحاة في قوله تعالى (فجاءها بأسنا) إشكالٌ للعطف بالفاء، إذ إنّ مجيء البأس سابق للإهلاك [2].

وبقوله تعالى: ﴿ **فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ**﴾ [**النحل 98/16**] على معنى: إذا استغفرت بالله من الشيطان الرجيم فاقرأ القرآن[3].

وعند الرجوع إلى معاني القرآن للفرّاء وتفسيره للآية الكريمة (وكم من قرية...) نجد أنّ ابن عصفور أقرب من غيره في تحديد موقف الفرّاء من معنى الترتيب بالفاء، فلم ينف الفرّاء إفادتها الترتيب نفياً مطلقاً، كما نصّ على ذلك ابن هشام والسيوطي [4]، وكل الذي قاله في تفسير الآية الذي بنى عليه النحاة حكمهم: (يقال: إنّما أتاها البأس من قبل الإهلاك، فكيف تقدم الهلاك ؟ قلت: لأن الهلاك والبأس يقعان معاً، كما تقول: أعطيتني فأحسنت، فلم يكن الإحسان بعد الإعطاء ولا قبله، إنما وقعاً معاً، فاستجيز ذلك، وان شئت كان المعنى: وكم من قرية أهلكناها فكان مجيء البأس قبل الإهلاك، فأضمرت كان) [5].

---

(1) شرح جمل الزجاجي: 1/ 228.

(2) ينظر: ارتشاف الضرب: 2/ 636، ومغني اللبيب: 213 وهمع الهوامع: 5/ 233.

(3) ينظر: تفسير القرطبي: 14/ 173.

(4) ينظر: مغني اللبيب: 213، وهمع الهوامع: 5/ 232.

(5) معاني القرآن: 1/ 371.

والذي يستنتج من هذا الكلام أن الفرّاء يرى: أنّه اذا كان معنى الفعلين واحداً، أو كالواحد، فأنت مخيّر في عطف أيّهما على الآخر، فيكون معنى الآية (وكم من قرية جاءها بأسنا فأهلكناها، مثل دنا فقرب، وقرب فدنا) [1]، واختار الطبري هذا التأويل للآية مع تأويل آخر كلاهما عنده صحيح واضح منهجه [2]، أمّا السهيلي فيرى أنّ الفاء في هذه الآية على أصلها في التعقيب دخلت لترتيب اللفظ، لأنّ الهلاك يجب تقديمه في الذكر لأنّ الاهتمام به أولى، وان كان مجيء البأس قبله في الوجود[3].

وقد أفزع النحاة هذا النقضُ لقاعدتهم، كما فهموه، في دلالة الفاء على الترتيب، فراحوا يتأولون معنى الآية الكريمة بما ينسجم وما أسّسوه من قاعدة فقالوا فيها الكثير من الوجوه [4]، وقد جمع الزركشي (794هـ) عشرة أوجهٍ قيلت في تأويل الآية [5] أبرزها: أن المعنى على إضمار الإرادة والتقدير: أردنا إهلاكها فجاءها بأسنا [6].

وفي الآية الثانية التي احتجّ بها الفرّاء خرّجها النحاة على أنْ يكون (قرأت) بمعنى (أردت) ان تقرأ، لأن العرب قد تقول: فعل فلان، بمعنى: قارب أن يفعل، أو أراد أنْ يفعل، فمن ذلك قولهم: قد قامت الصلاة، أي: قد قرب قيامها، أو: أُريد قيامها [7]، ولا وجه عندهم لحمل الآية على أنّه من المؤخر الذي معناه التقديم،

---

(1) تفسير القرطبي: 7/ 126.

(2) ينظر: تفسير الطبري: 118/8.

(3) ينظر: نتائج الفكر: 25.

(4) ينظر: مجمع البيان: 4/ 396.

(5) ينظر: البرهان في علوم القرآن: 4/ 294-295.

(6) ينظر: شرح التصريح: 139/1.

(7) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 1/ 229.

لأن ذلك لو كان كذلك لكان متى استعاذ مستعيذ من الشيطان الرجيم لزمه أن يقرأ القرآن[1].

والوجه في هذا الخلاف أن لكل حرف من حروف العطف في العربية معنى وضع له، فكما أنّ (الواو) تجمع بين الشيئين، كذلك(الفاء) وضعت دالة على أن الثاني بعد الأول، والقول بأن (الفاء) بمعنى (الواو) قول (لا معنى له، إذ كان للفاء عند العرب من الحكم ما ليس للواو في الكلام، فصرفها إلى الأغلب عن معناها عندهم، ما وجد إلى ذلك سبيل، أولى من صرفها إلى غيره) [2]، ولأن الحرف وغيره إذاأمكن بقاؤه على ما وضع له فلا يعدل الى خلافه [3]، يؤكد ذلك أن العرب تقول: اختصم زيدٌ وعمروٌ، ولا تقول: اختصم زيدٌ فعمروٌ، فلو كانت (الفاء) بمنزلة الواو في جميع المواضع لوجب أن يجوز في مثل هذا العطف بالفاء [4]، والصحيح، كما يقول ابن عصفور: (أن الفاء قد استقر لها (الترتيب)، (الترتيب)، فمهما أمكن إبقاؤها على ما استقرّ لها كان أولى) [5]، ويقسم النحاة النحاة الترتيب الذي تفيده (الفاء) على قسمين: ترتيب معنوي وترتيب ذكري.

الترتيب المعنوي:

ويُراد به: أن يكون ما بعد (الفاء) حاصلاً بعدما قبلها في الواقع، وبعبارة أخرى يكون زمن تحقق المعنى في المعطوف متأخراً عن زمن تحققه في المعطوف عليه، نحو: قام زيدٌ فعمروٌ، فقيام عمرو واقع بعد قيام زيد [6] والأكثر في هذا

(1) ينظر: تفسير الطبري: 14/ 173، وتفسير القرطبي: 7/ 162، 175/10.

(2) المصدر نفسه: 8/ 119.

(3) ينظر: خزانة الأدب: 409/4.

(4) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 1/ 231.

(5) المصدر نفسه: 230.

(6) ينظر: شرح ابن الناظم: 523، والجنى الداني: 122، ومغني اللبيب:213، وشرح التصريح: 3/ 138، وهمع الهوامع: 5/ 232.

النوع من الترتيب كون المعطوف بها متسبباً عما قبله، نحو: أمَلْتُهُ فمَال، وأقمْتُهُ فقام، وعطفتُهُ فانعطف[1] كما أنّ هذا القسم أكثر في الكلام من القسم الآخر، وهذا ما يفهم من كلام خالد الأزهري عندما حمل الترتيب عليه بقوله: (وأمّا الفاء للترتيب (كذا) المعنوي... وقد تكون للترتيب الذكري) [2].

ويمثل النحاة لهذا النوع من الترتيب بقوله تعالى: ﴿ **الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ**﴾ [**الانفطار 7/82**] وهو الترتيب الذي اعترض عليه الفرّاء بقوله تعالى (وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا.. الأعراف 4/7)، لأن الإهلاك في الآية متأخر عن مجيء البأس في المعنى [3].

الترتيب الذكري:

(والمراد به أنْ يكون وقوع المعطوف بها بد المعطوف عليه بحسب الذكر لفظاً، لا أنْ معنى الثاني وقع بعد زمان وقوع الأول) [4]، ويوضحه عباس حسن بقوله: (أن يكون وقوع المعطوف بها بعد المعطوف عليه بحسب التحدث عنهما في كلام سابق، وترتيبها فيه، لا بحسب زمان وقوع المعنى على أحدهما) [5]، على أن يُراعى في هذا الترتيب، كما يرى الصبان، ترتيب مراتب المذكور في الذكر، أي: (بيان أن المذكور أولاً حقه أن يتقدم في الذكر لتقدم رتبته على رتبة المتأخر)[6] لأن دون مراعاة ذلك قد يحصل الترتيب في الذكر مع إسقاط الفاء [7]، وهو عند النحاة نوعان [8]:

---

(1) ينظر: شرح ابن الناظم: 523.

(2) شرح التصريح: 2/ 138، وحاشية يس على شرح التصريح:138/2.

(3) ينظر: شرح التصريح: 2/ 138-139.

(4) المصدر نفسه: 138/3 وينظر: مغني اللبيب: 213.

(5) النحو الوافي: 463/3.

(6) حاشية الصبان: 93/3.

(7) ينظر: المصدر نفسه: 93/3.

(8) ينظر: شرح ابن الناظم: 5213، والجنى الداني: 122-123، ومغني اللبيب: 213.

أ- عطف مفصّل على مجمل:

وإنّما جُعل هذا من الترتيب الذكري، لأن المفصل إنّما يذكر بعد المجمل[1]، ويستشهد له ابن هشام بالآيات الآتية [2]:

- قوله تعالى: ﴿ **فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ**﴾ [**البقرة 36/2**] فقد فصَّل (أزلهما) بقوله (أخرجهما)[3].

- قوله تعالى: ﴿ **وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنْتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ**﴾ [**هود/45/11**].

فصل المناداة وبيّنها بقوله: إنّ ابني من أهلي، وأنّ وعدك الحق، وأنت أحكم الحاكمين [4]، وجعل منه الرضي قوله: (وكم من قريةٍ أهلكناها فجاءها بأسنا بياتاً... الأعراف 4/7) لأن تبيت البأس تفصيل للإهلاك المجمل[5]، وجعل منه المرادي قوله تعالى:﴿ **إِنَّا أَنْشَأْنَاهُنَّ إِنْشَاءً (35) فَجَعَلْنَاهُنَّ أَبْكَارًا**﴾ [**الواقعة 56/ 35036**]، وعد هذا العطف مما انفردت به الفاء[6].

ومن الحديث الشريف جعل منه قوله ﷺ: (توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه)، إذ إنَّ قوله: فغسل وجهه إلى آخر المعاطيف تفصيل لحقيقة الوضوء المجملة [7].

---

(1) ينظر: حاشية الدسوقي: 1/ 172-173.

(2) ينظر: مغني اللبيب: 213.

(3) ينظر: الاتقان في علوم القرآن: 166/1، وحاشية الدسوقي: 1/ 173.

(4) ينظر: حاشية الدسوقي: 173/1.

(5) ينظر: شرح الكافية: 2/ 365، والبحر المحيط: 4/ 268.

(6) ينظر: الجنى الداني: 121-122.

(7) ينظر: مغني اللبيب: 213، وحاشية الدسوقي: 1/ 173.

ب-عطف لمجرد المشاركة في الحكم بحيث يحسن بالواو

ويمثلون له بقول امرئ القيس:

قفا نبك من ذكرى حبيبٍ ومنزل بسقط اللّوى بين الدخول فحوملِ

فتوضح فالمقراة لم يعف رسمها لما نسجتها من جنوبٍ وشمألِ[1]

إذ مراد الشاعر وقوع الفعل بتلك المواضع، فرتب المواضع واحداً بعد الآخر بالفاء ترتيباً لفظياً، ومن هنا سمُيّ هذا العطف بالترتيب اللفظي [2].

وكما يكون هذا الترتيب في عطف المفردات يكون في عطف الجمل، فتفيد الفاء كون المذكور بعدها كلاماً مرتباً على ما قبلها في الذكر، لا أنّ مضمونها عقيب مضمون ما قبلها في الزمان، وجعل الرضي من هذا العطف قوله تعالى [3]: **﴿فَادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَلَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [النحل 29/16]** وقوله تعالى: **﴿وَأَوْرَثَنَا الْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ فَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ﴾ [الزمر 74/39]** إذ إنَّ ذكر ذم الشيء أو مدحه يصحّ بعد جري ذكره)[4].

ومن بلاغة القرآن في استعمال (الفاء) وهي تفيد الترتيب نورد الآيات الآتية:

1- قوله تعالى: **﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ فَقَالَ يَا قَوْمِ﴾ [الأعراف 98/16]**
الفاء تدل علن أنّ الثاني بعد الأول [5].

---

(1) ينظر: شرح ابن الناظم: 524 والجنى الداني: 123.

(2) ينظر: الجنى الداني: 123.

(3) ينظر: شرح الكافية: 365/2.

(4) المصدر نفسه: 2/ 365.

(5) ينظر: إعراب القرآن / للنحاس: 620/1.

2- قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ ﴾ [النحل 98/16] على معنى: إذا أردت قراءة القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم، على نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا﴾ [الأنعام 6/ 152][1].

يقول السهيلي: (والعرب تعبر بالفعل عن ابتدائه تارة، وتعبر عن انتهائه والفراغ منه أخرى، فعلى هذا يكون معنى (قرأت) في الآية: أي شرعت في القراءة وأخذت في أسبابها) [2].

3- قوله تعالى: ﴿ فَرَاغَ إِلَى أَهْلِهِ فَجَاءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ (26) فَقَرَّبَهُ إِلَيْهِمْ قَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ﴾ [الذاريات 26/51- 27]، الفاء تدل على أن الثاني يلي الأول[3].

4- قوله تعالى:﴿فَأَرَاهُ الْآيَةَ الْكُبْرَى (20) فَكَذَّبَ وَعَصَى﴾ [النازعات 210/79-21] (فكذب وعصى): معنى الفاء أنها تدل على أن الثاني بعد الأول[4].

ثانياً: التعقيب:

التعقيب في كلام العرب: العود بعد البدء، والرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه، من قول الله تعالى:﴿وَلَّى مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ﴾ [القصص: 31/28] أي لم يرجع[5]، وفي الاصطلاح في باب العطف، يراد به أن يكون المعطوف بالفاء متصلاً بها بلا مهلة[6]، وبعبارة الصبان: بيان أن رتبة المتأخر قريبة من رتبة

(1) ينظر: تفسير القرطبي: 10/ 175، وينظر أيضاً: تفسير الطبري: 14/ 173.

(2) نتائج الفكر: 250.

(3) ينظر: إعراب القرآن/للنحاس: 3/ 237- 238.

(4) ينظر: نتائج الفكر:250.

(5) ينظر: تفسير الطبري: 12/13.

(6) شرح التصريح: 138/2.

المتقدم، غير متراخية عنها كثيراً[1]، ويعبر عنه أيضاً بـ(الترتيب باتصال) أي بلا مهلة[2]، يقال: مررتُ بزيدٍ فعمروٍ، أي: مررت بزيد وعلى عقبه بعمرو[3]، وللدلالة على أصالة معنى (التعقيب) في الفاء سماها الثعالبي والرازي بـ(فاء التعقيب)[4]، وسماها الزمخشري (الفاء المعقبة)[5]، يقول السهيلي: (وأما (الفاء) فهي موضوعة للتعقيب، وقد تكون للتسبيب والترتيب، وهما راجعان إلى معنى التعقيب، لأن الثاني بعدها أبداً إنما يجيء في عقب الأول)[6].

ولأن ما بعد (الفاء) يقع عقيب ما قبلها جاز أن يقع ما قبلها علة وسبباً لما بعدها، نحو: الذي أكرمني فشكرته زيدٌ، وقد اختيرت (الفاء) هنا من بين حروف العطف (لأن الاكرام علة لوقوع الشكر، فعطفت بالفاء، لأن المعلول ينبغي أن يقع ثاني العلة بلا مهلة)[7]، ولو قيل (بالواو) نحو: الذي أكرمني وشكرته زيدٌ (لم يفد هذا الكلام أنّ الإكرام علة للشكر، كما يفيده العطف بالفاء)[8].

ولتعري (الفاء) من التراخي والمهلة وقعت في جواب الشرط، نحو: إن تأتني فأنا أكرمك، واختيرت (الفاء) دون الواو وثم، كما يعلل ذلك السيرافي (لأن حق الجواب أن يكون عقيب الشرط، متصلاً به، والفاء توجب ذلك)[9]، ولم تقع (ثم)

---

(1) ينظر: حاشية الصبان: 93/3.

(2) ينظر: شرح الاشموني: 2/ 417.

(3) ينظر: فقه اللغة وسر العربية: 521.

(4) ينظر: المصدر نفسه: 521، وتفسير الرازي: 91/26، 288.

(5) ينظر: الكشاف: 37/4.

(6) نتائج الفكر: 250.

(7) سر صناعة الإعراب: 1/ 253.

(8) سر صناعة الإعراب: 1/ 253، وينظر: شرح المفصل: 95/8.

(9) هامش الكتاب: 435/1، وينظر أيضاً: المقتضب: 941/2، والأساليب الإنشائية في النحو العربي: 168- 169.

(ثم) موقع (الفاء) في جواب الشرط نحو: إن تأتني ثم أنا أكرمك، (لأجل أن الجواب من حقه أن يلحق بالشرط سريعاً و(ثم) إذا كان يقتضي التراخي لم يكن لائقاً به كما يليق الفاء)[1].

إن إفادة الفاء التعقيب (أو الترتيب بلا مهلة) لا ينافيها، كما يقول الرضي: (كون الثاني المترتب يحصل بتمامه في زمان طويل، إذا كان أول أجزائه متعقباً لما تقدم)[2]، لأن التعقيب، عند النحاة (هو في كل شيء بحسبه)[3]، فيقال مثلاً: مثلاً: تزوج فلان فولد له، إذا لم يكن بينهما إلاّ مدة الحمل، وان طالت[4] ويقال أيضاً: دخلت الكوفة فالبصرة، فالبصرة داخلة في الدخول كالكوفة على سبيل الاتصال، أي أنه لم يقطع سيره الذي دخل فيه الكوفة حتى اتصل بالسير الذي دخل به البصرة من غير فتور ولا مهلة، وبعبارة أخرى: أنه بعد دخوله الكوفة لم يشتغل بشيء غير أسباب دخول البصرة[5].

ومن هذا المعنى جاء قول ابن مالك بأنها (قد يكون معها مهلة)[6]، وجعل منه قوله تعالى﴿ **أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً**﴾ **[الحج 63/22]** إذ إن اخضرار الأرض لا يعقب نزول المطر، بل يقع بعد مدة وتراخ[7].

---

(1) المقتصد: 941/2، وهناك آراء أخر في تفسير وقوع الفاء في جواب الشرط، ينظر فيها الخصائص 196/2، دلائل الإعجاز:225، في النحو العربي: نقد وتوجيه:287.

(2) شرح الكافية: 367/2.

(3) ينظر: مغني اللبيب: 214، وشرح التصريح: 138/2، الإتقان في علوم القرآن:166/1ن وحاشية الصبان:93/3.

(4) ينظر: حاشية الصبان 3/ 93.

(5) ينظر: شرح المفصل: 95/3، والجنى الداني: 121.

(6) تسهيل الفوائد: 175.

(7) ينظر: البرهان في علوم القرآن: 295/4.

ومنه أيضاً قوله تعالى﴿ **وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى (4) فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى** ﴾ [**الأعلى 87/4-5**] فان إخراج المرعى لا يعقبه جعله غثاء أحوى، أي يابساً[1].

وقد دفعت هذه النصوص بعض النحاة إلى القول بأن (الفاء) تأتي بمعنى (ثم)[2]، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿**ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا**﴾ [**المؤمنون 23/14**]، فالفاءات في الآية الكريمة بمعنى (ثم) لتراخي معطوفاتها[3].

ويبدو لي أن مقولة النحاة: إن التعقيب (هو في كل شيء بحسبه) محاولة للخروج من النقض الذي حصل لقاعدتهم في حصر دلالة الفاء على الاتصال دون مهلة أو تراخ بمجموعة من النصوص القرآنية خاصة، وعندما اعترض عليهم بأنها قد توجد في مواضع لم تكن فيها للتعقيب وإنما لمجرد الترتيب سارعوا إلى التأويل والتقدير، فؤولت الآية الكريمة ﴿ **أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً**﴾ [**الحج 22/63**] بأن (فتصبح) معطوف على محذوف تقديره: أنبتنا به، فطال النبت فتصبح[4]، أو أن (الفاء) للسببية، وفاء السببية لا تستلزم التعقيب[5]، أو أن (فتصبح) ليس بجواب وإنما هو خبر عند الخليل[6]، وخرَّجها الرضي على أنها من باب كون الثاني المترتب يحصل بتمامه في زمان طويل إذا كان أول أجزائه متعقباً لما تقدم، فان اخضرار الأرض يبتدئ بعد نزول

---

(1) شرح التصريح: 139/2.

(2) ينظر: التسهيل: 175، والجنى الداني: 121، ومغني اللبيب: 214.

(3) ينظر: مغني اللبيب:214.

(4) ينظر: ارتشاف الضرب: 637/2، والجنى الداني: 121.

(5) ينظر: أمالي ابن الحاجب: 123/1، ومغني اللبيب: 214.

(6) ينظر: اعراب القرآن/ للنحاس: 409/2.

المطر لكي يتم في مدة ومهلة، فجئ بالفاء نظراً إلى انه لا فصل بين نزول المطر وابتداء الخضرة[1]، وما قيل في تأويل هذه الآية قيل في تأويل النصوص الأخر.

والوجه الذي يختار مما تقدم:أن الفاء، اعتماداً على ما توافر من نصوص قرآنية خاصة، لم تفد التعقيب بشكل مطلق، وإنما وافقت (ثم) أحياناً في الدلالة على الترتيب والتراخي، بدليل تعاقب المواضع بينهما، فكما جاءت (الفاء) في موضع (ثم) فقد جاءت (ثم) في موضع (الفاء) كما في قول الشاعر[2]:

كهزّ الردينيَ تحت العجاج جرى في الأنابيب ثم آضطرب

أي: فاضطرب، فالهز، وهو كناية عن سرعة حركة فرسه وشدة جريه، متى جرى في أنابيب الرمح يعقبه الاضطراب، ولا يتراخى عنه[3].

ومن البلاغة القرآنية في استعمال (الفاء) مفيدة التعقيب قوله تعالى:

1- **﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾ [البقرة 16/2]**، يقول أبو حيان: (وعطف (فما ربحت) بالفاء يدل على تعقيب نفي الربح للشراء، وأنه بنفس ما وقع الشراء تحقق عدم الربح)[4].

2- **﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [البقرة 28/2]** يقول الزمخشري: (فإن قلت: لم كان العطف الأول بالفاء والعقاب بثم، قلت: لأن الأحياء الأول قد

(1) ينظر: شرح الكافية/ للرضي: 367/2.

(2) ينظر: شرح التصريح:139/2.

(3) ينظر: المصدر نفسه: 139/2.

(4) البحر المحيط: 72/1.

تعقب الموت بغير تراخ، وأما الموت فقد تراخى عن الأحياء، والأحياء الثاني كذلك متراخٍ عن الموت، إن أُريد به النشور، تراخياً ظاهراً)[1].

3-﴿ وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَـٰذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا﴾ [البقرة2/ 58] (فكلوا) بالفاء، وفي سورة الأعراف ﴿ وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ اسْكُنُوا هَـٰذِهِ الْقَرْيَةَ وَكُلُوا﴾ [161/7] (وكلوا) بالواو، يقول الفيروزآبادي: (لأن الدخول سريع الانقضاء فيعقبه الأكل، وفي الأعراف (اسكنوا) والمعنى: أقيموا فيها، وذلك ممتد، فذكر بالواو، أي: اجمعوا بين السكنى والأكل)[2].

4- ﴿فَلَمَّا بَلَغَا مَجْمَعَ بَيْنِهِمَا نَسِيَا حُوتَهُمَا فَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ سَرَبًا﴾ [الكهف 61/18] يقول الفيروزآبادي: (لأن الفاء للتعقيب والعطف، فكان اتخاذ الحوت السبيل عقيب النسيان، فذكر بالفاء وفي الآية الأخرى ﴿...وَمَا أَنْسَانِيهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ وَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ عَجَبًا﴾ [الكهف 63/18] لما حيل بينهما بقوله (وما أنسانيه إلا الشيطان أن أذكره) زال معنى التعقيب، وبقي العطف المجرد وحرفه الواو)[3].

5- ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْجِبَالِ فَقُلْ يَنْسِفُهَا رَبِّي نَسْفًا﴾ [طه 105/20].

يقول الرازي:(إنما قال (فقل) مع فاء التعقيب لأن مقصودهم من هذا السؤال الطعن في الحشر والنشر، فلا جرم أمره بالجواب مقروناً بفاء التعقيب لأن تأخير البيان في مثل هذه المسألة الأصولية غير جائز)[4].

---

(1) الكشاف: 122/1.

(2) بصائر ذوي التميز: 142/1- 143.

(3) المصدر نفسه: 301/1.

(4) تفسير الرازي: 117/22، ونظير ما تقدم تنظر الآيات الآتية:106، المائدة (تفسير الطبري: 107/7)، 19/ الأعراف (بصائر ذوي التمييز: 140/1- 141)، و78 / الأعراف (البحر المحيط 4/:331)، و37 /الرحمن (تفسير الرازي 115/30).

ثالثا: السببية:

تفيد (الفاء السببية) معنى العاطفة، فيقع ما قبلها سبباً لما بعدها، فيقال: الذي أكرمني فشكرته زيدٌ، وإنّما (اختيرت الفاء من بين حروف العطف، لأنّ: الإكرام علة لوقوع الشكر، فعطفت بالفاء، لأن المعلول ينبغي أن يقع ثاني العلة بلا مهلة[1]، ولو قيل: الذي أكرمني وشكرته زيدٌ، لم يفد هذا الكلام أنّ الاكرام علة الشكر، كما يفيده العطف بالفاء[2].

وإفادة الفاء العاطفة معنى السببية غالبٌ فيها إنْ عطفت جملة نحو قوله تعالى: **﴿فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ﴾ [القصص15/28]** وقوله تعالى: **﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة 37/2] أو صفة، نحو قوله تعالى: ﴿ لَآكِلُونَ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زَقُّومٍ (52) فَمَالِئُونَ مِنْهَا الْبُطُونَ﴾ [الواقعة 52/56-54]**[3].

ومنه قوله تعالى: **﴿وَالسَّابِحَاتِ سَبْحًا (3) فَالسَّابِقَاتِ سَبْقًا﴾ [النازعات 3/79]** جاءت (فالسابقات) بالفاء، والتي قبلها بالواو، ينسب الرازي إلى صاحب الكشاف قوله (إن هذه مسببة عن التي قبلها، كأنه قيل: واللاتي سبحن فسبقن، كما تقول: قام فذهب، اوجب الفاء أنّ القيام كان سبباً للذهاب، ولو قلت: قام وذهب، لم تجعل القيام سبباً للذهاب) [4]، فإنْ عطفت الفاء مفرداً غير صفة لم تدل على السببية، نحو: قام زيد فعمروٌ [5].

ولأبي حيان الأندلسي رأي مغاير لما أجمع عليه النحاة في إفادة الفاء معنى السببية، إذ يقول (ودعوى أنّ الفاء تكون سببيّة، لا دليل عليها، وإنّما معناها

---

(1) سر صناعة الإعراب: 253/1.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 1/ 253.

(3) ينظر: الجنى الداني: 123، ومغني اللبيب: 215، والبرهان في علوم القرآن: 4/ 298، وبصائر ذوي التمييز: 158/4، والإتقان في علوم القرآن: 166/1.

(4) تفسير الرازي: 32/31، (ولم أعثر على هذا النص في الكشاف: 693/3).

(5) ينظر: الجنى الداني: 123.

التعقيب فقط، وأمّا مثل: ضربت زيداً فبكى، ... فالتسبيب فهم من مضمون الجملة، لأن الفاء موضوعة له، وإنّما يفيد تعقيب الضرب بالبكاء.. فقط)[1].

ويتضح مما تقدم أن مضمون الجملة وحده غير كاف للدلالة على معنى التسبيب، بدليل أننا لو استبدلنا الواو بالفاء، وقلنا: ضريت زيداً وبكى، لما أفادت الجملة مع (الواو) ما تفيده مع (الفاء).

ومعنى السببية لا يلازم (الفاء العاطفة) كما يلازمها المعنيان الآخران: الترتيب والتعقيب، فقد تكون سببية وهي مع ذلك عاطفة جملة على جملة، نحو: يقوم زيد فيغضب عمرو[2]، وقد تكون لمجرد السببية من غير عطف نحو: **﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ (1) فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾ [الكوثر 108/1-2]** إذ لا يعطف الإنشاء على الخبر[3].

ومن الأسباب التي تخلع فيها عن الفاء دلالة العطف وتتجرد للسببية والربط دخولها في أسلوب الشرط، يقول الاخفش: (والفاء اذا كانت في جواب المجازاة كان ما بعدها ابدا مبتدأ وتلك فاء الابتداء، لا فاء العطف، ألا ترى أنك تقول: (إنْ تأتني فأمرك عندي على ما تحب) فلو كانت هذه فاء العطف لم يجز السكوت حتى تجيء لما بعد (إنْ) بجواب)[4]، وفي هذا المعنى يقول ابن جني (ومن ذلك فاء العطف، فيها معنيان: العطف والإتباع، فإذا استعملت في جواب الشرط خلعت عنها دلالة العطف، وخلصت للإتباع، وذلك قولك:إنْ تقم فأنا أقوم، ونحو ذلك)[5] وفي اختيار الفاء لهذا المعنى يقول (ادخلوا هناك حرفاً يدل على أن ما بعده

---

(1) البحر المحيط: 81/4.

(2) ينظر: شرح الكافية: 2/ 366- 367.

(3) ينظر: تفسير الرازي: 32/ 132، والاتقان في علوم القرآن: 166/1.

(4) معاني القرآن: 226/1.

(5) الخصائص: 196/2.

بعده مسبّب عما قبله، لا معنى للعطف فيه، فلم يجدوا هذا المعنى إلا في (الفاء) وحدها، فلذلك اختصوها من بين حروف العطف) [1].

وتدخل (الفاء) أسلوب الشرط، سواء أكان الشرط بأداة نحو: إنْ لقيت زيداً فأكرمه، ومن حاءك فاعطه، أم بدون أداة، عندما تدخل على ما هو جزاء في المعنى، نحو: زيدٌ فاضلٌ فأكرمه، وضابطه أنْ يصلح تقدير (إذا) الشرطية قبل الفاء، وقد تدخل على ما هو شرط في المعنى فتفيد معنى (لام السببية) إذا كان ما بعده سبباً لما قبله نحو قوله تعالى: **﴿ فَاخْرُجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ﴾ [الحجر 34/15]** [2].

أمّا القول بأنّ هذه الفاء الرابطة لجواب الشرط هي عاطفة جملة الجواب على جملة الشرط [3]، فهو قول لا يقرّه جمهور النحاة، ولا تستسيغه روح اللغة، بل هي رابطة للجواب بالشرط، ومفيدةٌ التعقيب والسببية، ومحدّدة موضع انتهاء جملة الشرط، ولو كانت حقاً عاطفة للزم أن تكون (إذا) التي تحلّ محلّها أحياناً، عاطفة أيضاً، وهذا مالا يقول به أحد [4].

ومن الأساليب التي تدخلها (الفاء) وفيها معنى الشرط وتفيد معنى السببية: دخولها في أجوبة الطلب والنفي، وهي التي تسمى بـ (فاء السببية) التي ينتصب المضارع بعدها، نحو: زرني فأَزورك، ولا تكسلْ فتندم، ومنه قوله تعالى: **﴿ وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ [طه 20 /81] وقوله تعالى: ﴿ فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾ [الأعراف 53/7].**

---

(1) سر صناعة الاعراب: 1/ 454- 455.

(2) ينظر: شرح الكافية: 2/ 366.

(3) ينظر: حاشية الدسوقي: 175/1.

(4) ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل: 254.

والفاء في هذه التراكيب تشبه الفاء الواقعة في جواب الشرط، وإنّما سمّي ما بعدها جواباً لأن ما قبلها من الطلب والنفي يشبه الشرط في أنْ كلاً منهما غير ثابت المضمون، يتسبب عنه ما بعدها كتسبب الجواب عن الشرط، لأنّ المعنى في نحو: لا تنقطع عنا فنجفوك: إنْ تنقطعْ عنا نجفك [1].

ولما كانت الفاء الواقعة في جواب الشرط مفيدة السببية والربط وليست عاطفة، فكذلك الفاء الواقعة في جواب النفي والطلب، هي للسببية والربط، وليست للعطف، يقول الرضي: (وكان الأصل في جميع الأفعال المنتصبة بعد فاء السببية الرفع على أنّها جملة مستأنفة، لأن فاء السببية لا تعطف جواباً، بل الأغلب ان يستأنف بعدها الكلام كاذا المفاجأة، ومعنياهما متقاربان، ولذلك تقعان في جواب الشرط، إلا أن (إذا) المفاجأة مختصة بالاسمية)[2].

وفي قول آخر للرضي، ينقله الدسوقي، وقد استشكل القول بأن: الفاء الداخلة على المضارع المنصوب هي عاطفة للمصدر المنسبك من أنْ وصلتها على مصدر متصيد من الفعل المتقدم يرى الرضي أن: (فاء العطف لا تكون للسببية إلاّ أذا عطفت جملة على جملة، وإنّما صرفوا ما بعد فاء السببية من الرفع إلى النصب لأنّهم قصدوا التنصيص على كونها للسببية) [3].

وممّا يعزز القول بأن فاء السببية ليست عاطفة أن فاء السببية لا يشترط فيها معنى (التعقيب) وهو معنى ملازم للفاء العاطفة، كما تقدّم، وإنّما شرط فاء السببية أن يكون ما بعدها مسبباً عن الأول، كما لو صرّح بالشرط، في نحو: إنْ يسلم زيد فهو يدخل الجنة، مع العلم بالمهلة العظيمة بينهما [4].

---

(1) ينظر: ارتشاف الضرب: 407/2.

(2) شرح الكافية: 2/ 245.

(3) حاشية الدسوقي: 172/1.

(4) ينظر: امالي ابن الحاجب: 123/1.

وأمر آخر يؤكد ما تقدّم هو اختلاف المعنى بين نصب الفعل ورفعه بعد الفاء، في نحو: ائتني فأحدثك، فإذا نصب الفعل بعد الفاء جعل الإتيان سبباً للحديث ولو رفع لم يجعل كذلك، بل كان المعنى، كما يراه الخليل (إئتني فأنا ممن يحدثك البتة جئت أو لم تجيء)[1].

وللناصب للمضارع بعد هذا الفاء حديث أفاضت به كتب النحو، واختلفت فيه مذاهب النحاة، فجمهور البصريين يرى أن هذه الفاء فاء عاطفة، والفعل بعدها منصوب بـ(أن) مضمرة بعد الفاء، والفاء في ذلك عاطفة مصدراً مقدراً على مصدرٍ متوّهم، فإذا قيل: أكرمني فأحسن إليك، فالتقدير: ليكن منك إكرام فإحسان مني [2].

وذهب الكسائي والجرمي إلى أنّ النصب بعدها بها نفسها [3]، وذهب بعض الكوفيين ومنهم الفرّاء، إلى أن النصب بالخلاف، أي أن ما بعدها مخالف لما قبلها في المعنى فخالفه في الاعراب [4].

ولما كان الحديث جارياً عن الفاء العاطفة المفيدة للسببية، وقد تأكد لنا مما تقدم أن الفاء الواقعة في أجوبة النفي والطلب ليست بعاطفة، فلا نجد حاجة للخوض في هذا الموضوع، باستثناء القول بأنّ مذهب الكسائي والجرمي قمين بأن يحتذى ليسلم نحونا من التقدير والتأويل، وأمّا مذهب البصريين فيرجع أصلاً إلى تمسك النحاة (بنظرية الحرف المختص)، وما يخرج عليها يخضع للتقدير والتأويل، فهم يقولون في تعليل مذهبهم: إنّ الأصل في الفاء أن تكون حرف

---

(1) الكتاب: 422/1، وينظر: مكانة الخليل في النحو العربي: 154.

(2) ينظر: الكتاب: 418/1، والإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 557، 72، وشرح المفصل: 21/7 وارتشاف الضرب: 417/2.

(3) الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 557، وارتشاف الضرب: 407.

(4) معاني القرآن / للفراء: 34/1 و 235، والإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 555-556، وشرح المفصل: 7/ 31 وارتشاف الضرب: 407/2.

عطف، والأصل في حروف العطف إلاّ تعمل، لأنّها تدخل على الأسماء تارة، وعلى الأفعال تارة أخرى، فوجب ألا تعمل، وإذا كان هذا ما يقوله أصحاب هذا المذهب (فالواقع والتحليل اللغويان يقولان بان هذه الفاء ليست للعطف، فما بعدها مخالف لما قبلها في الحكم، ولما كانت كذلك فان هذه الفاء لها وظيفة نحوية دلالية، غير التي لفاء العطف التي تفيد التشريك بين ما قبلها وما بعدها) [1].

يقول ابن الخشاب: إنّ الفاء (في الجواب والنصب لما بعدها من الأفعال مخرجة عما وضعت له من العطف... فإذا وقعت (الفاء) هذا الموقع خالف ما بعدها حكم ما قبلها، فانتصب الفعل بعدها، ولم تنسقه على ما قبلها) [2]، أما الدكتور صاحب أبو جناح فيقول في مذهب البصريين هذا (وقد يبدو الحديث عن (أن) مضمرة وجوباً بعد (الفاء) التي ينتصب بها الفعل أمراً غير ذي بال، وهو الى الخيال أقرب منه الى التحليل العلمي في دراسة اللغة) [3].

ومن البلاغة القرآنية في استعمال الفاء مفيدة السببية قوله تعالى:

1- قوله تعالى: **﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ فَتُوبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ عِنْدَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة 2/ 54]**، قال الزمخشري: (فإن قلت: ما الفرق بين الفاءات ؟ قلت: الأولى للتسبيب لا غير، لأن الظلم سبب التوبة..) [4].

2- قوله تعالى: **﴿أَنْتَ مَوْلَانَا فَانْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة 286/2]**، قال ابو حيان: (ادخل (الفاء) إيذاناً بالسببية، لأن كونه تعالى

---

(1) نظرية الحرف المختص في النحو العربي: 77.

(2) المرتحل: 209، وينظر: الفاء في القرآن الكريم: 85.

(3) الإعراب على الخلاف: مجلة المورد عدد 1984/3، ص: 87-88.

(4) الكشاف: 140/1.

مولاهم ومالك تدبيرهم وأمرهم ينشأ عن ذلك النصر لهم على أعدائهم، كما تقول: أنت الشجاع فقاتل وأنت الكريم فجد علي)[1].

3- قوله تعالى: **﴿فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأنفال 69/8]**، قال الزمخشري: فإن قلت: (ما معنى الفاء ؟ قلت: التسبيب والسبب محذوف، معناه: قد أبحت لكم الغنائم فكلوا ممّا غنمتم) [2].

4- قوله تعالى: **﴿حَتَّى إِذَا لَقِيَا غُلَامًا فَقَتَلَهُ...﴾ [الكهف 74/8]**، قال الأخفش: (قال (فقلته) لأن اللقاء كان علّة للقتل) [3].

رابعاً: بمعنى (إلى):

من المعاني الأُخر التي يذكرها بعض النحاة للفاء العاطفة، إلى جانب المعاني الثلاثة الرئيسة، أنّها ترد للغاية بمعنى (إلى)[4]، يقال: (مطرنا بين الكوفة فالقادسية) والمعنى الى القادسية، ولا يجوز أن يقال: (داري من الكوفة فالقادسية) لأن الدار لا تكون آخذة ما بين الكوفة إلى القادسية، كما يكون المطر آخذاً ما بين الكوفة والقادسية، وإنّما تصلح (إلى) إذا كان ما بين الكوفة والقادسية كلّه هي الدار [5]، وجعلوا من هذا المعنى قول امرئ القيس:

قفا نبك من ذكرى حبيبٍ ومنزل بسقط اللّوى بين الدخول فحوملِ

(1) البحر المحيط: 370/2، وينظر ايضاً: الفتوحات الالهية: 239.

(2) الكشاف: 238/2.

(3) معاني القرآن: 2/ 398.

(4) ينظر: الازهية:253، وشرح الكافية: 265/2، وهمع الهوامع: 5/ 234، وخزانة الأدب 4/ 397.

(5) ينظر: الازهية / 253.

فتوضح فالمقراة لم يعف رسمها   لما نسجتها من جنوبٍ وشمألِ[1]

على أن (الفاء) الداخلة على الأماكن بمعنى (الى) أي: منازل بين الدخول الى حومل الى توضح الى المقراة [2]، واعترض على هذا المعنى بأن ذلك يلزم أن يتعلق بالفعل حرفا جر بمعنى واحد بلا عطف، ويجيب الرضي على أن ذلك بحذف الواو تخفيفاً، لدلالة الكلام عليه [3].

والقول بأن الفاء العاطفة ترد للغاية، بمعنى (الى) الذي تنسبه بعض كتب النحو الى هشام بن معاوية الضرير، مستدلاً بقول امرئ القيس المتقدم [4]، وينسبه ابن هشام الى بعض البغداديين [5]، قول لا يدعمه السماع، ولا يرد ذكره عند جمهور النحاة، وإنّما التجئ إليه لتخريج رواية (الفاء) في بيت امرئ القيس، وهي رواية أنكرها الأصمعي، لأن الفاء لا تدل على الترتيب المقتضي للتفريق [6] كما أنّه قول يراه ابن هشام غريباً [7]، ويرى فيه الدكتور شوقي ضيف إبعاداً في في الفهم والتقدير [8].

---

(1) ينظر: همع الهوامع: 5/ 274، وخزانة الأدب: 4/ 397.

(2) ينظر: خزانة الأدب: 4/ 397.

(3) ينظر: شرح الكافية: 2/ 366.

(4) ينظر: المصدر نفسه: 366/2.

(5) ينظر: مغني اللبيب: 215.

(6) ينظر: خزانة الأدب: 397/4-398.

(7) ينظر: مغني اللبيب: 215.

(8) ينظر: المدارس النحوية: 191.

المبحث الثـاني

ما اختصت به الفاء العاطفــة

عطف جملة ذات ضمير على جملة خالية أو بالعكس ((مسألة الذباب))

القياس أن لا يصحّ عطف جملة على جملة الصلة، أو على جملة الخبر، أو على جملة الصفة، أو على جملة الحال، إلا أن يعود منها عائد هو الضمير يربطها بما قبلها، لأن المعطوف على الصلة صلة، والمعطوف على الخبر خبر، والمعطوف على الصفة صفة، والمعطوف على الحال حال، وقد اختصت الفاء من بين حروف العطف ان تعطف جملة لا تصلح أن تكون صلة أو خبراً أو صفة أو حالاً، لأنها تخلو من الضمير العائد، على جملة تصلح لذلك لوجود الضمير فيها وبالعكس[1].

ففي باب صلة الموصول يردد النحاة مثالهم المعروف: (الذي يطير فيغضب زيدٌ الذباب) حتى عُرفت المسألة به فقيل: ((مسألة الذباب))[2].

فآسم الموصول (الذي)هو المبتدأ، وخبره (الذباب) وجملة (يطير) صلة الموصول، وفيها ضمير يعود إلى الموصول (الذي)❖فهي صالحة لأن تكون صلة له، وجملة (يغضب زيد) معطوفة بالفاء على جملة الصلة (يطير) وهي بهذا العطف صارت صلة، لأن المعطوف على الصلة صلة، غير أنّها خالية من الضمير الذي يربطها بالموصول، فهي في الأصل لا تصلح أن تكون صلة، ولكن لما عطفت بالفاء على جملة الصلة صارت مرتبطة بتلك الجملة رباط المسبب مع مسببه، فغدت معها كأنها جملة واحدة، لهذا كان وجود الضمير في الجملة الأولى كأنه

---

(1) ينظر: شرح المفصل: 3/158-159، شرح جمل الزجاجي 2/501-503، ارتشاف الضرب: 2/637، والبحر المحيط: 3/509، ومغني اللبيب: 1/555، 651، وشرح التصريح: 2/139 وشرح الاشموني: 2/418.

(2) ينظر: شرح الكافية: 1/322.

وجود له في الجملة الثانية، فاستغنى بوجوده في الأولى عن وجوده في الثانية، وقد يكون العكس فيعطف بالفاء جملة تصلح لأن تكون صلة لوجود العائد فيها على جملة لا تصلح أن تكون كذلك لخلوها من العائد فيقال: **الذي يطير الذباب فيغضبُ زيدٌ**، (فالذي) مبتدأ، وجملة(يطير الذباب) صلة الموصول، ولكنها خالية من العائد، وجملة (فيغضب) جملة معطوفة على جملة الصلة، وفيها ذكر يعود إلى المبتدأ (الذي) وزيد: الخبر، وجاز ذلك لأن العطف وقع (بالفاء) فربطت بين الجملتين، وجعلتهما كالجملة الواحدة فاكتفت بضمير واحد [1].

وكما يخبر باسم الموصول (الذي) يخبر (بالألف واللام) فيقال: **الطائر فيغضب زيدٌ الذباب**، فـ(الطائر) مبتدأ، وفيه ضمير يعود إلى مدلول (الألف واللام) وهو مرتفع به، وجملة (فيغضب زيد) معطوفة على (الطائر) وجاز العطف عليه بجملة وان كان مفرداً، لأنه في تأويل الجملة، لأن (الطائر) بمعنى: الذي يطير، فكان العطف قد وقع بين جملتين [2]، وإنما جاز هذا العطف بـ (الفاء) (دون حروف العطف الأخر لأنّها تُحدث في الجملتين اللتين تربط بينهما، وتجعلهما كالجملة الواحدة معنى (الجزاء)، فكان معنى مثال ((الذباب)): **إنْ طار الذباب غضب زيد**، فاكتفي بضمير واحد في إحداهما، كما يُكتفى بضمير واحد في جملتي الشرط والجزاء[3]، ولأن ما في (الفاء) من معنى السببية يجعل الجملتين في حكم جملة واحدة.

ولأن الفاء هنا مشعرة بالسببية ومشبهة للفاء في جواب الشرط، فقد ذهب النحاة إلى أنّها في مثل هذا الأسلوب (قد أخلصت لمعنى السببية، وأخرجت عن العطف، كما أن الفاء كذلك في جواب الشرط) [4].

---

(1) ينظر: المقتصد: 2/ 1154-1253، وشرح المفصل: 159/3.

(2) شرح المفصّل: 159/3، وشرح جمل الزجاجي: 2/ 502-503.

(3) ينظر: شرح المفصل: 3/ 159، مغني اللبيب: 555/1.

(4) مغني اللبيب: 555/1، وينظر: شرح الاشموني: 139/3.

وهو رأي لا يراه كثير من النحاة، لأن منهم من لا يشترط السببية لتسويغ الاكتفاء بضمير واحد، كالرضي الذي يرى أنّ المسوّغ لذلك كون الجملة المعطوفة متعلقة بالمعطوف عليها معنى يكون مضمونها بعد مضمون الأولى، عندها يجوز (تجرد إحدى الجملتين من الضمير الرابط، اكتفاء بما في أختها التي هي قرينتها وكجزئها، وسواء كان مضمون الأولى سبباً لمضمون الثانية كما في مسالة الذباب أولاكما تقول مخبراً عن زيد في: جاءني زيدٌ فغربت الشمس، الذي جاء فغربت الشمس زيد وليس مجيء زيد سبباً للغروب)[1].

ويشرك ابن عصفور في حكم الفاء هذا: الواو التي بمعنى (مع) فيقال: ((الذي يطير ويغضب زيد الذباب)) والمسوّغ لها (أن الجملتين كالجملة الواحدة إذا كانت(الواو) بمعنى (مع))[2]، أمّا (الواو المشركة) فلا يصح فيها ما صح في (الفاء) لأن (الواو) لا تحدث في الكلام معنى الجزاء، وإذا ما عطف بها على جملة الصلة بقيت إحدى الجملتين أجنبية لخلوها من العائد [3]، يقول الجرجاني: (وإذا قلت: الذي يطير الذباب ويغضب زيد، فجئت (بالواو) لم يجز، لأجل أن (الواو) يبطل معنى المجازاة، فلا يكون المعنى في قولك: الذي يطير الذباب ويغضب زيدٌ: الذي إن طار الذباب غضب زيدٌ، لأجل أنّ (الفاء) من علِمْ المجازاة، ... وإذا لم يكن في الكلام معنى الجزاء، لم يجز أن تكون إحدى الجملتين عارية من ذكر يعود إلى الموصول، لخروج ذلك من الحكمة) [4].

وأجاز هشام بن معاوية وحده [5] العطف بالواو رابطة بين الجمل كالفاء في نحو: (زيد قامت هند وأكرمها) ونحو: (زيدٌ قام وقعدت هند)، (بناء على أنّ الواو للجمع،

---

(1) شرح الكافية: 32/1.

(2) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 159/3.

(3) ينظر: شرح المفصل: 159/3.

(4) المقتصد: 2/ 1155.

(5) ينظر: مغني اللبيب: 1/ 651.

فالجملتان كالجملة، كمسألة الفاء) [1]وردّ عليه ابن هشام بأن الواو للجمع في المفردات لا في الجمل، بدليل جواز((هذان قائم وقاعد)) دون ((هذان يقوم ويقعد))[2].

ومثل ما جرى للفاء في جملة الصلة جارٍ لها في جملة الخبر والصفة والحال[3]، فمثالها في الخبر: زيدٌ جاء عمروٌ فاكرمْه فعطفت (الفاء) ما يصلح أن يكون خبراً على ما لا يصلح أن يكون خبراً، لخلوه من عائد على المبتدأ، فالارتباط وقع بالضمير الذي في الجملة الثانية [4]، ومثله بيت ذي الرّمة:

وإنسانُ عيني يحسُرُ الماء تارةً فيبدو، وتاراتٍ يَجُمُّ فَيَغرقُ[5]

فـ(انسان عيني) مبتدأ ومضاف إليه، و(يحسر الماء) خبر المبتدأ، وهو لا يصلح كونه خبراً، لخلّوه من عائد يعود على المبتدأ، و(فيبدو) جملة معطوفة بالفاء على جملة (يحسر الماء) والذي يسوّغ العطف أنّ(يبدو) مشتمل على ضمير مستتر يعود على المبتدأ [6].

ومثالها في الصفة: مررت برجلٍ يبكي فيضحك زيدٌ
ومررت برجلٍ يضحك زيدٌ فيبكي

ومثالها في الحال: جاء زيد يضحك فتبكي هندٌ
وجاء زيدٌ تبكي هندٌ فيضحك [7]

---

(1) المصدر نفسه: 651/1.

(2) المصدر نفسه: 651/1.

(3) ينظر: ارتشاف الضرب: 2/ 637، وشرح التصريح: 139/2.

(4) ينظر: شرح التصريح: 139/2.

(5) ينظر: مغني اللبيب: 651/1، وشرح التصريح: 2/ 139 والاشباه والنظائر: 146/4 وشرح الاشموني: 418/2.

(6) ينظر: شرح التصريح: 139/2.

(7) ينظر: شرح التصريح: 139/2، وشرح الاشموني: 2/ 418.

ومن أسرار التعبير القرآني في استعمال الفاء في هذه المسألة تُذكر الايتان الكريمتان:

1- قوله تعالى: **﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ فَيُصْبِحُوا عَلَى مَا أَسَرُّوا فِي أَنْفُسِهِمْ نَادِمِينَ﴾ [المائدة 25/5]**،نقل أبو حيان عن بعض المفسرين أن قوله تعالى (فيصبحوا) معطوف على قوله تعالى (أن يأتي) وهو الظاهر، ومجوّز ذلك هو الفاء لأن فيها معنى التسبب، فصار نظير (الذي يطير فيغضب زيد الذباب) [(1)].

2- قوله تعالى: **﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج 63/22]**، فجملة (تصبح الأرض) بالرفع معطوفة على جملة (أنزل) الواقعة خبر (أنَ)، وكان القياس أن لا يصح العطف لخلّوها من ضمير يعود على اسم (أنّ) إذ المعطوف على الخبر خبر، ولكنّها لما قرنت بالفاء ساغ ذلك) [(2)].

ويعلل ابن هشام الاكتفاء بضمير واحد في الآية الكريمة بأن (الفاء نزلت الجملتين منزلة الجملة الواحدة ولهذا اكتفي فيها بضمير واحد، وحينئذ فالخبر مجموعهما كما في جملتي الشرط والجزاء، الواقعتين خبراً، والمحل لذلك المجموع، وأما كل منهما فجزء الخبر، فلا محل له) [(3)].

---

(1) ينظر: البحر المحيط: 3/ 508-509.

(2) شرح التصريح: 139/2، وينظر الاشباه والنظائر: 4/ 146.

(3) مغني اللبيب: 555/1.

المبحث الثالث

مسائل في (الفاء العاطفة)

أولاً: العطف على محذوف: (الفاء الفصيحة):

يجوز في العطف بالفاء أن يحذف المعطوف عليه ويكتفى بالمعطوف، للدلالة عليه[1]، نحو قوله تعالى﴿...اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة60/2]. **يقول الفراء:** (معناه – والله اعلم- فضرب فانفجرت، فعرف بقوله (فانفجرت) أنه قد ضرب، فاكتفى بالجواب، لأنه قد أدى عن المعنى، فكذلك قوله ﴿أَنِ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانْفَلَقَ﴾ [الشعراء 63/26] ومثله في الكلام أن تقول: أنا الذي أمرتك بالتجارة فاكتسبت الأموال، فالمعنى: فتجرت فاكتسبت)[2].

وتبع الفراء في هذا التفسير الأنباري، وحمل عليه عدداً من النصوص القرآنية، منها قوله تعالى﴿اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة60/2] تقديره: ضرب: فانفلق، فالفاء عطفت (انفلق) على جملة فعلية محذوفة[3]، ومنها قوله تعالى:﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة 184/2]. أي: فأفطر فعدة من أيام أخر[4]، ومنها قوله تعالى: ﴿فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ﴾ [البقرة 173/2]. أي: فأكل فلا إثم عليه[5].

---

(1) البيان في غريب اعراب القرآن: 58/1، 214/2، وشرح التصريح:154/2- 155.

(2) معاني القرآن:40/1.

(3) البيان في غريب اعراب القرآن:2/ 214.

(4) المصدر نفسه:58/1.

(5) البيان في غريب اعراب القرآن: 85/1.

أما الزمخشري فأنه يضيف إلى الوجه الذي قال به الفراء في تقدير المحذوف وجها آخر هو أن تكون الفاء واقعة في جواب شرط مقدر، وسمّاها (فاء فصيحة)، وانها لا تقع الا في كلام بليغ، يقول في تفسير الآية الكريمة الأولى:(فانفجرت) الفاء متعلقة بمحذوف، أي: فضَرب فانفجرت، أو: فان ضرب فقد انفجرت... وهي على هذا فاء فصيحة لا تقع إلاّ في كلام بليغ)[(1)].

ويقول في الفاء الثالثة من قوله تعالى **﴿...فَتُوبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ عِنْدَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾** **[البقرة 54/2]** : (والثالثة متعلقة بمحذوف... كأنه قال: فإن فعلتم فقد تاب عليكم)[(2)].

ويعد أبو حيان الأندلسي أشد النحاة رفضاً لما ذهب إليه الزمخشري، فالفاء عنده في هذه النصوص هي للعطف على جملة محذوفة، وأن ما ذهب إليه الزمخشري من أنها ليست للعطف، وأنها في جواب شرط محذوف، كلام (فاسد في التركيب العربي وفاسد من حيث المعنى فوجب طرحه)[(3)]، ومما احتج به في الرد على الزمخشري انَّ إضمار مثل هذا الشرط لا يجوز، إذ قد يحذف جواب الشرط كثيراً للدليل عليه، وأما فعل الشرط وحده دون الأداة فيجوز حذفه إذا كان منفياً (بلا) في الكلام الفصيح، أما حذف فعل الشرط وأداة الشرط معاً، وإبقاء الجواب فلا يجوز، إذا لم يثبت ذلك من كلام العرب)[(4)].

وقد ترددت ((الفاء الفصيحة)) في مباحث النحاة الذين جاءوا بعد الزمخشري وأبي حيان، وقد أطلقها بعضهم على الفاء التي تعطف على محذوف، مخالفاً في ذلك الزمخشري في أصل هذه التسمية، جاء في برهان الزركشي

---

(1) الكشاف: 144/1.

(2) المصدر نفسه: 373/4.

(3) البحر المحيط: 288/1.

(4) المصدر نفسه: 209/1.

(ومن حذف جواب الفعل: **﴿فَقُلْنَا اذْهَبَا إِلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآَيَاتِنَا فَدَمَّرْنَاهُمْ تَدْمِيرًا﴾ [الفرقان 37/25]** تقديره: فذهبا إليهم فكذبوهما فدمرناهم، والفاء العاطفة على الجواب المحذوف المسماة عندهم بالفاء الفصيحة)[1].

كذلك أطلقها أبو السعود على الفاء العاطفة على محذوف، فقد قال في قوله تعالى **﴿قَالُوا الْآَنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ فَذَبَحُوهَا﴾ [البقرة 71/2]**:(الفاء فصيحة كما في (انفجرت) أي: فحصلوا البقرة فذبحوها)[2]، وكان قد قال في قوله تعالى**﴿ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ﴾ [البقرة 60/2]**: (فانفجرت) عطف على مقدر ينسحب عليه الكلام، وقد حذف للدلالة على كمال سرعة تحقق الانفجار، كأنه حصل عقيب الأمر بالضرب، أي فضرب فانفجرت)[3].

وفي إشارة إلى رأي الزمخشري يقول أبو السعود: (وأما تعلق الفاء بمحذوف، أي: فان ضربت فقد انفجرت، فغير حقيق بجلال شأن النظم الكريم، كما لا يخفى على أحد)[4].

والوجه في هذا الفاء أنها الفاء العاطفة المفيدة لمعنى السببية، وهو الوجه الذي يتسق مع تقييد النحاة حذف المعطوف عليه بأن يكون سبباً للمحذوف من غير تقدير أداة شرط، يقول أبو البقاء العكبري: (الفاء إما فصيحة، وهي التي يحذف فيها المعطوف عليه مع كونه سبباً للمعطوف من غير تقدير حرف الشرط)[5] واختيار هذا الوجه يغنينا عن اللجوء إلى تقدير حرف شرط محذوف

---

(1) البرهان في علوم القرآن: 182/3، وينظر: دراسات لاسلوب القرآن الكريم: 246/2.

(2) تفسير ابن السعود:136/1.

(3) المصدر نفسه:1/ 129.

(4) المصدر نفسه: 129/1.

(5) الكليات: 270.

وجملة بعده محذوفة، واذا استطعنا ان نعرب ظاهر الكلام فذلك أولى من التقدير والتأويل[1].

ثانياً: دخولها على (إذا) الفجائية

تلتقي (الفاء) و(إذا) الفجائية التي هي حرف يدخل الكلام لمعنى المفاجأة، عند الشنتمري (ت 476هـ) [2] وابن بري (ت582هـ) [3]، أو هي ظرف عند المبرد والزجاج[4] في أَنَّ كلاً منهما لا يُبتدأ به الكلام، وأنهما يفيدان الإتباع، بدليل وقوع كل منهما في جواب الشرط[5]، وقد سوغ هذا التشبيه بينهما أن يلتقيا في موضعين من الكلام العربي:

1- وقوع (إذا) الفجائية موقع (الفاء) في جواب الشرط، فتسد مسدها[6]، كما في قوله تعالى **﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم 36/30]**، وقد يردان مجتمعين في جواب الشرط، فيتعاونان على وصل الجزاء بالشرط فيتأكد[7]، نحو قوله تعالى حَتَّى **﴿إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ... فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء21/ 96-97].**

---

(1) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: 247/2، واعراب الجمل واشباه الجمل: 62.

(2) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه:782/2.

(3) ينظر: شرح الكافية:103/1.

(4) ينظر: المصدر نفسه:103/1.

(5) ينظر: سر صناعة الاعراب:262/1.

(6) ينظر: الكشاف: 135/3.

(7) ينظر: المصدر نفسه: 135/3، والبحر المحيط: 339/6.

2- دخول (الفاء) على (إذا) الفجائية: تدخل الفاء على (إذا) الفجائية فيقال: خرجتُ فاذا الأسدُ، وكانت الفاء في هذا الأسلوب موضع اختلاف بين النحاة، فانقسموا فيها على ثلاثة مذاهب:

الأول: ذهب أبو عثمان المازني وأبو علي الفارسي إلى أنها زائدة، وزيادتها لازمة[1]، والمسوّغ لزيادتها أنه قد استغنى بما في (إذا) من معنى (الإتباع) عن الفاء التي تفيد هي الأخرى، معنى الإتباع، كما استغنى عنها في قوله تعالى (اذا هم يقنطون)، أما تعليل كونها لازمة، لا يجوز حذفها، فأجيب بأن من الزائد ما يلزم البتة[2]، وهو مذهب ليس بشيء[3]، ولا يخلو من ضعف ولأن الفاء لو كانت زائدة لجاز: خرجت اذا زيد[4].

الثاني: ذهب أبو إسحاق الزيادي (ت249هـ) إلى أن دخولها هنا على حد دخولها في جواب الشرط[5]، وأنها في جواب شرط مقدر (ولعله أراد أنها فاء السببية التي المراد منها لزوم ما بعدها لما قبلها)[6]، أي بمعنى: مفاجأ زيدٍ لازمةٌ للخروج، ورُدَّ هذا المذهب بأنّه فاسد، إذ لا شرط ولا جزاء فيه، وإنما هو إخبار عن حال ماضية، منقضية، والشرط لا يصحّ إلا مع المستقبل، ولو كان في الكلام معنى شرط لاستغنى بما في (إذا) من معنى الإتباع عن (الفاء)) [7].

---

(1) ينظر: سر صناعة الاعراب:262/1،وشرح الكافية:103/1،والجنى الداني:128، ومغني اللبيب:122.

(2) ينظر: سر صناعة الاعراب:262/1- 263.

(3) ينظر: شرح الكافية:103/1.

(4) ينظر: شرح المفصل: 4/9.

(5) ينظر: سر صناعة الاعراب:262/1، وشرح المفصل: 9/3، ومغني اللبيب: 221.

(6) ينظر: شرح الكافية: 103/1.

(7) ينظر: سر صناعة الإعراب: 264/1.

الثالث: ذهب أبو بكر مبرمان (ت345هـ) إلى أنّها عاطفة، (وما بعدها معطوف على ما قبلها كعطف جملة على جملة، و(إذا) للمفاجأة)[1]، كأنّه حمل ذلك على المعنى، لأن المعنى: خرجت ففاجأني زيد [2].

وهو مذهب جدير بالأخذ به، إذ يميل كثيرٌ من النحاة إليه، فقد اختاره ابن جني من بين المذاهب الثلاثة، والمسوّغ لاختياره أن الفاء عطفت ظرفاً على فعل، لقوة شبه الظرف بالفعل، وهو كثير في كلام العرب ومنه قوله تعالى: ﴿ **يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ (9) فَمَا لَهُ مِنْ قُوَّةٍ وَلَا نَاصِرٍ﴾ [الطارق 86/9-10]** [3]، وابن يعيش يرى أنّه اقرب الأقوال للسداد، لأن الحمل على المعنى كثير في كلام العرب [4]، وفيه يقول الرضي: (وقال أبو بكر مبرمان: هي للعطف، حملاً على المعنى، أي: خرجت ففاجأت كذا، وهو قريب) [5]، وهي عند المالقي إلى العطف أقرب منها إلى الزيادة[6]، كما رجحه الدكتور رشيد عبد الرحمن العبيدي، لأنه لأنه عطف ظرفاً على فعل، وهو كثير ورد مثله في القرآن والشعر [7].

ثالثاً: عطف الصفات بالفاء

تختلف دلالة الترتيب التي تفيدها الفاء في عطفها الصفات تبعاً لنوع الموصوف، فان كان الموصوف واحداً، والصفات متعددة، فالترتيب لا يكون في ملابسة هذه الصفات لمدلول عاملها، كما نحو: جاءني زيدٌ فعمرو، بل في مصادر

---

(1) النكت في تفسير كتاب سيبويه: 2/ 287.

(2) ينظر: شرح المفصل: 3/9.

(3) الخصائص: 320/3، ولابن جني في هذه المسألة رأي آخر ذكره في سر صناعة الاعراب 262/1، يرى فيه أن أصحّ الأقوال قول ابي عثمان المازني

(4) ينظر: شرح المفصل: 3/9.

(5) شرح الكافية: 103/1.

(6) ينظر: رصف المباني: 386.

(7) ينظر: ابو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو: 229-230.

تلك الصفات، نحو: جاءني زيدٌ الآكلُ فالنائمُ، أي: الذي يأكل فينام [1]، وكلما كانت الصفات في الموصوف الواحد متراخية حسن عطفها بالفاء[2]، نحو قول الشاعر: **يا لهفَ زيَّابة للحارث الصَابح فالغانم فالآيبِ**[3]، ولاشك أن الآخذ للغنيمة متأخر عن معنى (الصابح)، أي المغير صباحاً[4].

ويقبح عطف الصفات بالفاء اذا كانت مجتمعة في الموصوف الواحد، فلا يحسن أن يقال: عجبت من فلان الأزرق العينين فالأشمّ الأنف فالشديد الساعد[5]، وان كان الموصوف متعدداً فالترتيب في تعلق مدلول العامل بموصوفات الصفات، نحو القول في صلاة الجامعة: يقدّم الأقرأ فالأفقه فالأقدم[6]، وقد لخص الزمخشري حالات الفاء في عطف الصفات في ثلاث [7]:

1- أن تدل على ترتيب معاني الصفات في الوجود، أي(بأن يكون معنى الصفة الثانية وهو الحدث وقع بعد مضي الصفة الأولى) [8] ومثّل لهذه الحالة ببيت الشعر المتقدّم، على معنى: الذي صبح فغنم فآب.

2- أن تدل على ترتيب معاني الصفات في التفاوت من بعض الوجوه، نحو: خذ الأكمل فالأفضل، واعمل الأحسن فالأجمل (فليس المراد: أن وجود الفضل متأخر عن وجود الكامل، بل المراد: حصل الأكمل فالأفضل،أي: خذ الفرد الكامل ثم الذي يليه في الكمال من غير أن يكون القصد أن معنى الصفة الثانية مرتبٌ على الصفة الأولى) [9].

---

(1) ينظر: شرح الكافية: 2/ 339.

(2) ينظر: خزانة الأدب: 333/2.

(3) ينظر: مغني اللبيب: 216، البرهان في علوم القرآن: 4/ 297 وخزانة الأدب: 133/2.

(4) ينظر: حاشية الدسوقي: 174/1.

(5) ينظر: خزانة الأدب: 2/ 331.

(6) ينظر: شرح الكافية: 339/2.

(7) ينظر: الكشاف: 34/4.

(8) حاشية الدسوقي: 174/1.

(9) حاشية الدسوقي: 174/1.

3- أن تدل على ترتيب موصوفات الصفات في التفاوت من بعض الوجوه، نحو:

رحم لله المحلّقين فالمقصّرين، أي أن حصول الرحمة للمقصّرين متأخر عن حصولها للمحلّقين، وليس وجود التقصير مرتباً على وجود الحلق [1].

ومن الاستعمال القرآني للفاء في عطفها الصفات قوله تعالى:

1- **﴿ وَالصَّافَّاتِ صَفًّا (1) فَالزَّاجِرَاتِ زَجْرًا (2) فَالتَّالِيَاتِ ذِكْرًا﴾ [الصافات 37/1-3]** إن وحّد الموصوف في الآية كانت الفاء للدلالة على ترتب الصفات في التفاضل، وإن ثلث فهي للدلالة على ترتب الموصوفات فيه [2].

2- **﴿ لَآكِلُونَ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زَقُّومٍ (52) فَمَالِئُونَ مِنْهَا الْبُطُونَ (53) فَشَارِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْحَمِيمِ (54) فَشَارِبُونَ شُرْبَ الْهِيمِ﴾ [الواقعة 56/ 52/55]**، قال أبو حيان: (والفاء تقتضي التعقيب في الضربين وأنّهم أولاً لما عطشوا شربوا من الحميم، ظناً أنه يسكن عطشهم، فازداد العطش بحرارة الحميم، فشربوا بعده شرباً لا يقع بعد ري أبداً، وهو مثل شرب الهيم، فهما شربان من الحميم لا شرب واحد، اختلفت صفتاه فعطف)[3]

3- **﴿ وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا (1) فَالْمُورِيَاتِ قَدْحًا (2) فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا﴾ [العاديات 100/1-3]**، قال أبو حيان: (وفي هذا دليل على أن هذه الأوصاف لذات واحدة لعطفها بالفاء التي تقتضي التعقيب، والظاهر أنّها الخيل التي يجاهد عليها العدو من الكفار) [4].

---

(1) المصدر نفسه / 174/1، وينظر أيضاً: الجنى الداني: 123، ومغني اللبيب:216، والبرهان في علوم القرآن: 4/ 297، وخزانة ألدب 331/2.

(2) ينظر: الكشاف: 34/4.

(3) البحر المحيط: 210/8.

(4) البحر المحيط: 8/ 504.

حروف العطف

الفصل الثاني

العطف بـ(ثم)

مقدمة في (ثم)

معنى (ثم) العاطفة

3



الفصل الثالث

العطف بــ(ثم)

مقدمة في (ثم)

(ثُمّ) بضم الثاء، وتشديد الميم، احد الحروف العشرة العاطفة التي تشرك الثاني في إعراب الأول، ومن الأربعة التي تشركه في الحكم أيضاً[1]، كما أنّه من الحروف الهوامل، لأنه لا يختص بآسم ولا فعل [2].

ومن العلماء من يربط بين لفظتها ووظيفتها [3]، فلفظها كلفظ (الثم)، وهو رمُّ الشيء بعضه إلى بعض، ومنه قول العرب: كنا أهل ثُمِّة ورِمّه، وفي اللسان: الثمّ إصلاح الشيء وأحكامه، وهو والرمّ بمعنى الإصلاح [4]، واصل (الثُمّ) من: ثممت البيت اذا كانت فيه فرج فسد بالثُمام، وهو نبت يسد به خصاص البيت، الواحدة ثمامة[5]، ومن هنا يحصل التقارب بين معنى (ثمّ) العاطفة، الدالة على ضم الشيء إلى الشيء بينهما مهلة، وبين (ثمّ) البيت الذي يعني: الضم بين شيئين بينهما فرجة.

ويتعزز هذا الرأي بقول أحد الباحثين إنَّ (ثُمّ) مشتقة من (ثَمّ) بفتح الثاء، التي يشار بها الى المكان البعيد [6]، والتي وردت في أكثر من آية في القرآن الكريم نحو قوله تعالى: **﴿ وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ الْآخَرِينَ﴾ [الشعراء 64/26]**، يضاف إلى

---

(1) ينظر: جواهر الأدب: 216.

(2) ينظر: معاني الحروف / للرماني: 105.

(3) ينظر: نتائج الفكر: 124 وبدائع الفوائد: 92/1.

(4) اللسان: ثم 14/ 346.

(5) ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس: ثم ن مجلد 8م218.

(6) ينظر: التطور النحوي: 179.

ذلك ان التقارب متحقق بينهما من حيث اللفظ والمعنى، فالعاطفة لتراخي المعطوف عن المعطوف عليه، وبالفتح لتراخي المشار إليه عن المشير، أي بعده عنه[1]، يقول الزجاج: (وإذا أردت المكان المتراخي عنك قلت: ثَمّ زيدٌ)[2]، وقد تقع احدهما موقع الأخرى[3].

وقد تبدل ثاء (ثُمّ) بفاء، فيقال (فُمّ)[4]، ونقل ابن جني: (أنّ العرب تقول في العطف قام زيدٌ فمَّ عمروٌ، أي: (ثُمّ) عمروٌ[5] / وهو جارٍ عندهم مجرى: جَدَث وجَدَف، للقبر، وثوم وفوم، إذ يدخل في باب تقارب الحرفين، فيستعمل احدهما مكان صاحبه[6]، وقيل إنّ (فمّ) لغة أخرى في (ثُمّ)[7]، وهو ما لا يراه ابن جني[8]، بل يرى أنّه وإنْ كان بدلاً فإنّه ضربٌ من التحريف، كما قالوا في: لا بل: لابنْ[9].

وقد تلحق (ثُمّ) تاء التأنيث ساكنة أو مفتوحة، فيقال: ((ثُمّت)[10] ولا تلحق غيرها من الحروف إلاّ(لا) بمعنى (ليس) و(رب)[11]، ومنه قول الشاعر:

---

(1) ينظر: معاني النحو: 3/ 234.

(2) معاني القرآن وإعرابه: 197/1.

(3) ينظر: معاني القرآن / للفرّاء: 466/1 وتفسير الطبري: 122/11.

(4) ينظر: معاني الحروف للرماني: 105، وسر صناعة الإعراب: 250/1 وتسهيل الفوائد: 175، وارتشاف الضرب: 2/ 638.

(5) ينظر: سر صناعة الإعراب: 205/1، والخصائص: 84/2 والمحتسب: 88/1.

(6) ينظر: الخصائص: 2/ 84.

(7) ينظر: جواهر الأدب: 216.

(8) ينظر: الخصائص: 2/ 84

(9) ينظر: المصدر نفسه: 440/2.

(10) ينظر: فقه اللغة وسر العربية: 511 وارتشاف الضرب: 2/ 638.

(11) ينظر: جواهر الأدب: 216.

ولقــد أمــر علــى اللئــيم يســبّني فمضــيت (ثمَّــت) قلــت: لا يعنــيني[1]

وعدّ الثعالبي زيادة التاء فيها من الصلات التي هي من سنن العرب، واستشهد لها بقول عبدة بن الطيّب:

ثمــة قمنـــا إلى جـــردٍ مســـوّمةٍ اعـــــرافهن لأيــــدينا مناديـــلُ

أي: ثم قمنا [2].

وحصر الآلوسي (زيادة التاء) فيها في باب الشعر، ومثّل لها بعدد من النصوص الشعرية [3]، في حين جعل بعض النحاة إلحاق التاء بها خاصاً بعطف الجمل[4] فقد نقل الآلوسي عن بعض النحاة قوله:(وتلحق التاء(ثم) أيضاً إذا عطفت بها قصة على قصة لا مفرداً على مفرد)[5]، وإذا كان هذا هو الراجح عند النحاة فقد جاءت في شعر رؤية بن الحجاج وقد عطفت مفرداً على مفرد:

فإن تكن سوائق الحمامساقتهم للبلد الشــأم

فبالسلام ثمّت السـلام[6]

كذلك استعملها ابن مالك في جموع التكسير في الألفية حيث قال:

أفعِلَةٌ أَفعَلُ ثُمّ فِعلَــهثُمّتَ أفعالٌ جموعٌ قِلَهْ [7]

وحركة الميم من (ثُمّ) الفتحة لالتقاء الساكنين، ولا يجوز ضمّها ولا كسرها، كما جاز في (ردّ) لأنّها لا تتصرف [8].

---

(1) ينظر: تاج العروس: 8/ 319، وضرائر الشعر / للآلوسي: 318.
(2) فقه اللغة وشر العربية: 511.
(3) ينظر: ضرائر الشعر: 317-318.
(4) ينظر: شرح التصريح: 140/2 وحاشية يس: 140/2.
(5) ينظر: ضرائر الشعر: 319.
(6) المصدر نفسه: 319.
(7) شرح ابن عقيل: 452/2، والضرائر /: للآلوسي: 319.
(8) ينظر: إعراب القرآن / للنحاس: 1/ 192، 399/2.

ومما تفترق فيه (ثُمّ) عن (الواو والفاء) أنّها يوقف عليها، ولا يوقف على (الواو والفاء) ولذلك اختلف في حركة (اللام) في قوله تعالى: **﴿ ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾[الحج29/22]** قال الفرّاء في الآية (... وقد كسر بعضهم (ثمّ لِيقضوا..) وذلك لأن الوقوف على (ثُمّ) يحسن، ولا يحسن في الفاء ولا الواو، وهو وجه، إلا أنّ القراءة على تسكين اللام في (ثُمّ)) [1]، ويرى النحاس أن تسكين اللام مع (ثم) وجه بعيد في العربية (لأن (ثُمّ) يوقف عليها، ولا يجوز أن يبتدأ بساكن، وجوازه على بعد) [2]، وقال في قوله تعالى: **﴿...فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لِيَقْطَعْ فَلْيَنْظُرْ... ﴾ [الحج 15/22]**: (وقرأ أهل الكوفة بإسكان اللام، وهذا بعيد في العربية، لأن (ثُمّ) ليست مثل الواو والفاء لأنّها يوقف عليها، وتتفرد) [3]. وفي الحجة يقول ابن خالويه (ت370هـ)، (وإنما كان الاختيار مع (ثُمّ) الكسر ومع (الواو) و(الفاء) الإسكان أنّ (ثُمّ) حرف منفصل يوقف عليه، والواو والفاء لا ينفصلان، ولا يوقف عليهما، وكل من كلام العرب) [4].

معنى (ثُمّ) العاطفة

تقتضي (ثُمّ) ثلاثة معاني:

أولاً: التشريك

تفيد (ثُمّ) التشريك بين المتعاطفين في اللفظ، الذي هو الاسمية أو الفعلية، والرفع أو النصب، أو الخفض، أو الجزم، وفي المعنى (الحكم)، الذي هو إثبات الفعل لهما أو نفيه عنهما، فقولنا: مررتُ برجلٍ ثمّ امرأة،

---

(1) معاني القرآن: 2/ 224 وينظر: معاني القرآن وإعرابه: 3/ 423.

(2) إعراب القرآن: 2/ 399.

(3) المصدر نفسه: 2/ 393، وينظر أيضاً: تفسير القرطبي: 12/ 23.

(4) الحجة في القراءات السبع: 253، وينظر: التيسير في القراءات السبع: 156.

أشركت (ثُمْ) بين رجل وامرأة في المرور، أي في نسبة الفعل، كما أشركت بينهما في الجر [1]، فالتشريك في اللفظ والحكم شرط عطفيتها فإذا ما وقعت في موضع ينعدم فيه التشريك في الحكم حكم بزيادتها [2]، ولم تكن عاطفة البتة، ونسب هذا الرأي الى الأخفش والكوفيين[3]، قال ابن هشام: (فأمّا التشريك فزعم الأخفش والكوفيون أنّه قد يتخلف، وذلك بأن تقع زائدة، فلا تكون عاطفة البتة)[4] وحملوا على ذلك قوله تعالى: **﴿...حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ... ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة 188/9]** جعلوا (تاب عليهم) هو الجواب، و(ثُمّ) زائدة [5]، وأنشد أبو الحسن الأخفش في زيادتها بيت زهير بن أبي سُلمى:

أراني إذا مابتُ بتُ على هوى فَثُمّ إذا أصبحتُ أصبحتُ غاديا[6]

ورُدّ هذا الزعم بأن جواب الآية محذوف[7]، وخرج بيت الشعر على زيادة (الفاء) و(ثم) عاطفة[8].

---

(1) ينظر: الكتاب

(2) ينظر: منهج الاخفش في الدراسة النحوية: 230.

(3) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة: 148 وشرح اللمع / لابن برهان: 1/ 244 وشرح المفصل: 8/ 96 ومغني اللبيب: 158 وشرح الاشموني:427.

(4) مغني اللبيب: 158.

(5) ينظر: شرح الاشموني: 2/ 417.

(6) ينظر: سر صناعة الاعراب: 266/1، شرح المفصل: 96/8، مغني اللبيب: 159.

(7) ينظر: مغني اللبيب 159.

(8) ينظر: سر صناعة الاعراب: 266/1.

والقول بزيادة حروف المعاني، وفي القرآن خاصة، مسألة عارضها كثير من النحاة [1]، وفي زيادة (ثُمّ) وفي هذا الموضع يقول أبو حيان: (ودعوى أن (ثُمّ) زائدة، وجواب، (إذا) ما بعد (ثُمّ) بعيد جداً، وغير ثابت من لسان العرب زيادة (ثُمّ)) [2].
[2].

ثانياً وثالثاً: الترتيب مع التراخي

تقتضي (ثُمّ) الترتيب في المعنى، وهو كون ما بعدها متأخراً عما قبلها، وهي في هذا المعنى كالفاء في أنّ الثاني بعد الأول، إلاّ أنّها تفيد مهلة وتراخياً كقوله تعالى: ﴿ **وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى (121) ثُمَّ اجْتَبَاهُ رَبُّهُ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَى**﴾ [**طه 20/121-122**]، يقول سيبويه: (ومن ذلك: مررت برجلٍ ثمّ امرأة، فالمرور ههنا مروران، وجعلت (ثُمّ) الأول مبدوءاً وأشركت بينهما في الجر) [3]، وفي هذا المعنى يقول الفرّاء: (وخلفة (ثُمّ) أن يكون آخر، وكذلك الفاء، ... وإذا قلت: زرتُ عبدالله ثمّ زيداً، أو زرتُ عبدالله فزيداً، كان الأول قبل الآخر) [4].

واختلف في إفادتها الترتيب في عطفها المفردات والجمل، فذهب بعضهم إلى أنّها تفيده مطلقاً [5]، أي في المفردات نحو: جاءني زيدٌ ثمّ عمروٌ، والجمل كقوله تعالى:﴿ **الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ**﴾ [**الانعام 1/6**] فتفيد ترتيب خبر على خبر [6].

---

(1) ينظر: شرح المفضل: 8/ 128 والبرهان في علوم القرآن: 3/ 70 وابو زكريا الفرّاء ومذهبه في النحو واللغة: 465.

(2) البحر المحيط: 110/5.

(3) الكتاب: 218/1، وينظر أيضاً: حروف المعاني / للزجاجي /16، وشرح المفصل: 8/ 96، وشرح جمل الزجاجي: 231/1، وشرح ابن الناظم: 524، وارتشاف الضرب: 638/2.

(4) معاني القرآن: 1/ 396.

(5) ينظر: جواهر الأدب: 216.

(6) ينظر: المصدر نفسه: 216.

وجعلها بعض النحاة لترتيب الجمل فقط، لاستبعاد مضمون ما بعدها عما قبلها وعدم مناسبته له، فقد أفادت الآية المتقدمة (الأنعام 1/6): أنّ الإشراك بخالق السموات والأرض مستبعد غير مناسب، قال الزمخشري:(فإنْ قلت: علام عطف قوله (ثم الذين كفروا بربهم يعدلون) ؟ قلت: إمّا على قوله (الحمد لله) على معنى: أنّ الله حقيق بالحمد على ما خلق، لأنّه ما خلقه إلاّ نعمة، ثم الذين كفروا به يعدلون فيكفرون نعته، وإما على قوله: (خلق السماوات)... فإن قلت: فما معنى ثمّ ؟ قلت: استبعاد أن يعدلوا به بعد وضوح آيات قدرته) [1].

وجعلها بعض آخر خاصة بترتيب المفردات، من بينهم احمد بن فارس [2]، وابن الدهان (ت569هـ) [3] والانباري [4]، مستدلين بعدم الترتيب في قوله تعالى: **﴿فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ عَلَى مَا يَفْعَلُونَ﴾ [يونس 46/10]**، يقول الانباري في قوله تعالى: **﴿ ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا...﴾ [البلد 17/90]**: (وإنما قال (ثمّ كان من الذين آمنوا) وان كان الإيمان في الرتبة مقدماً على العمل، لأن (ثُمّ) إذا عطفت جملة على جملة لا تفيد الترتيب، بخلاف ما إذا عطفت مفرداً على مفرد)[5].

وهذا المعنى الذي أصله النحاة في (ثمّ) إلى الحد الذي يذهب فيه احدهم إلى أنها قد (لا تشرك ما بعدها بما قبلها إلا أنّه تبّين الآخر من الأول) [6] افتقدوه في مجموعة من النصوص القرآنية والشعرية، فدفعهم الحرص على بقاء القاعدة النحوية سليمة إلى تأويل هذه النصوص بطريقة يشوبها التكلف، فقالوا فيها:

---

(1) الكشاف: 4/2 وينظر: شرح الكافية: 2/ 367.

(2) الصاحبي في فقه اللغة: 148، البرهان في علوم القرآن: 4/ 269.

(3) ينظر: جواهر الأدب: 216.

(4) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 515/2.

(5) المصدر نفسه: 2/ 515.

(6) ينظر: تاج العروس: 8/ 319.

1- إنها قد تأتي للترتيب في الذكر، وهو المعبّر عنه بالترتيب اللفظي أو الإخباري [1]، وإليه أشار ابن مالك بقوله: 0وقد تقع(ثُمّ) في عطف المتقدم بالزمان اكتفاء بترتيب اللفظ [2]، وحملوا عليه قوله تعالى:

أ- **﴿... ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ (153) ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾ [الانعام 153/6]** والمعلوم أنّ القرآن أنزل من بعد موسى، وبعد التوراة، فخرّجت عند الزجاج على ان كلمة (ثُمّ) للعطف على معنى التلاوة، أي الانتقال من كلام لآخر بقطع النظر عن الزمن [3]، وعند الرازي: لتأخير الخبر عن الخبر، لا لتأخير الواقعة [4]، وعند ابن هشام (لترتيب الأخبار لا لترتيب الزمان، أي: أخبركم بأنّا آتينا موسى الكتاب) [5].

ب- **﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾** [الاعراف 11/7].

والأمر بالسجود كان قبل خلقنا، وقد ذكر الرمّاني في هذه الآية ثلاثة أقوال، منها: (إنّ الترتيب وقع ها هنا في الخبر، وهذا كقولك: لقيت اليوم زيداً، فقلت له، : كذا وكذا، ثم أني قلت له: فالأمر كذا وكذا) [6].

ج- **﴿ خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [الزمر 6/39]** أراد بالنفس الواحدة (آدم) وزوجها (حوّاء)، وَخَلْق (حواء) لم يكن بعد خلق الذرية،فقال الفرّاء في تخريج الآية: (إن العرب إذا أخبرت عن رجل بفعلين ردّوا الآخر (بثمّ) إذا كان هو الآخر في المعنى وربما جعلوا (ثُمّ)

(1) ينظر: خزانة الأدب: 411/4 وحاشية الدسوقي: 127/1.

(2) تسهيل الفوائد: 175.

(3) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 2/305-306.

(4) ينظر: تفسير الرازي: 3/14.

(5) مغني اللبيب: 713.

(6) معاني الحروف: 105.

فيما معناه التقديم ويجعلون (ثُمّ) من خبر المتكلم، من ذلك أنْ تقول: قد بلغني ما صنعت يومك هذا ثم ما صنعت أمس أعجب، فهذا نسق من خبر المتكلم [1]، وخرّجها الزجاج على أن قوله تعالى (ثُمّ) لمعنى: خلقكم من نفس واحدة، أي خلقها واحدة، ، ثم جعل منها زوجها[2]، أمّا أبو حيّان فيرى أن (ثُمّ) لترتيب الأخبار، كأنه قيل: ثم كان من أمره قبل ذلك أن جعل منها زوجها، فليس الترتيب في زمان الجعل) [3]، ومن الشعر حملوا عليه قول أبي نواس:

إنّ مَنْ ساد ثُمّ ساد أبوه ثُمّ قد ساد قبل ذلك جدّه[4]

ومن الواضح أن سيادة الأب قبل سيادة الابن، وسيادة الجد قبل سيادة الأب، (فثُمّ) هنا ليست للترتيب، وخرّجه النحاة على أن (ثُمّ) فيه لمجرد الترتيب في الذكر، وقد عطفت المتقدم على المتأخر، وهو عكس وضعها، فقال فيه ابن عصفور: بان المراد أن الجد أتاه السؤدد من قبل الأب: والأب من قبل الابن [5].

2- وقالوا أيضاً: إنّ (ثُمّ) قد تأتي بمعنى (الواو)[6]، وحملوا عليه قوله تعالى:

أ- **﴿ فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ عَلَى مَا يَفْعَلُونَ﴾ [يونس 46/10]** أي: وهو شهيد. قال الزركشي: (وقد تأتي لترتيب الأخبار لا لترتيب المخبر عنه، كقوله تعالى (فإلينا مرجعهم...)[7].

---

(1) معاني القرآن: 2/ 415.

(2) معاني القرآن وإعرابه: 4/ 345.

(3) البحر المحيط: 416/7.

(4) من شواهد: رصف المباني: 173، ومغني اللبيب: 159، وشرح الاشموني: 417/2.

(5) ينظر: مغني اللبيب: 160.

(6) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 2/ 321، الصاحبي في فقه اللغة: 148، الإحكام في أصول الأحكام / للآمدي: 65/1، حاشية الدسوقي: 1/ 126.

(7) البرهان في علوم القرآن: 266/4 وينظر إعراب القرآن / للنحاس: 63/2، والتبيان / للطوسي: 7/9.

ب- ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾ [الأعراف 11/7]. يقول الزجاج: (زعم الاخفش أنّ (ثُمّ) ها هنا بمعنى (الواو)، وهذا خطأ لا يجيزه الخليل وسيبويه وجميع من يوثق بعربيته، إنّما (ثُمّ) للشيء الذي يكون بعد المذكور قبله لا غير)[1].

والمسوّغ للنحاة على حمل (ثُمّ) على معنى (الواو) أنّ بين (الواو) و(ثُمّ) اتصالاً في معنى العطف، فالواو لمطلق العطف، و(ثُمّ) لعطف مقيّد، والمطلق داخل في المقيد، فجاز أن تستعمل بمعنى (الواو)[2].

وقد انضم أبو حيان الى القائلين بهذا التخريج للآيات، فهو يقول معقباً على الأقوال التي قيلت في تخريج الآيات التي خرجت فيها (ثُمّ) عن معنى الترتيب الزمني: (وهذه الأقوال كلها متكلفة، والذي ينبغي أن يذهب إليه أنّها استعملت للعطف كالواو من غير اعتبار مهلة وقد ذهب إلى ذلك بعض النحاة)[3].

وكان ابن عصفور ابرز من أشار إلى فساد هذا المذهب وحجته أنّ (ثُمّ) لو كانت بمنزلة (الواو) لجاز: اختصم زيدٌ ثم عمروٌ، كما جاز: اختصم زيدٌ وعمروٌ، بالواو وامتناع ذلك دليل على أنها ليست بمنزلة الواو[4].

ج- ومن الآيات الأُخر التي لم تأت (ثُمّ) فيها مرتبة وحاول النحاة تخريجها قوله تعالى: ﴿ وَأَنِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ﴾ [هود 3/11][5] وقوله تعالى: ﴿ وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى﴾ [طه82/20] والاهتداء سابق على ذلك[6] وقوله تعالى: ﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ

(1) معاني إعراب القرآن: 2/ 321.

(2) ينظر: حاشية الدسوقي: 126/1.

(3) البحر المحيط: 4/ 255.

(4) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 1/ 231.

(5) ينظر: مجمع البيان: 142/5.

(6) ينظر: الإتقان: 160/1.

وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [السجدة 4/32]

يقول القرطبي: (وليست (ثم) للترتيب وإنما هي بمعنى الواو) [1] ومن الشعر حملوا (ثُمّ) على معنى (الواو) في قول الشاعر:

سألتُ ربيعة منْ خيرُها أباً ثمّ امّاً ؟ فقالت: لِمه[2]

أما المعنى الآخر الملازم للترتيب في (ثُمّ) فهو التراخي أو المهلة، بين وقوع الحدث الأول والحدث الثاني، وهو ما اختصت به (ثُمّ) وإليه أشار ابن مالك: (وثمّ للترتيب بانفصال) [3]، وبها يكون المعطوف لاحقاً للمعطوف عليه في حكمه، متراخياً عنه بالزمان [4]،وبهذا تكون (ثُمّ) قد فارقت (الواو) بالترتيب، وفارقت، (الفاء) بالمهلة [5]، يقول سيبويه: (ومن ذلك: مررت برجلٍ ثمّ امرأة، فالمرور ههنا مروران)[6] وكان المرور مرورين (لأنه لما دلّت (ثُمّ) على المهلة وجب الحكم بانقطاع المرور بالرجل قبل المرور بالمرأة، فيكون المرور بالمرأة مروراً ثانياً) [7].

وإنما كان التراخي في (ثُمّ) ولم يكن في (الفاء) كما يذهب الى ذلك ابن يعيش، لأنه لما تراخى لفظ (ثُمّ) بكثرة حروفها تراخى معناها، لان قوة اللفظ مؤذنة بقوة المعنى [8]، ولأنها تفيد تراخياً ومهلة على الأول لم تقع موقع (الفاء) في

---

(1) ينظر: تفسير القرطبي: 14م 86، وينظر منه أيضاً: 1/ 254.

(2) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة: 148، وجمع البيان: 401/4.

(3) شرح ابن عقيل: 227/2.

(4) ينظر ؟: شرح ابن الناظم: 524.

(5) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: 2/ 206.

(6) الكتاب: 218/1.

(7) الإيضاح في شرح المفصل: 2/ 206.

(8) ينظر: شرح المفصل: 96/8، وجواهر الأدب: 216.

جواب الشرط، فلا يقال: **إن تعطني ثمّ أنا أشكرك**، كما يقال: إنْ تعطني فانا أشكرك، لان الجزاء لا يتراخى عن الشرط [1].

ومن المواضع الدقيقة التي حفل بها القرآن الكريم لـ (ثُمّ) وهي تفيد معنى التراخي قوله تعالى: **﴿ قُتِلَ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ (17) مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُ (18) مِنْ نُطْفَةٍ خَلَقَهُ فَقَدَّرَهُ (19) ثُمَّ السَّبِيلَ يَسَّرَهُ (20) ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ (21) ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ﴾ [عبس /80/17-22]**، يقول ابن الأثير (ت 637هـ):(ألا ترى انه لما قال: (من نطفة خلقه) كيف قال (فقدّره) ولم يقل (ثم قدّره)، لأن التقدير لما كان تابعاً للخلقة وملازماً لها عطفه عليها (بالفاء)، وذلك بخلاف قوله (السبيل يسرة) لأن بين خلقته وتقديره في بطن أمه وبين اخراجه منه وتسهيل سبيله مهلة وزماناً، فلذلك عطفه بـ(ثم)، وعلى هذا جاء قوله تعالى**﴿ ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ (21) ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ﴾** لأن بين إخراجه من بطن أمه وبين موته تراخياً وفسحةً، وكذلك وبين موته ونشوره أيضاً، ولذلك عطفها بـ(ثم)، ولما لم يكن بين موت الإنسان وإقباره تراخٍ ولا مهلة عطفه بالفاء)[2].

وكما خلت (ثم) من معنى الترتيب في بعض النصوص فالتجأ النحاة إلى تأويلها خلت كذلك في نصوص أخرى من معنى (المهلة والتراخي) فاضطروا إلى حملها على معنى (الفاء) لأنهما يشتركان في الترتيب، فقد نسبت كتب النحو إلى الفراء والأخفش القول بأن (ثم) قد تتخلف عن المهلة والتراخي[3] فتكون لمجرد الترتيب كالفاء مجازاً[4]، بدليل القول: أعجبني ما صنعت اليوم ثمّ ما

---

(1) ينظر: المصدر نفسه: 8/ 96.

(2) المثل السائر: 2/50.

(3) ينظر: شرح ابن الناظم:524، وارتشاف الضرب: 2/638، ومغني اللبيب:160، وشرح التصريح:2/140.

(4) ينظر: حاشية الدسوقي: 1/127.

صنعت أمس أعجب، لأن (ثم) في ذلك لترتيب الأخبار ولا تراخي بين الاخبارين[1] والظاهر أن (ثم) هنا محمولة على معنى (الفاء) كما حملت (الفاء) على معنى (ثم) لاشتراكهما في الترتيب، وفي ذلك يقول ابن مالك (وقد تقع (أي الفاء) موقع (ثم) و(ثم) موقعها)[2] وجعل منها قوله تعالى **﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ...﴾** [3]، كما وقعت (الفاء) موقع (ثم) فعطفت متراخيا وجعل منه قوله تعالى **﴿... وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى (4) فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى﴾ [الأعلى /4- 5]** وقوله تعالى **﴿ ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا﴾ [المؤمنون 14/23]** فالفاء في (فخلقنا) و(فكسونا) واقعة موقع (ثم) لما في معناه من المهلة، ومنه قول الشاعر:

اذا مِسَمعٌ أعطتك يوماً يمينُهُ   فَعدتَ غداً عادت عليك شمالُها[4]

والراجح فيما تقدم أن (ثم) لا تكون إلاّ مرتبة، وان ما أُول من نصوص على أنها للترتيب الذكري، أو بمعنى (الواو) إنما هو من باب حمل النص على ظاهره، دون الالتفات إلى أن للقرآن الكريم أسلوبه في التعبير، وان دلالة المفردة فيه إنما يحكمها السياق الذي تقع فيه، فقد تخرج المفردة عما وضعت لها لتؤدي معنى بلاغياً يتطلبه النص، ودليلنا على ذلك الاستعمال القرآني لـ(ثم) فقد استعملها لما وضعت له في الدلالة على وجوب الثاني بعد الأول بمهلة، كما استعملها للدلالة على معانٍ كان للسياق اسهام فيها، وسنمثل للاستعمالين، وبذلك يندفع القول بأن (ثم) قد تخرج عن الترتيب فتصير (كالواو)، أو للترتيب الذكري، الخ.

---

(1) ينظر: مغني اللبيب: 160.
(2) تسهيل الفوائد: 175.
(3) ينظر: مغني اللبيب: 160.
(4) ينظر: ارتشاف الضرب: 2/ 638.

1-الاستعمال الأول:

اقتضاؤها الترتيب الزماني، نحو قوله تعالى:

أ-﴿ **وَإِنْ يُقَاتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنْصَرُونَ**﴾ [**آل عمران 111/3**].

قد يكون في الآية ما يشكل، وهو أن صدرها يغني عن فاصلتها، لأَنَّ تولّيهم عند المقاتلة دليل على الخذلان،والخذلان والنصر لا يجتمعان، ويجيب صاحب بديع القرآن: (إن الله سبحانه اخبر المؤمنون بأن عدوهم هذا إنْ قاتلهم انهزم، ثم أراد – وهو اعلم- تكميل العِدَة بإخبارهم أنّ مع توليه الآن، لا يُنصر أبداً في الاستقبال، فهو مخذول أبداً ما قاتلهم، ولو وقع الاقتصار على دون الفاصلة (ثم لا ينصرون) لم يوف الكلام بهذا المعنى... وأحسن ما وقع في هذا النظم اختيار لفظة (ثم) دون سائر حروف العطف، لما تدل عليه من (التراخي والمهلة) الملائمة لما قصد من الاستقبال، فاتضح المعنى وارتفع الاشكال[1]).

ب- ﴿ **كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ**﴾ [**البقرة 28/2**]، قال الزمخشري: (فان قلت: لِمَ كان العطف الأول بالفاء والأعقاب بثم ؟ قلت: لأن الإحياء الأول قد تعقب الموت بلا تراخٍ، فأما الموت فقد تراخى عن الإحياء، والإحياء الثاني متراخٍ عن الموت، إن أريد به النشور، تراخياً ظاهراً)[2].

ج-﴿ **فَلَمَّا جَهَّزَهُمْ بِجَهَازِهِمْ جَعَلَ السِّقَايَةَ فِي رَحْلِ أَخِيهِ ثُمَّ أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ أَيَّتُهَا الْعِيرُ إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ**﴾ [**يوسف 70/12**]، قال أبو حيان: (ثمّ) تقتضي مهلة بين جعل السقاية والتأذين، فروي أنّه لما فصلت العير بأوقارها وخرجوا من مصر أدركوا وقيل لهم ذلك)[3].

---

(1) بديع القرآن:261- 263.

(2) الكشاف: 122/1.

(3) البحر المحيط: 339/5.

2- **الاستعمال الثاني**

خروجها إلى معان اقتضاها سياق الكلام، ولم تكن فيها مفيدة ما وضعت لها من معاني الترتيب والتراخي، من هذه المعاني:

أولاً: التقبيح والتوبيخ: نحو قوله تعالى:

﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام 6/1]، قال الطوسي: (وليس المراد بـ(ثم) هاهنا النسق، وإنما المراد بها التوبيخ والتعجب والاستعظام لكفرهم مع ما رأوا من الآيات)[1]، وقال القرطبي:(فـ(ثم) دالة على قبح فعل الكافرين، لأن المعنى: أن خلقه السموات والأرض قد تقرر، وآياته قد سطعت... ثم بعد ذلك كله عدلوا بربهم، ولو وقع العطف (بالواو) في هذا ونحوه لم يلزم التوبيخ كلزومه (بثم) والله أعلم)[2].

2- **﴿وَلَقَدْ جَاءَكُمْ مُوسَى بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ﴾ [البقرة 2/92].**

قال القرطبي: (قوله (ثم اتخذتم العجل) توبيخ، و(ثُمّ) أبلغ من (الواو) في التقريع، أي بعد النظر في الآيات والإتيان بها اتخذتم، وهذا يدل على أنهم فعلوا ذلك بعد مهلة من النظر في الآيات وذلك أعظم لجرمهم)[3].

ثانياً: تفاوت مرتبة ما بعدها عما قبلها:

ويعبر عن هذا المعنى أحياناً: باستبعاد ما بعدها عن مضمون ما قبلها، وهو معنى ينسب القول به إلى الزمخشري وسمّاه(بالتفاوت والبعد لما بعدها مما

---

(1) التبيان: 353/1، وينظر: بصائر ذوي التمييز:2/344.

(2) تفسير القرطبي: 388/6، وينظر: البرهان في علوم القرآن: 4/266.

(3) تفسير القرطبي: 30/2.

قبلها)[1] ، ويقر ابو حيان بأن أحداً لم يسبق الزمخشري إلى إثبات هذا المعنى في (ثم)[2]، وفي موضع آخر يقول: (وقد تكرر للزمخشري ادعاء هذا المعنى لـ(ثم) ولا اعلم له في ذلك سلفاً)[3] وقد كان لأبي حيان من هذه المعاني مواقف ثلاثة لخصها الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة بما يأتي:

1- عدم التسليم بها، لأن الزمخشري لم يسبقه أحد إلى اتيانها[4]، أو كما يقول: (ولا اعلم أحداً من النحويين ذكر ذلك)[5]، أو (ولا نعلمه من كلام غيره)[6].

2- انه كان ينقل كلام الزمخشري، ثم لا يتبعه بنقد أو اعتراض[7].

3- اخذ كلام الزمخشري وارتضاه ولم ينسبه إليه[8].

وقد حملت على هذا المعنى لـ(ثم) نصوص قرآنية كثيرة نذكر بعضاً منها:

قوله تعالى:

1- **﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ (30) ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ (31) ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ﴾ [الحاقة 69/30- 32]**، يقول الزمخشري: (معنى (ثم) الدلالة على تفاوت ما بين الغل والتصلية والجحيم، وما بينها وبين السلك في السلسلة، لا على تراخي في المدة)[9].

---

(1) ينظر: البحر المحيط:329/5.
(2) المصدر نفسه: 99/2.
(3) المصدر نفسه: 307/2.
(4) ينظر: المصدر نفسه: 99/2.
(5) المصدر نفسه: 69/4.
(6) المصدر نفسه: 339/8.
(7) ينظر: الكشاف: 626/2- 627، والبحر المحيط: 525/5- 526، الكشاف:643/2، والبحر المحيط 547/5، الكشاف: 515/3، والبحر المحيط:204/7.
(8) ينظر: الكشاف: 1/ 665، والبحر المحيط:3/ 538، الكشاف: 80/3، والبحر المحيط/ 266/6، الكشاف:561/3، والبحر المحيط:251/7.
(9) الكشاف: 615/4.

2- **﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا﴾ [السجدة 32/22].**

قال الزمخشري:((ثم) في قوله (ثم اعرض عنها) للاستبعاد، والمعنى: أن الإعراض عن مثل آيات الله في وضوحها... مستبعد في العقل والعدل، كما تقول لصاحبك: (وجدت مثل تلك الفرصة ثمّ لم تنتهزها) استبعاداً لتركه الانتهاز، ومنه (ثم) في بيت الحماسة:

لا يكشف الغمّاء الا ابن حرةٍ يرى غَمَرات الموت ثمّ يزورها

استبعد ان يزور غمرات الموت بعد أن رآها وآستيقنها واطلع على شدتها)[1].

3- **﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى﴾ [طه 20/82].**

قال الزمخشري:

(وكلمة التراخي دلّت على تباين المنزلتين دلالتها على تباين الوقتين في (جاءني زيدٌ ثم عمروٌ) اعني: أن منزلة الاستقامة على الخير مباينة لمنزلة الخير نفسه، لأنها اعلى منه وأفضل)[2].

ثالثاً: التعجيب

نحو قوله تعالى:**﴿وَمَهَّدْتُ لَهُ تَمْهِيدًا (14) ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَزِيدَ﴾ [المدثر 74/ 15].**

قال القرطبي: (و (ثم) في قوله تعالى (ثم يطمع) ليست (بثم) التي للنسق، ولكنها تعجيب.. وذلك كما تقول: أعطيتك ثم أنت تجفوني، كالمتعجب من ذلك)[3].

---

(1) المصدر نفسه: 515/3، وينظر ايضا منه:286/4.

(2) المصدر نفسه: 80/3، وللمزيد تنظر الآيات: 17/البلد، الكشاف:757/4، و 6/ الزمر، الكشاف: 113/4، و60 / الأحزاب، الكشاف:561/3.

(3) تفسير القرطبي: 72/19، وينظر: البرهان في علم القرآن: 4/ 267.

رابعاً: التدرج في الارتقاء

أو لذكر الأولى فالأولى من دون اعتبار التراخي، أو ترتيب الثاني بعد الأول، بل ربما يكون قبله، وقد ذكر هذا المعنى الرضي ومثّل له بقول الشاعر:

إن مَنْ ساد ثم ساد أبوه ثم قد ساد قبل ذلك جده

(فالمقصود ترتيب درجات معالي الممدوح فابتدأ بسيادته ثم بسيادة أبيه، ثم بسيادة جده...)[1].

وورد هذا المعنى في القرآن الكريم خاصة إذا تكرر الأول بلفظه، نحو قوله تعالى:

1- **﴿فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ (19) ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ (20) ثُمَّ نَظَرَ (21) ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ﴾ [المدثر 74/19- 22]**، قال الزمخشري:((ثم نظر) عطف على (فكّر وقدّر)، فان قلت: ما معنى (ثم) الداخلة في تكرار الدعاء ؟ قلت: الدلالة على ان الكرة الثانية أبلغ من الأولى، ونحو قوله: ألا يا آسلمي ثم آسلمي ثمت آسلمي)[2].

2-**﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ (3) ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [التكاثر 102/3- 4].**

قال الزمخشري: (و (ثم) دلالة على ان الإنذار الثاني أبلغ من الأول وأشد، كما تقول للمنصوح: أقول لك ثم ثم أقول لك: لا تفعل)[3].

خامساً: تعظيم الأمر المعطوف: نحو قوله تعالى:

1- **﴿وَمِنْ آَيَاتِهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِهِ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم /25]**، يقول القرطبي: (وإنما عطف

---

(1) شرح الكافية: 367/2.

(2) الكشاف: 249/4.

(3) المصدر نفسه: 792/4.

هذا على قيام السموات والأرض بـ(ثم) لعظم ما يكون من ذلك الأمر، واقتداره على مثله)[1].

2-﴿ ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ (20) مُطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ﴾ [التكوير 81/20-21].

قال الرازي:(وقرئ (ثم) تعظيماً للأمانة. وبياناً لأنها أفضل صفاته المعدودة)[2]، وقراءة (ثم) بضم الثاء هي قراءة أبي حيوة[3].

---

(1) تفسير القرطبي: 19/14.

(2) تفسير الرازي: 73/31.

(3) ينظر: مختصر في شواذ القرآن: 169.

حروف العطف

الفصل الرابع

العطف بـ(حتى)

- مقدمة في (حتى)
- المبحث الأول: معنى (حتى) العاطفة
- المبحث الثاني: شروط العطف بـ(حتى)
- المبحث الثالث: مسائل في (حتى) العاطفة

4



الفصل الرابع

العطف بــ(حتى)

مقـدمة في (حتّـى)

انفـردت (حتّـى) مـن بـين حـروف المعـاني بتعـدد عناصـر الكـلام الـتي تـدخل عليها ، فهي تدخل على الاسم المفرد ، كما تدخل على الجملة الاسمية ، وتدخل علـى الفعـل الماضـي والفعـل المضـارع، وتبعـاً لـذلك تعـددت أحكامهـا ، ودقـت معانيها ، وكثرت صورها ، ولهذا قـال الفرّاء مقولتـه المعروفـة : (أمـوت وفي نفسـي من حتى شيء)[1] وكانت لها عنده مقام كبير إذ خصص لها خمس صفحات من كتابه (معاني القرآن) [2].

والأصل في (حتّى) مختلف فيه ، فالسهيلي يـربط بـين لفظهـا ومعناهـا ، فهـي موضوعة للدلالة على أن ما بعدها غاية لما قبلها ، وغاية كل شـيء حـدّه ، (ولـذلك كان لفظها كلفظ الحد " حاءٌ قبل تاءين ، والحدّ حاءٌ قبل دالين ، والدال كالتاء في مخرجها وشدتها لا تفارقهـا إلا في الجهـر ، فكانـت لقـوة الجهـر أولى بـالمعنى القـوي وهـو الاسـم والفعـل ، و(حتّـى) حـرف معنـاه في غـيره لا في نفسـه بخـلاف الاسم)[3].

ويرى الفيروزآبادي أن الأصل في (حتّى) : حتّ ، لكن الحقوا ألفاً في اللفظ ، ويـاءً في الخـط ، لـئلا يلتبس باسـم أو فعل ، وقـد يحـذف مـا بعـده لحصـول العلـم بـه[4]والعلاقـة بـين (حتّـى) وهـي تسـتعمل غايـة لآخـر الأمـر و(الحـت) الـذي هـو

---

(1) ينظر : القاموس المحيط : 146/1 ، وصرف العناية في كشف الكفاية : 462.

(2) 1 /134- 138.

(3) نتائج الفكر : 252 ، وينظر : بدائع الفوائد : 127/1.

(4) ينظر : بصائر ذوي التمييز : 429/2.

الاستئصال والإزالة والخلوص إلى النهاية، أي: الوصول إلى نهاية الأمر، واضحة جداً [1]، جاء في لسان العرب: (الحتّ فركك الشيء اليابس عن الثوب، ونحوه: حت الشيء عن الثوب وغيره يحتّه حتاً فركه وقشره فأنحت وتحات... وحت الله ماله حتّاً: أذهبه فأفقره)[2]، وفي رأي آخر ينقله صاحب اللسان: (وقال بعضهم: (حتّى): (فعلى) من الحتّ، وهو الفراغ من الشيء، مثل (شتّى) من الشتّ، قال الأزهري: (وليس هذا القول مما يُعرَّج عليه لأنها لو كانت (فَعْلى) من الحت، كانت الإمالة جائزة، ولكنها حرف أداة وليس باسم ولا فعل) [3].

وحاول باحث آخر أن يجد علاقة بين (حتّى) العربية، و(عَدْكه) العبرية، الدالة على انتهاء الغاية والتعليل، والمكونة من (Koh) وكلمة (عَدْ)، وقد وجد أن كلمة (عَدْ) كلمة سامية، وردت في الآرامية القديمة والسريانية والعبرية، وأنّها تفيد كل ما تفيده (حتّى) من معانٍ في العربية، بما في ذلك الدلالة على انتهاء الغاية [4].

ويبدو أن الذي لفت انتباه الباحث إلى العلاقة المذكورة بين اللفظتين، ورود كلمة (عَدْ كي) بمعنى (حتّى) في نقش (النمارة) و (عدكي) في النقش المذكور، كما يراه الباحث، هي (كي) حرف النصب المعروف الذي يدخل على الفعل المضارع، أما (عَدْ) فهي التي تستعمل في الآرامية، بمعنى (كي) أو (حتّى)، تركبت مع (كي)، وليس غريباً، كما يذهب الباحث، أن يتركب حرفان يفيدان معنى واحداً، فـ(كي) تتركب مع (اللام) في العربية لتفيد معنى التعليل[5].

---

(1) ينظر: معاني النحو: 34/3.

(2) لسان العرب: 2/ 326.

(3) لسان العرب: مادة: حتت، 2/ 328.

(4) نظرة مقارنة على بعض أدوات المعاني: 134.

(5) المصدر نفسه: 134.

أما كيف تطورت (عَدْكي) حتى تكونت منها (حتّى) في العربية الفصحى، فيذهب الباحث إلى أن (عَدْكي) قد وردت منقلبة في نقوش عربية (عَدْكَي)، ولما كان صوت التاء والدال متقاربين، أصبحت الكلمة إِثر المماثلة بين التاء والدال (عكتي)، أما(الكاف)، وهو صوت انفجاري مهموس مرقق، وهي صفات تجمع بينه وبين (التاء)، فقد قلب تاء، ويساعد على ذلك تسكين الكاف وصفة الهمس، فأدغمت إحدى التائين في الأخرى، فأصبحت الكلمة على هذا (عتّى) و (عتّى) كما هو معروف هي قراءة ابن مسعود ﷺ في قوله تعالى (عتّى حين – المؤمنون /25)[1]ثم قلبت (العين) وهي حرف حلقي، فأصبحت حاءً، وهي حرف حلقي أيضاً، كما في القراءة المشهورة (حتى حين)، والتناوب بين حروف الحلق متحقق [2].

ويترجح عندنا ما ترجح عند الدكتور فاضل السامرائي وهو القول بأن (حتّى) من لفظ (الحت) لما بين اللفظتين من تقارب لفظي ومعنوي، أخذت منه ثّم جمدت، فكانت حرفاً كما جمد الحرف (على) من (العلو)[3].

ومن أحكام (حتّى) الصوتية أن ألفها لا تُمال لأنها حرف، وفرقاً بينها وبين الأسماء نحو (حبلى وسكرى)، يقول سيبويه: (ومما لا يميلون الفه: حتى وأمّا والاّ، فرقوا بينها وبين ألفات الأسماء نحو: حبلى وعطشى، وقال الخليل: (لو سميت رجلاً بها وامرأة جاءت فيها الإمالة) [4].

وقد اخطأ من أمالها قياساً على إمالة (متى)، لان (متى) اسم) و(حتّى) حرف(وحكم الحروف أن لا تمال كما لم يميلوا الا وإمّا ولكن وعلى، ونظائرها)[5].

---

(1) لغة هذيل إبدال حاء (حتى) عيناً، وعبدالّله بن مسعود هذلي، شرح ابن عقيل: 12/2.

(2) نظرة مقارنة على بعض أدوات المعاني: 134.

(3) ينظر: معاني النحو: 34/3.

(4) الكتاب: 2/ 267، وينظر أيضاً: معاني القرآن وإعرابه: 2/ 335 وإعراب القرآن / للنحاس: 611/1، 300/2، وتفسير القرطبي: 203/7.

(5) درة الغواص: 170.

وكتبت ألف (حتّى) بالياء لأنها على أربعة أحرف فأشبهت (سكرى)، ولو كتبت(إلا) بالياء لأشبهت (إلى)، ولم تكتب (إما) بالياء، لأنها (إنْ) ضمت إليها (ما)[1].

وقد يبدل (حاء) حتى(عينا) فيقال (عتّى) وبها قرأ ابن مسعود رضي الله عنه قوله تعالى: (عتّى حين... – المؤمنون /25، والصافات /174)، وينسب القول بهذه اللغة إلى هذيل وثقيف، ولما بلغت قراءة عبد الله بن مسعود عمر بن الخطاب (رضي الله عنهما) قال: (ان القرآن لم ينزل على لغة هذيل فأقرئ الناس بلغة قريش)[2]ونقل عن الفرّاء قوله: (حتّى: لغة قريش، وجميع العرب إلا هذيلاً وثقيفاً، فأنهم يقولون: عتّى) [3].

وتقع (حتّى) في الكلام العربي على ثلاثة اضرب: جارّه، وعاطفة، وحرف ابتداء [4]، وقد اجتمعت هذه الوجوه الثلاثة لـ (حتّى) في مسألة واحدة، هي قولهم: (أكلت السمكة حتى رأسِها، وحتى رأسُها، وحتى رأسَها) بالجر والرفع والنصب، فالجر على أنها حرف جر، والرفع على أنها حرف ابتداء والخبر محذوف تقديره: (حتى رأسها مأكول)، والنصب على أنها حرف عطف [5]، غير أنها وهي عاطفة أقل استعمالاً من الضربين الآخرين، وأن الجارة أعمّ منها، لأن كل موضع جاز فيه العطف يجوز فيه الجر ولا عكس [6].

---

(1) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 335/2، وإعراب القرآن / للنحاس: 611/1، وتفسير القرطبي: 7/ 203.

(2) بصائر ذوي التمييز: 2م429 وجواهر الأدب: 236.

(3) بصائر ذوي التمييز: 429/2.

(4) ينظر: المقتضب: 2/ 956.

(5) ينظر: أسرار العربية: 269.

(6) ينظر: الجنى الداني: 503.

المبحث الأول

معنى (حتّى) العاطفة

(حتّى) العاطفة: هي الحرف الرابع من حروف العطف التي تفيد إشراك الأول والآخر في الإعراب والمعنى، فحكمها في هذا حكم الواو والفاء وثم[1]، ومثّل لها سيبويه بقوله: (وتقول: رأيت القوم حتى عبد الله، وتسكت، فإنما معناه: أنّك قد رأيت عبد الله مع القوم، كما كان: رأيت القوم وعبد الله) [2].

وتُحْمَلُ (حتى) العاطفة من حيث المعنى على (حتّى) الجارة، التي تفيد معنى (انتهاء الغاية)، وهو المعنى الغالب في (حتّى) [3] و(حتّى) اذا كانت حرف جر لم تدخل إلاّ على الاسم، إذ الجر يختص به، فيقال: ضربتُ القوم حتى زيدٍ، وقوله تعالى: ﴿ **حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ**﴾ [**القدر 5/97**]، ويكون ما بعد (حتّى) داخلاً فيما قبله، فإذا قيل: أكلت السمكة حتى رأسها، كان المعنى أن الأكل قد أشتمل على الرأس، وإذا قيل: **ضربت القومَ، حتى زيدٍ**، كان المعنى أن زيداً قد وقع عليه الضرب، ويشاركها في معنى (الغاية) الحرف(إلى)، إلا أن (إلى) أمكن في الغاية من (حتّى) وأعمّ[4]، فان (إلى) تستعمل لعموم الغايات سواء كانت آخر جزء من الشيء أم لا، والفرق بينهما (أن (حتّى) غاية لما قبلها، وهو منه، وما بعد (إلى) ليس مما قبلها، بل عنده انتهى ما قبل الحرف، ولذلك فارقتها في أكثر أحكامها، ولم تكن (الى) عاطفة لانقطاع ما بعدها عما قبلها، بخلاف (حتّى))[5].

---

(1) الكتاب: 49/1.

(2) المصدر نفسه: 49/1.

(3) ينظر: مغني اللبيب: 166.

(4) ينظر: الكتاب: 2/ 310، ومعاني النحو: 35/3.

(5) نتائج الفكر: 252.

والاسم المفرد بعد (حتّى) يكون على ضربين:

أحدهما: أن يكون شيئاً ينتهي به الشيء، أي أن يكون آخر جزء لما قبلها، كالرأس من السمكة من نحو: أكلت السمكة حتى رأسها.

والآخر: أن يكون شيئاً ينتهي عنده الشيء، أي أن يكون ما بعدها ملاقياً آخر جزء مما قبلها، كالصباح من الليلة من نحو: نمت الليلة حتى الصباح [1].

فان كان المذكور بعد (حتّى) من الضرب الأول وهو ما ينتهي به الشيء جاز فيه الجر والعطف، نحو: أكلت السمة حتى رأسها، وحتى رأسَها، وإذا كان من الضرب الثاني لم يجز إلا الجر، وامتنع العطف نحو: سهرت البارحة حتى الصباح، ولو قيل: حتى الصباحَ، بالنصب لم يجز، لان الصباح ليس جزءاً من الليلة، كما كانَ الرأس جزءً من السمكة، وإنما الليلة منتهية عند وجود أول جزء من الصباح [2].

ويظهر من الضربين أنّ (حتّى) الجارة أعمُّ من (حتّى) العاطفة، (لأن كل موضع جاز فيه العطف يجوز فيه الجر، ولا عكس، لأن الجرَّ يكون في مواضع لا يجوز فيها العطف وان مجرى (الجارة) هو مجرى (العاطفة) في تضمن معنى الغاية، بدليل صحة النصب والجر في نحو: ضربتُ القومَ حتى زيداً، أو زيدٍ، وإنّما الذي تغير في العطف هو أنها تتبع الثاني الأول كالواو لتفيد معنى التعظيم، أو التحقير، فأمّا التعظيم، فنحو: مات الناس حتى الأنبياء، والتحقير فنحو: قدم الحجاج حتى المشاة [3].

ويفرق النحاة بين (حتّى) الجارة، و(حتّى) العاطفة من أوجه ثلاثة:

---

(1) ينظر: همع الهوامع: 236.

(2) ينظر: المقتصد: 2/ 842.

(3) المقتصد: 2/841.

الأول: أن العاطفة يدخل ما بعدها في حكم ما قبلها، وأمّا الجارة فقد يدخل، وقد لا يدخل.

الثاني: أن العاطفة يلزم أن يكون ما بعدها غاية لما قبلها في زيادة أو نقص، وأمّا الجارة فان كان مجرورها بعض ما قبله من مصرح به وكان مُنتهى به فهو كالمعطوف في اعتبار الزيادة والنقص، وان كان بعضاً لشيء لم يصرّح به، نحو: (ليسجننه حتى حين – يوسف 35/12) أو كان منتهى عنده، لم يعتبر منه ذلك.

الثالث: إن ما بعد الجارة قد يكون ملاقياً لآخر جزء بخلاف العاطفة [1].

فالأصل في (حتّى) العاطفة، إذن، هي (حتّى) الجارة، وإنما استعملت عاطفة لما اشتركت مع (الواو) في المعنى لثبوت الحكم، فهي تفيد ما تفيده (الواو) من التشريك مع زيادة وهي (الغائية) [2]، ولذلك حملت (حتّى) في العطف على (الواو) لأنها أشبهتها، ووجه الشبه بينهما كما يذكره الانباري (أن أصل (حتّى) أن يكون غاية، وإذا كانت غاية كان ما بعدها داخلاً في حكم ما قبلها، ألا ترى أنك إذا قلت: جاءني القوم حتى زيدٌ، كان (زيد) داخلاً في المجيء، كما لو قلت: جاءني القوم وزيدٌ، فلما أشبهت (الواو) في هذا المعنى، جاز أن تحمل عليها) [3]إلا أن (حتّى) تفارق (الواو) في أنّ ما بعدها لا يكون أبداً إلاّ جزءاً مما قبلها، فلو قيل: قام زيدٌ حتى عمروٌ، لم يجز، لان عمراً ليس بعض زيد، وان يكون ما بعدها: إمّا حقيراً أو عظيماً، فلا يقال: قام القوم حتى زيد، إلا وزيد عظيم أو حقير [4].

---

(1) ينظر الجنى الداني: 502.

(2) ينظر: جواهر الأدب: 239.

(3) أسرار العربية: 266.

(4) ينظر: شرح اللمع: 21/ 261، وشرح جمل الزجاجي: 228/1، وبدائع الفوائد: 197/1، وهمع الهوامع: 258/5.

ولأن (حتّى) العاطفة تفيد معنى (الغاية) أي: آخر الشيء، والدلالة على احد طرفي الشيء، فقد وجب أن يكون ما بعدها مجانساً لما قبلها، لأنه لا يتصوّر أن يكون طرف الشيء من غيره، فلو قيل: جاء الرجال حتى النساء، لجعلت (النساء) غاية الرجال، ومنقطعاً لهم، وذلك محال [1].

وبهذا الحكم تخالف (حتّى) سائر حروف العطف، في أن ما بعدها يكون مجانساً لما قبلها، فلا يجوز أن يقال: ضربت القوم حتى حماراً، كما يقال: ضربت القوم وحماراً، وذلك أن (حتّى) متضمنة معنى (الغاية)، فلا تعرى منها في العطف أيضاً [2]، ولذلك عدّها ابن يعيش غير راسخة القدم في باب العطف، ولا متمكنة فيه (لأن الغرض من العطف إدخال الثاني في حكم الأول، وإشراكه في إعرابه إذا كان المعطوف غير المعطوف عليه، فأما إذا كان الثاني جزءاً من الأول فهو داخل في حكمه، لان اللفظ يتناول الجميع من غير حرف إشراك) [3]، ولهذا السبب، ولقلة (حتّى) العاطفة في الكلام (إذ العطف بها قليل جداً) [4]، ذهب الكوفيون إلى أن (حتّى) ليست بحرف عطف، ولا يعطف بها البتة [5].

ويحملون نحو: جاء القوم حتى أبوك، ورأيت القوم حتى أباك ومررت بالقوم حتى أبيك، على أن (حتّى) فيه ابتدائية، وأنّ ما بعدها على إضمار عامل [6]، كما نسب إلى أبي الحسن الاخفش قوله: (زعموا أن قوماً يقولون: جاءني القوم

---

(1) ينظر: المقتصد: 2/ 842 وأسرار العربية: 265.

(2) ينظر: المقتصد: 2/ 956.

(3) شرح المفصل: 97/8.

(4) الاتقان في علوم القرآن: 161/1وينظر: همع الهوامع: 5/ 260.

(5) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة: 151، وارتشاف الضرب: 2/ 631، ومغني اللبيب: 173، وشرح التصريح: 141/2 وهمع الهوامع: 5/ 260.

(6) ينظر: مغني اللبيب: 173، وشرح التصريح: 141/2.

حتى أخوك، وضربت القوم حتى أخاك، وليس بمعروف) [1]، وعدّ أبو حيان ماروي من العطف بها عن العرب لغة ضعيفة [2].

والراجح في هذا الخلاف أن ورودها عن العرب، وهي تفيد العطف على قلّته، كافٍ للقول بوجودها، إذ إِنَّ العطف بها رواه يونس بن حبيب (ت182هـ) وسيبويه، وأبو زيد (215هـ) وغيرهم عن العرب [3]، يقول سيبويه: (وما يختار فيه النصب لنصب الأول ويكون الحرف الذي بين الأول والآخر بمنزلة الواو والفاء وثمّ، قولك: لقيت القوم كلهم حتى عبدالله لقيته، ... وتقول: رأيت القوم حتى عبد الله، وتسكت: فإنّما معناه أنك قد رأيت عبد الله مع القوم، كما كان: رأيت القوم وعبد الله... وقد يحسن الجر في هذا كله وهو عربي) [4].

أما كون الثاني فيها جزءاً من الأول، وانه داخل في حكمه، فلا يمنع من عدّ (حتّى) حرف عطف، لأن كون المعطوف بها جزءاً من المعطوف عليه لا يمنع العطف، إذ وقع عطف الخاص على العام بالواو، نحو (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى – البقرة – 238/2 والواو أصل حروف العطف [5].

---

(1) ارتشاف الضرب: 631/2.

(2) المصدر نفسه: 631/2.

(3) ينظر: شرح المفصل: 97/8، وارتشاف الضرب: 1631/2.

(4) الكتاب: 1/49- 50.

(5) ينظر: التوابع في كتاب سيبويه: 254.

المبحث الثـاني

شروط العطف بـ(حتّى)

لا يصح العطف بـ (حتّى) إلا بتوافر شروط:

أولاً: أن يكون المعطوف بعضاً من المعطوف عليه أو كبعضه[1]

يقول ابن الحاجب:(وحتى: معناها الغاية والانتهاء، وان ما قبلها يقضى شيئاً فشيئاً إلى أن يبلغ إليه، فلذلك وجب أن يكون جزءاً من المعطوف عليه)[2]، ويكون كذلك إما تحقيقاً، فيكون واحداً من جمع، مثاله: يموت الناس حتى الأنبياء، أو جزءاً من أجزائه، مثاله: أكلت السمكة حتى رأسها، فالرأس جزء من السمكة.

وقد يختلط بالمعطوف ما ينزل منزلة البعض، مثاله: خرج الصيادون حتى كلابهم[3] وأجاز الفرّاء: إن زيداً ليقاتل الرجالة حتى الفرسان، وأن كلبي ليصيد الأرانب حتى الظباء، ويقول: (لأن الظباء وان كانت مخالفة للأرانب فإنها من الصيد، وهي أرفع، وعد البصريون هذا خطأ، لأن (حتّى) عندهم إنما جعلت لما تتناهى إليه الأشياء من أعلاها وأسفلها مما يكون منتهى في الغاية)[4].

وإمّا تأويلاً كقول ابن مروان النحوي في قصة المتلمس حين هرب من عمرو بن هند لما أراد قتله:

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله ألقاها

(1) ينظر: التسهيل: 175، وشرح الاشموني: 2/ 419.

(2) الإيضاح في شرح المفصل: 207/2.

(3) ينظر: ارتشاف الضرب: 646/2.

(4) الصاحبي في فقه اللغة: 151 وينظر أيضاً: ارتشاف الضرب: 2/ 647.

(فالنعل) ليست بعض الصحيفة والزاد، ولكن كبعضه على التأويل، إن المعنى: ألقى ما يثقله حتى نعله [1].

والضابط في هذا العطف أنه إن حسن الاستثناء المتصل حسن دخول (حتى) وان لم يحسن امتنع، فانه يحسن في الاستثناء المتصل أن يقال: أعجبني الرجل إلاّ كلامه، ويمتنع أن يقال: أعجبني الرجل إلاّ ولده، على إرادة الاتصال لان ما قبل (إلاّ) لا يتناول ولده، لان شرط الاستثناء المتصل أن يتناول ما قبل أداته ما بعدها نصاً [2].

ويترتب على كون معطوفها من جنس المعطوف عليه، وجزءاً منه، أن يكون المعطوف بها مفرداً لا جملة، (لان الجزئية لا تتأتى إلا في المفردات) [3]، يقول ابن هشام: (إنها لا تعطف الجمل، وذلك لان شرط معطوفها أن يكزن جزءاً مما قبلها أو كجزء منه... ولا يتأتى ذلك إلا في المفردات) [4].

وينسب الى ابن السيد البطلوسي (ت 521هـ) القول بان (حتّى) قد تعطف الجمل، وان (تكل) من قول امرئ القيس:

سريتُ بهم حتى تكلَ مطيُهم وحتى الجيادُ ما يُقدن بارسان[5]

في رواية من رفع (تكلّ) هي معطوفة على (سريتُ)

---

(1) ينظر: شرح ابن الناظم: 525 وشرح الاشموني: 2/141 وهمع الهوامع: 258/5 وشرح الاشموني: 2/419.

(2) ينظر: شرح التصريح: 2/141 وحاشية الدسوقي: 1/138.

(3) همع الهوامع: 5:258.

(4) مغني اللبيب: 172.

(5) من شواهد سيبويه: 1/417 ومعاني القرآن / للفرّاء: 1/133 والرواية فيه: مطوت بهم... والمقتصد: 2/ 843 ومغني اللبيب: 172.

وكان الدكتور نعمة رحيم العزاوي قد صحح هذه النسبة، وعزا القول بهذا الرأي إلى ابي بكر الزبيدي(ت379هـ) [1] وهو سابق لابن السيد، فالزبيدي يرى في احد وجهي الرفع في الفعل المضارع بعد (حتّى) انه مرفوع على العطف، إذ يقول: (وقد ترفع المضارع بعدها من وجهين أيضاً، فأما احد وجهي الرفع فقولك: سرت حتى ادخل الدار، فـ(حتّى) هنا عاطفة، مثل الفاء، لأنك تريد: سرت فدخلت الدار، أي كان مني سير فدخول متصل، ومثله: خرجتُ حتى اكلم زيداً) [2].

غير أن القول بعطف (حتّى) للجمل كان قد قال به كلّ من أبي الحسن الاخفش والمبرد وهما سابقان لكل من أبي بكر الزبيدي وابن السيد البطليوسي.

فقد نسب إلى أبي الحسن الاخفش أنّه يذهب إلى أن (حتّى) إذا كانت بمعنى (الفاء) فهي عاطفة، وتعطف الفعل على الفعل، ّإذا كانت سبباً، نحو: ما تأتينا حتى تحدثنا، وضربتُ زيداً حتى بكى، ويقال: **ضربت زيداً حتى قتلته، وضربته حتى هو مقتول**، فهي هنا لا تعمل شيئاً، ولا يكون ما بعدها إلا شيئاً يؤديه الأول ويبدل منه، ويقال أيضاً: قام حتى أعيا، وبكى حتى عمي، ولو قيل: أكل حتى بكى، وسار حتى طلعت الشمس، لم يجز، لعدم إفادة السببية [3].

أما المبرد فقد قال بهذا الرأي بكل وضوح، متابعاً الأخفش في توجيهه رفع المضارع بعد (حتّى)، فهو يقول: (واعلم أن (حتّى) يرتفع الفعل بعدها، وهي (حتّى) التي تقع في الاسم ناسقة، نحو: ضربتُ القوم حتى زيداً ضربته... فالتي تنسق ثمّ تنسق هاهنا، كما كان ذلك في الواو والفاء وثم وجميع حروف العطف) [4].

---

(1) ينظر: أبو بكر الزبيدي الأندلسي وآثاره في النحو واللغة: 230- 231.

(2) الواضح في النحو: 117.

(3) ينظر: ارتشاف الضرب: 649/2 والجنى الداني: 508 وهمع الهوامع: 5/ 259.

(4) المقتضب: 39/2.

أمّا سيبويه ومعه جمهور البصريين فقد ذهبوا إلى أن (حتّى) في هذا الوجه من وجهي رفع المضارع بعدها هي حرف ابتداء (لأنها لم تجيء على معنى (إلى أن) ولا معنى (كي) فخرجت من حروف النصب كما خرجت (إذن) منها في قولك: إذن أظنك) [(1)].

ولا نجد ما يمنع من القول بأن (حتى) تعطف الجملة كما تعطف المفرد، فقولنا (سرت حتى ادخلها) لا يُخفي سيبويه نفسُه أن (حتّى) هنا أفادت ما تفيده الفاء، وان ما بعدها متصل بما قبلها، وهو ما تفيده (حتّى) العاطفة، يقول سيبويه: (تقول: سرت حتى ادخلها، تعني انه كان دخول متصل بالسير كاتصاله بالفاء إذا قلت: سرت فادخلها)[(2)]. فأن نعّد (حتّى) هنا عاطفة، لأنها لم تجيء على معنى (إلى أن) ولا معنى (كي) أقرب من أن نعّدها ابتدائية، وكما حملت (حتّى) على (الواو) في عطف المفردات فمن الممكن أن تحمل عليها أيضاً في عطف الجمل، وهذا الجرجاني يجيز ان نقول: **ضربت القوم حتى ضربت زيداً**، لأننا نجوّز أن نقول: ضربت القوم وضربت زيداً[(3)].

ومما يعزز هذا الرأي أن علماء البلاغة أجازوا، في باب الفصل والوصل، أن تقع جملةٌ بدلَ بعض من جملة[(4)]، كما في قوله تعالى **﴿أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ (132) أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ﴾ [الشعراء 26/132- 133]** وعليه يمكن أن يكون مضمون جملة بعضاً من مضمون جملة أخرى، فيقال مثلاً: (بخل عليَّ زيدٌ بكل شيء حتى منعني ديناراً) فمنع الدينار بعضٌ من البخل بكل شيء[(5)]، وحمل أبو البقاء على هذا قول الفرزدق:

---

(1) الكتاب: 413/1.

(2) الكتاب: 413/1.

(3) ينظر: المقتصد: 843/2.

(4) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: 152/1.

(5) ينظر: حاشية الدسوقي:138/1.

فيا عجباً حتى كليبٌ تسبني كأن أباها نهشلٌ أو مجاشع

على تقدير جملة محذوفة قبل (حتّى) تكون (حتّى) غاية لها، أي: يسبني الناس حتى كليب، فدل ما بعد (حتّى) على الجملة المحذوفة[1].

ثانياً: أن يكون المعطوف بها غاية لما قبلها في زيادة أو نقص. مفيد ذكرها[2]:

فلا يقال: قام القوم حتى زيدٌ، إلا وزيدٌ عظيم أو حقير، فالزيادة تشمل: القوة والتعظيم، والنقص يشمل: الضعف والتحقير، فمثال التعظيم: مات الناس حتى الأنبياء، فالأنبياء غاية الناس في الشرف والفضل وأرفعهم منزلة، ومثال الضعف: قدم الحجاج حتى المشاة، فالمشاة غاية للحجاج في الضعف والعجز، وقد اجتمعت الزيادة في القوة، والنقص في الضعف في قول الشاعر:

قهرناكم حتى الكماةَ، فأنتم تهابوننا حتى بنينا الاصاغرا[3]

فـ(حتّى) في الشطر الأول معطوفها غاية لما قبلها في الزيادة، وفي الشطر الثاني غاية لما قبلها في النقص.

ومن أقوال العرب: استنَّت الفصالُ حتى القَرْعى[4]، وقولهم: كل شيء يحب ولده حتى الحُبارى، لأن الحبارى يضرب به المثل في الحمق[5].

---

(1) ينظر: البحر المحيط: 420/6 - 421.

(2) ينظر: معاني الحروف /للرماني: 119، والأزهية: 223، والمقتصد: 840/2، وشرح المفصل: 96/8، وشرح جمل الزجاجي:228/1، وتسهيل الفوائد: 175، وارتشاف الضرب: 647/2، وهمع الهوامع:258/5.

(3) ينظر: الجنى الداني: 502، وارتشاف الضرب: 647/2، ومغني اللبيب: 172.

(4) القرعى التي أصابها القرع وهو جدري الفصال، مثل يضرب للذي يتكلم مع من لا ينبغي ان يتكلم بين يديه لجلال قدره، مجمع الأمثال:333/1، وينظر: شرح جما الزجاجي: 228/1، وشرح ابن الناظم:525.

(5) ينظر: مجمع الأمثال: 146/2.

ولن يصح العطف بـ(حتّى) وان كان ما بعدها غاية لما قبلها إلا إذا كان المعطوف من جنس المعطوف عليه تحقيقاً أو تأويلاً، وكذلك العكس، فلا يقال: كلمت العرب حتى العجم، لاختلاف الجنس، ولا يقال: خرج الفرسان حتى بنو فلان، وهم من وسط الفرسان لفقد الغاية، لأن الغاية لا تكون إلا في الأطراف العالية أو السافلة[1]، وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله:

بعضاً بحتى اعطف على كل، ولا يكون الا غاية الذي تلا[2]

كما يشترط في الغاية التي تفيدها (حتّى) ان تكون محققة لفائدة جديدة، وهو ما قصده ابن مالك بقوله (المعطوف بـ(حتّى) بعض متبوعه، أو كبعضه، وغاية له في زيادة أو نقص، مفيد ذكرها)[3]، فلا يقال: أتيتك الأيام حتى يوماً[4].

ثالثا: ان يكون معطوفها ظاهراً لا مضمراً

نص على ذلك سيبويه وهو يتحدث عن (إلى): (وهي أعمّ في الكلام من (حتّى) تقول: قمت إليه، فجعلته منتهاك من مكانك، ولا تقول: حتاه)[5]، وهو أيضاً شرط في مجرورها فلا يجوز أن يقال: قام الناس حتى أنا، ولا: ضربت القوم حتى إياك،وقيل في تعليل هذا الشرط:

1- لئلا تختلط الضمائر، لأن ما بعد (حتّى) يقع مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً.

2- انها لو دخلت على الضمير لزم أحد الأمرين: إما قلب ألفها ياء، وهو ممتنع لتوقفه على النقل، ولم يسمع، فامتنع التصرف، وإما عدم

(1) ينظر: شرح التصريح: 141/2.

(2) شرح ابن عقيل: 288/2.

(3) تسهيل الفوائد: 175.

(4) حاشية يس على شرح التصريح: 141/2.

(5) الكتاب:310/2.

القلب، وهو أيضاً ممتنع للزوم مخالفة سائر الحروف عند إضافتها إلى الضمير (كإلى وعلى).

3- وقد اختار صاحب جواهر الأدب قول بعضهم، إنّ ما بعد (حتّى) لما وجب أن يكون آخر جزء، أو ملاقياً آخر جزء، والضمير كناية عن السابق، فلو دخلت على الضمير لزم أن يكون رأس السمكة كلها، والصباح كل البارحة، في نحو: أكلت السمكة حتى رأسها، ونمت البارحة حتى الصباح، وهو محال[1].

4- لأنها دخلت في حروف العطف، وحروف العطف لم يجز دخولها على المضمر، فلا يقال: قام القوم حتّاك، كما لا يقال: قام القوم وك، قال بهذا التعليل السهيلي وتبعه فيه ابن قيم الجوزية[2].

وينسب ابن هشام القول بهذا الشرط إلى ابن هشام الخضراوي (ت646هـ) وقال (ولم أقف عليه لغيره)[3] وكيف لم يقف عليه لغيره؟ وسيبويه يقول (ولا تقول: حتاه)[4].

ومما خالف فيه المبرد سيبويه تجويزه دخول (حتّى) على المضمر[5]، متمسكاً بالقياس على (الى) وبقول الشاعر:

وأكفيه ما يخشى وأعطيه سؤله   والحقه بالقوم حتاه لاحقُ

---

(1) ينظر: جواهر الأدب: 239.

(2) ينظر: نتائج الفكر: 252، وبدائع الفوائد: 197/1.

(3) مغني اللبيب: 171.

(4) الكتاب: 310/2.

(5) ينظر: شرح اللمع: 261/1، وجواهر الأدب: 239.

ويقول الآخر:

فـــــلا واللّهِ لا يلقـــــاه نــــــاسٌ فــتيٌّ حتّــاك يــا ابــن ابــي يزيــد[1]

وأجيب عن القياس بان جواز ذلك مع (الى) لقوتها وأصالتها، وضعف (حتّى) وفرعيتها، وأجيب عن السماع في البيت الأول بان الضمير مرفوع منفصل، حذف الواو منه للضرورة، وفي الثاني بأنه لاعتداد به لشذوذه[2].

وفي هذه المسألة نشارك الأستاذ عباس حسن الرأي في أنّ في الأخذ برأي المبرد توسعة وتيسيراً، ما دام قد جاء به السماع، وان ما قدّم من تعليلات لا ترقى إلى مستوى الحجة القوية.

رابعاً: لا يكون المعطوف بـ(حتى) نكرة

وهو شرط ذكره أبو حيان الأندلسي، فلا يجوز ان يقال: قام القوم حتى رجلٌ، فان خصصت النكرة، جاز فيقال: ضربت القوم حتى رجلاً جلداً فيهم[3].

وفي تقديرنا انه لا حاجة لذكر هذا الشرط، لأنه أغنى عنه الشرط الثاني، وهو كون المعطوف غاية مفيد ذكرها، وذكر النكرة لا تفيد معنى جديداً.

خامساً: أن يكون المعطوف شريكاً في العامل مع المعطوف عليه

زاد بعض النحاة هذا الشرط، وعليه فلا يجوز أن يقال: صمت الأيام حتى يوم عيد الفطر، بالنصب لأن عيد الفطر لا يباح صومه شرعاً[4]، وهذا الشرط هو الآخر قد أغنى عنه الشرط الأول، وهو أن يكون المعطوف جزءاً من المعطوف

---

(1) ينظر: شرح اللمع: 261/1، وجواهر الأدب: 239، والرواية فيه: يابن أبي زياد.

(2) ينظر: جواهر الأدب: 239.

(3) ينظر: ارتشاف الضرب: 646/2.

(4) ينظر: شرح التصريح: 142/2، والنحو الوافي: 468/3.

عليه، وليس ملاقياً لآخر جزء فيه، فان كان الأخير فـ(حتى) فيه هي الجارة، كما أن وجود القرينة تمنع من ذلك، يقول الرماني (وتقول: إنّ فلاناً ليصوم الأيام حتى يوم الفطر، ولا يجوز النصب لأنه لا يدخل في الصوم، فتكون (حتى) غاية بمعنى (الى) ولا يكون عطفاً في هذه المسألة[1]، وفي هذا المعنى يذكر المرادي أن من المواضع التي يكون فيها الجر، ولا يجوز فيه العطف، أن يقترن بالكلام ما يدل على أن ما بعدها غير شريك لما قبلها، نحو: **صمت الأيام حتى يوم الفطر، فهذا يجب فيه الجر**[2].

(1) منازل الحروف/ للرماني: 48.

(2) ينظر: الجنى الداني: 503، وينظر أيضاً في هذه المسألة: الحلل في اصلاح الخلل: 197.

المبحث الثالث

مسائل في (حتى) العاطفة

أولاً: (حتى) لا تفيد ترتيباً

(حتى) بالنسبة إلى الترتيب (كالواو) تفيد مطلق الجمع [1] فلا تفيد الترتيب الزمني بين المعطوف والمعطوف عليه، بل قد يكون تعلق الفعل بما بعد (حتى) أسبق من تعلقه بما قبلها، نحو: مات كل أب لي حتى آدم[2]، ومنه قول الشاعر:

رجالي حتى الأقدمون تمالؤوا على كل أمرٍ يُورثُ المجد والحمدا[3]

فعطف (الأقدمون) وهم سابقون، فإذا قيل: قام القوم حتى زيدٌ،

احتمل أن يكون القائم أولاً زيداً، وأن يكون القائم أولاً القوم، بمهلة أو غير مهلة، وأن يكونوا قاموا في وقت واحد[4].

وكون المعطوف بـ(حتى) غايةً لا يعني أنه متأخر في الفعل عما قبلها، فإذا قيل: مات الناس حتى الأنبياء، وقدم الحجاج حتى المشاة، لم يلزم تأخر موت الأنبياء عن الناس، وتأخر قدوم المشاة عن الحجاج، لأن المراد من العطف بـ(حتى) أن يكون المعطوف غاية في المعطوف عليه، لا في الفعل، ولذا فانه يجب أن يخالفه في الشدة والضعف والقلة والكثرة، فإذا قيل: أكلتُ السمكة حتى

---

(1) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 228/1، والتسهيل: 176، وشرح ابن الناظم: 525، والجنى الداني:503، وهمع الهوامع: 258/5.

(2) ينظر: حاشية الدسوقي: 137/1.

(3) ينظر: شرح الاشموني: 419/2، والرواية في همع الهوامع:258/5: لقومي حتى.

(4) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 228/1.

رأسها، فالرأس غاية لانتهاء السمكة، وليس المراد أن غاية الأكل كان الرأس، بل يجوز أن يتقدم الأكل للرأس على أجزائها الأُخر[1].

وإذا كانت (حتى) العاطفة لا تفيد ترتيباً زمنياً فأنها قد لا تخلو من الترتيب الذهني، لأن المعطوف عليه في (حتى) يتقضى شيئاً فشيئاً حتى يبلغ المعطوف[2]، وهذا يستدعي الترتيب في الذهن والملاحظة من حيث الانتقال من الأضعف للأقوى، أو من الأقوى للأضعف[3]، فالترتيب الزمني أو الخارجي، كما يسميه الرضي[4]، لا يعتبر فيها، كما لا تعتبر فيها المهلة (بل المعتبر فيها ترتيب أجزاء ما قبلها ذهناً من الأضعف إلى الأقوى) كما في (مات الناس حتى الأنبياء) أو من الأقوى إلى الأضعف كما في (قدم الحجاج حتى المشاة)[5].

وعلى هذا المعنى قد يحمل قول من قال: إن (حتى) العاطفة تقتضي الترتيب، وهو ما قال به الزمخشري من أن (الفاء وثم وحتى تقتضي الترتيب)[6] فجعل (حتى) (كالفاء وثم) في الترتيب، وبه قال أيضاً الجزولي (ت605هـ) وابن الحاجب[7]، ونقل الرضي عن الجزولي قوله: (المهلة في (حتى) اقل منها في (ثم) فهي متوسطة بين (الفاء) التي لا مهلة فيها، وبين (ثم) المفيدة للمهلة[8].

ورد الرضي على الاثنين بقوله: (بل حتى العاطفة تفيد أن المعطوف هو الجزء الفائق، إما في القوة أو في الضعف على سائر أجزاء المعطوف عليه، وقد

---

(1) ينظر: بدائع الفوائد: 197/1.

(2) ينظر الايضاح في شرح المفصل: 207/2.

(3) ينظر: حاشية الدسوقي: 138/1.

(4) ينظر: شرح الكافية:369/2.

(5) المصدر نفسه: 369/2.

(6) شرح المفصل: 94/8.

(7) ينظر: شرح الكافية: 369/2، والجنى الداني: 503، وشرح الاشموني: 419/2.

(8) شرح الكافية: 369/2.

يكون تعلق الفعل العامل في المعطوف عليه والمعطوف بما بعد (حتى) أسبق من تعلقه بالأجزاء الأُخر)[1].

ثانياً: إعادة الجار إذا عطفت (حتى) على مجرور

إذا عطفت (حتى) على مجرورٍ أعيد الجار فرقاً بينها وبين (حتى) الجارة، نحو: **مررت بالقوم حتى بزيد**، وكان بين النحاة خلاف في هذه الإعادة، فابن الخباز الموصلي الضرير (ت637هـ) يوجب إعادة الجار بينها وبين الجار، جاء في شرحه ألفية ابن معط: (ومن غريب مسائله أنك تقول: مررت بالقوم حتى بزيد، فتعيد (الباء) معها لأنك لو لم تعدها لالتبست بالجارة)[2].

أما ابن عصفور فانه لم يوجب الإعادة، وإنما يرى أَنَّ الأحسن إعادة الجار ليقع الفرق بين العاطفة والجارة، وإذا عطفت (حتى) على مجرور أعيد الجار، نحو: مررت بهم حتى بزيد، فان كانت الجارة لم تحتج للباء، وان كانت العاطفة أعيدت الباء كما تعاد مع الواو[3].

وابن مالك يشترط للزوم إعادة الجار عدم تعين (حتى) للعطف، قال في التسهيل: (وان عطفت على مجرور لزم إعادة الجار ما لم يتعين العطف)[4]، نحو: **اعتكفت في الشهر حتى في آخره**[5]،فان تعين العطف لم تلزم الإعادة، لحصول الفرق، نحو: **عجبت من القوم حتى بنيهم،**لأن اسم (القوم) يشمل (أبناءهم) وقول الشاعر:

---

(1) المصدر نفسه: 369/2.

(2) نقلاً عن هامش الجنى الداني: 504، وينظر أيضاً: ارتشاف الضرب: 646/2، ومغني اللبيب: 172، وشرح الاشموني:419/2.

(3) ينظر: ارتشاف الضرب: 646/2، والجنى الداني: 503 وشرح الاشموني: 2/ 419.

(4) 174- 176.

(5) ينظر: الاشباه والنظائر: 204/2.

جودُ يمناك فاض في الخلق حتى بائسٍ وان بالأساءة دينا[1]

فالشاعر يمدح المخاطب بالكرم، وهذا يقتضي أن يفيض جوده على جميع الناس، ويشمل البائس، وهنا تكون عاطفة، وإذا عدت جارة فأنها تفيد الغاية وما بعدها يخرج من حكم ما قبلها، وذلك يكون ذماً لا مدحاً، فتعين (حتى) للعطف لا لبس فيه، فلم يلزم إعادة الجار.

واستحسن ابن هشام ما ذهب إليه ابن مالك من أن (حتى) في المثال والبيت عاطفة[2] ونقل عنه السيوطي قوله:(ويظهر لي أن الذي لحظه ابن مالك أن الموضع الذي يصلح أن تحل فيه (إلى) محل (حتى) العاطفة فهي فيه محتملة للجارة، فيحتاج حينئذ إلى إعادة الجار عند قصد العطف)[3].

يتضح من آراء النحاة المتقدمة في مسألة إعادة الجار إذا عطف بـ(حتى) على مجرور أنه ليس بين أيديهم من السماع ما يؤيد ما يذهبون إليه، لأن الحكم في مثل هذا الخلاف هو الرجوع إلى كلام العرب، ولما كانت العلة في إعادة الجار هي التفريق بين الجارة والعاطفة فان مردّ إعادة الجار أو عدمها مرهون بقصد المتكلم، وسياق الكلام.

ثالثاً: صلاحية موضع (حتى) العاطفة لأقسام (حتى) الأخر

يقول النحاة: إن كل موضع جاز فيه العطف بـ(حتى) يجوز فيه الجر ولا عكس[4]، وهذا يعني أن موضع (حتى) العاطفة يكون صالحاً لقسم آخر من أقسام (حتى)، وهو (حتى) الجارة، يقول الجرجاني: (وإذا كانت (حتى) عاطفة

---

(1) ينظر: الجنى الداني: 503، ومغني اللبيب: 172 وهمع الهوامع:258/5 وشرح الاشموني:419/2.

(2) ينظر: مغني اللبيب: 172.

(3) الاشباه والنظائر: 204/2.

(4) ينظر: الجنى الداني:503.

كان مجراها مجرى الجارة في تضمين معنى الغاية، تقول: ضربت القوم حتى زيداً، ومررت بالقوم حتى زيدٍ، وجاءني القوم حتى زيدٌ، يدلك على تضمنه معنى الغاية أنك لو جررت كان المعنى صحيحاً)[1].

والضابط في معرفة استعمال كل من العاطفة والجارة هو الرجوع إلى الاسم المفرد الواقع بعدهما، فان لم يكن ما بعدها جزءاً مما قبلها لم يجز فيه إلا الخفض، نحو: **سرت حتى الليل**، فان كان ممّا بعدها جزءاً ما قبلها وقد اقترنت به قرينة تدل على انه غير داخل فيما قبلها، لم يجز في الاسم إلاّ الجر، نحو: صمت الأيام حتى يوم الفطر، على معنى: إلى يوم الفطر، ولا يجوز النصب على العطف، لأنها في العطف بمنزلة الواو، تشرك ما بعدها فيما قبلها في المعنى، فكان يلزم من ذلك أن يكون يوم الفطر مصوماً، ويوم الفطر ليس مما يصام، وان لم تقترن بالاسم قرينة تدل على أن ما بعدها غير داخل فيما قبلها جاز في الاسم وجهان: الخفض على أن تكون (حتى) بمنزلة (إلى)، والعطف، فيكون الاسم على حسب إعراب الأول، وذلك نحو: صمت الأيام حتى يومَ الخميس[2].

وحيث جاز العطف والجر، فعند النحاة الجر أحسن، لأن العطف بها أقل في كلام العرب من استعمالها جارة[3]، ويستثنون من ذلك حالة واحدة، وهو ما يدخل في باب الاشتغال، نحو: ضربت القوم حتى زيداً ضربته، وذلك من كل اسم وقع تالياً (حتى) وبعده فعل مشتغل بنصب ضمير ذلك الاسم، فالنصب أحسن، وفيه تكون (حتى) عاطفة وكلمة (زيد) تعرب معطوفة على (القوم)، والفعل (ضربته) توكيد[4] واختيار النصب في هذا الباب كان أحسن، كما علّله سيبويه: (لأن الاسم الأول مبني على الفعل فكان بناء الآخر على الفعل أحسن

---

(1) المقتصد :84/2.

(2) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 571/1- 518.

(3) ينظر: النحو الوافي: 469/3.

(4) ينظر: الجنى الداني: 503، وشرح الاشموني: 419/2.

عندهم، ليجري الآخر على ما جرى الذي يليه قبله)[1]، وفي النحو الوافي: (وإنما كان النصب أحسن لتكون بين الضمير ومرجعه مشابهة في الإعراب)[2].

وجاز مع هذا الوجه وجه آخر هو أن تكون (حتى) ابتدائية، و (ضربته) مفسراً لناصب (زيد) من باب الاشتغال[3]، وقد روي بالوجهين قول الشاعر:

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزادَ، حتى نَعلْهُ ألقاها

بنصب (نعله) يكون معطوفاً على الصحيفة، ويحتمل أن يكون منصوباً بفعل محذوف يفسره (ألقاها)، (فالقاها)، على التأويل الأول توكيد، وعلى الثاني تفسير[4].

ولا يرى ابن يعيش جدوى من القول بأن (حتى) عاطفة في الموضع الذي تصلح فيه أن تكون جارّة، لأن ما تفيده العاطفة من إرادة التعظيم والتحقير يحصل بـ(حتى) الجارة، بقوله (وذلك يحصل بالخفض على الغاية)[5]، خاصة أن الغرض من العطف الذي هو إدخال الثاني في حكم الأول وإشراكه في إعرابه متحقق دون الحاجة إلى حرف إشراك، لأن ما قبل (حتى) يتناول الجميع[6]، وكان ابن يعيش في هذا الرأي يقترب من مذهب الكوفيين القائل بعدم وجود (حتى) العاطفة.

وقد ردّ الدكتور عدنان محمد سلمان رأي ابن يعيش هذا، وعلّل أهمية استعمال (حتى) عاطفة بأن الأصل الذي يحتكم إليه في مثل هذا الاستعمال

(1) الكتاب: 46/1، وينظر أيضاً: النكت في كتاب سيبويه: 222/1.

(2) 470/3.

(3) ينظر: الجنى الداني: 503، وشرح الاشموني: 419/2.

(4) ينظر: شرح التصريح: 141/2.

(5) شرح المفصل: 97/8.

(6) ينظر: المصدر نفسه: 97/8.

العرب ليس غير، والعرب استعملت (حتى) عاطفة، وابن يعيش أقرّ بنفسه بأن أبا زيد ويونس وسيبويه نقلوا جميعا عن العرب العطف بـ(حتى) في حالة النصب، وهي الحالة الوحيدة التي يظهر فيها العطف بـ(حتى) جلياً، ولا يمكن أن يحمل النصب فيها إلا على العطف[1]، وقد تقدّم رأي الباحث في هذه المسألة.

أمّا في الاستعمال القرآني فـ(حتى) لم ترد في القرآن عاطفة مفرداً على مفرد[2]، يقول السيوطي: (وترد عاطفة ولا اعلمه في القرآن، لأن العطف بها قليل جداً، ومن ثم انكره الكوفيون البتة)[3].

أما في عطفها الجمل بعضها على بعض فقد حمل عليها أبو البقاء العكبري قوله تعالى**﴿ وَأَعُوذُ بِكَ رَبِّ أَنْ يَحْضُرُونِ (98) حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ...﴾ [المؤمنون 99/23]**، فقال: (حتى) غاية في معنى العطف، والذي يظهر لي أن قبلها جملة محذوفة تكون (حتى) غاية لها يدل عليها ما قبلها، التقدير: فلا أكون كالكفار الذين تهمزهم الشياطين ويحضرونهم حتى إذا جاء أحدهم الموت، ونظير هذه الجملة قول الشاعر:

فيا عجباً حتى كليب تسبني

أي: يسبني الناسُ حتى كليب، فدل ما بعد (حتى) على الجملة المحذوفة، وفي الآية دل ما قبلها عليها[4]، وعلى تخريج أبي البقاء العكبري لهذه الآية، يحتمل أن يخرّج جميع ما جاء في القرآن من قوله تعالى (حتى إذا)، وتركيب (حتى إذا) لابد أن يتقدمه كلام ظاهر أو كلام مقدر يدل عليه سياق

---

(1) ينظر: التوابع في كتاب سيبويه:254.

(2) ينظر:الاتقان في علوم القرآن: 161/1، ودراسات لاسلوب القرآن الكريم:136/2.

(3) الاتقان في علوم القرآن: 161/1.

(4) البحر المحيط: 420/6- 421.

الكلام[1]، ومن هذا الباب قوله تعالى:**﴿آَتُونِي زُبَرَ الْحَدِيدِ حَتَّى إِذَا سَاوَى بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ...﴾ [الكهف 97/18]**، التقدير: (فأتوه بها ووضعها بين الصدفين حتى إذا ساوى بينهما...)[2].

ويعزز صحة هذا التخريج قول الفراء: (حتى إذا) لابد أن يتقدمها كلامٌ لفظاً أو تقديراً)[3].

(1) المصدر نفسه:99/4.

(2) المصدر نفسه:99/4.

(3) المصدر نفسه:99/4.

حروف العطف

ما يقتضي إثبات الحكم لأحد المتعاطفين ، لا بعينه

الفصل الأول: العطف بـ (أو)

الفصل الثاني: العطف بـ (أم)

الفصل الثالث: العطف بـ (إما)



2

حروف العطف

الفصل الأول

1

العطف بـ(أو)

مقدمة بـ (أو)

المبحث الأول: معنى (أو) في العطف، والاستعمال القرآني لها

المبحث الثاني: المعاني التي تخرج إليها (أو)



الفصل الاول

العطف بـ(أو)

مقدمة في (أو)

(أو) أحد الحروف العشرة العاطفة، الهاملة، التي تشرك الثاني في إعراب الأول، واحد الأحرف الثلاثة (أو وأم وإما) التي تجتمع في أن الحكم المذكور مسند بها إلى أحد الاسمين المذكورين، لا بعينه [1].

وتشارك العربية في استعمال (أو) لغات سامية أُخر، فهي في العبرية والآرامية (أُو) بضم الهمزة وإمالتها، وفي الحبشية والسريانية بفتح (أَوْ) كالعربية[2]، كما أن بعض اللغات السامية استعملت (أمْ) بدل (أوْ) في الاستفهام الذي سمّاه (بروكلمان) الاستفهام المركب [3]، وقد يعني هذا أنّ (أوْ) قد تكون هي الأصل تاريخياً (لأم)، وتكون (الميم) منقلبة عن واو (أوْ) والواو والميم يتبادلان صوتياً [4]، ويعزز هذا الرأي ما ذهب إليه ابن كيسان من أنّ أصل (أم) هو (أوْ) والميم بدل من (الواو)[5].

وعُرفت (أوْ) في كتب النحو وإعراب القرآن بكثرة المعاني التي ذكرها لها المتأخرون، فأصل وضعها عند المتقدمين أن تكون لأحد الشيئين أين كانت،

---

(1) ينظر: شرح المفصل / لابن يعيش: 8/ 97.

(2) نظرة مقارنة على بعض ادوات المعاني / بحث: 126.

(3) ينظر: الالماس / لبروكلمان: 2/ 494، نقلاً عن (نظرة مقارنة على بعض أدوات المعاني: 126).

(4) نظرة مقارنة على بعض أدوات المعاني: 126.

(5) ينظر: الجنى الداني: 225.

وكيف تصرّفت [1]، ثم اتسع فيها فآستعيرت لمعان كثيرة انتهت عند بعض النحاة إلى ثلاثة عشر معنى وموضعاً من الكلام [2]، نظمها بعضهم شعراً، كما فعل المرادي بقوله:

بـ(أو) خـيرْ، أبِـحْ، قسـمْ، وأبهـمْ وفي شـك، واضـرابٍ تكـونُ

ومثـل (ولا) و ((واو)) أو لنصـب باضـمارٍ لحـرفٍ لا يـبينُ [3]

غير أنّ ما يميز (أوْ) في كثرة المعاني التي تدل عليها عن (الواو)، - وهي أيضاً تدل على معانٍ كثيرة – أنّ (أوْ) تلازم معنى العطف في هذه المعاني المختلفة، يقول الشنتمري (اعلم أنّ أصل (أوْ) العطف حيث كانت، ومعناها أحد الأمرين، وهذا وجهها المعروف)[4]، بينما تفارق (الواو) معنى العطف في حال كونها للحال، والقَسَم، ومعنى (مع)، كما يذهب إلى ذلك ابن الشجري [5].

و(أوْ) هذه حرف، لأنّ معناها في غيرها، فإذا جُعلت اسماً ثُقِّلت (الواو)منها، فيقال دع (الأو) جانباً [6].

---

(1) ينظر: الخصائص: 2/ 457 والكشاف: 41/1.

(2) ينظر: الأزهية: 115 ومغني اللبيب: 87 وبصائر ذوي التمييز: 122/2.

(3) ينظر: الجنى الداني: 248.

(4) النكت: 720/1، وينظر أيضاً: الخصائص: 2/ 457.

(5) ينظر: امالي ابن الشجري: 2/ 314.

(6) ينظر: القاموس المحيط: مادة (أوْ)، 4/ 301.

المبحث الأول

معنى (أوْ) فـــي العطف

تفيد (أوْ) الإشراك بين المتعطفين في عمل العامل كسائر حروف العطف، وتثبت نسبة العامل إلى أحد المتعاطفين دون الآخر، فأصل وضعها الدلالة على احد الشيئين، فإذا قيل (مررت برجلٍ أو امرأة)، أشركت (أوْ) بين الاسمين المتعاطفين في الجر أولاً، وهو الإشراك اللفظي، ثم أثبتت أنّ المرور لأحد الاسمين دون الآخر، وسوت بين المتعاطفين في الشك الحاصل عند المتحدث، وفي نسبة المرور لأي من الاسمين تكون؟ [1]، يقول سيبويه: (ومن ذلك قولك: مررتُ برجلٍ أو امرأة، فأو: أشركت بينهما في الجر، وأثبتت المرور لأحدهما دون الآخر، وسوّت بينهما في الدعوى) [2]، وفي موضع آخر يقول: (تقول: جالس عمراً أو خالداً أو بشراً، كأنك قلت: جالس أحد هؤلاء، ولم ترد إنساناً بعينه، ففي هذا دليل أنّ كلّهم أهل أن يجالس، كأنك قلت: جالس هذا الضرب) [3].

ونسب صاحب الخزانة إلى الفرّاء قوله: (العرب تجعل (أوْ) نسقاً، مفرقة لمعنى ما صلحت فيه (احد)، كقولك: اضرب أحدهما زيداً أو عمراً، فإذا وقعت في كلام لا يراد به (احد) وان صلحت، جعلوها على جهة (بل))[4]، ولأنهما لأحد

---

(1) ينظر: الكتاب: 218/1، 489، والمقتضب: 28/2، ومعاني الحروف للرماني: 77، اللمع في العربية: 175 والخصائص: 2/ 457 وشرح اللمع /لابن برهان: 250/1، نتائج الفكر: 253، الايضاح في شرح المفصل: 207/2، ومغني اللبيب: 95.

(2) الكتاب: 1/ 218.

(3) المصدر نفسه: 1/ 489، وينظر فيه أيضاً: 1/ 482.

(4) خزانة الأدب: 4/ 423.

لأحد الشيئين امتنع أن يقال: سواء علي أقمت أو قعدت، لأن (سواء) لابد فيها من شيئين، لأنّه لا يقال: سواء عليّ هذا الشيء(1).

ومن أجل أنها لا تفيد التشريك في الحكم بين المتعاطفين وجب إفراد الضمير معها، وعدم المطابقة، كقوله تعالى: ﴿ **وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ**﴾[**البقرة270/2**] جاء الضمير في (يعلمه) مفرداً (لأن العطف (بأو)، وإذا كان العطف (بأو) كان الضمير مفرداً، لأن المحكوم عليه هو أحدهما... وأما أن يأتي مطابقاً لما قبله في التثنية والجمع فلا...) (2) وفي قوله تعالى: ﴿ **وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا**﴾ [**النساء 4/ 112**] قال: (ثم يرم به بريئا) ولم يقل: (بهما)، (لأن معنى قوله: (ومن يكسب خطيئة أو إثماً): ومنْ يكسب أحد هذبن الشيئين ثم يرم به، لأنَّ (أوْ) لأحد الشيئين، ولهذا تقول: زيد أو عمرو قام ولا يقال: زيد أو عمرو قاما) (3).

ولا يعطف (بأو) إلاّ في الموضع الذي لا يجوز فيه الاقتصار على المعطوف والمعطوف عليه، نحو: جاء زيد أو عمر، ولا تقع مع الأفعال التي تقتضي فاعلين أو أكثر، وكذلك الأسماء التي تقتضي اثنين فما زاد، لا يجوز أن يقال: تخاصم زيد أو عمرو، ولا: جلست بين زيد أو عمرو، وكذلك لا يقال: سيان زيد أو بكر (4) لأنه لا يجوز الاقتصار فيها على أحد الشيئين، فإن استعملت في مثل ذلك قدرت (بالواو) كقول امرئ القيس:

وظَلّ طُهاةُ اللحمِ ما بينُ منضجٍ   صَفيف شِواءٍ أَوْ قَديرٍ مُعجَّلِ

---

(1) ينظر: شرح قطر الندى: 305.

(2) البحر المحيط: 322/2.

(3) البيان في غريب إعراب القرآن: 1/ 267.

(4) ينظر: معاني الحروف / للرماني: 77، وآمالي ابن الشجري: 315/2.

أي: وقديد معجّل[1]

فالأصل في (أو) إذن، أنّها لأحد الشيئين أو الأشياء، وهذا يعني أنّها مشركة للمتعاطفين في اللفظ دون المعنى، وهذا ما عليه أكثر النحاة [2]، باستثناء ابن مالك [3]، وقد نسب إليه المرادي أيضاً قوله (أنّها تشرك في الإعراب والمعنى: لأن ما بعدها مشارك لما قبلها في المعنى الذي جيء بها لأجله، ألا ترى أنّ كل واحد منهما مشكوك في قيامه ؟)[4]واشترط لذلك أن لا تقتضي إضرابا [5]

ومن خصائص العطف بـ (أوْ) أن الجملة التي تقع معها يبدأ بها على اليقين، ثم يبدل هذا اليقين بالشك، يقول سيبويه: (ومن المبدل أيضاً قولك: مررتُ برجلٍ أو امرأة، إنما ابتدأ بيقين ثم جعل مكانه شيئاً أبدله منه فصار الأول والآخر الادعاء فيهما سواء فهذا شبيه بقوله: ما مررتُ بزيدٍ ولكن عمروٍ، ابتدأ بنفي ثم أكمل مكانه يقيناً)[6].

وتفارق (أو) في هذا المعنى (إمّا) وان كانا يشتركان في أنّهما لأحد الشيئين، أو الأشياء لا بعينه، يقول المبرد: (و(إمّا) في الخبر بمنزلة (أو) وبينهما فصل، وذلك أنك إذا قلت: جاءني زيد أو عمرو، وقع الخبر في (زيد) يقيناً حتى ذكرت (أو) فصار فيه وفي (عمرو) شك، و(إمّا) تبتدئ بها شاكاً، وذلك قولك: جاءني إمّا زيد، وإما عمرو، أي: أحدهما) [7].

---

(1) ينظر: جواهر الأدب: 120 وشرح الأشعار الستة الجاهلية: 105/1، والرواية فيه: (منْ بين) و (قدير معجل).

(2) ينظر: ارتشاف الضرب: 639/2.

(3) ينظر: التسهيل: 174.

(4) الجنى الداني: 245، وينظر: ارتشاف الضرب: 2/ 639.

(5) ينظر: التسهيل: 174.

(6) الكتاب: 219/1.

(7) المقتضب: 11/1.

فإذا قيل: ضربت إمّا زيداً وإمّا عمراً، فقد أعلم المتكلم المخاطَب أن الشك اعترضه في أول كلامه، كأنَّه قصد أن يقول: ضربت أحدهما، فـ (إمّا) تؤذن في أول ذكرها بأحد من الأمرين، أما إذا قيل: ضربتُ زيداً أو عمراً، فان المتكلم أراد أن يخبر المخاطب بضرب (زيد) دون (عمرو)، فهو متيقن، ثم اعترضه الشك فادخل (عمراً) في الضرب، وبذلك انتقل من اليقين والعلم إلى الشك، ولم يكن في نحو: ضربتُ إمّا زيداً وإمّا عمراً، يقين [1].

و(أو) مثل (الواو) لا ترتب، إذ لا فرق بين قولنا: جاءني زيدٌ أو عمروٌ، وقولنا: جاءني عمروٌ أو زيدٌ، لأن (أو) لأحد الشيئين، والواحد لا ترتيب فيه وبهذا يفسر قوله تعالى: **﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ [النساء 4/ 11]** فان التقدير: من بعد دينٍ أو وصية، وإنّما يقع الترتيب فيما إذا اجتمعا فيقدم الدَّين على الوصية [2].

وفي تعليل تقديم (الوصية) على (الدَّين) في هذه الآية، مع أنّ (الدَّين) مقدم عليها في الشريعة، يقول الطبرسي: (لأن (أو) لا توجب الترتيب، وإنما هي لأحد الشيئين، فكأنه قال: من بعد أحد هذين، مفرداً أو مضموماً إلى الآخر، كقولهم: جالس الحسن أو آبن سيرين، أي جالس احدهما، مفرداً أو مضموماً إلى الأخر)[3].

وقد رُوعي هذا الحكم لـ(أو) في المسائل الفقهية، فإن قال الزوج لزوجته: (إنْ كلمتك أو دخلت دارك فأنْت طالق) فأنّها تَطلَّق بواحد من الفعلين، فأيهما

---

(1) ينظر: المقتصد: 944/2، وشرح المفصل /لابن يعيش: 101/8.

(2) ينظر: املاء ما من به الرحمن: 169/1، والفتوحات الالهية: 362/1.

(3) تفسير التبيان: 3/ 132، وينظر ايضاً: الكشاف: 508/1، وامالي ابن الحاجب: 179/1، والبحر المحيط: 3/ 186.

وقع طلقت، لأن (أو) لأحد الشيئين، وهو بمنزلة القول: إنْ كلمتك وإنْ دخلت الدار فأنتْ طالق، لا فرق بينهما في وقوع الطلاق [1].

وفي التعبير البلاغي القرآني، مجيء(أو) لأحد الشيئين هو المعنى الأكثر[2] ومنه قوله تعالى:

1- **﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء 3/4]**، قال أبو حيان: (و(أو) هنا لأحد الشيئين)[3].

2-**﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُمْ مِنْ أَرْضِنَا أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾ [إبراهيم/ 13/14]**، قال أبو حيان: (و (أو) لأحد الشيئين، أقسموا على أنّه لابّد من إخراجهم أو عودهم في ملتهم، كأنهم قالوا: ليكونّن أحد هذين) [4].

3- **﴿ وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ الْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا﴾ [طه 20 /113]**

قال أبو حيان: (والظاهر أنّ (أوْ) هنا لأحد الشيئين [5].

---

(1) ينظر: الاشباه والنظائر: 4/243-244.

(2) دراسات لاسلوب القرآن الكريم: 1/ 587.

(3) البحر المحيط: 3/ 164.

(4) المصدر نفسه: 5/ 411.

(5) المصدر نفسه: 6/ 281.

المبحث الثاني

المعاني التي تخرج إليهـــــا (أو)

(او) عند المتقدمين من النحاة موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء في كل موضع تكون فيه، وما نُسب إليها من المعاني إنّما هي معانٍ مستفادة من القرائن[1] يقول ابن يعيش: (والذي يدل على أنّ أصلهما (أي: أو وإما) أحد الشيئين أنّه إذا لم يكن معك في الكلام دليل يوجب زيادة معنى على هذا المعنى لم يحمل في التأويل إلاّ عليه) [2]، وتتوزع هذه المعاني على ثلاثة أضرب من الكلام تقع فيها (أو)، وهي: الأمر، والخبر، والاستفهام.

أولاً: في الأمر

وله معنيان: التخيير والإباحة:

1-التخيير

وفيه تكون (أو) للتخيير بين شيئين، وقصد أحدهما دون الآخر [3]، نحو: كلْ سمكاً أو اشرب لبناً، فقد أمر المخاطب بأن يختار أحدهما ولا يجمعهما[4]، ومنه في التنزيل: **﴿... فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ...﴾ [المائدة 89/5]** إذ أوجبت الآية أحد هذه

---

(1) ينظر: شرح الكافية / للرضي: 2/ 370، والجنى الداني: 248، ومغني اللبيب: 65 والاتقان: 157/1 وشرح الاشموني: 42/2.

(2) شرح المفصل: 8/ 97.

(3) ينظر: الأزهية: 115،والمقتصد: 2/ 942 وامالي ابن الشجري: 314/2، شرح جمل الزجاجي: 233/1 والتسهيل: 176 ورصف المباني: 131.

(4) ينظر: امالي ابن الشجري: 314/2.

الثلاثة، فأيها فعل المكلّف فقد كفّر ولا يلزمه الجمع بينها[1] ومنه قوله تعالى: **﴿فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقرة 196/2].**

وقد شرط النحاة لإفادة معنى (التخيير) أن يكون بعد الأمر لفظاً كما في المثال المتقدم، أو تقديراً، كما في الآيتين المتقدمتين، لأنّ لفظ الآيتين وإن كان خبراً، لكن المعنى على الأمر، أي: فليكفّر وليفد[2].

ويرى عبد السلام محمد هارون أن الحق في هذه المسألة خلاف ما اشترطه النحاة، لأنّ (أو) قد تفيد (التخيير) وليس في الكلام طلب، كأن يقال: أنت مخيّر في أن تتزوج هندا أو أختها، وليس في الكلام طلب[3] ويعزز رأي عبد السلام محمد هارون أنّ سيبويه جوّز أن تكون (أو) (للتخيير) بعد غير الطلب، إذ جعلها للتخيير في قوله تعالى: **﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات 147/37]** كما نقل الرماني ذلك عنه[4] فلا مانع من أن يتسع الباب ليشمل الطلب وغير الطلب.

كما شرط النحاة في هذا المعنى أن يمتنع الجمع بين المتعاطفين، فإذا قيل: تزوج هنداً أو أختها، دلّ ذلك على عدم جواز الجمع بينهما في الزواج، لامتناع الجمع بين الأختين[5]، أما ما قيل من إمكان الجمع في آيتي الكفارة والفدية المتقدمين فقد ردّ ابن هشام على ذلك بقوله: (يمتنع الجمع بين الإطعام والكسوة والتحرير اللاتي كل منهن كفارة، وبين الصيام والصدقة والنسك، اللائي كل

---

(1) ينظر: شرح المفصل: 100/8.

(2) ينظر: حاشية الدسوقي: 66/1.

(3) ينظر: الأساليب الإنشائية في النحو العربي:112.

(4) ينظر: معاني الحروف: 78 وينظر: أمالي ابن الشجري:318/2- 319، ولم اعثر عليه في الكتاب.

(5) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: 144/2.

منهن فدية، بل تقع واحدة منهن كفارة أو فدية والباقي قربة مستقلة خارجة عن ذلك)[1].

افادة (أو) معنى (التخيير) في الاستعمال القرآني:

يعدّ معنى (التخيير) أحد معاني (أو) الرئيسة، وهو أحد معانٍ ثلاثة ذكرها سيبويه لـ(أو)[2]، وفي القرآن الكريم يكاد هذا المعنى يجمع بين استعمالات (أو) فيه، حتى عدّت كل (أو) فيه للتخيير، ففي تفسير الطبري (... عن مجاهد قال: كل شيء في القرآن "أو، أو" فصاحبه بالخيار[3] وفي تفسير القرطبي (أن ابن عباس قال: ما كان في القرآن (أو) فصاحبه بالخيار[4]).

ومن أمثلة استعمالها مفيدة معنى (التخيير) قوله تعالى:

1-**﴿ وَإِذَا حُيِّيتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا﴾ [النساء 86/4]**، قال أبو حيان:(الظاهر أنّ التحية السلام، وأن المسلّم عليه مخيّر بين أن يرد أحسن منها أو أن يردّها، يعني مثلها، (فأو) هنا للتخيير)[5].

2- **﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [المائدة 89/5]**، قال الزمخشري: (فان قلت: ما معنى (أو) قلت: التخيير وإيجاب إحدى الكفارات الثلاثة على الإطلاق، بأيتها أخذ المكفّر فقد أصاب)[6].

---

(1) مغني اللبيب: 88، وينظر: البرهان: 211/4.

(2) ينظر: الكتاب:218/1، 219، 489، والتوابع في كتاب سيبويه: 269.

(3) تفسير الطبري: 36/2.

(4) ينظر: البرهان: 213/4 والإتقان:157/1.

(5) البحر المطيح: 310/3.

(6) الكشاف: 673/1، وينظر: الصاحبي في فقه اللغة:127.

3-﴿ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا ...﴾ [الأنعام 35/6]، قال الزركشي:(تقديره: (فآفعل) كأنه خيّر على تقديره الاستطاعة أن يختار أحد الأمرين، لأن الجمع بينهما غير ممكن)[1].

4-﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات 147/37]، قيل في (أو) في هذه الآية أوجه كثيرة منها: (أن تكون للتخيير، والمعنى: أنهم إذا رآهم الرائي تخيّر في أن يعدّهم مائة ألف أو يزيدون)[2].

5- ﴿قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا (2) نِصْفَهُ أَوِ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا (3) أَوْ زِدْ عَلَيْهِ وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا﴾ [المزمل 4/73]، قال الزمخشري: (المعنى: التخيير بين أمرين: بين أن يقوم من نصف الليل على البت، وبين أن يختار أحد الأمرين وهما النقصان من النصف والزيادة عليه)[3].

2-**الإباحة:**

المعنى الثاني الذي تخرج إليه (أوْ) بعد الأمر هو معنى الإباحة، وتعني: (ترك المخاطب حراً في اختيار أحد المتعاطفين فقط، أو اختيار هما معاً، والجمع بينهما إذا أراد)[4] وتقع فيه (أوْ) قبل ما يجوز فيه الجمع نحو: **جالس الحسن أو ابن سيرين، تعلّم الفقه أو النحو**، ففي المثال الأول كأنه قيل: هذان الرجلان أهل للمجالسة، فان جالس المخاطب الحسن فهو مصيب، وإنْ جالس ابن سيرين فهو

---

(1) البرهان: 211/2.

(2) البيان في غريب إعراب القرآن:308/2.

(3) الكشاف:636/4.

(4) النحو الوافي: 487/3.

مصيب، وان جمع بينهما فهو مصيب[1]، يقول الزجاجي: (هذه إباحة وإطلاق، فان جالس بعضهم كان مصيباً، لأن معناه: جالس هذا الصنف من الناس)[2].

و(أوْ) في هذا المعنى، كما يؤكد ذلك أبو حيان، باقية على معناها الدال على أحد الشيئين أو الأشياء، وأن معنى (الإباحة) لم يؤخذ من لفظ (أوْ) ولا من معناها، إنما أخذ من صيغة الأمر مع قرائن الأحوال، وإنما دخلت (أوْ) لغلبة العادة في أن المشتغل بالفعل الواحد لا يشتغل بغيره ولو جمع بين المباحين لم يعص[3].

ويجمع بين (أوْ) التي للإباحة، و(الواو) جواز الجمع بين الشيئين في كل منهما، ولهذا قال ابن مالك في (أوْ): (وتعاقب الواو في الإباحة كثيراً)[4]، غير أنّ بينهما فرقاً يوضحه المثال الآتي: لو قيل: جالس الحسن وابن سيرين، لم يجز للمأمور مجالسة أحدهما دون الآخر، وإذا قيل له: **جالس الحسن أو ابن سيرين**، جاز له الجمع معاً، أو أحدهما، أو أن يجالسهما وغيرهما ممن هو مثلهما في الفضل[5]، ومن هنا تتضح الحكمة في التعبير بـ(أوْ) بدلاً من (الواو) في قوله تعالى ﴿**...مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنٍ**﴾ **[النساء 11/4]** إذ إنّ الواجب في الوصية والدَّين أداؤهما حسب وجود كل واحد منهما، (أما لو عبّر (بالواو) للزم أن يكونا حاصلين في كل مال، لأن (الواو) تفيد الجمع، وهذا غير محقق، لأنه قد

---

(1) ينظر: المقتضب: 10/1، ومعاني القرآن وإعرابه 27/2، وآمالي المرتضى:54/2.

(2) حروف المعاني/للزجاج:50.

(3) ينظر: البحر المحيط: 83/1.

(4) التسهيل:176، وينظر: شرح الاشموني:422/2.

(5) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 234/1.

توجد الوصية ولا يوجد الدّين، وقد يوجد الدّين ولا توجد الوصية، ولكنه لما عبّر بـ(أوْ) المفيدة للإباحة دفع هذا اللزوم)[1].

ومعنى (الإباحة) في نحو: (جالس الحسن أو ابن سيرين) مشبهٌ (للتخيير) من وجه، ومفارق له من وجه آخر، فالمعنيان متشابهان في أن المخاطب إن جالس احدهما، كان مطيعاً، ويفترقان في أن المخاطب في معنى (الإباحة) إن جالسهما معاً كان جائزاً، وفي (التخيير) لو قيل: اضرب زيداً أو عمراً، فضربهما جميعاً لم يجز[2]، وخلاصة الفرق بينهما (أنّ الإباحة يجوز فيها الجمع بين الفعلين، والاقتصار على أحدهما، وفي التخيير يتحتم أحدهما ولا يجوز الجمع)[3].

وإذا دخل النهي على التخيير والإباحة امتنع فعل الجميع[4]، يقول سيبويه: (وان نفيت هذا قلت: لا تأكل خبزاً أو لحماً أو تمراً كأنّه قال: ولا تأكل شيئاً من هذه الأشياء، ونظير ذلك قوله عز وجل: **﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ [الانسان 24/76]** أي لا تطع أحداً من هؤلاء [5].

ويقول المبرد: (فإذا نهيت عن هذا قلت: لا تأت زيداً أو عمراً أو خالداً، أي: لا تأت هذا الضرب من الناس) [6].

---

(1) اثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام:136- 137، وينظر فيه: معاني القرآن وإعرابه:23/2.

(2) ينظر: المقتصد:943/2.

(3) شرح الكافية/ للرضي: 370/2، وينظر أيضاً: الأزهية: 115، والمقتصد: 943/2، وامالي ابن الشجري: 314/2، وشرح جمل الزجاجي: 234/1، ورصف المباني:131.

(4) ينظر في هذه المسألة: المقتضب: 11/1 والازهية: 115، والمقتصد:943/2، وشرح المفصل /لابن يعيش: 100/8 وشرح الكافية:371/2.

(5) الكتاب: 489/1.

(6) المقتضب: 301/3.

ونقل السيوطي عن أبي البقاء العكبري قوله: ((أو) في النهي نقيضة (أو) في الإباحة، فيجب اجتناب الأمرين كقوله (ولا تطع منهم أثماً أو كفوراً) فلا يجوز فعل أحدهما، فلو جمع بينهما كان فعلاً للمنهي عنه مرتين، لأن كل واحد منهما أحدهما)[1].

و(أو) إذا دخل عليها النهي تكون أركد من (الواو)، لأنَّه إذا قيل: لا تُطع زيداً وعمراً، فأطاع أحدهما كان غير عاص، لأنه أُمر أن لا يطيع الاثنين، أما النهي مع (أو) كما في قوله تعالى: (ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً) دلّت (أو) على أن كل واحد منهما أهل أن يعصى [2]، يقول الزجاج في هذا المعنى: (و(أو) بليغة في هذا المعنى، لأنك إذا قلت: لا تطع زيداً وعمراً، فجائز أن تكون نهيتني عن طاعتهما معاً في حال إن أطعت زيداً على حدته لم أكن عصيتك، وإذا قلت: لا تطع زيداً أو عمراً أو خالداً، فالمعنى أن هؤلاء كلهم أهل ألا يطاع فلا تطع واحداً منهم، ولا تطع الجماعة) [3].

وفي التعبير القرآني وردت (أو) مفيدة معنى الإباحة، ومن أمثلتها قوله تعالى:**﴿ ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ [البقرة 74/2]** قال الزجاج: ((أو) ههنا لغير معنى الشك، ولكنها (أو) التي تأتي للإباحة... فالتأويل: اعلموا أن قلوب هؤلاء إن شبهتم قسوتها بالحجارة فأنتم مصيبون أو بما هو اشد فأنتم مصيبون) [4].

---

(1) الإتقان: 157/1.

(2) ينظر: مجمع البيان: 1/ 412 وينظر: معاني القرآن وإعرابه: 263/5، والبحر المحيط: 8/ 401.

(3) معاني القرآن وإعرابه: 302/2، وللمزيد من أقوال العلماء في هذه المسألة ينظر: الكشاف: 675/4، وتفسير الرازي: 30/ 259، وتفسير القرطبي: 149/19.

(4) معاني القرآن وإعرابه: 156/1.

2- ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ [النساء 11/4]

قال الزمخشري: (فإن قيل: ما معنى أو ؟ قلت: معناها الإباحة، وأنه إنْ كان أحدهما أو كلاهما قُدّم على قسمة الميراث، كقولك: جالس الحسن أو ابن سيرين) [1].

3-﴿ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوِ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ﴾ [الأنعام 146/6].

قال الزجاج: (و(أو) دخلت على طريق الإباحة، كما قال جل وعز: (ولا تطع منهم آثماً أو كفورا) فالمعنى: كل هؤلاء أهل أن يعصى فاعصِ هذا واعصِ هذا) [2]، وقال الزمخشري: (و(أو) بمنزلتها في قولهم: جالس الحسن أو آبن سيرين) [3].

4-﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ [الانسان 24/76]

قال أبو البركات الانباري: (أو) ههنا للإباحة، أي لا تطع هذا الضرب كقولك: جالس الحسن أو آبن سيرين، أي: أبحتك مجالسة هذا الضرب، والنهي في هذا كالأمر، ولو قال: لا تطع آثماً لا تطع كفوراً، لانقلب المعنى، لأنه حينئذ لا تحرم طاعتهما كليهما) [4].

(1) الكشاف: 483/1 وينظر: الفتوحات الإلهية: 362/1.

(2) معاني القرآن وإعرابه: 1301/2-302.

(3) الكشاف: 75/2.

(4) البيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 484، وينظر: البحر المحيط: 8/ 401.

ثانياً: في (الخبر)

و(لأو) فيه معان منها:

1-**الشك والإبهام**:

حق (أو) كما يرى المبرد، أن تكون في الشك لأحد الشيئين، ثم يتسع فيها الباب [1]، والزمخشري يسمى (أو) حرف الشك، ويرى أنها في أصله لتساوي شيئين فصاعدا في الشك، ثم اتسع فيها فاستعيرت للتساوي في غير الشك [2].

ولعل مجيء (أو) في الخبر المشكوك فيه يكون اقرب المعاني إلى أصل وضعها، وهو الدلالة على أحد الشيئين المذكورين معها، لأن الشك في الأصل تردد بين أمرين، من غير ترجيح لأحدهما، على الآخر، إلا أن هذا لا يعني أنها وضعت للشك، فقد تكون في الخبر ولاشك فيه [3].

مثالها في إفادة معنى الشك قول المتكلم إذا كان شاكاً في الأمر: **ضربتُ زيداً أو عمراً**،أراد المتكلم أن يخبر بضربه زيداً، فاعترضه شك، فجوّز أن يكون قد ضرب عمراً، فأتي (بأو) وعطف (عمراً) على (زيد)، فصار الكلام مفيداً أنه ضرب واحداً من زيد وعمرو، بغير عينه [4].

وتشارك (أو) في إفادة معنى الشك (إِمّا)، إلا أن بينهما فرقاً، فالمتكلم مع (إمّا) يبني كلامه على الشك ابتداءً، وفي (أو) يبينه على اليقين، فيقول: قام زيد، ثم يدركه الشك، فيقول: أو عمرو [5].

---

(1) المقتضب: 301/3.

(2) الكشاف: 81/1، وينظر: تفسير الرازي: 78/1.

(3) ينظر: نتائج الفكر: 253.

(4) ينظر: المقتضب: 301/3، الازهية:115 المقتصد: 2/ 942، امالي ابن الشجري: 314/2 شرح المفصل: 99/8.

(5) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 1/ 233.

وأكثر ما يكون استعمال (أو) في هذا المعنى أن يكون المتكلّم هو الشّاك في الخبر وعلى السامع أن يحمل الكلام على شك المتكلم، وقد ترد أيضاً والمتكلّم غير شاك، وإنما أراد تشكيك السامع بأمر قصده فأبهم عليه وهو عالم به، ويطلق على هذا المعنى: (الإبهام) ويفرق الرضي بينهما بقوله: (فالشك: إذا أخبرت عن أحد الشيئين ولا تعرفه بعينه، والإبهام: إذا عرفته بعينه وتقصد أن تبهم الأمر على المخاطب، فإذا قلت: جاءني زيدٌ أو عمروٌ، ولم تعرف الجائي منهما، (فأو) فيه للشك، وإذا عرفته وقصدت الإبهام على السامع فهو للإبهام)[1] وبعبارة أخرى يقول المرادي: (والفرق بينهما أنّ الشك من جهة المتكلّم والإبهام من جهة السامع)[2]،ويمثل النحاة لمعنى الإبهام بقول بيد:

تَمَنَّى ابنتاي أنْ يَعيش أبوهما وهل أنا إلا من رَبيعة أو مُضَر[3]

وقد علم لبيد أنه من (مضر) وليس من (ربيعة) وإنما أراد: هل أنا إلا من احد هذين الجنسين، كأنه أبهم عليهما(وإنما حسن ذلك لأن قصده الذي أجرى إليه هو أَنْ يخبر بكونه ممن يموت ويفنى، ولا يخل به إجمال ما أجمل في كلامه، فاضرب عن التفصيل لأنه لا فائدة فيه، ولأنه سواء كان من ربيعة أو مضر، فموته واجب)[4].

ويجري هذا المجرى قولهم: ما أطعمتك إلا حلواً أو حامضاً، فيبهمون على المخاطب ما يعلمون أنه لا فائدة في تفصيله، والمعنى: ما أطعمتك إلا أحد هذين

---

(1) شرح الكافية: 2/ 370 وينظر في معنى الإبهام في (او)، شرح اللمع: 250/1 وشرح المفصل: 99/8.

(2) الجنى الداني: 245.

(3) ينظر: أمالي المرتضى: 55/2 وشرح المفصل: 99/8، وخزانة الأدب: 4/ 424.

(4) أمالي المرتضى: 55/2-56.

الضربين، وكذلك قولهم: أكلت بُسرة أو تمرة، والمتكلم قد علم ما أكل على التفصيل، إلا أنه أبهمه على المخاطب(1).

من أسرار التعبير القرآني في إفادة (أو) معنى الشك والإبهام:

بدءاً، لابد من الإشارة إلى أن كل آية وردت فيها (أو) التي تفيد التشكيك يجب أن تؤول على أن المراد التشكيك المتصور في المخاطبين، بحسب ما تقتضيه عقولهم، لأن التشكيك لا يليق به سبحانه وتعالى (2)، ومن الآيات التي حملت على هذا المعنى قوله تعالى:

1-﴿ **فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً** ﴾ [**النساء 77/4**]، قال الطوسي: (قوله)أو أشد خشية) ليس معنى (أو) ههنا الشك، لأن ذلك لا يجوز عليه تعالى، وقيل في معناها، أنها دخلت للإبهام على المخاطب، والمعنى: أنهم على أحد الصفتين، وهذا أصل (أو) وهو معنى واحد على الإبهام) (3).

2- ﴿ **أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا** ﴾ [**يونس 24/10**]، قال أبو حيان (أبهم في قوله (ليلاً ونهاراً) وقد علم تعالى متى يأتي أمره (4)، وقال الزركشي: (يريد: إذا أخذت الأرض زخرفها، وأخذ أهلها الأمن أتاها أمرنا وهم لا يعلمون، أي فجأة، فهذا إبهام، لأن الشك محال على الله تعالى) (5).

3- ﴿ **قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ** ﴾ [**الكهف 19/18**]، (أوْ) للشك (6).

---

(1) ينظر: تفسير الطبري: 1/ 362، وآمالي المرتضى: 55/2.

(2) ينظر: الأساليب الإنشائية في النحو العربي: 44.

(3) تفسير التبيان: 3/ 262.

(4) البحر المحيط: 144/5.

(5) البرهان: 209/4.

(6) ينظر: مغني اللبيب: 87، والاتقان: 1/ 157 وهمع الهوامع: 5/ 247 وشرح الاشموني: 2/ 423.

4- ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [سبأ 24/34].

فالله تعالى يعلم من وحّد الله تعالى وعبده هو على الهدى، وأن من عبد غيره هو في ضلال مبين، ويقول الاخفش: (فليس هذا لأنه شك، ولكن هذا في كلام العرب على انه هو المهتدي، وقد يقول الرجل لعبده: أحدنا ضاربٌ صاحبه، فلا يكون فيه إشكال على السامع أن المولى هو الضارب) [1].

وعلق ابن الشجري على الآية الكريمة بعد أن عرض أقوال النحاة والمفسرين فيها: (وأقول إن هذا اللفظ جاء على الإبهام، لأن المشركين إذا فكروا فيما هم عليه عند سماع هذا الكلام... علموا أن النبي والمسلمين على الهدى، وأنهم هم على الضلال، فبعثهم ذلك على الإسلام، فهذه الفائدة العظيمة هي الداعية إلى الإبهام في هذا الكلام) [2].

5- ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات 147/37].

أحد الوجوه التي قيلت في الآية الكريمة: (هو كما تقول: جاءني زيدٌ أو عمروٌ، وأنت تعرف من جاءك منهما، إلا أنك أبهمت على المخاطب) [3].

6- ﴿ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾ [النجم 9/53].

قال العكبري / ((أو) على الإبهام، أي: لو رآه الرائي لالتبس عليه مقدار الرعب)[4].

2-التقسيم:

تفيد (أو) معنى التقسيم، فيقال: الكلمة: اسم أو فعلٌ أو حرف، ونحو: المادة: صلبة أو سائلة أو غازية [5]، وعبر ابن مالك عن هذا المعنى بـ(التقسيم) في

---

(1) معاني القرآن: 2/ 445، وينظر أيضاً: معاني القرآن / للفرّاء: 2/ 362.

(2) أمالي ابن الشجري: 2/ 316-317.

(3) تفسير القرطبي: 15/ 133 وينظر: تفسير الرازي: 26 /166.

(4) إملاء ما من به الرحمن: 2/ 246.

(5) ينظر: معاني النحو: 3/ 247.

ألفيته، إذا قال: خيّرْ، أبحْ، قسمْ بأو وأبهم [1]، إلا أنه عدل عن هذا التعبير إلى تعبير آخر هو (التفريق المجرد)[2]، ويعني (بالمجرد) المجرد من معاني الشك والإبهام والتخيير [3]، ومثل له بقوله تعالى: **﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾ [البقرة 2/ 135]** و **﴿ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا﴾ [النساء 4/ 134]** [4]

وعُلل هذا العدول بان استعمال (الواو) فيما هو تقسيم أجود من استعمال (أو)[5]، نحو: الكلمة: أسمٌ وفعلٌ وحرف، وقول الشاعر:

ونَنصر مولانا ونعلمُ أنّه كما الناس مجرومٌ عليه وجارم[6]

وردّ ابن هشام على عدول ابن مالك بأن مجيء (الواو) في التقسيم أكثر لا يقتضي أن (أو) لا تأتي له، بل إثباته الأكثرية (للواو) يقتضي ثبوته بقلة لـ (أو)[7]. (أو)[7].

وعدل بعض آخر من العلماء عن هذين التعبيرين إلى تعبير آخر هو: (التفصيل)، منهم أبو البقاء العكبري [8]، وابن عصفور[9]، والزركشي [10]، ومثلوا لهذا المعنى بقوله تعالى: **﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾ [البقرة 2/ 135]** ومن استعمال تعبير(التفصيل) قول ابن قيم الجوزية في معنى قول الشاعر:

---

(1) ينظر: شرح ابن عقيل: 2/ 231.

(2) ينظر: التسهيل: 176 ومغني اللبيب: 92.

(3) ينظر: المفردات النحوية: 80.

(4) ينظر: مغني اللبيب: 92.

(5) ينظر: الجنى الداني: 194.

(6) ينظر: مغني اللبيب: 92 وشرح الاشموني: 2/ 424.

(7) ينظر: المصدر نفسه: 92، وهمع الهوامع: 6/ 249.

(8) ينظر: إملاء ما من به الرحمن: 58/1، 109.

(9) ينظر: شرح جمل الزجاجي / 1/ 233.

(10) ينظر: البرهان: 4/ 210.

فَقَــالوا: لَنَــا ثنتــان لابُــدَ منهُمــا　　　صــدور رمــاحٍ أُشــرِعت أو سلاســلُ

(أي: لا بـد منهمـا في الجملـة، ثـم فصـل الاثـنين، بالرمـاح والسلاسـل، فبعضـهم لـه الرمـاح قتيلاً، وبعضـهم لـه السلاسـل أسـرا، فهـذا علـى التفصيل والتعـيين، والأول علـى الجملـة، فـالأمران واقعـان جملـة، وتفصـيلهما بمـا بعـد (أو))[1].

وآختار فريق آخر لهذا المعنى تعبيراً آخر، هو (التنويع) نذكر منهم الهروي، ومثل له بقوله (ما أكلتُ إلا تمراً أو زبيباً) ومن التنزيل قوله تعالى: **﴿قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ﴾ [الذاريات 51/51]** [2]، ومن التعبير البلاغي القرآني لـ(أو) وهـي تفيد التقسيم قوله تعالى:

1- **﴿...وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ...﴾ [البقرة 185/2].**

قال أبو حيان: (ومعنى (أو) هنا التنويع)[3].

2- **﴿...إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا...﴾ [النساء 135/4].**

قال العكبري: (أو) على بابها، وهي هنا لتفصيل ما أُبْهم في الكلام)[4].

3- **﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ [الأعراف 7/ 4].**

قال القرطبي:(ليس (أو) للشك، بل للتفصيل، كقولك: لأكرمنك منصفاً لي أو ظالماً)[5].

---

(1) بدائع الفوائد: 199/1، وينظر: نتائج الفكر 253.

(2) ينظر: الأزهية: 115.

(3) البحر المحيط: 32/2.

(4) إملاء ما من به الرحمن:197/1- 198.

(5) تفسير القرطبي: 163/7.

4- ﴿كَذَلِكَ مَا أَتَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ﴾ [الذاريات 52/51].

قال أبو حيان:((أو) للتفصيل، أي: قال بعض: ساحرٌ، وقال بعض: مجنون، وقال بعض كلاهما)[1].

5-﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ (14) يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ (15) أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ﴾ [البلد 90/14- 16]، قال أبو حيان: (أو) هنا للتنويع)[2].

3- أن تكون للجمع بمنزلة واو العطف:

زاد الكوفيون في معاني (أو) المتقدمة معنيين آخرين:أحدهما: أن تكون للإضراب بمعنى (بل) فلا يكون بعدها إلاّ الجمل، وهي حينئذٍ لا تكون حرف عطف بل حرف استئناف[3]، والآخر: أن تكون للجمع بمنزلة (واو العطف)، ولهم في المعنى الثاني احتجاجات من القرآن الكريم والشعر العربي، فمما احتجوا به من القرآن الكريم قوله تعالى:﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ [طه 44/20]، و﴿لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا﴾ [طه 113/20]،و﴿أَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات 147/37]. [4]

ومن الشعر العربي احتجوا بقول الشاعر توبة بن الحمير:

وَقَد زَعَمَتْ ليلى بأني فاجر   لنفسي تقاها أو عليها فجورها[5]

وقول جرير:

---

(1) البحر المحيط: 142، وينظر أيضاً، 157/1، والفتوحات الألهية: 202/4.

(2) المصدر نفسه:476/8.

(3) ينظر: شرح الكافية/للرضي: 369/2 والإنصاف: م 67 ص254.

(4) ينظر: أمالي ابن الشجري:2/ 317، والإنصاف:254.

(5) ينظر: أمالي ابن الشجري: 317/2.

نال الخلافة أو كانت له قدراً   كما أتى ربّه موسى على قدرِ[1]

والشواهد على هذا النحو، كما يذكر الانباري، من كتاب الله تعالى وكلام العرب أكثر من أن تحصى[2].

ووافق الكوفيين في هذه المسألة من البصريين قطرب[3] وأبو عبيدة[4]، والأخفش والجرمي[5]، وأبو منصور الأزهري[6]، وابن مالك[7]، ويتضح موقف أبي عبيدة في جملة من الآيات حمل فيها (أو) على معنى (الواو) منها قوله تعالى: **﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [سبأ 34/ 24]**، قال أبو عبيدة: (مجازه: إنّا لعلى هدى وإياكم في ضلال مبين، لأنّ العرب تضع (أو) في موضع (واو الموالاة)[8]، وقوله تعالى: **﴿وَقَالَ سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ﴾ [الذاريات 51/ 39]**.

قال أبو عبيدة:((أو) هاهنا في موضع (الواو) التي للموالاة، لأنّهم قد قالوهما جميعاً له)[9].

وفي قوله تعالى: **﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان 24/76]** يقول أبو عبيدة: (ليس هاهنا تخيير، أراد: آثمًا وكفورا)[10].

---

(1) تفسير الطبري: 149/1.

(2) ينظر: الإنصاف: 254.

(3) ينظر: الخصائص: 461/2.

(4) ينظر: إعراب القرآن/ للنحاس: 240/3.

(5) ينظر: ارتشاف الضرب: 639/2، والجنى الداني: 245 وهمع الهوامع: 248/5، وشرح الاشموني: 424/2.

(6) ينظر: ارتشاف الضرب: 639/2 وهمع الهوامع:248/5.

(7) ينظر: التسهيل: 176، وهمع الهوامع: 248/5.

(8) مجاز القرآن: 148/2.

(9) المصدر نفسه: 227/2.

(10) المصدر نفسه: 280/2.

ومن حَمْلِ الأخفش (أو) على معنى (الواو) قوله في الآية الكريمة: **﴿ ...فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ [البقرة 74/2]**، (وليس قولك (أو أشد) كقولك: هو زيدٌ أو عمروٌ، إنما هذه (أو) التي في معنى (الواو) نحو قولك: نحن نأكل البرّ أو الشعير أو الأرز، كل هذا نأكل)[1].

ومن منع هذا المعنى من البصريين احتج بأنّ الأصل في (أو) أن تكون لأحد الشيئين بخلاف (الواو)، لأن (الواو) معناها الجمع بين الشيئين، وهو مخالف لمعنى (أو)، وقالوا: (والأصل في كل حرف أن لا يدل إلا على ما وضع له، ولا يدل على معنى حرف آخر)[2] لئلا يفضي إلى اللبس وإسقاط فائدة الوضع[3].

ولعل أبرز المانعين للقول بهذا المعنى من البصريين هو أبو جعفر النحاس، فهو القائل بأن (الحُذّاق من أهل العربية لا يجيزون أن يكون (أو) بمعنى (الواو) لاختلافهما)[4]، وفي رده على قول قطرب بأن (أو) بمعنى (الواو) في قوله تعالى **﴿أَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات 147/37]** يقول: لأن((الواو) معناها خلاف (أو) فلو كانت إحداهما بمعنى الأخرى لبطلت المعاني ولو جاز ذلك لكان: وأرسلناه إلى أكثر من مائة ألف، أخصر)[5].

وحقيقة مسألة إفادة (أو) معنى (الواو) أنّها مسألة غير خلافية بين الكوفيين والبصريين، كما صوّر ذلك صاحب (الإنصاف) وخصّها بالمسألة (67)[6]، بدليل أن مِن بين القائلين بها عدداً من النحاة من غير المنسوبين إلى المدرسة الكوفية أمثال: قطرب وأبي عبيد والاخفش والجرمي وغيرهم، واشتراك

---

(1) معاني القرآن:1/ 107، وينظر منه أيضاً: ض/32.

(2) الانصاف: 255.

(3) ينظر: جواهر الأدب: 124.

(4) اعراب القرآن: 420/1.

(5) المصدر نفسه: 773/2، وينظر منه أيضاً: 9/3، 263، 584، وتفسير القرطبي: 132/15.

(6) ينظر: الانصاف: 254.

نحاة كوفيين وبصريين بمثل هذه الكثرة يخرجها من إطار الخلاف بين المدرستين النحويتين، ان وجدتا حقيقة، بل أن نسبة القول بهذه المسألة إلى الكوفيين تبدو غير دقيقة، إذ لم يذكر ابن الشجري والانباري، وهما أشهر من نَسَبَ القول بها إلى جماعة الكوفيين اسم نحوي كوفي واحد قال بها، ويعتضد هذا الرأي أن الرجوع إلى مراجع النحو الكوفي أمثال معاني القرآن/ للفراء، ومجالس ثعلب، وغيرهما، يؤكد ذلك، إذ إنها تخلو على حد علم الباحث، من الإشارة إلى هذه المسألة، وربما يكون الموضع الوحيد الذي أوهم القرطبي ونسب فيه القول بهذا المعنى إلى الفراء[1]، هو حديث الفراء عن قوله تعالى**﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى ﴾ [سبأ 34/ 24]** وفيه نقل قول المفسرين لمعنى الآية وحَمْلَهم معنى (أو) على معنى (الواو)، وهو وإن شاركهم في دلالة المعنى العام للآية على ذلك، فأنه يؤكد أن العربية على غير ذلك (لا تكون (أو) بمنزلة (الواو)، ولكنها تكون في الأمر المفوّض، كما تقول: **ان شئت فخذ درهماً أو اثنين**، فله أن يأخذ واحداً أو اثنين، وليس له أن يأخذ ثلاثة، وفي قول من لا يبصر العربية ويجعل (أو) بمنزلة (الواو) يجوز له أن يأخذ ثلاثة)[2].

وخلاصة القول في هذه المسألة أن كثرة الشواهد من القرآن الكريم، والكلام العربي، التي حملت فيها (أو) على معنى (الواو) قد دفعت عدداً من العلماء العرب إلى الوقوف عندها، وحاولوا أن يجدوا تفسيراً لها، فقد وقف عندها الطبري، وذهب إلى أن دلالة (أو) على معنى (الواو) في عدد من الشواهد إنما هو متأتٍ من سياق الكلام المحيط بـ(أو)، يقول: (و (أو) وان كانت في بعض الكلام تأتي بمعنى الشك، فإنها قد تأتي دالة على مثل ما تدل عليه (الواو)، إما بسابق من الكلام قبلها، وإما بما يأتي بعدها)[3].

---

(1) ينظر: تفسير القرطبي: 299/14، 50/17.

(2) معاني القرآن:2/362.

(3) تفسير الطبري: 149/1، ينظر منه أيضاً: 363.

وذهب أبو علي الفارسي إلى أن تعاقب الحرفين (أو) و(الواو) في معنى (الإباحة) نحو: جالس الحسن أو ابن سيرين، وفيها أفادت (أو) هنا جواز الجمع هو الذي حسن جواز استعمالها بمعنى (الواو) في مواضع أخر، وهو الذي جوّز للشاعر أن يقول:

وكان سِيّانِ أنْ لا يُسْرحوا نَعَماً أوْ يَسْرحُوه بها واغبَّرتِ السُّوحُ

قال أبو علي: (فإنما آنسه بذلك: أنّك تقول: جالس الحسن أو ابن سيرين، فيستقيم له أن يجالسهما جميعاً)[1]، وفي شرح الجرجاني لكلام أبي علي قال: (فأو تفيد إباحة الجمع والواو توجبه، فلما كان فيه معنى الجمع استعمله في هذا الموضع استعمال الواو)[2]، ولشاعر آخر أن يقول:

سيان كسر رغيفه أو كسر عظم مَن عظامه

وكان القياس أن يكون العطف فيه (بالواو) دون (أو) لأن العطف (بأو) في هذا الموضع من المعنى (سيان أحدهما) كلام مستحيل، لأن التسوية إنما تكون بين شيئين فصاعدا[3]، وتبع أبا علي في هذا الرأي ابن مالك[4].

ولكن الوقفة المهمة في هذا المسألة نجدها عند ابن جني، إذ استطاع أن يجمع بين ما ذهب إليه الطبري من أثر القرينة في الدلالة على معنى (الواو)، وما ذهب إليه أستاذه أبو علي في التدرج في استعمال (أو) في (الإباحة) إلى غيره من مواضع (الواو)، وذلك حين جعل المسألة في باب (في تدريج اللغة: وذلك أن يُشبه

---

(1) المقتصد: 939/2.

(2) المصدر نفسه: 2/ 940.

(3) المصدر نفسه: 939/2، وينظر: خزانة الأدب: 342/2- 343، 425/4.

(4) ينظر: التسهيل: 176.

شـيءٌ شـيئاً مـن موضـع فيُمضـي حكمـه علـى حكـم الأول، ثـم يُرقَّـى منـه إلى غيره)[1].

يقـول ابـن جـني: (فمـن ذلـك قـولهم: جـالس الحسـن أو ابـن سـيرين، ولـو جالسهما جميعـاً لكـان مصيباً، مطيعـاً لا مخالفـاً، وان كانـت (أو) إنمـا هـي في أصل وضعها لأحـد الشيئين، وإنمـا جـاز ذلـك في هـذا الموضـع، لا لشـيء رجـع إلى نفس (أو) بل لقرينة انضمّت من جهة المعنى إلى (أو)، ... ثم انـه لما رأى (أو) في هـذا الموضع قد جرى مجرى (الواو) تدرّج مـن ذلـك إلى غـيره ، فـأجراهـا مجـرى (الـواو) في موضعٍ عار من هذه القرينة التي سوغته استعمال (أو) في معنى (الواو))[2].

ويـرى الباحـث نفسـه أقـرب مـا تكـون إلى رأي الطـبري في هـذه المسـألة، فالحرف (أو) في كل المواضع التي استعمل فيها على بابه الذي وضع له في الدلالة علـى أحـد الشـيئين، وإن فهـم منـه معنـى آخـر فـان مـردّه إلى سـياق الكـلام الـذي يسـبقه أو يعقبـه أو أيـة قرينـة أخـرى تضـمّ مـن جهـة المعنـى إلى (أو)، فـالحروف لا يقـوم بعضـها مقـام بعـض، ولـو قـدّر قيـام بعضـها مقـام بعـض فهـو فيمـا تقـارب معناهمـا، وأمـا فيمـا لا جـامع بينهمـا فـلا، ومـن هنـا كـان القـول بـأنّ (أو) تـأتي بمعنـى (الواو) قولاً بعيداً عن الصواب، لبعد مـا بـين معنييهمـا، فـأين معنـى الجمـع بين الشيئين الذي هـو معنـى (الـواو) إلى معنـى الإثبـات لأحدهـمـا، الـذي هـو معنـى (أو)[3]، وما أصحّ قـول الطـبري حـين قـال في معنـى (أو):(فتوجيهها إلى أصـلها مـن وجد إلى ذلك سبيلاً، أعجب إلي من إخراجها عن أصلها ومعناها المعروف لها)[4].

وفي التعبير القرآني:

---

(1) الخصائص: 347/1.

(2) المصدر نفسه: 347/1.

(3) ينظر: بدائع الفوائد: 206/1.

(4) تفسير الطبري: 363/1.

لم تأت (أو) متعينة أن تكون بمعنى (الواو) وإنما جاءت محتملة لهذا المعنى[1]، منها قوله تعالى:

1-**﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً...﴾[البقرة 236/2].**

قال القرطبي: (و (أو) في (أو تفرضوا) قيل هي بمعنى (الواو) أي: ما لم تمسوهن ولم تفرضوا لهم)[2].

2- **﴿ فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى﴾ [آل عمران 195/3]**، قال أبو حيان:(يعكر أن يكون بدلاً تفصيلياً عطفه (بأو)، والبدل التفصيلي لا يكون إلا (بالواو)... وقد تجيء (أو) بمعنى (الواو) إذا عطفت ما لابدّ منه)[3].

3- **﴿أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ...﴾ [النور 61/24]**، قال المرتضى (ت 436هـ):(معناها: وبيوت آبائكم)[4].

4- **﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [سبأ 24/34]**، قال القرطبي: (وقال أبو عبيدة والفراء: هي بمعنى الواو، وتقديره: وإنّا على هدى وإياكم في ضلال مبين)[5].

5- **﴿... فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾ [النجم 9/53]**، قال الطوسي:(قيل: معنى (أو) في الآية معنى (الواو)، كقوله (وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون) ومعناه: ويزيدون)[1].

---

(1) ينظر: دراسات لاسلوب القرآن الكريم: 578/1.

(2) تفسير القرطبي: 199/3.

(3) البحر المحيط: 144/3.

(4) أمالي المرتضى: 57/2.

(5) تفسير القرطبي: 299/14.

ثالثاً: في الاستفهام

من استعمالات (أو) الأخر أن تكون عطفاً بعد الاستفهام بالهمزة وهل، وهي في كل ذلك باقية على معناها في إثبات أحد الشيئين أو الأشياء نحو:أقام زيدٌ أوعمروٌ؟، والمراد: أقام أحدهما، ونحو: هل عندك زيدٌ أو عمروٌ أو خالدٌ؟ المراد هل عندك أحد هؤلاء ؟ يقول سيبويه:(تقول: ألقيت زيدا أو عمرا أو خالدا؟، وتقول زيدٌ أو خالدٌ أو عمروٌ، كأنك قلت: أعندك أحد من هؤلاء) [2].

ويقال:(هل تجلس أو تقعد ؟) أي: هل يكون منك أحد هذين، ومنه في التنزيل الكريم قوله تعالى:**﴿ أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ أَوْ تَهْدِي الْعُمْيَ...﴾ [الزخرف 40/43]**.

و**﴿قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ (72) أَوْ يَنْفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ﴾ [الشعراء26/ 72-73]**، أي: هل يكون منهم أحد هذه الأشياء[3].

ولما كانت (أو) تفيد الشك في نحو قولنا: ضربت زيدا أوعمرا، أي: كان الضرب واقعاً على أحدهما، فأنها إنْ وقعت بعد همزة الاستفهام في نحو: أزيدٌ عندك أو عمروٌ، دلّت على أنّ المتكلم يستفهم المكلّم عن أحدهما، كأنه قصد أن يقول: أزيدٌ عندك؟، ثم ظن أنه يجوز أن يكون عمروٌ عنده، فأتى (بأو) فقال: أو عمروٌ.

ولما كان أيضاً قولنا: أزيدٌ عندك أو عمروٌ ؟ بمنزلة: أأحدهما عندك ؟ كان لزاماً أن يكون الجواب: لا، إنْ لم يكن واحدٌ منهما عند المتكلم، أو:

=

(1) تفسير التبيان:421/9، وينظر: اعراب القرآن / للنحاس: 263/3 وتفسير القرطبي: 90/17.

(2) الكتاب: 487/1، وينظر أيضاً: شرح المفصل/لابن يعيش: 98/8- 99.

(3) ينظر: الازهية:135- 136.

(نعم) إن كان أحدهما عنده، لأن السؤال عن كون أحدهما فقط[1]، وإن أُجيب بالتعيين، صحّ، لأنه جواب وزيادة[2].

يقول ابن عصفور: (فان كان السؤال (بأو) كان الجواب: نعم أو لا، وذلك أنّك اذا قلت: أقام زيدٌ أو عمروٌ؟ فمعناه: نعم: أو:لا، وقد يجوز الجواب بأحد الشيئين، فتقول: زيدٌ، أو: عمروٌ، لأن فيه الجواب وزيادة، فكأنك قلت: نعم، والقائم زيد)[3].

ولا يجوز أن يعطف (بأو) في مثل: (أزيدٌ أفضل أو عمروٌ)، لأنّها تصيّر المعنى: أأحدهما أفضل، وليس هذا بكلام، وفي مثل هذا الموضع لا يعطف إلا بـ(أم)، أما اذا قيل: (أزيد أو عمروٌ أفضل أم بكر) جاز، لأن المعنى: أأحدهما أفضل أم بكر؟ وجواب هذا أن يقال: بكرٌ، إن كان هو الأفضل، أو يقال: أحدهما، بهذا اللفظ، من غير ذكر زيد أو عمرو[4].

ويعطف (بأو) دون (أم) إذا كان الاستفهام باسم من أسماء الاستفهام نحو: أيّهم يقوم أو يقعد ؟ و: مَنْ يقوم أو يقعد ؟، لأن التعيين يستفاد من الاستفهام بالاسم، فلا حاجة إلى (أم) في ذلك لدلالة الاسم على معناها، وهو التعيين.

وإذا كانت الهمزة الواقعة بعدها (أو) همزة تسوية، نحو: **سواء علي أقمت أو قعدت**، فبين النحاة في جواز وقوعها خلاف، فالجمهور منهم من يمنع ذلك، ولهذا لحن ابن هشام في المغني قول الفقهاء: (سواء كان كذا أو كذا)، وعدّ قراءة ابن محيصن **﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾ [البقرة 6/2]، بأو** من الشذوذ بمكان[5]، وصوابه (بأم)، لأن (سواء) لابدّ من شيئين، لأنه يقال: سواء

---

(1) ينظر: المقتصد :948/2.

(2) ينظر: مغني اللبيب:64.

(3) شرح جمل الزجاجي: 487/2، وينظر: البرهان: 186/4.

(4) ينظر: الازهية:143، والمقتصد: 950/2.

(5) ينظر: مغني اللبيب: 64.

عليّ هذان، ولا يقال: سواء عليّ هذا[1]، وجوّز بعضهم، منهم السيرافي، وقوع (أو) في هذا الموضع إن وقع بعد (سواء) فعلان مع حذف همزة الاستفهام، نحو: **سواء عليّ قمت أو قعدت**، لأن العطف (بأو) هنا يصير بمعنى الجزاء[2]. يقول السيرافي:(وسواء إذا أُدخلت بعدها ألف الاستفهام لزمت (أم) بعدها، كقولك: سواء عليّ أقمت أم قعدت، وإذا كان بعد (سواء) فعلان بغير استفهام جاز عطف أحدهما على الآخر (بأو) كقولك: سواء عليّ قمت أو قعدت، فإنّ الكلام محمول على معنى المجازاة، فإذا قلت: سواء علي قمت أم قعدت، فتقديره:إنْ قمت أو قعدت فهما عليّ سواء)[3]، وبين السؤال (بأو) والسؤال (بأم) مشابهة تقوى في بعض المواضع وتضعف في بعضها، سنعرض لها بعد الحديث عن (أم) المتصلة.

وفي التعبير القرآني:

وقعت (أو) بعد الاستفهام في آيات كثيرة، وهي في جميع مواقعها لأحد الأمرين، ولا يعرض فيها شيء من المعاني التي ذكرت لها بعد الأمر والخبر[4]، ومنها قوله تعالى:

1- **﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ...﴾ [آل عمران 144/3].**

2- **﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ...﴾ [الأنعام 21/6].**

3- **﴿قَالُوا يَا شُعَيْبُ أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ...﴾ [هود 87/11].**

---

(1) ينظر: منازل الحروف للرماني: 59.

(2) ينظر: الاشباه والنظائر: 202/2.

(3) خزانة الأدب: 468/4.

(4) يشرح: شرح الكافية/ للرضي: 370/2، ودراسات لاسلوب القرآن الكريم: 577/1.

4- ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ هَلْ تُحِسُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزًا﴾ [مريم 98/19].

5- ﴿هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ (72) أَوْ يَنْفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ﴾ [الشعراء 26/ 72- 73].

قال الهروي: (أي: هل يكون منهم أحد هذه الأشياء)(1).

6-﴿ أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ أَوْ تَهْدِي الْعُمْيَ﴾ [الزخرف 40/43].

7- ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَهْلَكَنِيَ اللَّهُ وَمَنْ مَعِيَ أَوْ رَحِمَنَا فَمَنْ يُجِيرُ الْكَافِرِينَ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الملك 28/67].

---

(1) الازهية: 135- 136.

حروف العطف

الفصل الثاني

العطف بـ(أم)

مقدمة في (أم)

المبحث الأول: معنى (أم) العاطفة

المبحث الثاني: ما افترقت فيه (أو) و(أم)



2

الفصل الثاني

العطف بـ(أم)

مقدمة في (أمْ)

(أمْ) مخففّة من الحروف الثنائية المحضة[1] ، موضوعة للآستفهام وفيها معنى العطف [2] ، ولا خلاف بين النحاة في ذلك ، إلا ما ذهب إليه الكسائي ، فأصل (أمْ) عنده (أو) أبدلت واوها ميماً فتحولت إلى معنى يزيد على معنى (أو)[3]، وردّه أبو حيان بأنها دعوى بلا دليل،(ولو كانت كذلك لاتفقت أحكامهما ، وهما مختلفان من أوجه...)[4].

وعدّ القرطبي (الميم) فيها زائدة ، والأصل فيها الهمزة، قال في تفسيره لقوله تعالى:**﴿ أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا...﴾ [ص 28/38]** : (الميم صلة، تقديره: أنجعل الذين آمنوا..)[5] ومثله في قوله تعالى: **﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ...﴾ [الشورى 21/42]** قال: (قوله (أم لهم شركاء) أي: ألهم، والميم صلة، والهمزة للتقريع)[6].

(1) ينظر : جواهر الأدب : 103، وتاج العروس : (أم) ، 8/ 194.

(2) ينظر: شرح المفصل /لابن يعيش: 152/8 والقاموس المحيط : (أم) ، 77/4.

(3) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة:125، والجنى الداني: 225، وهمع الهوامع :238/5، وحاشية الدسوقي: 41/1، وابن كيسان وآراؤه في النحو واللغة: 180.

(4) ينظر: همع الهوامع: 238/5.

(5) تفسير القرطبي: 191/15.

(6)المصدر نفسه: 19/16 ، وينظر كمه أيضاً: 25/16، 184.

وجمهور النحاة واللغويين يرون أنها (بالميم) في اصل وضعها، وهذا هو الصحيح، فليس بين يدي الكسائي والقرطبي دليل على ذلك، ولأن القلب والنقل خلاف الأصل، (وكل ما كان خلاف الأصل يحوج إلى دليل)[1] .

ويحصر جمهور النحاة واللغويين (أم) في موضعين هما:

المتصلة: وهي التي تتقدم عليها همزة التسوية، أو تتقدم عليها همزة يطلب بها وبـ(أم) التعيين، والآخر: ان تكون منقطعة، بمعنى بل مفيدة الإضراب[2].

وقد ذكر بعض النحاة (لأم) مواضع أخر، منها:

1- أن تكون زائدة:

نقل الأخفش في معانيه أن أهل اليمن يزيدون (أم) في جميع الكلام، كما نقل عن أبي زيد الأنصاري أنه سمع أعرابياً فصيحاً ينشدهم:

يا دهر أم ما كان مشي رقصاً ... بل قد تكون مشيتي تَوَقَّصا

فسأله: فقال: معناه: ما كان مشي رقصاً، فـ(أم) هاهنا زائدة، وعلق الأخفش على هذا الكلام بأنه لا يعرف[3].

وعلى زيادة (أم) حمل أبو زيد، الذي ينسب إليه القول بزيادتها[4]، قوله تعالى:

﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ (51) أَمْ أَنَا خَيْرٌ...﴾ [الزخرف 43/51- 52] إذ (التقدير عنده: أنا خير من هذا الذي هو مهين، ووافقه على جواز ذلك أبو بكر ابن طاهر (ت 850هـ) من المتأخرين)[1].

---

(1) جواهر الأدب: 103.

(2) ينظر: مغني اللبيب: 61.

(3) ينظر: معاني القرآن: 29/1، وينظر: أيضاً :الصاحبي في فقه اللغة:125، والازهية: 140-141، وخزانة الأدب:422/4.

(4) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: 798/2، والاتقان: 154/1، وتاج العروس: 195/8.

وعدّ ابن عصفور زيادتها من ضرائر الشعر، واستشهد لها بقول الشاعر ساعدة آبن جؤية :

يا ليت شعري، لا منجى من الهرم أم هل على العيش بعد الشيب من ندم

(يريد: يا ليت شعري هل على العيش بعد الشيب من ندم، واعترض بقوله: لا منجى من الهرم، بين شعري والجملة التي في موضع معموله)[2].

كما نقل تجويز أبي علي الفارسي في قول أبي ذؤيب:

فأجبتها أمّا لجسمي أنّه أودى بنيَّ من البلاد فودعوا

(أن يكون الأصل في (أما) أم ما، وتكون (أم) زائدة، و(ما) بمعنى (الذي) والتقدير: فأجبتها الذي لجسمي أنه أودى)[3].

ويحسن في هذه المسألة قول ابن عصفور إنّ (أم) في هذه الشواهد غير زائدة، لأن زيادتها قليلة، فلا ينبغي أن تحمل عليها الآية الكريمة:﴿ **أَفَلَا تُبْصِرُونَ (51) أَمْ أَنَا خَيْرٌ...**﴾ ، إذ قد يمكن حملها على ما هو أحسن من ذلك[4]، فقد عدّها سيبويه منقطعة، إذ قال (... فكما جاءت أم ههنا بعد الخبر منقطعة كذلك تجيء بعد الاستفهام... ومثل ذلك ﴿**أَفَلَا تُبْصِرُونَ (51) أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ**﴾ [5] ، وابن الشجري يرى في تأويل سيبويه أنه أحسن من الحكم بزيادتها[6] ، وكذلك يراها أبو البركات الانباري، ويرى أن زعم أبي زيد بأنها

=

(1) ضرائر الشعر/ لابن عصفور: 73.

(2) المصدر نفسه:74.

(3) المصدر نفسه:74.

(4) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 187/2.

(5) الكتاب:484/1، وينظر: الصاحبي في فقه اللغة: 125.

(6) ينظر: امالي ابن الشجري: 336/2.

زائدة ليس بشيء ، كما أنّها في بيت (ساعدة بن جؤية) من قسم المنقطعة، ولا داعي لإيجاد قسم آخر لها[1].

2- **أن تكون بمعنى (همزة الاستفهام)**

نحو أن يقال : أم تريد أن تخرج، على معنى: أتريد أن تخرج[2]، وحمل على هذا المعنى قوله تعالى:**﴿ أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النساء 54/4]**،أراد: أيحسدون الناس ، وقوله تعالى:**﴿ أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ﴾ [الطور 39/52]**، أراد: أله البنات ؟[3] ، ويرى ابن قتيبة أن هذا في القرآن كثير[4].

وتنسب كتب النحو القول بهذا المعنى إلى أبي عبيدة[5]، الذي يرى أن معنى: أقام زيد أم عمرو: أعمروٌ قام ، وهو بهذا ، كما يذكر السيوطي، ينكر وجود (أم)، وتبعه في ذلك محمد بن مسعود الغُزْني، صاحب كتاب البديع، الذي قال في (أم): (ليست بحرف عطف ، بل بمعنى همزة الاستفهام، ولذا تقع بعدها جملة يستفهم عنها، كما تقع بعد الهمزة ، نحو: أبكر في الدار أم خالد ؟ أي: أخالدٌ فيها؟)[6].

(1) ينظر: البيان في غريب القرآن: 354/2، وينظر أيضاً: تفسير القرطبي: 00/16 والجنى الداني:26.

(2) ينظر: الأزهية: 138- 139.

(3) ينظر: تأويل مشكل إعراب القرآن:546.

(4) المصدر نفسه : 546، وينظر أيضاً: معاني الحروف/ للرماني: 48.

(5) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة: 125، والجنى الداني: 225، والبرهان: 284/4، وارتشاف الضرب: 631/2، وهمع الهوامع: 237/5.

(6) ينظر: همع الهوامع: 238/5، وارتشاف الضرب: 631/2 والأساليب الإنشائية في النحو العربي: 107.

3- أن تكون بدلاً من (الألف واللام) في بعض اللغات

هي لغة أهل اليمن، يجعلون (أم) مكان الألف واللام الزائدتين للتعريف، يقولون: رأيت أَمرْجل، وقام أمرْجل، يريدون : الرجل[1]، ويعلل الاربلي لجوء أهل اليمن إلى إبدال (الميم) (باللام) بأنّهم:(لما رأوا اللام تدغم في أربعة عشر حرفاً من حروف العربية ، فيعود المعَّرف كالمضاعف العين الذي فاؤه همزة، فأبدلوا من لام التعريف ميماً، لأنّها لا تدغم إلا في مثلها، لتظهر الحروف بعدها، ولا تدغم فتكون أظهر في الدلالة)[2].

ويبدو أن جعل (أم) التي اتخذها أهل اليمن آلة للتعريف قسماً مستقلاً من أقسامها أمر لا يصحّ، كما يذكر صاحب جواهر الأدب، إلاّ على وجه تساهل الكلام[3]، خاصة إذا عرفنا أن هناك تبايناً بين همزتي (أل التعريف) و(أم)، فهمزة ال همزة وصل عند سيبويه والأكثرين، (وتكون موصولة في الحرف الذي تعرّف به الأسماء)[4]، وهمزة أم همزة أصلية لا يجوز سقوطها بحال[5].

4- أن تكون بمعاني أحرف أخر

أ- بمعنى (بل) ، ذكر ذلك الفراء، وقال (تجعل العرب (بل) مكان (أم) و (أم) مكان (بل) إذا كان في أول الكلام استفهام[6].

ب- بمعنى (أو)، ذكر ذلك ابن قتيبة ، وحمل عليه قوله تعالى:

(1) ينظر: معاني القرآن/ للاخفش :1/ 29، والأزهية: 141- 142.

(2) جواهر الأدب:103.

(3) المصدر نفسه: 103.

(4) الكتاب: 272/2.

(5) ينظر: جواهر الأدب: 103.

(6) معاني القرآن :2/ 299 وينظر : الصاحبي في فقه اللغة: 125.

﴿أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ (16) أَمْ أَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا﴾ [الملك 67/ 16- 17].

وقال: (هكذا قال المفسرون، وهي كذلك عند أهل اللغة، وان كانوا يفرقون بينهما في الأماكن)[1].

ج- بمعنى (الواو):

قال به أبو عبيدة، وحمل عليه قوله تعالى**﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ (37) أَمْ يَقُولُونَ...﴾ [يونس 37/10- 38]** وقال: (مجاز (أم) هاهنا مجاز (الواو))[2]، كما ذكره الزجاجي (ت337هـ) وحصره في الشعر شذوذاً، ومثّل له بقول الشاعر:

ما أكرم الأخلاق إنْ صاهرتهم   أم ما أحق القوم بالخلّق السري[3]

---

(1) تأويل مشكل القرآن :546، وينظر : معاني الحروف/ للزجاجي: 48.

(2) مجاز القرآن:278/1.

(3) ينظر: معاني الحروف: 48.

المبحث الأول

معنى (أم) العاطفة

(أم) حرف يجمع بين الاستفهام والعطف، وقد عبر النحاة واللغويون عن هذا المعنى بتعابير مختلفة، فابن سيدة (ت 458هـ) يرى أنّ: (معناها الاستفهام في العطف)[1]، والأعلم الشنتمري يقول:(اعلم أن (أم) فيها معنى حرف الاستفهام وحرف العطف)[2]، ويقول الرازي:((أم) كلمة وضعت للاستفهام عن شيء حال كونه معطوفاً على شيء آخر، سواء كان ذلك المعطوف مذكوراً أو مضمراً)[3] وعبّر الزركشي عن هذا المعنى بقوله (فيها معنى العطف، وهي استفهام كالألف)[4] ، وفي القاموس المحيط وتاج العروس : (أم) حرف عطف ومعناه الاستفهام[5].

وفي الاستفهام تمثّل (أم) و (الهمزة) أصل ما وضع للاستفهام من الحروف، فالهمزة لا تقع إلاّ في أول الكلام، و (أم) لا تقع إلاّ في وسط الكلام[6]، لأجل معنى العطف[7]، وإنهما حرفا الاستفهام اللذان يستفهم بهما عن جميعه، ولا يخرجان منه، وليس كذلك سائر حروف الاستفهام[8].

---

(1) المخصص: مجلد 4/ السفر 14 ص 54.

(2) النكت في تفسير كتاب سيبويه: 1/ 796.

(3) تفسير الرازي: 27/ 266.

(4) البرهان: 18/4.

(5) القاموس المحيط (أم) 77/4 وتاج العروس: (أم) 194/8.

(6) ينظر: تاج العروس: 194/8.

(7) ينظر: البرهان: 180/4.

(8) ينظر: المقتضب: 3/ 289، وإعراب القرآن/ للنحاس: 59/2.

وفي العطف تنوب (أم) مناب تكرير الاسم أو الفعل وتشرك بين المتعاطفين كما تشرك بينهما (أو) ، فهي تشبه من حروف العطف (أو) [1] يقول سيبويه:(وأمّا قولهم: أمررت برجل أم امرأة ؟ ، إذا أردت معنى : أيهما مررت به، فإن (أم) تشرك بينهما كما أشركت بينهما (أو))[2].

و(أَم) قسمان : متصلة ومنقطعة:

فالمتصلة : هي الواقعة في العطف، والوارد بعدها وقبلها كلام واحد، وهي موضوع هذا البحث، وسيأتي الحديث عنها مفصلاً.

والمنقطعة: وتسمى (المنفصلة): وهي التي تكون منقطعة مما قبلها، خبرا كان أو استفهاماً، وذلك نحو قول القائل: إِنَّ هذا لزيدٌ أم عمروٌ، يقوله المتكلم إذا نظر إلى شخص، فتوهمه زيدا، فقال على ما سبق إليه، ثم أدركه الظن أنه عمرو، فانصرف عن الأول فقال: أم عمرو، فهو إضراب عن الأول على معنى (بل)[3]، ويبقى الإضراب ملازماً لها، وكثيراً ما تقتضي معه الاستفهام، كما في في قوله تعالى: **﴿وَجَعَلُوا لَهُ مِنْ عِبَادِهِ جُزْءًا.... أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَاكُمْ بِالْبَنِينَ﴾ [الزخرف 43/15- 16]** [4]. وسميت (منقطعة) لأن الجملة بعدها منقطعة عما قبلها، ومستقلة عنه، وهي في هذا المعنى، كما يقدرها النحاة ، بمنزلة (بل) الابتدائية، لذلك لابد في ما تدخل عليه أن يكون جملة لفظاً أو تقديراً، لأن حرف الابتداء لا يدخل إلا على الجملة[5] .

---

(1) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة: 125، والنكت في تفسير كتاب سيبويه: 1/ 796، والبرهان: 180/4.

(2) الكتاب: 219/1.

(3) ينظر: المقتضب: 288/3.

(4) ينظر: شرح ابن الناظم :531.

(5) ينظر: حاشية الخضري: 64/2.

وإزاء هذا المعنى الذي تفيده (أم) المنقطعة اختلف النحاة في إفادتها معنى العطف، وحصر الصبان (ت 1206) هذا الخلاف في ثلاثة أقوال:

1- ابن جني والمغاربة يقولون : إنها ليست للعطف أصلاً، لا في مفرد ولا في جملة، ونسب الخضري هذا الرأي إلى الرضي[1].

2- ابن مالك يقول: (وعطفها المفرد قليل)[2]، كقول العرب: إِنَّها لأبلٌ أَم شاءٌ.

3- وجماعة قالت: إنها للعطف في الجمل فقط، وتأويل قولهم (إنّها لإبل أم شاء) بتقدير ناصب، أي : أم أرى شاء[3].

وقد اختار الباحث القول الأول ، في أن (أم) المنقطعة ليست بحرف عطف لما يأتي:

1-إن جمهور النحاة يميلون إلى هذا الرأي، وهذا أبو حيان يقول: (وزعم آبن مالك أن (أم) المنقطعة يعطف بها قليلاً الاسم المفرد، وأصحابنا يقولون: ليست للعطف لا لمفرد ولا جملة)[4]، كما أن خرق ابن مالك إجماع النحاة قائم على ما رواه من قول بعضهم (إنَّ هناك لإبلاً أم شاء) بالنصب، وهذا القول إن صح فهو محمول عند النحاة على إضمار فعل، أي: أم أرى شاء[5].

2- إنّ اختصاصها بالدخول على الجمل، وإفادتها معنى (بل) الاضرابية الابتدائية، واستقلال ما بعدها عما قبلها يبعدها عن معنى العطف الذي يقتضي التشريك والاتصال بين المعطوفين.

---

(1) ينظر: حاشية الخضري: 64/2.

(2) التسهيل: 176.

(3) ينظر: حاشية الصبّان: 104/3.

(4) ينظر: ارتشاف الضرب: 654/2.

(5) ينظر: الاشباه والنظائر: 60/4.

3- إنَّ منهج النحاة في دراستهم (لأم المنقطعة) قائم على أساس أنها قسم مستقل من أقسام (أم) ولو كانت عاطفة لما كانت هناك حاجة لفصلها عن (أم) المتصلة، وأن مجيء ذكرها بعد (أم) المتصلة إنما هو (استطرادي لتتميم أقسام (أم))[1].

(أم) المتصلة

ولها حالتان:

الحالة الأولى: أن تقع بعد همزة التسوية ، نحو قوله تعالى:**﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ﴾ [المنافقون 6/63].**

والحالة الثانية: أن تقع بعد همزة يطلب بها و(بأم التعيين، نحو قوله تعالى: **﴿أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ السَّمَاءُ بَنَاهَا﴾ [النازعات 27/79]** وهي عاطفة بقسميها[2]، وفي الحالتين بمنزلة (أي)، يقول سيبويه: (أما (أم) فلا يكون الكلام بها إلا استفهاماً، ويقع الكلام في الاستفهام على وجهين على معنى : أيّهم وأيّهما... وذلك قولك: أزيدٌ عندك أم عمروٌ، وأزيدا لقيت أم بشرا ، فأنت مدعٍ أن عنده أحدهما ، لأنك إذا قلت : أيّهما عندك، وأيهما لقيت، فأنت مدعٍ أن المسؤول قد لقي أحدهما ، أو أن عنده أحدهما ، إلا أنَّ علمك قد استوى فيهما ولا تدري أيهما هو ... ومن هذا الباب قوله: ما أبالي أزيدا لقيت أم عمرا ، وسواء عليّ ابشرا كلمت أم زيدا ، كما تقول: ما أبالي أيهما لقيت)[3].

وسميت في الحالتين متصلة لوقوعها بين شيئين لا يكتفى بأحدهما ، لأنّ التسوية في الحالة الأولى، وطلب التعيين في الثانية لا يتحققان إلا بين متعدد ، وأنّ

---

(1) حاشية الخضري: 62/2، وينظر في اقسامها : المقتضب: 288/3، ورصف المباني: 95، والجنى الداني: 255.

(2) ينظر:حاشية الدسوقي: 41/1.

(3) الكتاب: 482/1- 483.

ما بعدها وما قبلها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر[1]. وقيل أيضاً:(لأنّها (أي أم) اتصلت بالهمزة حتى صارتا في إفادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة، لأنّهما جميعاً بمعنى (أيّ) ، وعورض هذا التعليل بأنه لا يتأتى في الحالة الثانية المسبوقة بهمزة الاستفهام لا بهمزة التسوية، ورجح الأول لشموله النوعين)[2].

كما سميت (معادلة) لمعادلتها الهمزة في إفادة التسوية في الحالة الأولى، والاستفهام في الثانية، فكأن كلاً منهما كالعدل (العِدل بالكسر: احد شقي الحمل)[3]، وسماها ابن سيدة (العديلة)[4].

الحالة الأولى : وقوع (أم) بعد (همزة التسوية) :

أصل (الهمزة) لطلب فهم ما بعدها، لأن أصل باب الاستفعال السؤال، وقد يعدل بها عن هذا المعنى لمعانٍ أُخر، منها معنى (التسوية)، وهي تفيده مع (أم) فيعود الكلام خبرا محتملاً الصدق والكذب، نحو: سواء عليّ أقمت أمْ قعدت[5].

وإفادة التسوية لا يتأتى من (الهمزة) وحدها، بل منها ومن (أمْ) ، لأن التسوية آلتها (همزة الاستفهام وأم)[6]، وكلاهما مجردة لمعنى الاستواء، وقد انسلخ عنهما معنى الاستفهام رأسا[7]، وإن كان لفظهما لفظ الاستفهام فإن معناهما الخبر، وعند الصبان: (التسوية) مدلولة لسواء أو ما يقوم مقامها ، لا للهمزة أو أم، ففي نحو:**ما أبالي أَقمتَ أمْ قَعَدْت** ،فالتسوية مستفادة من (ما أبالي) لا من الهمزة، وتسميتها همزة التسوية لوقوعها بعد ما يدل على التسوية، والهمزة

---

(1) ينظر: شرح التصريح: 143/2، وحاشية الخضري: 63/2.

(2) المصدر نفسه: 143/2.

(3) ينظر: شرح التصريح: 144/2، والإتقان: 153/1، وحاشية الخضري: 63/2.

(4) المخصص: مجلد 14/4 ص57.

(5) ينظر: جواهر الأدب: 13 -14.

(6) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 77/1، ومجمع البيان / للطبرسي: 42/1.

(7) ينظر: الكشاف: 47/1.

هنا لتأكيد معنى التسوية[1]، يقول سيبويه شارحاً معنى (التسوية) في هذا التركيب: (ومن هذا الباب قوله : ما أبالي أزيداً لقيت أم عمراً ، وسواء عليّ أبشراً كلمت أم زيداً ، كما يقول: ما أبالي أيّهما لقيت، وإنّما جاز حرف الاستفهام ههنا لأنك سويت الأمرين عليك وكما استوى علمك حين قلت : أزيدٌ عندك أم عمروٌ) [2].

والكلام في هذا التركيب صورته صورة الاستفهام، ولا استفهام فيه، ونظير هذا في كلام العرب قولهم في النداء (اللهم اغفر لنا أيّتها العصابة)، قال سيبويه: (وجرى هذا على حرف الاستفهام كما جرى على حرف النداء، قولهم: **اللهم اغفر لنا أيتها العصابة**[3] ويوضح المبرد هذه المسألة بقوله: (فأجروا حرف النداء على العصابة، وليست مدعوة، لأنّ فيها الاختصاص الذي في النداء، ....، فإذا قلت: اللهم اغفر لنا أيتها العصابة، فأنت لم تدع العصابة ، ولكنك اختصصتها من غيرها، كما تختص المدعو، فجرى عليها اسم النداء، اعني (أيّتها) لمساواتها إيّاه في الاختصاص، كما انك إذا قلت : ما أدري أزيدٌ في الدار أم عمرو ،فقد استويا عندك في المعرفة ، وإن لم يكن هذا مستفهماً عنه، ولكن محلّه من الاستفهام كمحل ما ذكرت لك من النداء...)[4].

---

(1) ينظر: حاشية الصبان:3/ 99.

(2) الكتاب: 1/483.

(3) المصدر نفسه: 1/ 483.

(4) المقتضب: 3/298/ 299، وينظر أيضاً: شرح الكافية للراضي: 2/ 375، والاشباه والنظائر: 2/101- 102.

وهمزة الاستفهام (أو إلف الاستفهام كما يسميها بعض النحاة)[1] في هذا التركيب، عند السيهلي، لم يُخلع منها ما وضعت له، ولا عزلت عنه، فإذا قال القائل : أقام زيدٌ أو قعد؟

إنما معناه : (علمت أقام زيدٌ أم قعد) أي: (علمت ما كنت أقول فيه هذا القول، واستفهم عنه بهذا اللفظ، فحكيت الكلام كما كان، ليعلم المخاطب أن ما كان مستفهماً عنه معلوم، كما تقول : (قام زيدٌ) فترفعه لأنه فاعل، ثم تقول: (ما قام زيدٌ) فيبقى الكلام كما كان وتبقى الجملة محكية على (أصلها)[2]، وعليه فإن هذه الألف لا تسمى عند السهيلي (ألف التسوية) كما فعل غيره من النحاة، بل هي همزة الاستفهام وبالمعنى الذي وضعت له، ولم تزل عنه[3].

وهذا المعنى قد لا يبدو جديداً إذا ما عرفنا أن من النحاة من عدّ التسوية معنى أصلياً لهمزة الاستفهام، كما ذهب إلى ذلك الرماني الذي يقول :(واصل ألف الاستفهام التسوية ، لأنك إنما تستفهم لتستوي أنت ومن تستفهمه في العلم)[4]، يضاف إلى ذلك أن همزة الاستفهام في هذا الأسلوب لو كانت بالمعنى الذي وضعت له وهو السؤال[5]، لاحتاجت إلى الجواب ، يقول الاربلي: إنَّ الهمزة (إذاآستعملت للتسوية زال عنها معنى الاستفهام وصارت للخبر فلا تقتضي جواباً)[6].

---

(1) ينظر: معاني القرآن/ للفراء: 71/1، وإعراب القرآن/ للنحاس: 484/2، والازهية: 131، ومغني اللبيب:19.

(2) نتائج الفكر: 432.

(3) ينظر: المصدر نفسه: 432.

(4) معاني الحروف: 70.

(5) ينظر: الايضاح في شرح المفصل: 238/2.

(6) جواهر الأدب: 104.

وهمزة التسوية هذه قد تحذف إذا دل عليها دليل، وأمن اللبس، فيقال: **ما أدري زيدٌ قام أم عمروٌ** ، أي: أزيدٌ [1] ، ومن ذلك قراءة ابن محيصن [2] (سواءٌ عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم ... البقرة 6/2) بهمزة واحدة ، على لفظ الخبر، يريد : أأنذرتهم ، يقول ابن جني في هذه القراءة : (هذا مما لابد فيه أن يكون تقديره (أأنذرتهم) ثم حذف همزة الاستفهام تخفيفاً لكراهة الهمزتين ، ولان قوله (سواء عليهم) لابد أن تكون التسوية فيه بين شيئين أو أكثر من ذلك، ولمجيء (أم) من بعد ذلك) [3].

ومنه أيضاً قراءة أبي جعفر [4] (سواءٌ عليهم استغفرت أمْ لَمْ تستغفر لهم لنْ يغفر اللّه لهم ... – المنافقون 6/63) قريء (استغفرت) على حذف ألف الاستفهام، لأن (أم) المعادلة تدل عليه [5]، ووصف ابن جني هذه القراءة بأنها مضعوفة لحذف لحذف همزة الاستفهام وهي مرادة (وهذا مما يختص بالتجوّز فيه الشعر ، لا القرآن) [6].

وحذف الهمزة شاذ وغير جائز عند كثير من النحاة [7] لئلا يختلط الخبر بالاستفهام ولعل الذي سهل حذفها في قراءة ابن محيصن كراهية اجتماع الهمزتين ، مع قولة الدلالة عليها [8]، وسر عدم جواز الحذف، كما يذكر ابن

---

(1) ينظر : ارتشاف الضرب : 2م 653.

(2) ينظر : المحتسب : 1 / 2.5 / 205 ، وإملاء ما من به الرحمن : 14/1والبحر المحيط : 1/ 48.

(3) المحتسب : 5/1.

(4) ينظر : مختصر في شواذ القرآن : 157 والمحتسب : 322/2.

(5) ينظر : الكشاف : 4/ 543.

(6) المحتسب : 322/2-323.

(7) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : 240/2.

(8) ينظر : ضرائر الشعر / لابن عصفور : 159.

الحاجب : (أن الحروف التي تدل على الإنشاء لها صدر الكلام ، فلو جاز حذفها لجاز تأخيرها ، ولم يجز تأخيرها فلم يجز حذفها وللاستفهام صدر الكلام) [1] وفي هذا يقول النحاس : (وهذا لا يجوز لأنّ ألف الاستفهام تُحدث معنى، وحذفها محال ، إلا أن يكون في الكلام (أمْ) فيجوز حذفها في الشعر ، ولا أعلم بين النحويين في هذا اختلافاً [2]وعُدّ حذفها في هذا العطف في الشعر من الضرائر ، وهو ما ذهب إليه سيبويه ، واستشهد بقول التميمي الأسود بن يغفر:

لعمرك ما أدي وان كنت داريا شعيثُ بن سَهْمٍ أم شُعيَثُ بن مِنْقَرِ

وقول عمر بن أبي ربيعة:

لعمرُك ما أدري وإن كنتُ دارياً (ب)بعٍ رمين الجمر أمْ بثمان[3]

ويتضح مما تقدم أن الأكثر في الفصيح من الكلام العربي استعمال الهمزة و (أمْ) في أسلوب (سواء) ، غير أن استعمال (أمْ) بغير الهمزة في شواهد كثيرة شجّع النحاة على تجويز استعمال (أمْ) مع الهمزة وبغيرها ، وهو ما ينسجم وروح الاتساع ، على نحو التعبيرات الآتية :

سواء عليّ أحضرت أم غبت ، وسواء عليّ حضرت أم غبت ، وليس بلازم أن تقع (همزة التسوية) بعد لفظ (سواء) الذي هو آسم بمعنى (الاستواء) أجراها العرب مجرى المصدر فيوصف بها كما يوصف بالمصادر ، ويخبر بها عن الواحد

(1) الإيضاح في شرح المفصل : 240/2.

(2) إعراب القرآن : 484/2.

(3) ينظر: الكتاب : 485/1 وينظر أيضاً : معاني القرآن وإعرابه : 81/1 ، وضرائر الشعر لابن عصفور : 159 ، وخزانة الأدب : 4/ 448.

فما فوقه، ومعناها: مستو ومعتدل [1] ، بل كما تقع بعدها تقع بعد ما يغني عن لفظ (سواء) ويدل على معناها ، وحصرها بعضهم في أربع صور هي :

سواء عليّ أقمت أم قعدت

وما أبالي أرضيتَ أم سخطت

ولا أدري أقام زيدٌ أمْ رحل

وليت شعري أشكر أم كفر [2]

وقد غلّب الرضي دخول همزة التسوية و(أم) على لفظي (سواء) و(ما أبالي)، وما جاء مع غيرهما فالغالب التصريح (بآو) في موضع (أم) بلا همزة استفهام قبلها [3] ، (لأن بين لفظي (سواء ولا أبالي) وبين معنى (الهمزة وأم المتصلة) جامعاً ومناسبة ، وهو التسوية التي جوزت الإتيان بهما بعد اللفظين بتجريد (الهمزة وأم) عن معنى الاستفهام [4].

ونرى في هذه المسألة رأي صاحب (جواهر الأدب) في أنَّه لا وجه لحصر دخول همزة التسوية في عدد من الألفاظ ، بل متى دلّ الكلام على التسوية حكم بها [5] ، والضابط في ذلك ، كما يذكر ابن هشام ، أنّها الهمزة الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها ، نحو قوله تعالى : **﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ﴾ المنافقون 6/63**، ونحو قولنا : ما أبالي أقمت أمْ قعدت ، فإنه يصحُّ

(1) ينظر : تفسير الطبري : 111/1، والكشاف : 47/1 ، ومغني اللبيب : 187 ، والأشباه والنظائر : 114/2.

(2) ينظر : الكتاب : 1/ 483 ، وإملاء ما من به الرحمن : 14/1-15 ، ومغني اللبيب : 24، وجواهر الأدب : 64.

(3) ينظر : شرح الكافية : 2/ 376 ، وحاشية الخضري :/ 63/2.

(4) ينظر : شرح الكافية : 376/2.

(5) ينظر : جواهر الأدب : 64.

أن يقال: **سواء عليهم الاستغفار وعدمه، وما أبالي بقيامك وعدمه** [1]، وليس ثَمَ تنافٍ بين (سواء) و(أم) لاقتضاء الأولى التعدد، والثانية احد الشيئين (لانسلاخ (أمْ) عن معنى (أحد الشيئين) وتجردها للعطف والتشريك، كما انسلخت (الهمزة) عن الاستفهام واستعيرت للأخبار باستواء الأمرين في الحكم بجامع استواء المستفهم عنهما في عدم التعيين ، فالكلام معها خبرٌ لا يطلب جواباً) [2].

إعراب (سواء) في أسلوب التسوية:

للنحاة في إعراب (سواء) والجملتين اللتين تليانها مع همزة التسوية و(أمْ) في نحو : سواء عليّ أقمت أم قعدت ، أكثر من وجه ، فعند جمهور النحاة جملتا(أقمت أم قعدت) في تقدير مفردين منسكبين بلا سابك ، معطوف أحدهما على الآخر بواو العطف، ، والتقدير سواء علي قيامك وقعودك ، فقيامك : مبتدأ ، وقعودك عطف عليه ، و(سواء) خبر مقدم [3]، وجاز أن يكون الفعل مبتدأ ، مخبراً عنه ، وهو الذي يقع أبدا خبراً ، لا مخبراً عنه ، كما يعلل الزمخشري ، لأن هذا الأسلوب (هو من جنس الكلام المهجور فيه جانب اللفظ الى جانب المعنى)[4].

وذهب السيرافي وتبعه الرضي إلى أنّ (سواء) خبر مبتدأ محذوف تقديره : الأمران سواء علي ، ثم فسرته الجملة المصدرة بألف الاستفهام بقوله (أقمت أمْ قعدت) [5]، وهمزة التسوية ، عند الرضي ، بمعنى (إنْ) الشرطية ، والتقدير: **إنْ**

---

(1) ينظر : مغني اللبيب : 24.

(2) حاشية الخضري : 2/ 63.

(3) ينظر : شرح المفصل /لابن يعيش : 93/1 ، وشرح الكافية / للرضي : 375/3 ، وارتشاف الضرب : 2م651 وحاشية الخضري : 63/2.

(4) الكشاف : 47/1.

(5) ينظر : شرح الكافية : 2/ 375.

قمت أو قعدت فالأمران سواء عليّ ،وإنما قدرت (الهمزة) بـ(إنْ) الشرطية ، لأنها دخلت على ما لم يتيقن، وحذف جوابها للدلالة عليه [1].

وقد كان للسهيلي مأخذ على هذا المذهب ، إذ تجاهل في إعرابه كلمة (عليَّ) فنحو: سواء عليّ أقمت أم قعدت ، ويلزم صاحب هذا الإعراب أنْ يجيز نحو : (سواء أقمت أمْ قعدت) دون أن يقول (عليّ) ، وهو مما لا يجوز في الكلام، ولا روي عن أحد ، ولأن العرب لم تنطق بمثل هذا في (سواء) حتى قرنته بالضمير المجرور (بعليّ) نحو : (**سواء عليهم**) و(**سواء عليّ أقمت أمْ قعدت**)[2]

ومذهب آخر في (سواء) نقله الزمخشري في صدر تفسيره لقوله تعالى: **﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة 6/2]** وفيه أعربت (سواء) خبراً (لأن) و (أأنذرتهم أم لم تنذرهم) في موضع المرتفع على الفاعلية ، كأنّه قيل : إن الذين كفروا مستوٍ عليهم إنذارك وعدمه [3].

وفي وقوع الجملة الفعلية فاعلة خلاف ، فالبصريون يذهبون إلى أن الفاعل لا يكون إلاّ آسماً ، أو ما هو في تقديره ، وذهب هشام وثعلب وجماعة من الكوفيين إلى جواز كون الجملة فاعلة ، وأجازوا نحو : (يعجبني يقوم زيدٌ ، وظهر لي أقام زيدٌ أم عمروٌ) أي : قيام أحدهما ، كما نسب إلى سيبويه والفرّاء وجماعة أنهم يذهبون إلى أنه إذا كانت الجملة معمولة لفعل من أفعال القلوب وعلق عنها أن تقع في موضع الفاعل وإلاّ فلا [4]، والصحيح في هذه المسألة ما ذهب إليه البصريون ، لآ تساقه مع الكلام العربي ، بعيداً عن كل تكلّف في التقدير والتأويل.

---

(1) المصدر نفسه / 2/ 375 وينظر أيضاً : حاشية الدسوقي : 44/1، وحاشية الخضري : 63/2.

(2) ينظر : نتائج الفكر : 428-429.

(3) ينظر : الكشاف : 47/1.

(4) ينظر : البحر المحيط : 46/1- 47.

حذف الجملة المعادلـة :

من النادر والقليل حذف (أمْ) مع معطوفها [1] ، لدلالة ما يتقدم من الكلام عليه ، وإنّ كان العرب قد تستجيز إضمار احد الشيئين إذا كان في الكلام دليل عليه [2]، وقد عد ابن قتيبة مثل هذا الحذف من باب الاختصار إذ يؤتى بالكلام مبنياً على أنَّ له جواباً ، فيحذف الجواب اختصاراً لعلم المخاطب به [3] .

ومن شواهد هذا الحذف قول أبي ذؤيب الهذلي :

دّعــاني إليهــا القلــبُ إنّــي لأمِــرِهِ   سميــعٌ فمــا أدري أرشْــدٌ طلابُهــا[4]

ولم يقل : أم غي ، لأن الكلام يدل عليه ، لأنه كان يهواها فما يبالي أرشد أم غي طلابها ؟ قال السيوطي : (فحذف لدلالة الكلام عليه ، وجاز ذلك لأن المستفهم عن الإثبات يتضمن نقضيه) [5]، وقول آخر :

أراكَ فمــا أدري أهــمٌّ هَمَتــه   وذو الهــمّ قِــدماً خاشــعٌ متضــائل[6]

ولم يأت بالأمر الآخر ، وقد يحذف المعادل الثاني وتقام (لا) مقامه نحو : سواء عليّ أقمت أم لا [7]، يريدون : أم لم تقم ، فيحذفون لدلالة الأول ، ولا يجوز

---

(1) ينظر : مغني اللبيب : 82 ، وحاشية الصبان : 103/3.

(2) ينظر : معاني القرآن ، للفرّاء : 1/ 230.

(3) ينظر : تأويل مشكل القرآن : 215.

(4) ينظر : معاني القرآن / للفرّاء : 230/1 ، والتبيان / للطوسي : 2/ 563 ، ومغني اللبيب : 64، وهمع الهوامع : 5/ 241 وشواهد أبي حيان في تفسيره : 418.

(5) همع الهوامع : 418/5.

(6) ينظر : معاني القرآن / للفرّاء : 1/ 231 ، وتأويل مشكل القرآن : 215.

(7) ينظر : جواهر الأدب : 104.

يجوز حذف المعادل الأول ، فلا يقال سواء على أم قمت ، لأنّه حذف من غير دليل[1].

وقوع (أمْ) مع همزة التسوية بين جملتين:

تختص (أمْ) المتصلة الواقعة بعد همزة التسوية بأنّها لا تقع إلاّ بين جملتين ، وشرطهما أن يكونا في تأويل المفردين ، ويصح حلول المصدر محلّهما ، والغالب والأكثر في الجملتين أن يكونا فعليتين[2]، كقوله تعالى **﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة 2/ 6]** والمعنى : سواء عليهم الإنذار وعدمه، إذ اوّلت جملة (أنذرت) بالمصدر، وان لم يكن معها حرف مصدري سابك، ويشبهه النحاة بتأويل الجمل الواقعة بعد الظرف بالمصدر وليس قبلها حرف مصدري، قال أبو حيان في حديثه عن آية التسوية (سواء عليهم أأنذرتهم....) (وأخبر عن الجملة بان جعلت فاعلاً بسواء أو مبتدأ وان لم تكن مصدرة بحرف مصدري حملاً على المعنى..... وذلك نحو الإضافة للجملة الفعلية نحو: على حين عاتبت المشيب على الصبا ، إذ قياس الفعل أن لا يضاف إليه، لكن لوحظ المعنى وهو المصدر فصحت الإضافة)[3].

وليست الهمزة حرفاً مصدرياً، ولا جزءاً من المصدر المؤول، كما ذهب إلى ذلك الشيخ يس حين عدّ الجملة الفعلية والهمزة جميعاً في تأويل المصدر[4]، ولو كانت كذلك لما جاز حذفها في نحو قولهم : سواء علينا قمت أم قعدت، إذ القياس في حذف الحرف المصدري أو إضماره هو لـ(أنْ) وحدها[5].

---

(1) البرهان : 4/ 185.

(2) ينظر : شرح ابن الناظم : 527 ومغني اللبيب : 61 ، وهمع الهوامع : 5/ 239.

(3) البحر المحيط: 1/ 47.

(4) ينظر: حاشية يس: 142/2.

(5) ينظر: اعراب الجمل واشباه الجمل: 116.

واغلب ما يكون الفعلان ماضيين، وقد يجوز على ضعف : سواء عليّ أتقوم أم تقعد[1]. ويعلل السهيلي سرَ التعبير بالفعل الماضي في هذا التركيب من الكلام بأن في الكلام معنى الشرط، والشرط يقع بعده المستقبل بلفظ الماضي، نحو: (إن قام زيدٌ غداً قمت كأن المتكلم قال: (إن قام زيدٌ أو قعد لم أُباله) والمعنى في آية التسوية :(ولا ينفع القوم إنْ أنذرتهم أو لم تنذرهم)، فلذلك جئ بلفظ الماضي[2].

وقريب من هذا الرأي رأي ينقله السهيلي نفسه عن أبي علي الفارسي يذهب فيه أبو علي إلى أنّ ألف الاستفهام تضارع (إنْ) التي للشرط، (لأن الاستفهام غير واجب كما أن الشرط ليس بحاصل إذا عدم المشروط)[3]، ويفسد الرأيين أن معنى الشرط يطلب الاستقبال خاصة دون الحال والمضي ، والتركيب في نحو : (سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم...) لا يختص بالاستقبال بل هو دال على أن المساواة في عدم المبالاة موجودة في كل حال، بل هي أظهر في فعل الحال[4].

والعرب كما ينقل أبو حيان ، لا تعادل مع همزة التسوية بين جملتين اسميتين، فلا يقال (سواء عليّ أزيدٌ قائم أم عمرو منطلق) فهذا ما لا تقوله العرب[5]، غير أن أبا الحسن الأخفش أجازه قياساً على الجملة الفعلية [6]، ويرد على هذا الرأي بأن العرب قالته [7] فقد ذكرت الاسمية في قوله تعالى:﴿ **سَوَاءٌ**

(1) ينظر: ارتشاف الضرب: 2/ 651.

(2) ينظر: نتائج الفكر، 433.

(3) ينظر: المصدر نفسه/ 433- 434.

(4) ينظر: المصدر نفسه: 433- 434.

(5) ينظر: ارتشاف الضرب: 651/2.

(6) ارتشاف الضرب: 651/2، وشرح الاشموني: 420/2.

(7) ينظر : حاشية الصبان 100/3.

عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ....﴾ [الأعراف 193/7] ، وفي قول الشاعر متمم بن نويرة جاءت الجملتان اسميتين:

ولست أبالي بعدَ فقدي مالكاً أموتي نـاء أمْ هـو الان واقـع(1)

وفي ورود الجملة الاسمية بعد همزة التسوية وأم ما يرد على من ذهب إلى أن (همزة التسوية) بمعنى (إنْ) الشرطية ، فإن الشرط لا يدخل على الاسمية(2).

ويشترط في الجملتين اللتين تليان همزة التسوية وأم التوافق لفظاً أو تقديراً ، وأن يكون المعادل مقابلاً للسابق(3) ، فالجملتان إما أن يكونا اسميتين وإما أن يكونا فعليتين، ولا تعادل بين اسمية وفعلية ، إلاّ إن كانت الفعلية في معنى الاسمية ، أو الاسمية في معنى الفعلية(4) ، يقول الزركشي: (ولا يجوز أنْ يعادل بين اسمية وفعلية إلا أن تكون الاسمية بمعنى الفعلية أو الفعلية بمعنى الاسمية)(5) ، ومما وردت فيه الجملتان مختلفتين لفظاً متفقتين معنى قوله تعالى: **﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ....﴾ [الأعراف 193/7]**، إذ معنى قوله (أم أنتم صامتون) : أم صمتم (6) ، قال الفراء في الآية الكريمة : (ولم يقل: أم صمتم، وعلى هذا أكثر كلام العرب أن يقولوا: سواء عليّ أقمت أم قعدت، ويجوز: سواء عليّ أقمت أم أنت قاعد)(7)ن وعند الرضي جاز اختلاف الجملتين في

---

(1) ينظر: ارتشاف الضرب: 2/ 653، وشرح التصريح: 142/2، وهمع الهوامع: 239/5.

(2) ينظر: المفردات النحوية : 57.

(3) ينظر: البحر المحيط: 22/8.

(4) ينظر: ارتشاف الضرب: 651/2.

(5) البرهان :4/ 185.

(6) ينظر: البحر المحيط: 22/8، وارتشاف الضرب: 69/2، والبرهان : 185/4.

(7) معاني القرآن: 40/1.

في الآية الكريمة لأمنهم من الالتباس بالمنقطعة، لأن التسوية لا معنى فيها للمنقطعة[1].

ولتأكيد مبدأ التوافق بين ما قبل (أم) وما بعدها قيل إنَّ الجملة الاسمية من قوله تعالى **﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ (51) أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ...﴾ [الزخرف/51- 52]** مؤولة بالفعلية، إذ الأصل أم تبصرون، إذ أقيمت الاسمية مقام الفعلية لتصح المعادلة[2] ونسب ابن هشام هذا المعنى إلى سيبويه [3]، إذ فهمه من قوله في الكتاب : (كأَن فرعون قال: أفلا تبصرون أم أنتم بصراء...)[4]، وفي هذا هذا المعنى يقول الزجاج (قال سيبويه والخليل : عطف (أنا) (بأم) على قوله (أفلا تبصرون) لأنَّ معنى (أم أنا خير) معناه: أم تبصرون، كأنه قال: أفلا تبصرون أم تبصرون) [5]، وان كانت الجملتان موجبتين قدّمت أي منهما، وان كانت إحداهما منفية أَخرت، فلا يقال: سواء عليّ ألم يقم أقام [6].

أسلوب التسوية لا يستحق جواباً:

اختصت (أم) الواقعة بعد (همزة التسوية) بأنها لا تستحق جواباً، لأن المعنى معها ليس على الاستفهام، وأن الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب[7]، والهمزة إذا استعملت للتسوية زال عنها معنى الاستفهام وصارت للخبر، فلا تقتضي جواباً[8]، يقول الأخفش شارحاً خلو هذا التركيب من الاستفهام الحقيقي

---

(1) ينظر: شرح الكافية :375/2.

(2) ينظر: مغني اللبيب: 65، والتأويل النحوي في القرآن: 1/ 404.

(3) ينظر: المصدر نفسه: 65.

(4) 484/1.

(5) معاني القرآن واعرابه :415/4، وينظر أيضاً: الكشاف: 258/4.

(6) ينظر: ارتشاف الضرب: 651/2.

(7) ينظر: معنى اللبيب: 61 وهمع الهوامع: 240/5.

(8) ينظر: جواهر الأدب: 104.

الحقيقي الذي يقتضي الجواب:(فإنما دخله حرف الاستفهام وليس باستفهام لذكره (السواء) لأنه إذا قال في الاستفهام: أزيدٌ عندك أم عمروٌ ؟ وهو يسأل : أيّهما عندك، فهما مستويان عليه ليس بأحد منهما أحق بالاستفهام من الآخر، فلما جاءت التسوية في قوله (سواءٌ عليهم أأنذرتهم....) شبه بذلك الاستفهام إذ أشبهه في التسوية)[(1)]، وهو تعليل لم يقبله الطبري، وعنده أنّ التركيب ظهر به الكلام ظهور الاستفهام، وهو خبر، لأنه وقع موقع (أي) كما يقال: لا نبالي أقمت أم قعدت، والمتكلم مخبر لا مستفهم[(2)].

ومن أسرار التعبير القرآني:

وردت (أم) المتصلة بعد همزة التسوية الواقعة بعد (سواء) في ست آيات، منها قوله تعالى:

1-**﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ...﴾ [البقرة 6/2].**

2- **﴿سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجَزِعْنَا أَمْ صَبَرْنَا...﴾ [إبراهيم 14/ 21]** ، قال الزمخشري: معناها(مستويان عندنا الجزع والصبر، والهمزة وأم للتسوية) [(3)].

3-**﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ...﴾ [المنافقين 6/63].**

(وقرئ : استغفرت ، على حذف حرف الاستفهام، لأن (أم) المعادلة تدل عليه)[(4)].

عليه)[(4)].

---

(1) معاني القرآن: 28/1، وينظر أيضاً: تفسير الطبري: 11/1، ومعاني القرآن واعرابه: 1/ 77 واعراب القرآن/ للنحاس:634/1.

(2) ينظر: تفسير الطبري:111/1.

(3) الكشاف: 549/2، وينظر أيضاً: مشكل إعراب القرآن:1/ 402.

(4) الكشاف: 543/4.

ووردت (أم المتصلة) بعد (إن أدري)، (لا تدري) في ثلاث آيات[1]، منها قوله تعالى:

1- ﴿وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء 109/21].

2- ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِي أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَنْ فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا...﴾ [الجن 10/72].

الحالة الثانية : وقوع (أم) بعد همزة يطلب بها وبـ(أم) التعيين :

تأتي (أم) المتصلة عاطفة بعد همزة الاستفهام، وتكون معادلة لهذه الهمزة، وهي معها بمعنى : (أيّهما، أو أيّهم) نحو قولنا : أقام زيدٌ أم عمروٌ؟ ومعناه : أيهما قام ؟ أذا أم ذا؟ فجعلت الهمزة مع أحد الاسمين المسؤول عنهما، وجعلت (أم) مع الآخر، وهذا معنى التعادل للهمزة[2].

وخصّ سيبويه هذا القسم من (أم) المتصلة بباب سماه : (هذا باب (أم) إذا كان الكلام بها بمنزلة أيّهما وأيّهم) شرح فيه معناه فقال: (وذلك قولك: أزيدٌ عندك أم عمروٌ، وأزيدا لقيت أم بشرا، فأنت الان مدع أن عنده أحدهما ، لأنك اذا قلت: أيّهما عندك؟ وأيّهما لقيت ؟ فأنت مدع أنّ المسؤول قد لقي أحدهما أو أن عنده أحدهما، لا أن علمك قد استوى فيهما لا تدري أيّهما هو، والدليل على أن قولك : أزيدٌ عندك أم عمروٌ؟ بمنزلة قولك: أيّهما عندك، أنك لو قلت : أزيدٌ عندك أم بشر ؟ فقال المسؤول : لا، كان محالاً ، كما انه إذا قال: أيهما عندك؟ فقال لا ، فقد احال)[3].

ومن أحكامها:

---

(1) ينظر: دراسات لاسلوب القرآن: 302/1.

(2) ينظر: الازهية: 131.

(3) الكتاب : 1/ 482- 483.

أولاً: أن تكون معادلة لهمزة الاستفهام

نحو: أزيدٌ عندك أم عمروٌ؟ وهي لا تعادل من حروف الاستفهام إلا الهمزة خاصة [1]، وإنما اختصت الهمزة بذلك دون غيرها من حروف الاستفهام:

1- لأن الهمزة هي أم الباب، والسؤال بها استفهام بسيط مطلق غير مقيد بوقت ولا حال ، والسؤال بغيرها مقيد ، إمّا بوقت كمتى، وإما بمكان وإما بحال، نحو كيف، وإما بنسبة نحو: هل زيدٌ عندك؟ ولهذا لا يقال: كيف زيدٌ أم عمروٌ ولا: أين زيدٌ أم عمروٌ؟[2].

2- لأن الهمزة وأم يصطحبان كثيراً ، كقوله تعالى:**﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ...﴾** ونحو **﴿ أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ السَّمَاءُ﴾** [3] .

3- لأن الهمزة من بين حروف الاستفهام تكون للتقرير والاثبات ، نحو:**﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ..﴾ [الزمر 36/39]**. وفي اجتماع (أم) و(الهمزة) يكون المتكلم مدّعياً لأحد الشيئين أو الأشياء ، مثبتاً لذلك، ولهذا لم يجز أن تقع سوى (الهمزة) لهذا المعنى، فإذا قيل: أعندك زيدٌ أم عمروٌ؟، فالمتكلم مقرٌ بأن أحدهما عنده ومثبت لذلك، وطالب تعيينه ، فأتوا بالهمزة التي تكون للتقرير،ولم يؤت بـ(هل) لأنّه لا يقرر بها، وإنما يستقبل بها الاستفهام استقبالاً[4].

وقد ذكر الجرجاني هذا المعنى، فأشار إلى أن للهمزة أصلاً في الإثبات بدلالة قول الشاعر: (أطرباً وأنت قنسري)، فالشاعر لم يرد أن يستفهم مخاطبه عن طربه، وإنما أثبت له ذلك فوبخه عليه، ومثل هذا الإثبات لا يكون في (هل) لو قيل: هل تخرج ؟ فهو استفهام صريح، والمتكلم غير عالم بخروجه، (وإذا

---

(1) ينظر: الازهية :131 ، وأساليب الطب عند النحويين والبلاغيين: 352.

(2) ينظر: بدائع الفوائد: 203/1.

(3) المصدر نفسه: 203/1.

(4) ينظر: شرح اللمع: 1/ 256، وبدائع الفوائد: 1/ 203.

كان كذلك لم يجز أن تقول : هل زيدٌ عندك أم عمروٌ. بمعنى : أيهما عندك؟ كما قلت: أزيدٌ عندك أم عمروٌ؟ [1].

4- لأن الهمزة أعم تصرفا ، لأنها الأصل في الاستفهام وغيرها محمول عليها[2]، ولأنها أخصر من غيرها في اللفظ، ولهذا كله فقد خصّت بخصائص، منها وقوعها مع (أم) المتصلة، ولا تقع معها (هل) [3]، كما أنها تفرّدت بطلب التصور، أي طلب تعيين المفرد، إذا كان المستفهم عالماً بالنسبة التي تضمنها الكلام بيد انّه متردد بين شيئين فيطلب تعيين أحدهما[4]، نحو: أزيدٌ في الدار أم عمروٌ ؟ فاقتضت التعادل بـ(أم)، و(هل) لا يطلب بها كذلك، لعدم حاجة السائل فيه الى تعيين أحد الأمرين[5].

وجوز الرضي مجيء (هل) بدل (الهمزة) قبل (أم) المتصلة على الشذوذ، نحو: هل زيد عندك أم عمروٌ ؟ وعزا لزوم (أم) الهمزة دون (هل) في الغالب، الى أصالة الهمزة وعراقتها في باب الاستفهام، أمّا (هل) فإنها دخيلة في معنى الاستفهام، لأن أصلها (قد)[6].

ومن القليل الذي وردت فيه (هل) في موضع (الهمزة) المستفهم بها عن التعيين و(أم) بعدها متصلة، قول النبي ﷺ لجابر بن عبدالله: (هل تزوجت بكراً أم ثيباً)[7].

---

(1) المقتضب: 956/2.

(2) ينظر: الكتاب: 51/2.

(3) ينظر: الايضاح في شرح المفصل: 238/2- 239.

(4) ينظر: الاساليب الانشائية في النحو العربي: 13- 14.

(5) ينظر: مقدمة تحقيق (مسألة في الاستفهام) مجلة المورد: 132.

(6) ينظر: شرح الكافية: 373/2 وأساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين: 357.

(7) ينظر: مسند أحمد بن حنبل: 294/3.

لأن استفهام النبي ﷺ جابراً لم يكن إلاّ بعد علمه بتزويجه إما بكراً وإما ثيباً، فطلب منه الإعلام بالتعيين، فالموضع كما يقول ابن مالك، موضع الهمزة، لكن استغنى عنها بـ(هل)[1]، والصحيح أنّه إذا استفهم بحرف غير (الهمزة) من حروف الاستفهام عطف بعده بـ(أو) ولم يعطف بـ(أم) لأن (أم) لا تعادل من حروف الاستفهام، كما تقدم، إلاّ الهمزة خاصة، من ذلك قوله تعالى:

﴿هَلْ تُحِسُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزًا﴾ [مريم 19/98].

وقوله تعالى: **﴿ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ (72) أَوْ يَنْفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ﴾ [الشعراء 26/72- 73]** [2].

ولا تقع (أم) المتصلة بعد (هل) حتى ولو على الشذوذ، للتناقض الحاصل بينهما، فـ(هل) لا يكون الاستفهام بها إلاّ طلباً للتصديق، ونظيرها في الاختصاص بطلب التصديق (أم المنقطعة) وعكسها (أم المتصلة)، أما (أم) المتصلة فان نظيرها في طلب التصوّر هي الهمزة، والاستفهام بهما يكون بمعنى (أيّهما) استفهاماً عن المفرد وطلباً لتعيينه [3].

ثانياً: أن تكون (أم) مقدّرة بـ(أي)

شرط (أم المتصلة) الواقعة بعد همزة التعيين، المعادلة لها، أن تكون هي والهمزة بمعنى (أيهما) و(أيّهم) و (أيّهنّ) نحو: أزيدٌ عنك أم عمروٌ؟

إذ المعنى أيّهما عندك؟ جعلت الهمزة مع احد الاسمين المسؤول عنهما وجعلت (أم) مع الآخر، وجواب هذا القول بالتعيين، ومثله: أزيدٌ في الدار أم بشرٌ أم خالد؟

---

(1) ينظر: شرح شواهد التوضيح: 256.

(2) ينظر: الازهية: 133.

(3) ينظر: مغني اللبيب 456- 457، واساليب الطلب عن النحويين والبلاغيين: 352.

بمعنى : أيّهم في الدار؟ [1].

وهذا يستدعي أن يكون أحد الشيئين أو الأشياء ثابتاً أحدهما عند المتكلم لطلب التعيين، لأن (أم) مع الهمزة بمعنى (أيّ) ويستفهم بـ(أيّ) عن التعيين، فيكون المعطوف والمعطوف عليه بتقدير استفهام واحد، لأن المجموع بمعنى (أي) وجوابه بالتعيين [2].

ثالثاً: أن يكون جوابها معيناً

تخالف همزة التعيين همزة التسوية بأنّها لم تنسلخ عن الاستفهام كما انسلخت منه همزة التسوية بإفادة معنى (التسوية) فتطلب جواباً بتعيين أحد الشيئين ، لا (بنعم) أو (لا)، لأن المتكلم إذا قال: أزيدٌ قام أم عمروٌ؟ كان عالماً بثبوت القيام لأحدهما دون من ثبت له، فيجاب بتعيينه ، فيقال: زيدٌ أو عمروٌ ، وقد يجاب بـ(لا) تخطئة للسائل في اعتقاده ثبوت أحدهما[3] ويستدعي الاستفهام بالهمزة و(أم) ان يحصل عند السائل العلم بما يسأل عنه بـ(أو)،فيقول: أزيدٌ عنك أو عمروٌ؟ ، فإذا أجيب (بنعم) عُلِم كون أحدهما بغير عينه عنده، لأن معنى : أزيدٌ عندك أو عمروٌ؟ ، بـ(أو) : أأحدهما عندك؟ فإذا أراد المستفهم أن يعين له المسؤول ما علمه بسؤاله بـ(أو) ويخصصه له، سأله بـ(أم) فيقول له: أزيدٌ عندك أم عمروٌ؟ فيجاب بـ: زيدٌ ، أو عمروٌ؟ ، (ولو قال له في جواب: أزيدٌ عندك أم عمروٌ؟ : لا ، أو : نعم، لكان قد أخطأ ولم يجبه على ما يقتضيه سؤاله، كما انه لو قال له: أيّها عندك ؟ فقال له: (لا) أو (نعم) لم يكن جواباً لما سأل عنه)[4].

(1) ينظر: امالي ابن الشجري: 373/2.

(2) ينظر: شرح الكافية/ للرضي: 373/2.

(3) ينظر: الاصول: 58/2، وحاشية الخضري : 63/2- 64.

(4) المقتضب : 948/2، وينظر: كشف المشكل في النحو: 629/1.

رابعاً: ألا يكون بعدها جملة من مبتدأ وخبر

من الذين ذكروا هذا المعنى أبو علي الفارسي وتوسع في شرحه عبد القاهر الجرجاني [1]ثم اشترطه ابن يعيش لـ(أم المتصلة)[2].

ففي مثل قولنا : أزيدٌ عندك أم عندك عمروٌ؟ (أم) منفصلة بخلاف قولنا: أزيدٌ عندك أم عمروٌ؟ ففي القول الأول لم يكن المتكلم مستفهماً عن أن يعين له واحد من هذين ، وإنما كان مستفهماً عن واحد بعينه بعد عدوله عن آخر، وإضرابه عنه، بدليل أن المتكلم ذكر لكل واحد منهما خبره إذ كرر (عندك)ن ولم يقتصر على ذكره مرة واحدة، كما يفعل في نحو:أزيدٌ عندك أم عمروٌ؟

حيث كان المعنى : أيهما عندك؟ وإذا اضرب المتكلم عن الاستفهام الأول في نحو: أعندك زيدٌ أم عندك عمروٌ؟ وجب ذكر خبر (عمرو) لأن ما بعد (أم) شيء مستأنف لا يتعلق بما قبله، وكان كل منهما جملة مستقلة بنفسها، و(عمرو) ليس بشريك (لزيد) كما في نحو: أزيدٌ عنك أم عمروٌ ؟ إذ كان بمعنى : أيهما عندك؟ [3].

خامساً: وقوعها بين مفردين غالباً

يغلب على (أم المتصلة) الواقعة بعد همزة يطلب بها وبأم التعيين أن تقع بين مفردين[4]، نحو: أزيدٌ في الدار أم عمروٌ ؟ وأقام زيدٌ أم عمروٌ؟ ومنه قوله تعالى : **﴿أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء 109/21]**، ومن غير الغالب أن تقع بين فعلين نحو: أأكرمت زيدا أم أهنته؟ ، ومنه في الشعر: قول زياد بن حمل:

---

(1) ينظر: المصدر نفسه: 2/ 953.

(2) ينظر: شرح المفصل: 8/ 98.

(3) ينظر: المقتصد: 2/ 953، وبدائع الفوائد: 204/1.

(4) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 236/1، وشرح ابن الناظم: 528، وشرح التصريح: 142/1، والاتقان: 153/1، وشرح الاشموني420/2، حاشية الخضري: 64/2.

فقمــت للطيــف مرتاعــاً فــأرّقتني فقلــت: اهــي ســرت أم عــادني حلــم

على ترجيح النحاة: أن (هي) الواقعة بعد الهمزة فاعل بفعل محذوف يفسره (سرت) لأن همزة الاستفعال بالفعل أولى[1].

وان توسطت (أم) بين جملتين فعليتين مشتركتين في الفاعل، نحو: أقمت أم قعدت؟ وأنام زيدٌ أم انتبه؟ فـ(أم) فيه متصلة، وان كانت الجملتان الفعليتان متساويتي النظم، مشتركين في الفعل، نحو: أقام زيدٌ أم قام عمروٌ؟، أو اسميتين مشتركتين في جزء نحو: أزيدٌ قائم أم هو قاعد؟

فالأولى في هاتين الصورتين أن تكون (أم) منقطعة، وتعليل ذلك، كما يذكره الرضي: أن السائل كان قادراً على الاكتفاء بمفرد منها لو قصد (أم) المتصلة، والمفرد أدل على كونها متصلة، وعلى كون ما قبلها وما بعدها في تقدير كلام واحد، فلو أراد الاتصال في نحو: أقام زيدٌ أم قام عمروٌ؟ لقال أزيدٌ قام أم عمروٌ؟ وفي نحو: أزيدٌ قائم أم هو قاعد؟ لقال : أقائم زيدٌ أم قاعد، فعدول السائل إلى الجملتين مع القدرة على المفردين دليل أن (أم) منفصلة ، وكانت (أم) متصلة بين الجملتين الفعليتين المشتركتين في الفاعل لأن السائل لا يقدر على الاكتفاء بمفردين لأن كل فعل لابد له من فاعل[2].

سادساً: إيلاء الهمزة وأم المسؤول عنهما

يراعى في تركيب (أم المتصلة) المسبوقة بهمزة التعيين أن يلي (الهمزة) أحد الأمرين المطلوب تعيين أحدهما ، ويلي (أم) المعادل الآخر، ليفهم السامع من أول الأمر الشيء المطلوب تعيينه، ويتوسط ما لا يسأل عنه، ويجوز تأخيره ، نحو:

(1) ينظر: شرح ابن الناظم: 528، وشرح التصريح: 143/2، وشرح الاشموني: 420/2.

(2) ينظر: شرح الكافية: 374/2، وينظر أيضاً: شرح المفصل/ لابن يعيش: 98/9.

أزيدٌ قام أم عمروٌ، فقد ولي (الهمزة) أحد الأمرين، وولي (أم) الاسم الآخر، وتوسط الفعل (قام) لأنه لا يسال عنه.

وقد عدّ بعض النحاة مراعاة هذا التركيب شرطاً في (أم المتصلة) الواقعة بعد (همزة التعيين) [1]، وهو عند سيبويه [2]، والمبرد[3]، وابن عصفور[4]، من باب الأحسن والأجود والأفصح ، يقول سيبويه بعد أن مثّل بنحو: أزيدا لقيت أم بشرا؟ : (وآعلم انك إذا أردت هذا المعنى فتقديم الاسم أحسن، لأنّك لا تسأله عن اللقى، وإنما تسأله عن أحد الاسمين، لا تدري أيهما هو، فبدأت بالاسم لأنك تقصد قصد أن يبين لك أي الاسمين عنده، وجعلت الاسم الآخر عديلاً للأول، وصار الذي لا تسأل عنه بينهما ، ولو قلت: ألقيت زيدا أم عمرا؟ كان جائزاً حسناً، ولو قلت : أعندك زيدٌ أم عمروٌ؟ كان كذلك، وإنما كان تقديم الاسم ههنا أحسن ولم يجز للآخر الا أن يكون مؤخراً ، لأنه قصد أحد الاسمين فبدأ بأحدهما ، لأن حاجته أحدهما فبدأ به)[5]، وفي هذه المسألة يقول المبرد : (تقول: أعندك زيدٌ أم عمروٌ ؟ فإذا أردت : أيّهما عندك؟ فهذا عربي حسن والأجود : أزيدٌ عندك أم عمروٌ، لأنّك عدلت زيدا بعمرو ، فأوقعت كل واحد منهما إلى جانب حرف الاستفهام، وجعلت الذي لا تسأل عنه بينهما ، وهو قولك: عندك)[6].

والضابط في هذه المسألة انّه إذا كانت المعادلة بين اسمين معهما فعل فالأحسن تقديم الاسم، نحو: أزيدٌ خرج أم عمروٌ؟ ويجوز : أخرج زيدٌ أم عمروٌ؟

---

(1) ينظر : امالي ابن الحاجب: 676/2، وشرح التصريح: 2/ 142، وحاشية الصبان : 100/3.

(2) ينظر: الكتاب :1/ 483.

(3) ينظر: المقتضب: 293/3.

(4) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 1/ 238.

(5) الكتاب: 1/ 483.

(6) المقتضب: 293/3.

وإن كانت المعادلة بين فعلين، فالأحسن تقديم الفعل، نحو: أضربت زيدا أم شتمته؟ [1].

وإذا استفهم عن تعيين المبتدأ دون الخبر قيل: أزيدٌ قائم أم عمروٌ؟ ويجوز: أزيدٌ أم عمروٌ قائم؟ بتوسط الخبر أو تأخره، لأنه غير مسؤول عنه، وإذا استفهم عن الخبر دون المبتدأ قيل: أقائم زيدٌ أم قاعدٌ ؟ ويجوز : أقائمٌ أم قاعدٌ زيدٌ، بتوسط المبتدأ أو تأخره، لأنه غير مسؤول عنه[2].

سابعاً: العطف بعد أفعل التفضيل بـ(أم) دون غيرها

لا يعطف بعد (أفعل التفضيل) إلا بـ(أم) ، فيقال: أزيدٌ أفضلُ أم عمروٌ؟ لأن المعنى : أيّهما أفضل، ولو قيل : أزيدٌ أفضل أو عمروٌ، لم يجز، لأنَّ (أو) تصير المعنى: أأحدهما أفضل؟ وليس هذا بكلام[3] قال ابن السراج: (وإذا قلت: أزيدٌ أفضل أم عمروٌ؟ لا يجوز إلا بـ(أم) ، لأنك تسأل عن أيهما أفضل، ولو قلت : (أو) لم يصلح لأن المعنى يصير : أأحدهما أفضل، فليس هذا بكلام)[4].

أمّا إذا قيل : أزيدٌ أو عمروٌ أفضل أم خالدٌ؟ فجائز وقوع (أو)، لأن المعنى: أحد هذين أفضل أم خالدٌ؟ وجواب هذا السؤال أن يقال: خالدٌ، إن كان هو الأفضل ، أو يقال: (أحدهما) بهذا اللفظ من غير ذكر زيد أو عمرو، لأنّ تقدير السؤال:

أأحدهما أفضل أم خالد؟ ، وقد دخلت (أو) بين زيد وعمرو دون (أم)، لأنه ليس المراد جعل (عمرو) عديلاً (لزيد) ، وإنما أريد جعلهما بمنزلة اسم واحد، يعادل بينهما وبين (خالد) بـ(أم)[5]، ومثل هذا الكلام قول صفية بنت عبد المطلب:

---

(1) ينظر: امالي ابن الشجري: 333/2.

(2) ينظر: امالي ابن الحاجب: 676/2 وشرح التصريح: 142/2، وحاشية الصبان: 3/ 100.

(3) ينظر: الازهية: 143، وشرح الكافية/ للرضي: 377/2.

(4) الاصول: 224/2.

(5) ينظر: الاصول: 224/2 والازهية: 143.

كيــف رأيــت زَبْــرا   أأقِطــا أو تمــرا

أم قرشــياً   صــارماً هزبــرا[1]

أدخلت الشاعرة (أو) بين الأقط والتمر، لأنها لم تُرد أن تجعل (التمر) عديلاً للأقط، بمعنى (أيّهما)، وإنما أرادت أن تجعلهما بمنزلة اسم واحد، تعادل بينه وبين (قرشي) أي أرادت أن تقول للمصروع: أشيئاً رأيته من هذين أم قرشياً[2]؟

وقد تناول أبو علي الفارسي، هذا الحكم من أحكام (أم) المتصلة) في مسألة عرف بها، هي قوله:

(وتقول : حسن أو الحسين أفضل أم ابن الحنفية؟ فيكون الجواب : أحدهما ، بهذا اللفظ ولا يجوز أن تقول: الحسن ولا الحسين، لأن المعنى : أأحدهما أفضل أم ابن الحنفية؟ فالجواب يكون على ما يقتضيه السؤال)[3].

وجوز ابن جني في باب (التطوع بما لا يلزم) [4] من خصائصه أنْ يجاب في مسألة أبي علي المتقدمة (الحسن أو الحسين أفضل أم ابن الحنفية؟) بـ: الحسن أو الحسين، بالتعيين ، وقال: (هذا تطوّع من المجيب بما لا يلزم، فقوله (الحسن) أو قوله (الحسين) فيه زيادة تطوّع بها لم ينطو السؤال على استعلامها)[5].

---

(1) ينظر: الازهية: 145 (وزبر: مكبر : زبير، تعني ابنها الزبير بن العوام، وانه صارع آخر فصرعه الزبير، فقالت للمصروع: كيف رأيت زبراً ، أي الزبير ، والاقط : اليمن.

(2) ينظر: الازهية: 145- 146.

(3) المقتصد: 2/ 950 وينظر: الخصائص: 266/2 ومغني اللبيب: 64.

(4) الخصائص : 226/2 ، و(التطوع بما لا يلزم) هو التزام الشاعر ما لا يجب عليه ليدل بذلك على غزرة ما عنده وسعته ، نحو التزامه التصغير في قوافيه، أو اللام المشدّدة في قصيدته مما يدل على قوة الشاعر وشرف صناعتهن ينظر: مقدمة بحث (مسألة في الاستفهام بـ(أم) و (أو))، ص135.

(5) المصدر نفسه: 266/2.

وفي اختيار الجواب بالتعيين في هذه المسألة يقول أبو اليمن الكندي (ت613هـ): (لما كان في الجواب (بأحد) إبهام على السائل حسن التطوع بالتعيين لإزالة الإبهام، وللحرص على البيان) [1].

من أسرار التعبير القرآني : (بأم)

من ورود (أم) المتصلة بعد همزة التعيين في القرآن الكريم قوله تعالى:

1- **﴿آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الْأُنْثَيَيْنِ﴾ [الانعام 14/6]**، قال أبو البركات الانباري:

(و (أم) ههنا المتصلة ، لأنّها معادلة للهمزة، وتسمى ألف التسوية، وهي بمعنى (أي)[2]).

2- **﴿أَطَّلَعَ الْغَيْبَ أَمِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا﴾ [مريم 78/91]**، قال القرطبي: ((أطلع الغيب) ألف استفهام لمجيء (أم) بعدها، ومعناها التوبيخ)[3].

3- **﴿قَالَ سَنَنْظُرُ أَصَدَقْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ [النمل 27/27]**، قال الزمخشري: (أراد: صدقت أم كذبت، الا أنّ (كنت من الكاذبين) أبلغ ، لأنه إذا كان معروفاً بالانخراط في سلك الكاذبين كان كاذباً لا محالة، وإذا كان كاذباً اتّهم بالكذب فيما أخبر به، فلم يوثق به)[4].

4- **﴿أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ السَّمَاءُ بَنَاهَا﴾ [النازعات 27/79].**

---

(1) ينظر: مسألة في الاستفهام بـ(أم) و(أو) مجلة المورد ص 132- 133.

(2) البيان في غريب القرآن: 1/ 346، وينظر أيضاً: معاني القرآن واعرابه: 2/ 300- 301، وتفسير القرطبي: 114/7.

(3) تفسير القرطبي: 147/11.

(4) الكشاف: 141/3.

المبحث الثاني

ما افترقت فيه (أو) و (أم)

بين (أو) و(أم) أوجه من الشبه ، فهما حرفا عطف ، وأنّهما للشك، وكلاهما لأحد الشيئين أو الأشياء[1] ، وكان هذا الشبه بينهما مدعاة لأن تختلط المسائل فيهما على الناس، حتى أضحوا (لا يفرقون بين (أو) و (أم) في الاستفهام، فينزّلون إحداهما منزلة الأخرى ويوهمون فيه)[2] ، وهذا عرض موجز لأهم ما افترقتا فيه من مسائل:

أولاً : في معنى كل منهما

يتضح الفرق بين معنييهما في المثالين الآتين:

1- أزيدٌ عندك أو عمروٌ

2- أزيدٌ عندك أم عمروٌ

ففي المثال الأول استعملت (أو) التي تكون للسؤال عن شيء بغير عينه، المراد فيه أأحد هذين عندك؟ والسائل لا يدري كون أحدهما عنده، فهو يسال المخاطب ليخبره ، ولذلك يكون الجواب : لا ، إن لم يكن عنده واحد منهما ، أو: نعم، إذا كان عنده أحدهما ، ولو قال في الجواب: زيدٌ ، أو عمروٌ ، لم يكن مجيباً بما يطابق السؤال.

أما في المثال الثاني وفيه استعملت (أم)، ومعناها معنى (أي)، والمراد من السؤال: أيّهما عندك، والسائل يعلم أن أحدهما عنده، لكنه لم يعلم ايّهما هو، فاستفهم ليعلم الموجود منهما ، ويطلب تعيينه، ويكون الجواب : زيدٌ أو عمروٌ ،

(1) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 2/ 487.

(2) درة الغواص: 195.

ولا يقال نعم، أو لا، وخلاصة المسألة أن السؤال (بأو) معناه: أأحدهما ؟ والسؤال (بأم) معناه أيّهما؟[1].

ثانياً: (أم) و(أو) بعد سواء

يتحقق أسلوب التسوية في الفصيح من كلام العرب باجتماع كلمة (سواء) أو ما يدل عليها، وهمزة التسوية، و(أم) المعادلة المتصلة، فيقال: سواء عليّ أقمت أم قعدت.

وتأويل هذا الكلام: سواء عليّ أيّهما فعلت، ومنه آية التسوية المشهورة **﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾ [البقرة 2/ 6]**، ولم يجوّز أغلب النحاة وقوع (أو) موقع (أم) في هذا التركيب، لأن (أو) كما يذكرون، لم تنسلخ عن معنى: (لأحد الشيئين) كما انسلخت (أم) عن هذا المعنى، وتجردت للعطف والتشريك، وكما انسلخت الهمزة عن معنى الاستفهام، واستعيرت للإخبار بالتسوية بين أمرين[2]، يقول أبو حيان: فـ(أم) لا يتقدّمها إلا الاستفهام أو التسوية و(أو) يتقدّمها كل كلام الاّ التسوية، فلا يجوز: سواء عليّ أقمت أو قعدت)[3].

وجوّز السيرافي وقوع (أو) بعد (سواء) في حالة حذف همزة التسوية، فيقال: **سواء عليّ قمت أو قعدت** قال الصبان: (ونقل الدماميني عن السيرافي: أنّ (سواء) إذا دخلت بعدها همزة التسوية لزم العطف (بأم) وإذا وقع بعدها فعلان بغير الهمزة جاز العطف (بأو))[4].

---

(1) ينظر: الكتاب: 483/1، الازهية: 143، المقتصد: 948/2، وشرح المفصل: 98/9- 99.

(2) ينظر: حاشية الخضري: 2/ 63.

(3) ارتشاف الضرب: 2/ 656.

(4) حاشية الصبان: 99/3.

واذا ما أخذ بتجويز السيرافي فان التنافي الواقع بين (سواء) و(أو) يمكن التخلص منه بإعراب (سواء) خبر مبتدأ محذوف، أي: الأمران سواء، والكلام بعد ذلك محمول على معنى المجازاة ، وتقديره : (إن قمت أو قعدت فالأمران عليّ سواء)[1].

أما إذا أعربت (سواء) على إعراب الجمهور، بان تكون خبراً مقدماً أو مبتدأ ، (فلا تصح (أو) مطلقاً لمنافاتها التسوية، إلا أن يدعى انسلاخها عن (لأحد) كأم)[2] ، وعلى الإعراب الأخير لا يرى الخضري وجهاً لقصر جوازها على عدم الهمزة (اذ المقدر كالثابت ، وأن التسوية مستفادة من سواء لا الهمزة ، وإنما سميت همزة التسوية لوقوعها بعد ما يدل عليها وحينئذ فالأشكال في اجتماع (أو) مع (سواء) لا (الهمزة))[3] ، وعلى رأي الخضري يجوز القول : سواء كان كذا أو كذا ، كما يجوز أن يقال: سواء كان كذا أم كذا.

ويبدو أن وقوع (أو) بعد (سواء) في مواضع من الكلام العربي، كان وراء لجوء السيرافي إلى تجويز وقوعها في هذا التركيب، من هذه المواضع : كثرة قول الفقهاء (سواء كان كذا أو كذا)[4]، وفي الصحاح : " سواء عليّ أقمت أو قعدت" [5]، وفي اللسان: (واذا قلت: سواء عليّ: احتجت أن تترجم عنه لشيئين ، تقول : سواء سألتني أو سكت عنّي)[6].

وإذا كان الأولى إتباع أسلوب القرآن الكريم في هذا التركيب وفيه جاءت (أم) مع (سواء) في آيات مشهورات تقدّم ذكرها ، وإذا كان الأكثر في الفصيح

---

(1) ينظر: حاشية الخضري: 63/2، وينظر أيضاً خزانة الأدب: 4/ 468.

(2) حاشية الخضري: 2/ 63.

(3) المصدر نفسه: 2/ 63.

(4) ينظر: مغني اللبيب: 63.

(5) الصحاح: سوا : ج6 ص2387 ومغني اللبيب: 63.

(6) اللسان: سوا ،ج19 ص 137.

من كلام العرب استعمال الهمزة و(أم) في أسلوب (سواء) فإن ورود (أو) في هذا التركيب في الاستعمال، مع تجويز النحاة له، يصبح أمراً لا مندوحة من قبوله، والأخذ به، وفيه من السعة ما يعود على العربية بالثراء.

وقد شجع كل هذا مجمع اللغة العربية بالقاهرة على اتخاذ قراره بتجويز استعمال (أم) و (أو) في هذا التركيب، على نحو التعبيرات الآتية:

سواء عليّ أحضرت أم غبت، سواء عليّ حضرت أم غبت

سواء عليّ أحضرت أو غبت، سواء عليّ حضرت أو غبت[1]

ثالثاً: السؤال بـ(أم) بعد السؤال بـ(أو)

مما افترقت فيه (أو) و (أم) المتصلة في الاستفهام، أنّ السؤال (بأم) يأتي مرتباً بعد السؤال (بأو)[2]، لأنّ معنى : أزيدا رأيت أو عمرا: أأحدهما رأيت ، وجوابه : لا ، أو: نعم، ومعنى : أزيدا رأيت أم عمرا: أيّهما رأيت وجوابه بالتعيين : زيدا أو عمرا ، وعليه فلا يمكن أن يكون السؤال (بأو) بعد السؤال (بأم) لأن السائل في (أم) عالم برؤية أحدهما ، فكيف يسأل عما يعلم[3]، يقول الرماني : (وإنما تجيء (أم) بعد (أو) ، ويقول القائل: ضربت زيدا أو عمرا، فتقول مستفهماً: أزيدا ضربت أم عمرا، فهذه المعادلة للألف ، كأنك قلت: أيّهما ضربت، فجوابه: زيدا، إن كان هو المضروب ، أو عمرا ،ولا يجوز أن يكون جوابه: نعم أو لا ، لأنه في تقدير: أحدهما ضربت)[4].

---

(1) كتاب في اصول اللغة: مجموعة القرارات التي أصدرها المجمع، صدر القرار في ج8 مؤلف 134: لسنة 1968.

(2) ينظر: الاصول في النحو: 2/ 223، وشرح الكافي للرضي: 2/377.

(3) ينظر: شرح الكافية: 2/ 377.

(4) منازل الحروف: 59.

ويعد النحاة السؤال (بأم) أخص مراتب السؤال الأربعة وأشدها طلباً للتعيين، فلا يحسن الجواب معها إلاّ بالتعيين ، علماً بأن مراتب السؤال عند النحاة أربعة:

الأولى: السؤال بالهمزة منفردة ، نحو: أعندك شيء مما يحتاج إليه؟ فيجاب نعم.

الثانية: أن يقال: ما هو؟ فيجاب : متاع.

الثالثة: أن يقال: أيّ متاع؟ فيجاب: ثياب.

الرابعة: أن يقال أكتان أم قطن؟ ويجاب : بالتعيين: كتان أو قطن[1].

والمرتبة الأخيرة أخص المراتب، لأن فيها طلب تعيين فرد من أفراد قد عرفها السائل وميزّها وأشد المراتب إبهاماً هي المرتبة الأولى.

(1) ينظر: شرح المفصل/ لابن يعيش: 8/ 97، وبدائع الفوائد: 1/ 204.

حروف العطف

الفصل الثاني

3

العطف بـ(إما)

مقدمة في (إمّا)

المبحث الأول: معنى (إما) العاطفة

المبحث الثاني: تكرار (إما)

المبحث الثالث: إعراب ما بعد (إما)



الفصل الثالث

العطف بـ(إما)

مقـدمة في إمَّا

تـأصيل (إمَّا):

تـرد (إمَّـا) مكسـورة الهمـزة مشـدّدة الميم في الكـلام العربـي علـى نـوعين: (إما) العاطفة، وهي موضوع دراستنا، و(إمّا) الشرطية، أَمَّـا (إمّـا) العاطفـة، فقـد اختلـف في أصلها، فهـي عنـد الخليـل وسـيبويه مركبـة مـن (إنْ) و (مـا)،أدغمـت نون(إنْ) في ميم (ما) فصارت (إمّا)[1]، ولما كانت كذلك جاز في الشعر أن تجـيء (إن) دون (مـا)، يقـول سـيبويه: (والـدليل علـى أَنَّ (مـا)) مضـمومة إلى (إنْ) قـول الشـاعر:

لقـد كَـذَبْتكَ نفْسـك فاكَـذِبنها   فـانْ جَزعـاً وإنْ إجمـالَ صَـبْرِ

وإنمـا يريـد: (إمّـا)، وهـي بمنزلـة (مـا مـع إنْ) في قولـك: أمّـا أنـت منطلقـاً انطلقت معك)[2]، ولم يـبين سـيبويه نـوع (إنْ) هـذه، إلا انـه يـرفض أن تكـون (إنْ) الشرطية، ففي موضع آخر من الكتاب[3]، يعلق على البيت المتقدم بقولـه: (فهـذا على (إمّا) وليس على (إنْ) الجزاء، وليس كقولك: إن حقاً وإن كذباً، فهذا على (إمّـا) محمولـة، ألا تـرى أنـك تـدخل الفـاء، ولـو كانـت علـى (إنْ) الجـزاء وقـد

---

(1) ينظر: شرح الكافية/ للرضي: 372/2، وارتشاف الضرب: 642/2، ومغني اللبيب: 84.

(2) الكتاب: 67/2.

(3) المصدر نفسه: 135/1.

استقبلت الكلام لاحتجت إلى الجواب، فليس قوله: فان جزعاً، كقوله: ان حقاً وان كذباً، ولكنه على قوله تعالى:**﴿ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾ [محمد 4/47]** (1).

و(ما) عند سيبويه لا تطرح من (إمّا) إلا في الشعر، نحو قول النمر بن تولب:

سَقْته الرَوَاعِدُ من صَيِّفٍ   وإِنْ من خَرِيفٍ فلن يُعْدَما(2)

قال سيبويه: (وإنما يريد: وإِمَّا من خريف، ومن أجاز ذلك دخل عليه أن يقول مررت برجل إنْ صالح وإنْ طالح، يريد (إمّا))(3).

ولا يحتمل كلام سيبويه هذا أن تكون (إنْ) عنده هي الشرطية، كما ظن بعض النحاة (4)، ضمت إليها (ما)، وكيف تكون (إنْ) شرطية، وقد جوز وقوع المبتدأ بعد (إمّا) بقوله: (وأما (إمَّا) فيجري ما بعدها ههنا على الابتداء)(5)، ومن مذهبه الذي لا يدفع أن (إنْ) لا يقع الابتداء بعدها، فكيف يكون عنده أن (إمّا) إنما هي (إنْ) الجزاء، (و ذلك لا يسوغ ألا ترى أنك تقول: ضربت إمّا زيدا وإمّا عمرا، وتقول: ذهب إمّا زيدٌ وإمّا عمروٌ، فلو كانت (إنْ) الجزاء لما عمل ما قبلها فيما بعدها)(6) وممن قال بالتركيب أيضاً: الكوفيون، غير أنّ (إنْ) عندهم للجزاء، و(ما) زائدة(7)، وعلى هذا المذهب حمل الفراء قوله تعالى **﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان 3/76]** فقال/ (يقول: هديناه: عرفناه

---

(1) المصدر نفسه: 135/1.

(2) المصدر نفسه: 135/1.

(3) الكتاب: 135/1.

(4) ينظر: خزانة الأدب: 442/4.

(5) الكتاب: 135/1.

(6) خزانة الأدب: 44/4.

(7) ينظر: إعراب القرآن/ للنحاس: 572، ومشكل إعراب القرآن: 781/2، وتفسير القرطبي: 122/19 والبرهان: 246/4.

السبيل، شكر أو كفر، و(إمّا) هاهنا تكون جزاء، أي: إِنْ شكر وإِنْ كفر وتكون (إمّا) التي مثل قوله**﴿ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة 107/9]**[1].

ولم يقبل البصريون هذا التفسير، (لأن (إِنْ) التي للشرط لا تدخل على الأسماء، إذ لا يجازى بالأسماء إلا أن تضمر بعد (إِنْ) فعلاً، فيجوز نحو قوله تعالى (وإن أحد من المشركين...) فأضمر (استجارك) بعد (إنْ) دلَّ عليه(استجارك) الثاني، فحسن حذفه، ولا يمكن إضمار فعل بعد (إِنْ) هاهنا لأنه يلزم رفع شاكر وكفور بذلك الفعل، وأيضاً فإنه لا دليل على الفعل المضمر في الكلام)[2].

وعلق أبو جعفر النحاس على تفسير الفراء بقوله:

(وهذا القول ظاهره خطأ، لأن (إِنْ) التي للشرط لا تقع على الأسماء وليس في الآية: إما شكر، إنما فيها: إمّا شاكراً وإما كفورا، فهذان اسمان، ولا يجازى بالأسماء عند أحد من النحويين)[3].

وعلى القول بالتركيب فسرت كتابة (إمّا) ممدوداً، ولم تكتب (بالياء) كما كتبت (حتى) و (إلى) لأنها (إِنْ) ضمّت إليها (ما)[4].

و(إمّا) عند سيبويه ومن تبعه، مفرد غير مركب من (إِنْ) و(ما)، ولا معنى لـ(إِنْ) فيه، لأن الأصل في الحروف الأفراد والبساطة لا التركيب[5]، يقول الهروي الهروي (ت415هـ): (وأعلم أنّ (إمّا) في الشك والتخيير حرف واحد، وأما في

---

(1) معاني القرآن: 3/ 214، وينظر أيضاً: إعراب القرآن / للنحاس: 572/3 والتبيان / للطوسي: 207/10، وتفسير القرطبي: 122/19.

(2) مشكل إعراب القرآن: 2/ 782.

(3) إعراب القرآن: 572/3، وينظر أيضاً: أمالي ابن الشجري: 2/ 346.

(4) ينظر: إعراب القرآن/ للنحاس: 1/ 660- 661.

(5) ينظر: الازهية: 148، شرح الكافية / للرضي: 2/ 372، وارتشاف الضرب: 642/2، وحاشية الصبان:109/3، وحاشية الدسوقي: 62/1.

الجزاء فهي مركبة من (إن) التي للجزاء، و(ما)، فهي في التقدير (حرفان)[1] والقول بالأفراد عند أبي حيان أولى من القول بالتركيب، لأنّ الأصل البساطة لا التركيب[2]، وهو الرأي المختار في هذه المسألة، ولا يمنع من القول به أن تكون (إمّا) في مرحلة من مراحل اللغة مركبة من حرفين، وعند التركيب قد يتغير معنى الكلمة وحالها[3]، إلى معنى جديد تستقل به عن معناها قبل التركيب.

حركة همزة (إمّا)

الأفصح في (إمّا) كسر همزتها[4] يقول أبو عبيدة: (ألف إمّا مكسورة، لأنه في موضع أحد الأمرين)[5]، وحكي عن قطرب فتح همزتها[6]، وقيل إنّها لغة لغة قيسية وأسدية وتمينية[7]، وقد يصاحب فتح همزتها إبدال ميمها الأولى ياء كراهة التضعيف[8])، وكذلك جَاءت شواهد إبدال ميمها ياءً (إذ لم يذكر النحاة شاهداً على الإبدال إلاّ مع الفتح)[9]، وهو قليل في الكلام[10]، وعلى فتح الهمزة وإبدال الميم ياءً أنشد بيت عمر بن أبي ربيعة:

---

(1) الازهية: 152.

(2) ينظر: ارتشاف الضرب: 642/2.

(3) ينظر: شرح الكافية/ للرضي: 2/ 372.

(4) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 1/ 232 ورصف المباني: 101.

(5) مجاز القرآن: 334/1.

(6) ينظر: جواهر الأدب 244، شرح الكافية/ للرضي: 372/2.

(7) ينظر: التسهيل: 176، والجنى الداني: 491، وارتشاف الضرب: 2/ 641، وهمع الهوامع: 253/5.

(8) ينظر: التسهيل: 176، ومغني اللبيب: 84، وهمع الهوامع: 253/5.

(9) حاشية الدسوقي: 62/1، ينظر: البحر المحيط: 8/ 394.

(10) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 232/1، ورص المباني: 102.

رأت رجلاً أيما إذا الشمس عارضت   فيضـحى وأيمـا بالعشـي فيحضـر[1]

وقول الآخر:

ياليتمـا أمنّـا شـالت نعامُتهـا   أيمـا إلى جنـة أيمـا الى النّـار[2]

وبفتح الهمزة من (إمّا) قرأ أبو السمّال وأبو العاج قوله تعالى:**﴿ إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان 3/76]** [3]، وعدّها الزمخشري قراءة حسنة [4]، ونقل أبو حيان أنّها لغة حكاها أبو زيد عن العرب[5].

---

(1) ينظر: معاني القرآن/ للفراء: 194/2، واعراب القرآن/ للنحاس: 154/1، والمحتسب: 284/1.

(2) ينظر: جواهر الأدب: 244، وشرح الكافية / للرضي: 272/2 وشرح التشريح:46/2.

(3) ينظر: الكشاف: 667/4، والبحر المحيط: 394/8.

(4) ينظر: الكشاف: 667/4.

(5) البحر المحيط: 394/8.

المبحث الأول

معنى (إمّا) العاطفة

(إمّا): في أصل وضعها لأحد الشيئين أو الأشياء لا بعينه، تشاركها في ذلك كل من (أو) و(أم) [1]، يقال: جاءني إمّا زيدٌ وإمّا عمروٌ، فالكلام مع (إمّا) مبني على أحد الشيئين، ويكون المعنى: جاءه أحدهما[2]، هذا هو الأصل فيها، وفيها يقول سيبويه:(ومن النعت أيضاً: مررت برجلٍ إمّا قائم وإمّا قاعد، فقد أعلمهم أنه ليس بمضطجع، ولكنه شك في القيام والقعود، وأعلمهم أنه على أحدهما)[3]، وتفارق (أو) في هذا المعنى، إذ يجاء بـ(إمّا) ليعلم بها أحد الاثنين، ومع (أو) يجوز أن يقتصر على الثاني والى ذلك أشار سيبويه بقوله: (ومنه: مررت برجل راكعٍ أو ساجد، فإنما هي بمنزلة (إمّا وإمّا) إلا أن (إمّا) يجاء بها ليعلم أنه يريد أحد الأمرين، وإذا قال: أو ساجد، فقد يجوز أن يقتصر عليه)[4].

ويجري النحاة (إمّا) في معناها وأحكامها مجرى (أو)[5]، والى ذلك أشار ابن مالك:

ومثل (أو) في القصد (إمأ) الثانيه   في نحو: (إمّا ذي وإما النائية)[6].

فتفيد في الطلب والخبر ما تفيده (أو) من المعاني: فتكون بعد الطلب:

---

(1) ينظر: جواهر الأدب: 122.

(2) ينظر: شرح الكافية/ للرضي: 2/ 372.

(3) الكتاب: 213/1.

(4) المصدر نفسه: 213/1.

(5) ينظر: معاني الحروف/ للرماني: 130 وشرح المفصل/ لابن يعيش:100/8، وشرح الكافية/ للرضي: 372/1.

(6) شرح ابن عقيل: 224/2.

أولاً - للتخيير: ومثّل له المبرد بقوله: اضرب إمّا عبدالله وإمّا خالدا (فالآمر لم يشك ولكنه خير المأمور، كما كان ذلك في (أو))[1].ومنه قوله تعالى:﴿ **قُلْنَا يَا ذَا الْقَرْنَيْنِ إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾ [الكهف 86/18]** يقول الرازي في معنى الآية: (قوله تعالى يدل على أنّ سكان المغرب كانوا كفاراً فخيّر الله ذا القرنين فيهم بين التعذيب لهم إن أقاموا على كفرهم، وبين المن عليهم والعفو عنهم)[2] ، والطلب في الآية الكريمة، كما يرى الدسوقي، مقدّر وتقديره، والله أعلم: (يا ذا القرنين افعل إمّا أن تعذب وإمّا أن تتخذ... الخ، فالطلب لا يشترط التصريح به)[3].

ولا يجتمع (التخيير) والنهي في (إمّا)، فلا يقال: لا تضرب إمّا زيدا وإمّا عمرا، لأنها تخيير، والمخاطب لا يخير وقد نهي عن الفعل، فالجمع بينهما في الكلام مستحيل[4]، ونسب أبو حيان القول بهذا إلى الزجاج، إذ قال: (وزعم الزجاج أنّه لا يجوز: لا تضرب إمّا زيدا وإمّا عمرا، والجمهور على جوازه)[5].

ثانياً- للإباحة: تفيد (إمّا) الإباحة في كل ما يكون الجمع والتفريق مباحين معاً[6]، نحو:

تعلّم إمّا فقهاً وإمّا نحوا، فإن تعلّمهما المخاطب معاً فقد أطاع، وإن تعلم أحدهما فقد أطاع[7] ومن ورود هذا المعنى في كتاب الله قوله تعالى:﴿ **إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ﴾ [مريم 75/19]** [8].

---

(1) المقتضب: 11/1، وينظر: امالي ابن الشجري: 343/2، وشرح المفصل: 100/8.

(2) تفسير الرازي: 12/ 167، وينظر: الجنى الداني: 488.

(3) حاشية الدسوقي: 62/1.

(4) ينظر: الازهية 149، وامالي ابن الشجري: 345/2.

(5) ارتشاف الضرب: 640/2 وينظر: شرح الكافية: 372/2.

(6) ينظر: كتاب الحلل في اصلاح الخلل:119.

(7) ينظر: امالي ابن الشجري: 344/2.

(8) ينظر: كشف المشكل في النحو: 632/1.

وقد استشكل جماعة من النحاة معنى (الإباحة) لـ(إمّا)، وعبر ابن هشام عنه بقوله:

(ونازع في ثبوت هذا المعنى لـ(إمّا) جماعة مع إثباتهم إياه لـ(أو)[1]، ويرى الدسوقي أنّ الوجه ما قاله هؤلاء الجماعة، إذ لا يلزم من إثباتهم إياه لـ(أو) ثبوته لـ(إما)[2]، ولم يذكر ابن مالك هذا المعنى لـ(إمّا) [3] لكنه، كما يذكر الاشموني (ت929هـ)، بمقتضى القياس جائز[4].

والفرق بين الإباحة والتخيير أن المأمور له أن يجمع بين الشيئين في الإباحة، وليس له ذلك في التخيير[5]، يقول الرماني: (ومسائل الإباحة كمسائل التخيير، وإنما يقع الفرق بينهما بالقرائن)[6].

وتكون (إمّا) بعد الخبر:

أولاً- للشك، نحو: قام إمّا زيدٌ وإمّا عمروٌ، إذا كان المتكلم لا يعلم القائم منهما، وإن كان متيقناً أنه قام أحدهما[7].

و(إمّا) في باب الشك أقعد، عند الانباري، من (أو)، لأن (أو) يمضي صدر الكلام معها على اليقين، ثم يطرأ الشك من آخر الكلام إلى أوله، وأما (إمّا) فينبني الكلام معها من أوله على الشك[8]، جاء في المقتضب:

---

(1) ينظر: مغني اللبيب: 86.

(2) ينظر: حاشية الدسوقي:1/ 64.

(3) ينظر: التسهيل: 176.

(4) ينظر: شرح الاشموني: 2/ 425.

(5) رصف المباني: 101.

(6) معاني الحروف: 131.

(7) ينظر: امالي ابن الشجري: 2/343، وشرح جمل الزجاجي: 1/232 وارتشاف الضرب: 1/ 641.

(8) ينظر: اسرار العربية: 306.

(إذا قلت: جاءني زيدٌ أو عمروٌ، وقع الخبر في (زيد) يقيناً حتى ذكرت (أو) فصار فيه وفي (عمرو) شك، و(إمّا) تبتدئ بها شاكاً، وذلك قولك: جاءني إمّا زيدٌ وإمّا عمروٌ، أي أحدهما)[1].

ثانياً- للإبهام: نحو، قام إمّا زيدٌ وإمّا عمروٌ

إذا كان المتكلم قد علم القائم منهما، إلاّ أنه قصد الإبهام على المخاطب، والتمثيل للإبهام كالتمثيل للشك، إلا أن الفرق بينهما أنّ المخبر في الشك لا يعلم من فعل الفعل، وفي الإبهام يعلمه ويريد الاستبهام على السامع[2]، ويمثل له النحاة بقوله تعالى:﴿ **وَآخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ اللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ**﴾ [**التوبة 106/9**] [3].

ثالثاً- للتفصيل: ويمثل له النحاة بقوله تعالى:﴿ **إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا**﴾ [**الإنسان 3/76**] [4].

وضابط هذا المعنى أن تتقدم جملة تقتضي تفصيلاً باعتبار معناها[5]، وفي الآية الكريمة وقع التفصيل للضمير العائد للإنسان وهو (إنا هديناه السبيل)[6].

رابعاً- لا يجاب أحد الشيئين في وقت دون وقت:

زاد بعض النحاة هذا المعنى لـ(إمّا) كما زادوه لـ(أو) ومثّلوا له بقولهم: **إنّما أنت إمّا طعنٌ وإمّا ضربٌ**[7]، يقول أبو حيان: (ولم يذكر ابن مالك هذا المعنى لـ(إمّا) كما لم يذكره (لأو)، وذكره غيره من أصحابنا)[8].

---

(1) المقتضب: 11/1، وينظر: معاني الحروف للرماني: 130، وامالي ابن الشجري: 344/2.

(2) ينظر: رصف المباني: 101.

(3) ينظر: الجنى الداني: 488 وارتشاف الضرب: 641/2 ومغني اللبيب: 85.

(4) ينظر: المصادر أنفسها.

(5) ينظر: امالي ابن الحاجب: 431/1.

(6) ينظر: حاشية الدسوقي: 64/1.

(7) ينظر: الجنى الداني: 488، وارتشاف الضرب: 641.

(8) ارتشاف الضرب: 641/2.

أما المعنيان الباقيان من معاني (أو) السبعة، وهما: الإضراب، ومعنى (الواو)، فلا تأتي (إمّا) لهما، وتأتي لما سوى هذين المعنيين من بقية المعاني التي ترد لها (أو)، ولم يشر ابن مالك إلى ذلك، ويعتذر له الاشموني بانّ ورود (أو) لهذين المعنيين قليل، ومختلف فيه، وكأنه أراد المعاني المشهورة فقط(1)، وعدّ المرادي ذلك مما افترقت فيه (أو) و(إمّا)(2).

الخلاف في كون (إمّا) عاطفة أو غير عاطفة

وإذا كانت (إمّا) تماثل (أو) في القصد، أي في المعنى،فأنها عند بعض النحاة، تخالفها في العطف، ففي (إمّا) الثانية خلاف، ولا خلاف بين النحاة في أنّ (إمّا) الأولى من نحو: جاءني إمّا زيدٌ وإمّا عمروٌ، غير عاطفة (3) لأنَّ حرف العطف لايبتدأ به (4)، ولدخولها على ما ليس بمعطوف على شيء (5)، ولتقدمّها على الاسم الاسم المعطوف عليه، وحرف العطف لا يتقدّم على المعطوف عليه (6)، ولأنها تعترض بين العامل والمعمول، ففي المثال المتقدّم وقعت (إمّا) بين الفعل والفاعل، والفاعل كالجزء من الفعل فلا يصحّ الفصل بينهما بالعاطف (7)، ولكن الخلاف الخلاف في (إمّا) الثانية.

---

(1) ينظر: شرح الاشموني: 2/ 425، وحاشية الخضري: 65/2.

(2) ينظر: الجنى الداني: 489.

(3) ينظر: معاني الحروف / للرماني: 131 وشرح التصريح: 146/2 وحاشية الصبان: 109/3.

(4) معاني الحروف / للرماني: 131.

(5) ينظر: جواهر الأدب4: 244.

(6) ينظر: أسرار العربية: 306.

(7) ينظر: بدائع الفوائد: 201/4.

فهي عند سيبويه وأكثر النحويين حرف من حروف العطف، وأنّها مثل (أو) في المعنى والعطف [1] يقول سيبويه: (وإذا قلت: مررتُ بزيدٍ الراكع ثم الساجد،أو: الراكع فالساجد، أو: الراكع لا الساجد، أو: الراكع أو الساجد، أو: إمّا الراكع وإمّا الساجد، وما أشبه هذا لم يكن وجه كلامه إلاّ الجر)[2].

وهي عند يونس ين حبيب، وابن كيسان، وابي علي الفارسي، والرماني، وابن برهان (ت456هـ)، والجرجاني، والانباري،وابن مالك، والرضي: ليست بحرف عطف، وأن العطف بالواو لا بـ(إمّا)، كما نقل عن ابن عصفور اتفاق النحويين على أنّ(إمّا) ليست من حروف العطف، لا الأولى، ولا الثانية [3]، يقول أبو علي: (وليست (إمّا) بحرف عطف، لأن حرف العطف لا يخلو من أن يعطف مفرداً على مفرد أو جملة على جملة وأنت تقول: ضربت إمّا زيداً وإمّا عمراً، فتجدها عارية من هذين القسمين، وتقول: وإمّا عمراً، فتدخل عليه (الواو)، ولا يجتمع حرفان لمعنى [4]، ولهذا قال في أول باب العطف: (إنّ حروف العطف تسعة، تسعة، وهم يقولون إنها عشرة بعدّهم (إمّا) في جملتها، وذلك سهوٌ ظاهر)[5].

فالواو عند هؤلاء هي العاطفة، (وإمّا) مفيدة لأحد الشيئين [6]، وإنما ذكرت (إمّا) مع حروف العطف لمصاحبتها لحرف العطف (الواو) (كما يسمى

---

(1) ينظر:شرح ابن الناظم: 535 والجنى الداني: 487 ومغني اللبيب:84 وشرح الاشموني: 2/ 425.

(2) الكتاب: 221/1.

(3) ينظر: معاني الحروف / للرماني: 131 وشرح اللمع / لابن برهان: 258/1 والمقتصد: 943/2 وامالي ابن الشجري: 2/ 344 واسرار العربية: 306 والتسهيل: 174 وشرح الكافية / للرضي 373/2 وارتشاف الضرب: 629/2 والجنى الداني: 487 وهمع الهوامع: 5: 252-253 وشرح الاشموني: 2/ 425.

(4) المقتصد: 2/ 943.

(5) المصدر نفسه: 2/ 937، 945.

(6) ينظر: شرح الكافية: 2/ 373.

النحويون الألفين في (حمراء) ألفي التأنيث، وإنما ألف التأنيث الثانية التي انقلبت همزة لاجتماع الساكنين، والأولى إنما زيدت للمد، فلما اصطحبتا ولزمت إحداهما الأخرى سمّيتا جميعاً ألفي التأنيث)[1]،ولا يلزم عندهم أن تكون (إمّا) عاطفة لأنها اشبهت (أو) في المعنى، فإنّ معنى (أن) المصدرية هو معنى (ما) المصدرية، والأولى تنصب المضارع بخلاف الثانية [2]، وان وقوعها بعد الواو مسبوقة بمثلها بوقوع (لا) بعد الواو بمثلها في مثل: لا زيدٌ ولا عمروٌ فيها، وقد حكموا على (لا) الثانية بالزيادة، وأن العطف (بالواو) مع ثبوت العطف بـ(لا) في غيره [3].

والصحيح في هذه المسألة هو ما ذهب إليه سيبويه وجمهور النحاة من أنّ (إما) حرف من حروف العطف، وأنها كما أشبهت (أو) في المعنى أشبهتها في العطف لما يأتي:

أولاً: لا يصح أن تكون (الواو) هي العاطفة للكلام، لأن الواو مشركة لفظاً ومعنى، وجامعة بين الشيئين، والكلام الذي تدخله (إمّا) لأحد الشيئين، والواو في هذا التركيب غير جامعة، والعطف بـ(إما) أولى [4].

ثانياً: الذي يؤكد أن (إما) هي العاطفة وليست الواو أنهم يقولون: جاءني إما زيد أو عمروٌ، فتقع (أو) موقع (إما)، (فولا أنها حرف عطف لم يقع حرف العطف بمعناها من كل وجه، و(أو) عطف باتفاق...، وأنهم لما أوقعوا (أو) موقع قولهم (وإما) استغنوا عن الواو قبلها، ... فلما انتفى ماجيء بها لأجله حذفوها)[5].

---

(1) كتاب الحلل في اصلاح الخلل: 119 وينظر: شرح الصريح: 146/2.

(2) ينظر: شرح الكافية: 272/2.

(3) ينظر: جواهر الأدب: 244، والجنى الداني: 487.

(4) ينظر: رصف المباني: 100 وكشف المشكل في النحو: 632/1.

(5) الايضاح في شرح المفصل: 2/ 213.

ثالثاً: إن (إما) الأولى ليست بعاطفة باتفاق النحاة، وإنما أفادت الابتداء بالشك، فلا معنى لقولهم، إنّ حرف العطف متقدم على المعطوف عليه، وبهذا تكون الأولى للشك المحض من غير عطف، والثانية لهما جميعاً [1].

رابعاً: أما القول بأن (إما) ملازمة (للواو) ولا يجتمع حرفان لمعنى واحد، فان ذلك لا يمنع كونها عاطفة، فقد ورد دخول حرف عطف على حرف عطف، منها قوله تعالى: **﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾ [الأنعام 6/ 148]**، إضافة إلى ذلك أن (الواو) قد جاءت في بعض المواضع زائدة [2]، فيكون معنى (الواو) مع (إما) من هذا القبيل [3]، وقد تكون الواو كما يذهب بعض النحاة [4]، عاطفة لـ(إمّا) الثانية على الأولى، جامعة بينهما لتضفي عليهما معنى الشك وتستكمله حتى تصيرا كحرف واحد، ثم تعطفان معاً ما بعد الثانية على ما بعد الأولى، وقد اختار الدكتور عدنان محمد سلمان هذا الرأي الأخير [5].

ومن أسرار التعبير القرآني بـ (إمّا) قوله تعالى:

1-﴿ قَالُوا يَا مُوسَى إِمَّا أَنْ تُلْقِيَ وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ نَحْنُ الْمُلْقِينَ ﴾ [الأعراف / 115/7].

قال الزمخشري: وقولهم (وإمّا أن نكون نحن الملقين) فيه ما يدل على رغبتهم في أن يلقوا قبله من تأكيد ضميرهم المتصل بالمنفصل، وتعريف الخبر، أو تعريف الخبر وإقحام الفصل)[6].

---

(1) ينظر: المصدر نفسه: 2/ 213.

(2) ينظر: مغني اللبيب / 473.

(3) ينظر التوابع في كتاب سيبويه: 256.

(4) ينظر: الايضاح في شرح المفصل: 2/ 213 وشرح الكافية: 2/ 372- 373 وارتشاف الضرب: 2/ 630 وحاشية الدسوقي: 1/ 63.

(5) ينظر: التوابع في كتاب سيبويه: 256.

(6) الكشاف: 2/140، وينظر: تفسير الطبري: 9/19 والبحر المحيط: 4/ 361.

2- ﴿ وَآخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ اللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة 106/9].

يقول الزجاج: (إما لوقوع أحد الشيئين، والله عز وجل عالم بما يصير إليه أمرهم إلا أن هذا للعباد، خوطبوا بما يعلمون) [1].

3- ﴿ قُلْنَا يَا ذَا الْقَرْنَيْنِ إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾ [الكهف 18:17].

قال الطبرسي: (إما أن تعذّب... (أنْ) مع الفعل في موضع نصب بفعل مضمر، كما أن قوله (فأما منا بعد وإمَّا فداءً) كذلك، ويجوز أن يكون (أن مع الفعل) في موضع المبتدأ، والخبر مضمر) [2]

4- ﴿ إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الانسان 3/76].

قال العكبري: (إمّا) ها هنا لتفصيل الأحوال، وشاكراً وكفورا حالان، أي يناله في كلتا حالتيه)[3].

---

(1) معاني القرآ ، وإعرابه: 2/ 468 وينظر: تفسير القرطبي: 8/ 252.

(2) مجمع البيان: 5/ 489، وينظر: اعراب القرآن / للنحاس: 2/ 291 والبيان في غريب القرآن: 115/2.

(3) املاء ما من به الرحمن: 275/2 وينظر معاني القرآن / للأخفش: 2/ 519 واعراب القرآن / للنحاس 3/ 572.

المبحث الثـــاني

تكرار إمّـــــا

لابدّ لـ(إمّا) الثانية العاطفة من تقدم (إمّا) أُخرى عليها، داخلة على المعطوف عليه، يقول الاخفش: (وأمّا (إمّا)... فلا تستغني حتى تُردَ مرتين، نحو قوله: **﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الانسان 3/76]**[1]. ويقول المبرد: (لو قلت: ضربتُ إما زيداً، لم يجز، لأن المعنى: إمّا هذا وإما هذا) [2]، فالأفصح في (إمّا) والغالب في استعمالها أن تكون مكررة لتشعر من أول وهلة بقصد التخيير، أو الإباحة، أو التقسيم أو الإبهام أو الشك [3].

وقد ترد غير مكرّرة إذا كان في الكلام ما يغني عن تكرارها، نحو (أو، وإلا) فمثال (أو) قراءة أبي [4] قوله تعالى: **﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ إمّا على هدى لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [سبأ 24/34]** ولا يصح عند الفراء أن تقع (أو) في الموقع الذي تصلح فيه (إمّا)، وقد تفعلها العرب لتآخي الحرفين في المعنى على التوهم، يقول: (ولا تدخلن (أو) على (إمّا) ولا (إمّا) على أو، وربما فعلت العرب ذلك لتآخيهما في المعنى على التوهم، فيقولون: عبدالله إمّا جالس أو ناهض)[5].

---

(1) معاني القرآن: 68/1.

(2) المقتضب: 3/ 28 وينظر: شرح المفصل: 101/8.

(3) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 1/ 232 وشرح الكافية: 2/ 372 وشرح ابن الناظم 536 والبرهان: 4/ 245.

(4) ينظر: معاني القرآن / للفراء: 390/1 والكشاف: 3/ 582 ولم ترد القراءة في المحتسب وفي مختصر شواذ القرآن.

(5) معاني القرآن/ للفراء: 389/1.

ولما بين (أو) و(إمّا) من المناسبة، جاءت (إمّا) في الشعر معادلة لـ(أو)، وهو فيه كثير[1]، منه ما استشهد به الفراء:

فقلت لهنّ امشين إمّا نلاقه كما قال أو نشف النفوس فنعذرا[2]

وقول الآخر:

وقد شفني ألاّ يزال يروعني خيالُك إمّا طارقاً أو مناديا[3]

وإذا ما تقدمت (إمّا) في الكلام وتبعتها (أو) فإن المعنى يبقى لـ(إمّا) دون (أو)، لتقدمها ولذلك يبنى الكلام معها على الشك من أوله، كما هو حال العطف، بـ(إمّا) بخلاف (أو) إذا كانت منفردة، فانّ الكلام معها يبدأ باليقين[4]، وقد تُغني (إلاّ) عن تكرار (إمّا) الثانية، نحو: إمّا أن تقول الحق وإلاّ فاسكت[5] ومنه في الشعر قول المثقّب العبدي يخاطب عمرو بن هند الملك:

فإمّا أن تكون أخي بحقٍ فأعرفَ منك غثّى من سميني

وإلاّ فاطرحني واتخذني عدواً أتقيك وتتقيني[6]

وفيه اخلفت (إمّا) الثانية (إلا)، وهي (إنْ) الشرطية المدغمة (بلا) النافية، ولم تكرّر (إمّا) استغناء عنها بـ (إلا).

---

(1) ينظر: الجنى الداني: 489.

(2) ينظر: معاني القرآن:1/ 390.

(3) ينظر: الجنى الداني: 489، وارتشاف الضرب: 641 وهمع الهوامع: 255/5 وفيه (مغاديا).

(4) ينظر: شرح المفصل: 100/8.

(5) ينظر: البرهان: 4/ 245 وشرح الأشموني: 2/ 425.

(6) ينظر: الازهية: 148 وامالي ابن الشجري: 2/ 344، وضرائر الشعر / لابن عصفور: 163 ورصف المباني: 102.

وقد تستعمل (إمّا) غير مكررة، وليس في الكلام ما يغني عن تكرارها وعدّ ابن عصفور ذلك من ضرائر الشعر [1]، وهو قليل جداً [2]، ومنه بيت سيبويه:

سقتْه الروَاعُد من صيّفٍ وإنْ من خريفٍ فلن يَعْدَما[3]

على أن الأصل فيه: سقته الرواعد إمّا من صيف وإمّا من خريف، فحذف لضرورة الشعر (إمّا)الأولى و(ما) من (إمّا) الثانية [4]

ومنه ما أنشده الفرّاء:

فكيف بنفسي كلما قلت أشرفت على البرء من دهماء هيض اندمالُها

تُهاض بدارٍ قد تقادم عهدها وإمّا بأمواتٍ ألم خيالّها[5]

أي: إمّا بدار، وإما بأموات.

وقد فهم بعض النحاة من إنشاد الفرّاء هذا البيت أنّه يجيز الاستغناء عن (إمّا) الأولى لفظاً وتقديراً [6] وإجراءها مجرى (أو) ويقيس هذا في الكلام، فيجيز: زيدٌ يقوم وإمَّا يقعد، كما يجوز: (أو يقعد) [7].

وفي ضوء هذا الفهم يجعل الفرّاء (إمّا) نائبة عن (أو)، وليست (إمّا) العاطفة، المحذوف مثلها في أول الكلام، وفي ذلك بعدٌ، لأن الكثير الشائع أن

---

(1) ينظر: ضرائر الشعر /لابن عصفور: 161 وضرائر الآلوسي: 107.

(2) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 1/ 233 والتسهيل: 175 وشرح الكافية: 2/ 372.

(3) الكتاب: 135/1.

(4) ينظر: مغني اللبيب: 84 وخزانة الأدب: 434/4.

(5) ينظر: معاني القرآن: 390/1 وينظر ايضاً: شرح المفصل 8/ 101 وشرح الكافية: 2/ 373 ورصف المباني: 102 وهمع الهوامع: 5/ 254.

(6) ينظر: الجنى الداني: 489- 490 وحاشية الصبان: 3/ 110 وحاشية الدسوقي: 65/1.

(7) ينظر: معاني القرآن / للفرّاء: 390/1 وشرح الأشموني: 2/ 425.

يحمل الكلام على تقدير (إمّا) أخرى محذوفة [1]، كما أنه لا حاجة لاستعمال (إمّا) مكان (أو) إذا أُريد معنى الأخيرة في الكلام.

والغالب في (إمّا) الثانية أنْ تلزم (الواو) وفي غير الغالب أن ترد بلا (واو) ومنه قول الشاعر:

يا ليتما أمنا شالتْ نعامتها أَيما إلى جنةٍ أيْما إلى نار[2]

فالأصل: إمّا إلى جنة وإمّا إلى نار، ولا يحفظ حذف الواو إلا مع تخفيف (إمّا) [3]، وعدّ حذفها من الشذوذ والنوادر [4].

---

(1) ينظر: خزانة الأدب: 4/ 428.

(2) ينظر: الجنى الداني: 490 ومغني اللبيب: 85 وهمع الهوامع: 5/ 254.

(3) ينظر: خزانة الأدب: 4/ 431.

(4) ينظر: الجنى الداني: 490 وشرح الاشموني: 2/ 425.

المبحث الثالث

إعراب ما بعد (إمّا)

ما يقع بعد (إمّا) يكون على صورتين:

الأولى: أن يكون مصدراً مؤولاً من (أنْ والفعل)، ويجوز في إعرابه وجهان، الأول: أن يكون في موضع نصب على المفعول به بفعل محذوف، والآخر: أن يكون في موضع رفع على أنه مبتدأ حذف خبره، أو خبر مبتدأ محذوف، ففي نحو قوله تعالى: ﴿ **قُلْنَا يَا ذَا الْقَرْنَيْنِ إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا**﴾ [**الكهف / 18/ 86**]، ففي حالة النصب يكون التقدير: إفعلْ إمّا تعذيبهم وإمّا اتخاذ الحسنى فيهم[1] وفي حالة الرفع والمصدر المؤول في موضع المبتدأ، والخبر مضمر، يكون التقدير: إمّا العذاب واقع منك فيهم، وإمّا اتخاذ أمرٍ ذي حسن واقع منك فيهم، فحذف الخبر لطول الكلام بالصلة [2].

أمّا في حالة كون المصدر المؤول في موضع الخبر والمبتدأ مضمراً يكون التقدير: إمّا هو أنْ تعذّب أو: إما الجزاء أن تعذب، وهذا الإعراب الأخير أبين عند مكي بن أبي طالب (ت437هـ)[3] (وإذا جاز الابتداء بها لم تكن عاطفة، لأنّ حروف العطف لا تخلو من أن تعطف مفرداً على مفرد، أو جملة، فكلا الأمرين لا يبتدأ به)[4].

---

(1) ينظر: حاشية الدسوقي: 62/1.

(2) ينظر: مجمع البيان / للطبرسي: 5/ 489.

(3) ينظر: مشكل اعراب القرآن: 1/ 446.

(4) شرح المفصل: 8/ 104.

يقول الفرّاء في إعراب ما بعد (إمّا) في الآية الكريمة المتقدمة: (موضع (أنْ) كلتيها نصب، ولو رفعت كان صواباً، أي: فإنما هو هذا، أو هذا، وأنشدني بعض العرب:

فسيرا فإما حاجةٌ تقضيانها وإمّا مقيلٌ صالحٌ وصديقُ

.... والعرب تستأنف بـ (إمّا وإمّا)...) [(1)] ومثل هذا القول نقله أبو جعفر النحاس عن ثعلب [(2)].

والكلام مع (إمّا) إذا كان فيه معنى الأمر فلا بدّ من أن يكون فيه الحرف المصدري (أن)، فان كان الكلام على وجه الخبر لم تكن فيه (أنْ)، فان معنى الكلام في قوله تعالى: **﴿ قَالُوا يَا مُوسَى إِمَّا أَنْ تُلْقِيَ وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ نَحْنُ الْمُلْقِينَ ﴾ [الأعراف 115/7]:** اختر أن تلقي أو نلقي نحن، وفي قوله تعالى: **﴿وَآخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ اللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة 106/9]**، خلا الكلام من معنى الأمر فجاء الكلام مع(إمّا) خالياً من (أنْ) [(3)].

وفي دخول (أنْ) في قوله تعالى (إمّا أن نلقي) وسقوطها من قوله تعالى: **(إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ)**، يقول الفرّاء: (أدخل (أنْ) في (إمّا) لأنها في موضع أمر بالاختيار، فهي في موضع نصب في قول القائل: اختر ذا أو ذا، ألا ترى أن الأمر بالاختيار قد صلح في موضع (إمّا)... ولو وقعت (إمّا وإمّا) مع فعلين قد وصلا باسم معرفة أو نكرة ولم يصلح الأمر بالتخيير في موقع (إمّا) لم يحدث فيها (أنْ) كقول الله تبارك وتعالى: **﴿وَآخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ اللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ**

---

(1) معاني القرآن: 4/ 158.

(2) ينظر: اعراب القرآن: 2/ 291 وينظر أيضاً في اعراب هذا التركيب: معاني القرآن / للاخفش: 115/2 والبيان في غريب القرآن: 115/2 وتفسير القرطبي: 7/ 2599.

(3) ينظر: تفسير القرطبي: 19/9.

عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة 106/9]، ألا ترى أن الأمر لا يصلح ها هنا ، فلذلك لم يكن فيه (أن)) [1].

وإعراب الفعل بعد (إما) في آية التوبة خبر ثانٍ لقوله (آخرون) أوصفته [2] **والأخرى:** أن يكون غير مصدر مؤول: إن كان ما بعد (إمّا) غير مصدر مؤول من أن والفعل، فان إعرابه يكون كله كأن لم تذكر (إمّا) ويترك الأمر على ما كان قبل دخول حرف العطف، وحسب موقعه من الكلام، ويجوز فيه الرفع على الابتداء [3]، يقول الأخفش في نصب ما بعد (إمّا) في قوله تعالى: **﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان 3/76]** وقوله تعالى: **﴿حَتَّى إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ﴾ [مريم 19/ 75]**: (وإنما نصب لأن (إمّا) هي بمنزلة (أو) ولا تعمل شيئاً، كأنه قال: هديناه السبيل شاكراً أو كفوراً، فنصبه على الحال، وكذا: رأوا ما يوعدون، العذاب أو الساعة، فنصبه على البدل، وقد يجوز الرفع بعد (إمّا) في كل شيء يجوز فيه الابتداء، لو قلت: مررت برجل: إمّا قاعدٌ وإمّا قائمٌ، جاز، وهذا الرأي في القرآن جائز أيضاً، ويكون رفعاً إلا أنه لم يقرأ) [4].

وفي موضع آخر يقول الأخفش في قوله تعالى: **﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان 3/76]**، كذلك أمّا العذاب وإمّا الساعة، كأنك لم تذكر (إمّا)، وان شئت ابتدأت ما بعدها فرفعته) [5] وفي إعراب (شاكراً

---

(1) معاني القرآن: 1/ 389.

(2) ينظر: البحر المحيط: 361/3.

(3) ينظر: معاني القرآن / للأخفش / 519/2 وشرح جمل الزجاجي:1/ 66.

(4) معاني القرآن: 1م69.

(5) المصدر نفسه: 519/2.

وكفرواً) من الآية نفسها يقول أبو جعفر النحاس (منصوبان على الحال، أي: إنا خلقنا الإنسان شاكراً أو كفورا) [1].

وأعرب (منا وفداءً) من قوله تعالى: **﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً... ﴾ [محمد / 4/47].** منصوبين بفعليهما مضمرين على التقدير: فإمّا تمنّون منا وإما تفادون فداءً[2]، وفي نصبهما يقول أبو عبيدة: (نصبهما لأنّهما في موضع فعليهما، مجازها: فإمّا أن تمنّوا منا، وإمّا أن تفادوا، مثل: سقياً ورعياً، إنما هو سقيت ورعيت، مثل قولك مهلا... وهي في موضع أمهل) [3].

---

(1) إعراب القرآن: 3/ 572.

(2) ينظر: أمالي ابن الشجري: 2/ 343 والكشاف 16/4 والبرهان:4/ 245.

(3) مجاز القرآن: 2/ 214.

حروف العطف

الباب الثالث

ما يقتضي إثبات الحكم لأحد المتعاطفين ، ونفيه

الفصل الأول: العطف بـ (لا)

الفصل الثاني: العطف بـ (بل).

الفصل الثالث: العطف بـ (لكن)



3

حروف العطف

الفصل الأول

العطف بـ(لا)

مقدمة في (لا)

المبحث الأول: معنى لا العاطفة

المبحث الثاني: شروط العطف بـ (لا)



1

الفصل الاول

العطف بـ(لا)

مقدمة فـــي (لا)

(لا) حرف موضوع للنفي [1]، ويحصرها النحاة في ثلاثة أقسام :[2]

الأول : أن تكون نافية وهذه على خمسة أوجه:

1- أن تكـــون عاملـــة عمـــل (إنّ) أذا أُريـــد بهـــا نفـــي الجـــنس علـــى ســـبيل التخصيص.

2- أن تكون عاملة عمل ليس.

3- أن تكون عاطفة، وهي موضوع بحثنا.

4- أن تكون جواباً مناقضاً (لنعم).

5- أن تكون على غير ذلك، عندما يجب تكرارها.

الثاني : أن تكون للنهي وتخصص بالدخول على الفعل المضارع.

الثالث : لا الزائدة الداخلة في الكلام لمجرد تقويته وتوكيده [3].

وجعل الزجاجي (لا) العاطفة قسماً مستقلاً، فعدّ مواضعها أربعة : (جحداً، وعطفاً، ونهياً، وحشواً وصلةً) [4].

وأصل ألف (لا) عند قطرب (ياء)، حكايةً عن بعض العرب أنه قال : لا أفعل ذلك، فأمال (لا)[5]، وتذهب هذه الألف إذا استقبلتها الألف واللام نحو:

---

(1) ينظر : جواهر الأدب : 134.

(2) ينظر الجنى الداني : 300-302 وبصائر ذوي التمييز : 4/ 461 ومغني اللبيب : 313.

(3) ينظر : مغني اللبيب : 313- 327.

(4) حروف المعاني:31.

(5) اللسان 466/15.

أبى جوده لا البخل، واستعجلت نعم، به من فتىً، لا يمنع الجوع قاتله[1].

وقد تزاد فيها (التاء) فيقال: لات[2]، وإذا أُريد لها اسماً مدّت لتتم الكلمة، فيقال: هذه (لاء) مكتوبة، ولو صغّرت لقيل: هذه لووية مكتوبة إذا كانت صغيرة الكتبة[3]، وإذا نُسب إليها قيل : (لَوَويّ)، وهذه قصيدة لَووية، إذا كانت قافيتها (لا)[4].

وتدخل (لا) عند الفراء، كما ينقل ابن يعيش، في تركيب (إلاّ) الاستثنائية و(إلاّ) عنده (مركبة من حرفين : (إنَّ) التي تنصب الأسماء، وترفع الأخبار، و(لا) التي للعطف، فصار: إنّ لا، فخففت النون وأُدغمت في اللام، فأعملوها فيما بعدها، فنصبوا بها في الأسماء اعتبارا (بأنّ) وعطفوا بها في النفي اعتباراً بـ(لا)، فإذا رفعوا في النفي فقد اعملوها عمل (لا) فجعلوها عاطفة، وان نصبوا بها في الايجاب فقد اعملوها عمل (انّ) وزيداً: اسمها، وقد كفّت (لا) من الخبر، والتأويل : إنّ زيدا لم يقم)[5]، ويرى ابن يعيش في هذا القول أَنَّه فاسد(لأنا فاسد(لأنا نقول: ما أَتاني إلّا زيدٌ، فترفع (زيداً) وليس قبله مرفوع يعطف عليه ولم يجز فيه النصب فيبطل الحرفين معاً)[6].

---

(1) المصدر نفسه.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه: 467/15.

(4) المصدر نفسه.

(5) شرح المفصل: 2/76- 77، ولم اعثر عليها في معاني القرآن.

(6) المصدر نفسه: 2/77.

المبحث الأول

معنى (لا) العاطفة

(لا) حرف عطف يفيد نفي الحكم عن المعطوف بعد إيجابه للمعطوف عليه[1]، وهي كسائر حروف العطف تشرك الثاني في إعراب الأول، فهي تشرك في اللفظ دون المعنى[2]، نحو: يقوم زيدٌ لا عمروٌ، فـ(لا) أخرجت (عمرا) من القيام الذي دخل فيه (زيد) إلاّ أنّها أشركتهما في الإعراب[3]، يقول سيبويه في حكمها الإعرابي وفي معناها: (ومن ذلك: مررت برجلٍ لا امرأةٍ، أشركت بينهما (لا) في الباء وأحقت المرور للأول، وفصلت بينهما عند مَنْ التبس عليه، فلم يدر بأيهما مررت)[4]، وفي مجاز القرآن قال أبو عبيدة في قوله تعالى:**﴿ وَفَاكِهَةٍ كَثِيرَةٍ (32) لَا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ﴾ [الواقعة 56/32- 33]**،(جرّها على الجر الأول، و (لا) لا تعمل، أنّما هي لمعنى الموالاة، تتبع الأول)[5]، وفي المقتضب: (لا) وهي لإخراج الثاني مما دخل فيه الأول، وذلك قولك: ضربت زيداً لا عمراً، ومررت برجل لا امرأة)[6].

وقد ضعف بعض النحاة القول بأن معناها إثبات النسبة للأول ونفيها عن الثاني في نحو:جاء زيدٌ لا عمروٌ، لثبوت النسبة في : جاءني زيد، قبل دخول (لا)

(1) شرح الكافية / للرضي: 378/2، والنحو الوافي: 497/3.

(2) ينظر: المقتصد: 946/2 وشرح جمل الزجاجي: 239/1 والتسهيل: 174.

(3) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 239/1.

(4) الكتاب: 218/1.

(5) ينظر: معاني الحروف للرماني: 84.

(6) المقتضب: 11/1.

فهي لا تفيد إلا مجرد النفي[1]، وبنى باحث محدث على هذا التعليل أنّ نفيها من قبيل النفي الضمني، لأنّ النفي معها لا يكون مسلّطاً على الجملة كلها[2].

وتشارك (لا) في إخراج الثاني مما دخل فيه الأول، وتعيين الحكم لأحدهما بعينه كلّا من (بل ولكن) فثلاثتها يحصل معها ثبوت الحكم لواحد بعينه، ثم تفترق بعد ذلك[3]، وكان الجامع بينها سبباً في دراستها في باب واحد.

وفائدة العطف (بلا) هو قصر الحكم على ما قبلها [4]، والقصر بها، كما يراه السكاكي: هو تخصيص الموصوف عند السامع بوصف دون ثانٍ، نحو قولنا: **زيدٌ شاعرٌ لا كاتبٌ**، لمن يعتقد زيدا شاعراً وكاتباً، أو قولنا: زيدٌ قائمٌ لا قاعدٌ، لمن يتوهم زيداً في أحد الوصفين من غير ترجيح، ويسمى هذا (قصر إفراد) بمعنى: أنّه يزيل شركة الثاني، أو بوصف مكان آخر، كقولنا لمن يعتقد زيداً كاتباً لا شاعراً: زيدٌ شاعر لا كاتب.

ويسمى هذا قصر قلب، بمعنى أن المتكلم يقلب فيه حكم السامع [5]، أو تخصيص الوصف بموصوف معين، نحو قولنا: محمدٌ شاعرٌ لا زيدٌ، لمن يتردد في إثبات الحكم لواحد بعينه، ويسمى هذا القصر (قصر تعيين).

ويعدّ القصر بالعطف أحد طرق القصر الأربعة:

1- القصر بالعطف.

2- القصر بالنفي والاستثناء.

3- القصر بـ(إنّما).

---

(1) ينظر: جواهر الأدب: 146.

(2) ينظر: في بناء الجملة العربية: 3.

(3) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: 214/2.

(4) ينظر: شرح ابن الناظم: 539، وشرح الاشموني: 427/2.

(5) ينظر: مفتاح العلوم :139.

4- القصر بالتقديم والتأخير[1].

وكل جملة من جمل القصر تكون في قوة جملتين، لأنها تفيد حكمين مختلفين في الايجاب والسلب، فهو طريق من طرق الإيجاز في التعبير، كما انه يقصد منه تمكين الكلام وتقريره في ذهن المخاطب[2].

يقول السكاكي (ت 626هـ) موضحاً طبيعة طريق القصر بالعطف (بلا) وما افترق فيه والطرق الأخر: (والطريق الأول: (أي: طريق العطف) الأصل فيه التعرض للمثبت والمنفي بالنص، كما ترى في قولك: زيدٌ شاعرٌ لا منجمٌ، في قصر الموصوف على الصفة، وزيدٌ شاعرٌ لا عمروٌ، في قصر الصفة على الموصوف، لا تترك النص ألبتة إلا حيث يورث تطويلاً، ويكون المقام اختصارياً، كما إذا قال المخاطب: زيدٌ يعلم الاشتقاق والصرف والنحو والعروض، وعلم القافية وعلم البيان، فتقول: زيدٌ يعلم الاشتقاق لا غير، ... والطرق الأخيرة الأصل فيها النص مما يثبت دون ما ينفي كما ترى في قولك:ما أنا إلاّ تميمي، وإنما أنا تميميّ، وتميميّ إنا)[3].

ويفترق القصر (بالعطف بلا) عن القصر (بإنّما) أن الثاني يدلّ دفعة واحدة على إثبات الصفة للموصوف وقصرها عليه، بخلاف القصر (بالعطف بلا) فانه يفهم منه أولاً الإثبات ثم النفي، ففي قولنا: إنّما زيدٌ شاعرٌ، دلّ دفعة واحدة على إثبات صفة الشاعرية لزيد، ونفي ما عداها من صفة كونه كاتباً مثلا، أما قولنا: زيدٌ شاعرٌ لا كاتبٌ، فإنه يفهم منه أولا الإثبات ثم النفي[4].

---

(1) ينظر: مفتاح العلوم: 139- 140.

(2) ينظر: المعاني في ضوء أساليب القرآن الكريم: 268.

(3) مفتاح العلوم: 141.

(4) ينظر: المعاني في ضوء أساليب القرآن الكريم: 298.

وقد عقد الجرجاني موازنة بين القصر (بإنما) والقصر (بلا) موضحاً المعاني الدقيقة لاستعمال كل منهما، فبدأ أولاً ببيان ما يفيده أسلوب (إنّما) من معنى فقال: (اعلم أنّها (أي: إنّما) تفيد في الكلام بعدها إيجاب الفعل لشيء ونفيه عن غيره، فإذا قلت: إنّما جاءني زيدٌ، عقل منه أنّك أردت أن تنفي أن يكون الجائي غيره، فمعنى الكلام معها شبيه بالمعنى في قولك: جاءني زيدٌ لا عمروٌ، إلا أن لها مزية وهي أنك تعقل معها إيجاب الفعل لشيء ونفيه عن غيره دفعة واحدة، وفي حال واحدة، وليس كذلك الأمر في: جاءني زيدٌ لا عمروٌ فأنّك تعقلها في حالين)[1]. ثم انتقل إلى بيان معنى القصر (بلا) فقال: (ثم اعلم أنّ قولنا في (لا) العاطفة أنّها تنفي عن الثاني ما وجب للأول ليس المراد به أنّها تنفي عن الثاني أن يكون قد شارك الأول في الفعل، بل أنّها تنفي أن يكون الفعل الذي قلت أنّه كان من الأول قد كان من الثاني دون الأول، ألا ترى أن ليس المعنى في قولك: جاءني زيدٌ لا عمروٌ، أنه لم يكن من عمرو مجيء إليك، مثل ما كان من زيد، ... فهو كلام تقوله مع من يغلط في الفعل قد كان من هذا فيتوهم أنه كان من ذلك)[2].

ويخلص إلى أن بين الطريقين معاني مشتركة، فيجري أحدهما مجرى الآخر، يقول: (وإذا عرفت هذه المعاني في الكلام (بلا) العاطفة فاعلم أنّها بجملتها قائمة لك في الكلام (بإنّما)، فإذا قلت: إنّما جاءني زيدٌ، لم يكن غرضك أن تنفي أن يكون قد جاء مع زيد غيره، ولكن أن تنفي أن يكون المجيء الذي قلت إنّه كان منه كان من عمرو)[3].

---

(1) دلائل الإعجاز: 258.

(2) دلائل الإعجاز: 258- 259.

(3) المصدر نفسه: 259 وينظر أيضاً: التركيب النحوي من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني 119- 120، والمعاني في ضوء أساليب القرآن الكريم: 298.

والـراجح أن تعقـل الحكمـين معـاً الـذي يـدل عليـه القصـر (بإنّمـا) يكـون أوفـق، لأنـه يـدل مـن أوّل الأمـر علـى ان المـراد بـالكـلام القصـر، بخـلاف القصـر بالعطف (بلا) فانّه يترك فرصة للوهم، لأنّه يذهب إلى غير القصـر قبـل أن يـذكر بقية الكلام.

المبحث الثاني

شروط العطف (بلا)

يصح العطف (بلا) بشروط:

أولاً: أن يتقدمها إثبات

نحو: جاءني زيدٌ لا عمروٌ، أو: أمر، نحو: اضرب زيدا لا عمرا، أو في معنى الأمر، كالدعاء، نحو: غفر اللّه لزيد لا لبكر، والتخضيض، خلافاً للرضي:[1]، نحو: هلاّ تضرب زيدا لا عمرا، أو نداء، قال سيبويه، وخالفه ابن سعدان[2] (ت231هـ) فيه، نحو: يا ابن أخي لا ابن عمي، أو اسم لعلّ، عند الفراء[3]، نحو: لعلّ عمرا لا زيدا منطلق[4]، يقول ابن السراج: (لا يجوز أن تنسق على (لن ولم) (بلا) مع الأفعال، لا تقول: لم يقم عبداللّه لا يقعد، وكذلك: لن يقوم عبداللّه لا يقعد يا هذا، لأنّ (لا) إنّما تجيء في العطف لتنفي عن الثاني ما وجب للأول)[5]،ويقول الجرجاني: (ولما كانت تنفي عما وقع بعدها ما وجب لما قبلها لم يجز أن يقال: ما ضربت زيدا لا عمرا، لأجل أنّ الضرب إذا كان منفياً عن زيد، كان نفيه عن عمرو محالاً، إذ النفي لا ينفى، وإنما ينفى المثبت)[6].

---

(1) ينظر: شرح الكافية: 378/2.

(2) ينظر: الكتاب: 305/1، والجنى الداني: 302.

(3) ينظر: ارتشاف الضرب: 645/2، وشرح الاشموني: 427/2.

(4) ينظر في هذا الشرط أيضاً: نتائج الفكر: 258، وشرح ابن الناظم: 539 والجنى الداني: 302، وارتشاف الضرب: 645/2، ومغني اللبيب: 318 وشرح التصريح: 149/2.

(5) الأصول: 79/2.

(6) المقتصد: 946/2 وينظر أيضاً: نتائج الفكر: 258، وبدائع الفوائد: 201/1.

ومراعاة لهذا الشرط امتنع وقوعها بعد القصر (بالنفي والاستثناء) فلا يصح أن يقال: ما زيدٌ إلاّ قائم لا قاعدٌ، ولا: ما يقوم إلاّ زيدٌ لا عمروٌ، (والسبب في ذلك هو أنّ (لا) العاطفة من شرط منفيها أن لا يكون منفياً قبلها بغيرها من كلمات النفي)[1]، وجاز وقوعها بعد القصر بـ(إنما) في نحو: إنّما يأتيني زيدٌ لا عمروٌ، وان كان معناها: امتنع عن المجيء عمروٌ لا زيد، لأن كون النفي في (إنّما) ضمناً لا صريحاً[2]، يقول الجرجاني في هذه المسألة: (ونحن نرى إنّه يجوز في هذا أَنْ تعطف بـ(لا) فتقول: إنّما هو قائمٌ لا قاعدٌ، ولا نرى ذلك جائزاً مع (ما وألا)، إذ ليس من كلام الناس أن يقولوا : ما زيدٌ إلا قائمٌ لا قاعدٌ، فإن ذلك إنّما لم يجز من حيث إنك إذا قلت: ما زيد إلا قائمٌ، فقد نفيت عنه كل صفة تنافي القيام، وصرت كأنك قلت: (ليس هو بقاعد ولا مضطجع ولا متكئ) وهكذا حتى لا تدع صفة يخرج بها من القيام، فإذا قلت بعد ذلك (لا قاعد) كنت قد نفيت (بلا العاطفة) شيئاً قد بدأت فنفيته، وهي موضوعة لأن تنفي بها ما بدأت فأوجبته، لا لأن تفيد النفي في شيء قد نفيته، ومن ثم لم يجز أن تقول : ما جاءني أحدٌ لا زيدٌ)[3]، ويختم حديثه في مسألة (النفي والاستثناء) بقوله: (إنّك إذا قلت: ما جاءني إلاّ زيدٌ، فقد نفيت أن يكون قد جاءك غيره، فإذا قلت: لا عمرو، كنت قد طلبت أن تنفي (بلا العاطفة) شيئاً قد تقدمت فنفيته، وذلك خروج عن المعنى الذي وضعت له إلى خلافه)[4].

ولا تجتمع (لا العاطفة) عند السكاكي مع (إنّما) إلا بشرط: (وهو أن لا يكون الوصف بعد (إنّما) مما له في نفسه اختصاص بالموصوف المذكور)[5]،

---

(1) مفتاح العلوم: 141.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 141.

(3) دلائل الإعجاز: 235.

(4) المصدر نفسه: 235.

(5) مفتاح العلوم: 141.

ويضرب لذلك قوله تعالى: **﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ...﴾ [الأنعام 36/6]** فلا يصح أن يقال : إنّما يستجيب الذين يسمعون لا الذين لا يسمعون، لأن (كل عاقل يعلم أنّه لا تكون استجابة إلاّ ممن يسمع ويعقل)[1].

ولم تصل الحال عند عبد القادر الجرجاني إلى منع اجتماع النفي بـ(لا العاطفة) و(إنّما) عندما يكون الوصف مختصاً، بل هي عنده من باب ما لا يحسن، ومثل لهذه المسألة بقوله تعالى: **﴿ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [الرعد 19/13]** فالوصف هنا مختص بالموصوف، فلا يحسن أن يقال في غير القرآن: إنّما يتذكر أولو الألباب لا الجهال، يقول في ذلك: (ومما يجب أن يعلم أنه إذا كان الفعل بعدها فعلاً لا يصح إلاّ من المذكور، ولا يكون من غيره كالتذكر الذي يعلم لا يكون إلاّ من أولي الألباب، لم يحسن العطف (بلا) فيه، كما يحسن فيما لا يختص بالمذكور، ويصحّ فيه غيره، تفسير هذا أنه لا يحسن أن تقول: إنّما يتذكر أولو الألباب لا الجهال، كما يحسن أن تقول: **إنّما يجيء زيدٌ لا عمروٌ)**[2]، ولأن العطف (بلا) يقتضي الإيجاب قبله، فلا يعطف بها إلاّ بعد موجب، لأنها تنفي عن الثاني ما ثبت للأول، ولأن الاستفهام فيه شيء من النفي، ولم يثبت شيء فيه[3]، لم يجز العطف بها على (كم) الاستفهامية وجاز العطف بها على (كم الخبرية)، فجائز أن يقال :كم مالك لا مائة ولا مائتان، وكم درهم عندي لا درهم ولا درهمان

لأن المعنى : كثير من المال، وكثير من الدراهم، لا هذا المقدار، بل أكثر منه، وغير جائز أن يقال: كم درهماً عندك لا ثلاثة ولا ثلاثون[4].

---

(1) المصدر نفسه: 141.

(2) دلائل الإعجاز: 238.

(3) ينظر: الاشباه والنظائر في النحو :213/2.

(4) ينظر: المصدر نفسه: 213/2 والعدد في اللغة: 195.

وفي ضوء هذا التفسير لمنع العطف (بلا) على (كم) الاستفهامية، يمكن فهم تجويز سيبويه للعطف بها على (كم) الخبرية توكيداً لمعنى الإخبار فيها، إذ هي في الخبر تفسر بالواو والجمع، أما في الاستفهام فلا تفسر إلا بمفرد(1)، يقول سيبويه: (وتقول: كم قد أتاني لا رجلٌ ولا رجلان، وكم عبدٍ لك لا عبدٌ ولا عبدان... وهذا جائز في التي تقع في الخبر، فأما التي في الاستفهام فلا يجوز فيها...)(2).

ووقوع (لا) العاطفة النافية بعد الكلام المثبت يؤشر فرقاً هاماً بينها وبين النفي (بما) فـ (لا) ينفى بها في أغلب الكلام ما قبلها، فإذا قيل: هل سار زيدٌ، قيل: لا، وهي في وقوعها في أول الكلام من قوله تعالى: **﴿ لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ [البلد 1/90]** ليست نافية لما بعدها، كما قيل: (ما أقسم).

أما (ما) فإنها لا تكون أبدا إلا نفياً لما بعدها (فلذلك قالوا: (ما زيدٌ قائمٌ) ولم يخشوا توهم انقطاع الجملة عنها، ولو قالوا: لا زيدٌ قائمٌ، لخيف أن يتوهم أنّ الجملة موجبة، وأنّ (لا) كنحو (لا) في (لا أقسم) إلا أن تعطف فتقول: لا زيدٌ في الدار ولا عمروٌ، وكذلك في النكرات نحو: **﴿ لَا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ﴾ [الطور 23/25]**(3).

ثانياً: إفراد معطوفها

لا يعطف (بلا) إلاّ المفرد لفظاً أو تأويلاً، فالأول نحو: هذا زيدٌ لا عمروٌ(4)، والثاني قلت: زيد قائمٌ لا قاعدٌ، لأنّ مقول القول مؤول بالمفرد(5).

---

(1) ينظر: العدد في اللغة: 195.

(2) الكتاب: 296/1، وينظر: المقتضب: 65/2.

(3) نتائج الفكر: 76.

(4) ينظر: شرح التصريح: 149/2، وشرح الاشموني: 427/2.

(5) ينظر: حاشية الصبان: 111/3.

وشرط لهذا المفرد أن لا يكون صفة لما قبلها، ولا خبراً، ولا حالاً وإلاّ خرجت عن العطف، ووجب تكرارها، فمثال الصفة قوله تعالى: **﴿ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ﴾ [البقرة 68/2]**، ومثال الخبر نحو قولنا: زيدٌ لا كاتب ولا شاعر، ومثال الحال:

نحو : جاء زيدٌ لا ضاحكا ولا باكيا [1].

وأجاز بعض النحاة عطف الجمل التي لها محل من الإعراب، نحو: زيدٌ يقوم لا يقعد، فان لم يكن لها موضع من الإعراب لم تكن (لا) حرف عطف، وجاز الابتداء بها، نحو: **زيدٌ قائمٌ لا عمروٌ قائمٌ**[2]، ولخّص الرضي ما يعطف وما لا يعطف (بلا) بقوله:(ولا تعطف بها الاسمية ولا الماضي على الماضي، فلا يقال: لا قعد، لأنه جملة، ولفظة (لا) لعطف المفردات، وقد تعطف مضارعاً على مضارع، وهو قليل، نحو: أقوم لا أقعد، والمجّوز مضارعتها للاسم، فكأنك قلت: أنّا قائمٌ لا قاعد)[3].

فان كان ما بعدها جملة اسمية، صدرها معرفة، أو نكرة ولم تعمل فيها، أو فعلاً ماضياً، وجب تكرارها، فمثال الاسم المعرفة قوله تعالى: **﴿لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ﴾ [يس 40/36]** ومثال الاسم النكرة قوله تعالى: **﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ ﴾ [الصافات 47/37]** ومثال الفعل الماضي قوله تعالى: **﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى﴾ [القيامة 31/75]** [4].

وفي جواز وقوع الفعل الماضي ومعموله بعد (لا) العاطفة النافية خلاف بين النحاة، فقد أجاز جلّ النحويين العطف بها بعد الماضي في نحو: قام زيدٌ لا عمروٌ،

---

(1) ينظر: حاشية الخضري: 65/2.

(2) ينظر: ارتشاف الضرب: 645/2.

(3) شرح الكافية: 378/2.

(4) ينظر: بصائر ذوي التمييز: 461/4.

قال ابن السراج: (و(لا) التي للعطف يصح أن تلي الماضي، لأنه قد غلب عليه الدعاء، وقد يجوز أن يكون مع الماضي بمنزلة (لم) وذلك قولك: زيدٌ قام لا قعد، فيلتبس بالدعاء، فان لم يلتبس جاز عندي، وقد جاءت (لا) نافية مع الماضي في غير خبر)[1].

ومنع ذلك أبو القاسم الزجاجي في كتابه (حروف المعاني)' لئلا يلتبس الخبر بالدعاء لأنه إذا قيل: قام زيدٌ لا عمروٌ فكأنه قيل: لا قام زيدٌ ولا قام عمروٌ[2]، يقول الزجاجي: (فكل ما جاز دخول (لم) عليه حسن دخول (لا) عليه، فتقول: أمرّ بعبد الله لا بزيد، ولو قلت مررت بعبد الله لا بزيد، لم يجز، لأنك إنما تنفي بها في المستقبل، لا في الماضي، وذلك أن الماضي يوجب وجود الفعل، لأنه قد كان، ولا ينفى وجوده، ولا يكون النفي مع الوجود في حال)[3].

ونسب إلى الزجاجي أيضاً القول بمنع العطف بـ(لا) على معمول فعل ماضي، فلا يجوز عنده: جاءني زيدٌ ولا عمروٌ، لأنّ العامل، عنده، يقدر بعد العاطف، ولا يقال: لا جاء عمروٌ، إلا على الدعاء، والعطف في مثل هذه الحالة عنده يلبس الخبر بالإنشاء، فجملة: لا جاء عمرو، تحتمل أن تكون خبرية، وان تكون إنشائية دعائية، فيلتبس الأمر على السامع، وربما ظنّ أنّ المتكلّم يدعو على (عمرو) لا أنْ يخبره بعدم مجيئه[4].

---

(1) الأصول: 61/2.

(2) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 1/ 239.

(3) حروف المعاني: 31، وينظر رأيه أيضاً في: الحلل في إصلاح الخلل: 120 وشرح الكافية/ للرضي: 378/2، وخزانة الأدب: 471/4.

(4) ينظر: شرح ابن الناظم: 539 والجنى الداني: 303 وشرح التصريح: 2/ 149 وشرح الأشموني: 2/ 427.

وقد ردّ على الزجاجي بأن العرب قد تدخل (لا) على الفعل الماضي وإن كان قليلاً، وهو لقلته يحفظ ولا يقاس عليه [1]، فتفيد (لا) معه ما تفيده (لم) مع المستقبل، نحو قوله تعالى : **﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى﴾ [القيامة 75/ 31]** يريد : فلم يصدّق ولم يصل، يقول النحاس في إعراب الآية : ((لا) ههنا نفي، وليست بعاطفة ولا يجوز عند النحويين : ضربتُ زيداً لا عمراً، والعلّة في ذلك أنّه كره أن يُشبه الثاني الدعاء، وفي الآية المعنى : لم يصدّق ولم يصل، يدل على هذا (ولكن كذب وتولى – القيامة 23/75) [2].

وجعلها الزمخشري داخلة على الماضي في قوله تعالى : **﴿فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ﴾ [البلد 11/90]** إذ قال : (فان قلت : قلّما تقع (لا) الداخلة على الماضي إلاّ مكررة... فما لها لا تتكرّر في الكلام الأفصح ؟ قلت : هي متكرّرة في المعنى، لأنّ المعنى، فلا اقتحم العقبة : فلا فك رقبة ولا أطعم مسكيناً...) [3].

ومنه جاء في المثل : (جدُّك لا كدُّك)، إذْ قيل في تفسيره : نَفَعكَ جدُّك لا كدُّك[4]. أمّا منعه العطف بها على معمول فعل ماض فقد قال الكثير من النحاة إن الصحيح جوازه [5]، ورد (بأنّه لو توقفت صحة العطف على صحة تقدير العامل بعد العاطف لامتنع : ليس زيدٌ قائماً ولا قاعداً) [6]، كما يرده قول امرئ القيس : :

---

(1) ينظر : ارتشاف الضرب : 2/ 645 والجنى الداني : 303.

(2) اعراب القرآن : 3/ 569.

(3) الكشاف : 756/4.

(4) ينظر : مجمع الأمثال / للميداني : 1/ 172، ويروي المثل أيضاً بالفتح، أي : ابغ جدك لا كدك، وشرح ابن الناظم : 539.

(5) ينظر : الجنى الداني : 303.

(6) مغني اللبيب : 319 وينظر : شرح التصريح : 149/2 وحاشية الصبان : 111/3.

كـــأَنّ دِثـــاراً حَلَّقـــتْ بلبونـــه   عُقـاب تَنـوفى، لا عُقـابُ الفواعـلِ[1]

فعطف (عقاب الفواعل) على (عقاب تتوفى) والمعطوف عليه معمول لفعل ماض، هو قوله (حَلَّقت).

وأمام هذا المسموع من كلام العرب يتضح ضعف موقف الزجاجي في هذه المسألة، (فما منعه مسموع فمنعه مدفوع) [2]، كما أَنَّ منعه العطف بها على معمول الفعل الماضي يرد بأنه لا يشترط تقدير العامل بعد العاطف بدليل جواز : اختصم زيدٌ وعمروٌ، ورأيت ابني زيد وعمرو، وان زيداً لا عمراً قائمان [3].

ثالثا : أن لا يصدق أحد المتعطفين على الآخر :

وبعبارة أبي حيان : (أن يكون ما بعدها غير صالح لا طلاق ما قبلها عليه)[4] فلذلك لا يجوز : قام رجلٌ لا زيدٌ، ولا : امرر برجل لا عاقل، وتقول : هذا هذا رجلٌ لا امرأةٌ، وبعبارة ابن هشام : (أن يتعاند متعاطفاها، فلا يجوز : (جاءني رجل لا زيد) لأنّه يصدق على (زيد) اسم الرجل بخلاف : (جاءني رجلٌ لا امرأةٌ) [5].
[5].

نصّ على هذا الشرط السهيلي في (نتاج الفكر) وهو يعدد شروط العطف (بلا)، فيقول : (أن يكون الكلام قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفي الفعل عما بعدها، كقولك : جاءني رجلٌ لا امرأةٌ ورجل عالم لا جاهل، ولو قلت : مررت

---

(1) ينظر : شرح جمل الزجاجي : 1/ 239 وشرح ابن الناظم : 539 وشرح الكافية / للرضي : 3/ 678 ومغني اللبيب : 318 ودثار : اسم راعي امرئ القيس، وحلقت : ذهبت، واللبون : نوق ذوات لبن، ونتوفى : جبل عال، والفواعل : جبال صغار.

(2) مغني اللبيب : 318.

(3) ينظر : شرح التصريح : 150/2.

(4) ارتشاف الضرب : 645/2.

(5) مغني اللبيب : 318.

برجل لا زيد، لم يجز، وكذلك : مررت برجل لا عاقل، لأنّه ليس في مفهوم الكلام ما ينفي الفعل عن الثاني، وهي لا تدخل إلاّ لتوكيد النفي، فأن أردت ذلك المعنى جئت بلفظ (غير) فتقول : مررت برجل غير زيد، وبرجل غير عالم، ولا تقول : برجل غير امرأة، ولا بطويل غير قصير، لأن في مفهوم الخطاب ما يغنيك عن معنى النفي الذي في (غير)) (1).

والمفهوم من كلام السهيلي أن (لا) النافية العاطفة يؤتى بها لتأكيد النفي المفهوم من الكلام قبلها، فقولنا : جاءني رجلٌ، ينفي كون الجاني امرأة، وقولنا :حضر عالم، ينفي كون الحاضر جاهلاً، ثم تأتي (لا) لتؤكد هذا النفي الذي سبقها، وهو كلام سليم وسديد.

وللشيخ تقي الدين السُبكي (ت 756هـ) رسالةٌ صغيرةٌ في هذه المسألة، سمّاها (نيل العُلا في العطف بلا) إذ تقوم على مسألة واحدة هي : هل يجوز أنْ يقال (جاء رجلٌ لا زيدٌ) كما يقال : (جاء محمد لا زيدٌ) أو لا يجوز، وينتهي المؤلف بعد مناقشة طويلة إلى عدم صحة قولنا : (جاءني محمد لا زيدٌ) بعد عرضه للأدلة والحجج وأقوال العلماء (2).

وقد استشكل بعض النحاة المتأخرين، كما جاء في رسالة الشيخ السُبكي، منع مثل (قام رجلٌ لا زيدٌ) فلا فرق عندهم بين هذا الكلام، وقولنا (قام رجل وزيدٌ) في صحة التركيب، (فان امتنع : قام رجل وزيد، ففي غاية البعد، لأنّك أذا أردت بالرجل الأول زيداً، كان كعطف الشيء على نفسه تأكيداً، فلا مانع منه إذا قصد الأطناب، وأنْ أردت بالرجل غير زيد، كان من

---

(1) :258، وينظر ايضاً : بداشع الفوائد : 201/1 والأشباه والنظائر : 4/ 410 وشرح الاشموني : 2/ 427.

(2) ينظر : مجلة معهد المخطوطات العربية / المجلد الثلاثون : الجزء الأول / 1406-1986، والرسالة بتحقيق الدكتور خالد عبد الكريم جمعه، وهي في الأشباه والنظائر في النحو : 4/ 114-122.

عطف الشيء على غيره، ولا مانع منه، ويصير على هذا التقدير مثل : قام رجلٌ لا زيدٌ، في صحة التركيب، وان كان معناهما متعاكسين، بل قد يقال : (قام رجل لا زيدٌ) أولى بالجواز من (قام رجلٌ وزيدٌ) لأن (قام رجل وزيدٌ) إنْ أردت بالرجل منه (زيداً) كان تأكيداً وانْ أردت غيره كان فيه الباسٌ على السامع وإبهام أنّه غيره، والتأكيد والالباس منتفيان في (قام رجلٌ لا زيدٌ)[1].

رابعاً : ألاّ تقترن بعاطف

من شروط العطف (بلا) ألاّ تقترن بعاطف، فإذا قيل : جاءني زيدٌ لا بل عمروٌ، فالعاطف (بل) و(لا) ردّ لما قبلها وتمحضت للنفي تأسيساً، وليست عاطفة، ومثله إذا قيل : ما جاءني زيدٌ ولا عمروٌ، فالعاطف (الواو) و(لا) توكيد للنفي) [2]، يقول ابن السراج : (وآعلم أنَّ حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض، فإنْ وجدت ذلك في الكلام فقد أخرج أحدهما من حروف النسق، وذلك مثل قولهم : لم يقم عمروٌ ولا زيدٌ، الواو نسق، و(لا) توكيد للنفي)[3].

وفي بدائع الفوائد : (لا يجتمع حرفان من حروف العطف، فمتى رأيت حرفاً من حروف العطف مع الواو، فالواو هي العاطفة دونه، فمن ذلك.... (لا) إذا قلت : ما قام زيدٌ ولا عمروٌ، دخلت (لا) لتوكيد النفي، ولئلا يتوهم أن (الواو) جامعة، وأنّك نفيت قيامهما في وقت واحد) [4].

ويكثر اقتران (لا) بالواو إذا قصد تكرارها، لأنّ (لا) العاطفة لا تتكرر كسائر حروف العطف، فلا يقال : قام زيدٌ لا عمروٌ لا بكرٌ، كما يقال : قام

---

(1) (نيل العلاف ي العطف بلا) : 120 وينظر : شرح التصريح : 2/ 149 وتاج العروس : 10 / 439.

(2) ينظر : مغني اللبيب : 318 وشرح التصريح : 149/2.

(3) الأصول : 60/2.

(4) ينظر : مغني اللبيب : 318 وشرح التصريح : 149/2.

زيدٌ وعمروٌ وبكرٌ، وإذا قصد التكرار أدخلت (الواو) في المكرّر، فيقال : قام زيدٌ لا عمروٌ ولا بكرٌ، فتخرج (لا) عن العطف، ويتمحض وجودها لتأكيد النفي لدخول العاطف عليه(1).

وقد اجتمعت (لا) مع (الواو) في قوله (ولا الضّالين – الفاتحة 7/1)، يقول السهيلي في فائدة اقترانها (بالواو) هنا : (وأمّا فائدة العطف (بلا) مع (الواو) فلتأكيد النفي الذي تضمنه (غير) فلولا ما فيها من معنى النفي لما عطف (بلا) مع (الواو)، وفائدة هذا التوكيد أنْ لا يتوهم أَنّ (الضالين) داخل في حكم (المغضوب عليهم) أو وصف لهم، ألا ترى أنّك إذا قلت : (ما مررت بزيد وعمرو) توهم أنّك إنّما تنفي الجمع بينهما خاصة، فإذا قلت : ما مررت بزيد ولا عمرو، عُلِم أنّك تنفي الفعل عنهما جميعاً، على كل حال من اجتماع وافتراق)(2).

وقال أبو حيان في قوله تعالى: **﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة 2/ 255]** : (وفائدة تكرار (لا) في قوله (ولا نوم) انتفاؤهما على كل حال، إذ لو أسقطت (لا) لاحتمل انتفاؤهما بقيد الإجماع، تقول : ما قام زيدٌ وعمروٌ بل أحدهما، ولا يُقال : ما قام زيدٌ ولا عمروٌ بل احدهما) (3).

وفي كلام السهيلي وأبي حيان المتقدم إشارة واضحة إلى أنّ فائدة اجتماع (لا) مع (الواو) يتجاوز كونها مفيدة تأكيد النفي إلى تأسيس معنى آخر هو التنصيص على نفي الاحتمال (4)، فلو قيل : ما جاءني محمدٌ وسعيدٌ، احتمل أن المراد : لم يحضرا معاً، وقد يكون كل منهما حضر على حدة، فَجِيء (بلا) لنفي مجيئها على كل حال(5).

---

(1) ينظر : شرح الكافية / للرضي : 2/ 378.

(2) نتائج الفكر : 301 وينظر : تفسير القرطبي : 151/1.

(3) البحر المحيط : 278/2.

(4) ينظر : جواهر الأدب : 141.

(5) ينظر : شرح المفصل /لابن يعيش : 105/8 والبحر المحيط : 221/3.

ويتضح ممّا تقدم أنّ حكم النحاة على (لا) الواقعة بعد (الواو) العاطفة في نحو : ما جاءني زيدٌ ولا عمروٌ، بأنّها زائدة [1]، حكم غير دقيق، ومتجاهل المعاني الدقيقة التي تؤديها هذه الحروف في مثل هذه التراكيب، إذْ إنّها ليست زائدة البتة [2].

وفي ضوء ما عرضناه من مسائل (لا) العاطفة لم ترد (لا) عاطفة في القرآن الكريم نصّ على ذلك الزركشي، وعضده الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة [3].

(1) ينظر : شرح الكافية / للرضي : 358/2 وتفسير القرطبي : 151/1.

(2) ينظر : أساليب النفي في العربية : 279 والمفردات النحوية :151.

(3) ينظر : الإتقان : 171/1 ودراسات لأسلوب القرآن الكريم : 2/ 564.

حروف العطف

الفصل الثاني

العطف بـ(بل)

مقدمة في (بل)

المبحث الأول: معنى (بل) العاطفة

المبحث الثاني: شروط العطف بـ (بل)



2

الفصل الثاني

العطف بـ(بل)

مقدمة في (بل)

(بل) حرف يدخله العرب في كلامهم رجوعاً عن كلام لها قد تقضّى، كقولهم: ما جاءني أخوك بل أبوك [1]، هذا هو أصل معناها ووضعها، وقد قيل في تأصيل هذه الكلمة كلامٌ هذا بعضه:

تشير كتب النحو واللغة التي درست (بل) إلى أنّ ثمة علاقة بينها وبين حرف الجواب (بلى)، و(بَلْه) التي تأتي اسما لـ(دع)، ومصدراً بمعنى (الترك)، وآسماً مرادفاً (لكيف)[2]، وبمعنى (سوى) في اللسان [3]، إذ يجمع بين هذه الكلمات، التي ترجع إلى مادة لغوية واحدة، علاقة بمفهوم النفي.

فالنفي واضح في (بل)، في نحو: زرت زيداً بل عمراً، إذ أثبتت الزيارة لعمرو، ونفتها عن زيد، كما يؤكد ارتباط (بل) بمعنى النفي مجيئ (لا) النافية قبلها بعد الإيجاب في نحو: قام زيدٌ لا بل عمروٌ.

أمّا (بلى) فتختص كذلك بالنفي، وتفيد إبطاله [4]، نحو قوله تعالى: **﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ (8) قَالُوا بَلَى...﴾ [الملك 67/8-9]** وقوله تعالى: **﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا**

---

(1) ينظر: تفسير الطبري: 95/1.

(2) ينظر: مغني اللبيب: 156.

(3) بله 13/ 478.

(4) ينظر: مغني اللبيب: 153.

بَلَى﴾ [الأعراف / 27/7] (إذ أجروا النفي مع التقرير مجرى النفي المجرد في رده بـ (بلى)، ولذلك قال ابن عباس وغيره: لو قالوا (نعم) لكفروا) [1].

ولهذه العلاقة بين (بل) و(بلى) ذهب الكوفيون إلى أنّ أصل (بلى) (بل) زيدت عليها الياء (يعنون الألف) ليحسن الوقف، ولتدل (الياء) على الإيجاب لما بعده [2]، يقول الفرّاء في قوله تعالى: **﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ (8) قَالُوا بَلَى قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ﴾ [الملك 8/67-9]:** (فأرادوا أنْ يرجعوا عن الجحد ويقرّوا بما بعده فاختاروا (بلى)، لأنّ أصلها كان رجوعاً محضاً عن الجحد، إذا قالوا: ما قال عبدالله بل زيدٌ، فكانت (بل) كلمة عطف ورجوع لا يصلح الوقوف عليها، فزادوا فيها ألفاً يصلح فيها الوقوف عليه، ويكون رجوعاً عن الجحد فقط، وإقراراً بالفعل الذي بعد الجحد، فقالوا (بَلَى)، فدلَت (أي الألف) على معنى الإقرار والأنعام، ودلّ (بل) على الرجوع عن الجحد فقط) [3].

ويذهب السهيلي في تأكيد معنى النفي في (بَلَى) إلى أبعد من ذلك، فيرى (أنّ (بلى) كلمة فيها لفظ (بل) التي للإضراب، ولفظ (لا) التي للنفي، فمن أجل ذلك لا تقع أبداً إضراباً عن نفي) [4].

وهذا الذي قاله الكوفيون لا يقبله البصريون، فـ(بلى) عندهم حرف ثلاثي الوضع، والألف من أصل الكلمة، وليس أصلها (بل) التي للعطف، فدخلت الألف للإيجاب أو للإضراب والرد أو للتأنيث [5].

---

(1) مغني اللبيب: 153-154.

(2) ينظر: إعراب القرآن / للنحاس: 191/1 وتفسير القرطبي 1/ 384 ودرة الغواص: 193 وإملاء ما من به الرحمن: 46/1.

(3) معاني القرآن: 52/1.

(4) أمالي السهيلي: 44.

(5) ينظر: الجنى الداني: 401 ومغني اللبيب: 153.

أما (بَلْهَ) ففيها معنى الاستثناء، وفي الاستثناء معنى النفي، قال المرادي: (وعدّ الكوفيون والبغداديون (بَلْهَ) من أدوات الاستثناء فأجازوا النصب بعدها على الاستثناء، نحو: أكرمت العبيد بَلْهَ الأحرار، رأوا ما بعدها خارجاً مما قبلها في الوصف فجعلوه استثناء) [1]، يقول أحد الباحثين: (وهكذا تكون قد التقت كل من (بَلْ) و(بلى) و(بَلْهَ) في مقدار من الشكل يشهد به تقاربها الصوتي، وقدر من المضمون، وهو النفي، وفي هذا وذاك ما يُرجّح أن تكون هذه الأدوات قد انحدرت من أصل واحد، وجاءت لتعبّر عن مضمون واحد هو النفي، لكنّها تمايزت شكلاً بمقدار ما كانت الحاجة ماسة لتمايزها في أداء مضامين متجاورة يجمعها أطار واحد، وتفرّقها معانٍ دقيقة يضمّها ذلك الإطار) [2].

وعلى الرغم من كل ذلك الذي قيل في العلاقة بين (بل وبلى وبَلْهَ) فإنّ الذي يجب أن يقال: إنّ كل حرف من حروف المعاني في العربية له أصل وضع له، ومعنى دقيق خصّص للتعبير عنه، وما تدل عليه (بل) لا تدل عليه (بلى) و(بَلْهَ)، واشتراكها في مادة لغوية واحدة لا يسوغ أن يكون أحدها قد تطور عن الآخر، يقول ابن جني: (فمتى أمكن أن يكون الحرفان جميعاً أصليين، كل واحد منهما قائم برأسه لم يسغ العدول عن الحكم بذلك) [3].

ومن الاستعمالات الأُخر التي ذُكرت لـ (بل):

1-أن تكون بمعنى (رب): وهو أن يقع الاسم بعدها مجروراً، نحو (بل بلدٍ دَخلته)، تريد: رب بلد دخلته [4].

2- أن تكون لاستئناف الكلام: ويكثر وقوعها في أوائل الأبيات من

---

(1) المصدر نفسه: 404.

(2) نظرة عامة على بعض أدوات المعاني: 127.

(3) الخصائص: 2/84.

(4) ينظر: الأزهية: 228 وينظر: الخصائص: 1/304 وشرح جمل الزجاجي: 1/ 469.

الشعر، وتكون زائدة على وزنه، ولا يعتّد بها في تقطيع البيت [1]، وقد نسب الرازي إلى ثعلب قوله: (إن العرب إذا استأنفت كلاماً فمن شأنهم أن يأتوا بشيء غير الكلام الذي يريدون استئنافه، فيجعلونه تنبيهاً للمخاطبين على قطع الكلام الأول واستئناف الكلام الجديد)[2]، وشأن (بل) في هذا الموضع شأن الحروف التي تستفتح بها بعض سور القرآن الكريم، على أحد الوجوه التي قيلت في هذه الحروف [3] (ليعلم أنّ السورة التي قبلها قد انقضت، وأنّه أخذ في أخرى، فجعل هذا علامة لانقطاع ما بينهما، وذلك موجود في كلام العرب، ينشد الرجل منهم الشعر فيقول: **بل وبلدة ما الأُنسُ من آهالها**، فـ (بل) ليست من البيت، ولا تُعدّ في وزنه، ولكن يُقطع بها كلام ويستأنف آخر)[4].

3- أن تقع في جواب قَسَم بمعنى (إنَّ): ذكره أحمد بن فارس، ومثّل له بقوله تعالى: **﴿ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ (1) بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا...﴾ [ص 38 / 102]**، أي: إنّ الذين كفروا.[5]

---

(1) ينظر: جواهر الأرب: 129.

(2) تفسير الرازي: 7/1.

(3) ينظر: المصدر نفسه: 7/1 والبحر المحيط: 34/1.

(4) معاني القرآن / للأخفش: 21/1 وينظر أيضاً: تفسير الطبري: 89/1 وشرح المفصّل: 5/ 73 وجواهر الأدب: 129 ومنهج الاخفش: 229.

(5) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة: 145، وفقه اللغة وسر العربية: 535 وبصائر ذوي التمييز:2/ 269 وجواهر الأدب: 129.

المبحث الأول

معنى (بــل) العاطفــة

(بـل) العاطفـة هـو أشـهر مواقـع (بـل)، وهـي كسـائر حـروف العطـف في تشـريك الثـاني لـلأول في الأعـراب، وكـ (لكـن ولا) في كونهمـا لأحـد الشـيئين معيّناً، واختصت بالإضراب عن الأول، والأخذ في الثاني وضعاً [1]، وقد بدأ ابن هشام الحديث عنها بأنّها حرف إضراب [2].

والإضراب لغة: ضَرَبَ عن الشيء كفّ وأعرضَ، واضرب عنه اعرض، والأصل فيه أنّ الراكب إذا ركب دابة فأراد أنْ يصرفه عن جهته ضربه بعصاه لعدله عن الجهة التي يريدها، فوضع الضرب موضع الصرف والعدل [3].

واصطلاحاً: جعل المتبوع في حكم المسكوت عنه، يحتمل أنّ يلابسه الحكم وأن لا يلابسه، فنحو: جاءني زيدٌ بل عمروٌ، يحتمل مجيء زيد وعدم مجيئه [4].

وتفيد (بل) الإضراب عن الأول والإثبات للثاني، فإذا قيل: ضربتُ زيداً بل عمراً، كان المتكلم قاصداً الأخبار بضرب (زيد) ثم يتبيّن له أنّه غلط في ذلك، فيضرب عنه إلى عمرو، فيقول: بل عمراً، فهي نقيض (لا) لأن (لا) تنفي عن الثاني ما وجب للأول، و(بل) تثبت للثاني ما وجب للأول وتنفيه عنه، فالضرب في

(1) ينظر: جواهر الأدب: 127.

(2) ينظر: مغني اللبيب: 151.

(3) ينظر: تاج العروس: مادة (ضرب): 347/1.

(4) ينظر: حاشية يس على شرح التصريح: 2/ 147 وحاشية الدسوقي: 120/10.

نحو: **ضربت زيداً لا عمــراً**، منفي عن عمرو، ومثبت لزيد، وفي نحو: ضربت زيداً بل عمراً، منفي عن زيد، ومثبت لعمرو [1].

يقول سيبويه: (ومنه أيضاً: ما مررت برجل صالح بل طالح، وما مررت برجل كريم بل لئيم، أبدلت الصفة الآخرة من الصفة الأولى، وأشركت بينهما (بل) في الأجراء على المنعوت، وكذلك مررت برجلٍ صالح بل طالح، ولكنه يجيء على النسيان والغلط فيتدارك كلامه لأنّه ابتدأ بواجب [2].

فالإضراب(ببل) عند سيبويه يكون عن الأول، وإثبات الحكم للثاني سواء أكان ذلك الحكم إيجاباً أم سلباً، يقول ابن يعيش: (تقول في الإيجاب: قام زيدٌ بل عمروٌ، وتقول في النفي: ما قام زيدٌ بل عمروٌ، كأنّك أردت الإخبار عن زيد فغلطت، وسبق لسانك إلى ذكر زيد، فأتيت (ببل) مضرباً عن (زيد) ومثبتاً ذلك الحكم لعمرو) [3].

ويفهم من كلام سيبويه الذي تقدم، والذي عليه جمهور النحاة [4]، ان حكم ما بعد (بل) الواقعة بعد النفي والنهي، مثبت، فعمروٌ جاء، في نحو: ما جاءني زيدٌ بل عمروٌ، فكأنَّ المتكلم قال: بل جاءني عمروٌ، وتكون (بل) قد أبطلت النفي والاسم المنسوب إليه المجيء،ودليل النحاة على أن الثاني مثبت في مثل هذا التركيب حكمهم بامتناع النصب في (ما) الحجازية في نحو:

ما زيدٌ قائماً بل قاعدٌ، ووجوب الرفع [5]

---

(1) ينظر: المقتصد: 946/2.

(2) الكتاب: 219/1.

(3) شرح المفصل: 8/ 105.

(4) ينظر: معاني الحروف / للرماني: 94، وبدائع الفوائد: 202/4 والبرهان: 4/ 389.

(5) ينظر: شرح الكافية: 378/2-379.

وخالف المبرد، وتبعه ابن مالك [1]، سيبويه وجمهور النحاة، فالغلط، عنده في الآسم المعطوف عليه فقط، ويبقى الفعل مسنداً إلى الثاني [2]، و(بل) تُضرب عن الأول إثباتاً وتثبته للثاني وتضرب عن الأول نفياً وتثبته للثاني، أي أنه أجاز ان تكون (بل) ناقلة معنى النفي والنهي إلى ما بعدها [3]، فإذا قيل القائل: (قام زيدٌ بل عمروٌ، فالقائم عمروٌ لا غير، وإذا قال: ما قام زيدٌ بل عمروٌ، فنفي القيام عن عمرو، والإضراب عن النفي الأول، وقد نسب ابن يعيش إلى المبرد قوله: (إذا قلت: ما رأيت زيدًا بل عمراً، فالتقدير: بل ما رأيت عمراً، لأنك أضربت عن موجب إلى موجب، وكذلك تضرب عن منفي إلى منفي) [4].

وما هذب إليه المبرد لا يصح عند كثير من النحاة [5]، لأن (بل) ليس حرف عطف، مشركاً في المعنى، وإنما هو في اللفظ خاصة، فلا يقدّر بعدها غير الفعل خاصة من غير نفي، إذ النفي هو المعنى الذي تشرّك فيه الحروف المشركة في المعنى، كالواو، فإذن، لا حظ لـ (بل) في تقدير نفي بعدها [6]، ولا خلاف بين النحاة في باب(ما) المجازية أنّه إذا عطف على خبرها خبر آخر (ببل) ارتفع لا غير، فيقال: ما زيدٌ قائماً بل قاعد، وكان ينبغي على مذهب المبرد أن يجيز النصب في (قاعد) على تقدير (ما) وهو ما لم يجزه المبرد نفسه في باب (ما) من المقتضب [7].

---

(1) ينظر: شرح ابن الناظم: 540.

(2) ينظر: شرح الكافية / للرضي: 2/ 379.

(3) ينظر: رصف المباني: 154.

(4) شرح المفصل: 105/8، وينظر: شرح جمل الزجاجي: 1/ 239 وارتشاف الضرب: 643/2، وليس في المقتضب ما يؤيد مخالفة المبرد لسيبويه.

(5) ينظر: رصف المباني: 154.

(6) ينظر: المصدر نفسه: 154.

(7) ينظر: المقتضب: 188/4، 102.

وبذلك يكون الاستعمال اللغوي لا يؤيد ما ذهب إليه المبرد، إذ إنّ استعمال العرب على خلاف ما أجازه[1].

وتقع (لا) قبل (بل) بعد إيجاب أو أمر، نحو: قام زيدٌ لا بل عمروٌ، واضرب زيداً لا بل عمراً، أو بعد نفي أو نهي، نحو: ما قام زيدٌ لا بل عمروٌ، ولا تضرب زيداً لا بل عمراً.

وفي معنى دخول (لا) على (بل) خلاف بين النحاة، فهي عند فريق منهم زائدة، إنْ وقعت بعد إيجاب وأمر، فهي لتأكيد الإضراب عن جعل الحكم للأول، وإن وقعت بعد نفي أو نهي، فهي لتأكيد تقرير ما قبلها من النفي والنهي، ومثّلوا لها بعد الإيجاب بقول الشاعر:

وجهُك البدرٌ، لا بل الشمس لو لم　　　يُقض للشمسِ كَسْفةٌ أو أُفولُ

وبعد النفي يقول الآخر:

وما هجرتُكِ، لا، بل زادني شغفاً　　　هجرٌ وبعدٌ تراخي لا إلى أَجلِ[2]

وللرضي موقف آخر من معنى (لا) إذا سبقت (بل)، فليس المعنى الذي تفيده تأكيدياً، بل هو معنى تأسيسي، لم يكن موجوداً وذلك نصّ على عدم زيادتها[3]، ويشرح الرضي المعنى الجديد بقوله: (وإذا ضممت (لا) إلى (بل) بعد الإيجاب أو الأمر، نحو: قام زيدٌ لا بل عمروٌ، واضرب زيداً لا بل عمراً، فمعنى (لا) يرجع إلى ذلك الإيجاب والأمر المتقدم، لا إلى ما بعد (بل)، ففي قولك: لا بل عمروٌ، نفيت (بلا) القيام عن زيد، وأثبته لعمرو (ببل)، ولو لم تجئ(بلا) لكان قيام زيد... في حكم المسكوت عنه، يحتمل أن يثبت، وكذا في الأمر، نحو

---

(1) ينظر: شرح ابن الناظم: 540، وشرح الاشموني: 2/ 428.

(2) ينظر: ارتشاف الضرب: 644/2 ومغني اللبيب: 153 وشرح التصريح: 147/2.

(3) ينظر: حاشية يس: 147/2، حاشية الصبان: 113/3 وحاشية الدسوقي: 120/1.

اضرب زيداً لا بل عمراً ،أي: لا تضرب زيداً بل اضرب عمراً ولولا المذكورة لاحتمل أن يكون أمراً بضرب (زيد) وان لا يكون مع الأمر بضرب عمرو ، وكذا (لا) الداخلة على (بل) بعد النهي والنفي راجعة إلى معنى ذلك النهي والنفي مؤكدة لمعناها)[1].

ولأنّ (بل) يؤتى بها لتدارك الغلط الحاصل عن الحزم بحصول مضمون الكلام، أو طلب تحصيله، فلا يعطف بها بعد الاستفهام، لا يقال: أضربتَ زيداً بل عمراً ، لأنّه لا جزم في الاستفهام،لا بحصول شيء ولا بتحصيله حتى يقع غلط فيتدارك [2].

وجاز(لبل) ان تعطف ما بعدها على ما قبلها ، وأن تشرك بينهما في الأعراب، وهي لا تشرك الثاني مع الأول في المعنى، لأنّ الإضراب عن الأول كالبدل، فوجب الإشراك في الإعراب، كما وجب في البدل، غير أنّ البدل لم يحتج إلى حرف، لأن الثاني هو الأول، أو في تقدير ما هو كالأول [3].

وممّا يعزز القول بوجود هذا الشبه بين البدل والعطف (ببل)، أنّ سيبويه جمع الكلام عليهما في باب واحد سمّاه (هذا باب المبدل من المبدل منه) [4]، يقول في هذا الباب: (والمبدل يشرك المبدل منه في الجر، وذلك قولك: مررت برجلٍ حمار... إمّا أن تكون غلطت أو نسيت فاستدركت، وإمّا أن يبدو لك أن تضرب عن مرورك بالرجل وتجعل مكانه مرورك بالحمار، بعدما كنت أردت غير ذلك... ومن ذلك: قولك: مررت برجلٍ بل حمار، وهو على تفسير: مررت برجلٍ حمار، ومن ذلك: ما مررت برجلٍ بل حمار، ... أبدلت الآخر من الأول، وجعلته مكانه)[5].

---

(1) شرح الكافية: 2/ 379.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 2/ 379، وشرح الآشموني: 2/ 428.

(3) تفسير التبيان للطوسي: 153.

(4) ينظر: الكتاب: 219/1.

(5) الكتاب: 219/1.

وقد أجاز سيبويه مع وجه التشريك في الإعراب وجهاً آخر هو الرفع على الابتداء والاستئناف، لأنّها من الحروف التي يبتدأ بها، على تقدير مبتدأ محذوف، فيقال: ما مررتُ برجلٍ بل حمارٌ، أي: بل هو حمارٌ، وهو جائز عربي[1].

---

(1) ينظر: المصدر نفسه: 1/ 219، والتوابع في كتاب سيبويه: 71.

المبحث الثاني

شــروط العطف بـ (بـــل)

يعطف بـ(بل) بشرطين:

الأول: إفراد معطوفها

لابد لصحة العطف (ببل) أن يكون المعطوف بها مفرداً، وتكون بذلك مشركة ما بعدها مع ما قبلها في اللفظ، ولا تشرك في المعنى، لأن الفعل لأحدهما دون الآخر، نحو: قام زيدٌ بل عمروٌ، وما قام زيدٌ بل عمروٌ [1]، ويؤتى بها لتدارك كلام غلط فيه[2]، ومعناها وهي داخلة على المفرد يكون تبعاً لما قبلها، إن كان بعد أمر أو إيجاب، أو بعد نفي أو نهي، ولكل حالة منهما معنى تفيده، فإن كان ما بعدها جملة لم تكن عاطفة، بل كانت حرف ابتداء، على رأي جمهور النحاة[3]، وتفيد حينئذ الإضراب: إمّا على جهة الإبطال، بمعنى ترك الأول، والرجوع عنه بإبطاله، نحو قوله تعالى: **﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ﴾ [الأنبياء 26/21]** أي: بل هم عباد[4]، وإمّا على جهة الانتقال من غير إبطال، من غرض إلى آخر، والخروج من قصة إلى قصة، من غير رجوع عن الأول، نحو قوله تعالى: **﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى (14) وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى (15) بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ [الأعلى 14/87- 16]**، وهي في كل ذلك، كما يقول ابن هشام، حرف ابتداء لا عاطفة على الصحيح[5].

---

(1) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 239/1، ورصف المباني: 154.

(2) ينظر: حروف المعاني/ للزجاجي: 145 وشرح الكافية / للرضي: 378/2.

(3) ينظر: مغني اللبيب: 152.

(4) المصدر نفسه: 152، والبرهان: 258/4 والاتقان: 159/1.

(5) ينظر: مغني اللبيب: 152.

وأجاز الزمخشري وأبو حيان العطف بها في الجمل، ففي قوله تعالى: **﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ (3) بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ (4) بَلْ يُرِيدُ الْإِنْسَانُ لِيَفْجُرَ أَمَامَهُ﴾ [القيامة 3- 5]** قال الزمخشري: (بل يريد) عطف على (أيحسب) فيجوز أن يكون مثله استفهاماً، وأن يكون إيجاباً، على أن يضرب عن مستفهم عنه إلى آخر، أو يضرب عن مستفهم عنه إلى موجب)[1].

وفي قوله تعالى:**﴿ أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة100/2]**، قال أبو حيان: (بل أكثرهم لا يؤمنون) يحتمل أن يكون من باب عطف الجمل، وهو الظاهر، فيكون (أكثرهم) مبتدأ و(لا يؤمنون) خبراً عنه، ... وقيل يحتمل أن يكون من باب عطف المفردات، ويكون (أكثرهم) معطوفاً على (فريق) أي: نبذه فريق منهم بل أكثرهم) [2].

وقد خلط ابن قيم الجوزية بين معناها وهي تعطف مفرداً على مفرد، ومعناها وهي تعطف جملة على جملة، فقد نسب إليها في نحو: جاءني زيدٌ بل عمروٌ، أنّها تفيد نوعاً من الإضراب يسمى (إضراب اقتصار)، وفيه أفادت (بل) في هذا المثال إثبات المجيء (لعمرو) كما أثبتته (لزيد)، وجيء (ببل) لنفي الاقتصار على الأول لا لنفي الإسناد إليه، بل لنفي الاقتصار على الإسناد إليه، ويسمى (إضراب اقتصار) ثم قال:(وهذا أكثر استعمالها في القرآن وغيره، كقوله تعالى:**﴿ أَضْغَاثُ أَحْلَامٍ بَلِ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ﴾ [الأنبياء 5/21]** ونظائره، ويسمى هذا إضراباً وخروجاً من قصة إلى قصة)[3]، ويقصد بذلك (الإضراب الانتقالي) الخاص بالجمل.

---

(1) الكشاف: 660/4.

(2) البحر المحيط: 1/ 324، وينظر منه أيضاً: 480/1 و 92/2.

(3) بدائع الفوائد: 202/4.

ثانياً :إن تسبق بإيجاب أو أمر أو نفي أو نهي

ويكون معناها بعد الايجاب والأمر: سلب الحكم عما قبلها، حتى كأنّه مسكوت عنه، ولم يحكم عليه بشيء، وجعله لما بعدها، نحو: قام زيدٌ بل عمروٌ، و: اضرب زيداً بل عمراً. فالقيام في المثالين ثابت (لعمرو) ومسلوب عن (زيد)[1].

يقول الرضي: (فأن جاءت بعد إيجاب أو أمر، فهي لجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه، منسوباً حكمه إلى التابع، فيكون الاخبار عن (قيام زيد) غلطاً، يجوز أن يكون قد قام، وأنه لم يقم، أفدت (ببل) أن تلفّظك بالاسم المعطوف عليه كان غلطاً عن عمد أو عن سبق لسان)[2].

والعطف (ببل) بعد الايجاب هو مذهب سيبويه وجمهور النحاة[3]، وقد نسب إلى الكوفيين أنّهم لا يجيزون أن تقع (بل) بعد الايجاب، وإنّما تقع عندهم بعد النفي، أو ما يجري مجراه كالاستفهام[4].

وأشهر من نقل رأي الكوفيين هذا، وخلافهم مع البصريين في هذه المسألة ابن فارس في كتابه (الصاحبي) إذ قال: (والكوفيون لا ينسقون بـ(بل) إلاّ بعد نفي، قال هشام: محال: ضربت أخاك بل أباك، لأنّ الأول قد ثبت له الضرب، والبصريون يقولون: لما كانت (بل) تقع للإضراب، وكنا نضرب عن الايجاب، كما نضرب عن النفي، وقعت بعد الايجاب كوقوعها بعد النفي)[5].

---

(1) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 239/1، والجنى الداني: 253، والبرهان: 258/4، شرح الصريح: 147/2.

(2) شرح الكافية: 378/2.

(3) ينظر: حروف المعاني / للرماني: 94.

(4) ينظر: إعراب القرآن/ للنحاس: 256/3، ومعاني الحروف للرماني: 94.

(5) : 145.

ورجح الرضي في مذهب الكوفيين أن يكون الأمر وهما من الناقل[1]، فالكوفيون يجوزون عطف المفرد (بلكن) بعد الموجب حملاً على (بل)، كما نقل عنهم صاحب الإنصاف، وهو يتحدث عن مسألة العطف (بلكن) في الايجاب، فقال: (أما الكوفيون بأن قالوا: أجمعنا على أن (بل) يجوز العطف بها بعد النفي والإيجاب، فكذلك (لكن) لاشتراكهما في المعنى) [2]، والظاهر ان ما نسب إلى الكوفيين هو رأي هشام بن معاوية الضرير الكوفي الذي نقله ابن فارس[3].

أما معنى (بل) بعد النفي والنهي: فيكون عند النحاة على وجهين:

الأول: وهو الذي يراه سيبويه وأكثر النحاة[4]، وفيه تكون (بل) لتقرير حكم الأول وجعل ضده لما بعدها، كما كان ذلك بعد الايجاب، ففي نحو: ما جاءني زيدٌ بل عمرو، يكون المعنى: ما جاءني زيدٌ، بل جاءني عمروٌ، فيكون نفي المجيء ثابتاً لزيد، ويكون إثباته لعمرو، ويكون الاستدراك في الفعل وحده، دون الفعل وحرف النفي[5].

والآخر: وهو الذي ينسب إلى المبرد[6]، وقد سبقت الإشارة إليه، وفيه يكون: معنى ما جاءني زيدٌ بل عمروٌ: ما جاءني زيدٌ بل ما جاءني عمروٌ، فكأن المتكلم قصد ان يثبت نفي المجيء لزيد، ثم استدرك فأثبته لعمرو، وإذا كان

---

(1) ينظر: شرح الكافية:378/2.

(2) الإنصاف في مسائل الخلاف: م/68 ص 257.

(3) ينظر: الصاحبي: 145، وينظر: آراء هشام بن معاوية الضرير: 50.

(4) ينظر: الكتاب: 218/1- 219، وبدائع الفوائد: 202/4.

(5) ينظر: المقتصد: 947/2 وشرح جمل الزجاجي: 239/1، والجنى الداني: 253.

(6) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 239/1.

كذلك كان المعنى في المثال المتقدم: إنّ عمراً لم يجيء، وإن الذي يخبر عنه المتكلم بترك المجيء هو عمرو دون زيد[1].

(بل) في الاستعمال القرآني:

لم ترد (بل) في القرآن الكريم عاطفة مفرداً على مفرد[2]، أما في عطف الجمل فعلى مذهب الزمخشري وأبي حيان حملت مجموعة من الآيات، منها:

1- قوله تعالى: **﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾ [البقرة 170/2]**، قال أبو حيان: (و (بل) هاهنا عاطفة جملة على جملة محذوفة، التقدير: لا نتبع ما أنزل الله بل نتبع ما ألفينا عليه آباءنا)[3].

2- قوله تعالى: **﴿قَالَ كَمْ لَبِثْتَ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالَ بَلْ لَبِثْتَ مِئَةَ عَامٍ﴾ [البقرة 259/2]**، قال أبو حيان: ((بل) لعطف هذه الجملة على جملة محذوفة، التقدير: ما لبثت هذه المدة، بل لبثت مائة عام)[4].

3- قوله تعالى: **﴿ بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ (4) بَلْ يُرِيدُ الْإِنْسَانُ لِيَفْجُرَ أَمَامَهُ﴾ [القيامة 4/75- 5].**

قال الزمخشري: (بل يريد) عطف على (أيحسب) فيجوز أن يكون مثله استفهاماً، وأن يكون إيجاباً على أن يضرب عن مستفهم عنه إلى آخر، أو أن يضرب عن مستفهم إلى موجب)[5].

---

(1) ينظر: المقتصد: 947/2.

(2) ينظر: الإتقان: 159/1.

(3) البحر المحيط: 480/1.

(4) المصدر نفسه: 292/2.

(5) الكشاف: 164/4.

حروف العطف

الفصل الثاني

3

العطف بـ(لكن)

مقدمة في (لكن)

المبحث الأول: معنى (لكن) العاطفة

المبحث الثاني: شروط العطف بـ(لكن)



الفصل الثالث

العطف بـ(لكن)

مقدمة فـــي (لكن)

(لكن) ساكنة النون، تأتي في العربية على ضربين:

الأول: مخففة من الثقيلة، وهي حرف ابتداء.

الآخر: خفيفة بأصل وضعها، وهي حرف عطف[1].

هذا هو مذهب جمهور النحاة[2]، وذهب فريق من النحاة، منهم يونس وابن مالك[3]، إلى أنها في جميع مواقعها مخففة من الثقيلة، وهي بذلك ليست بحرف عطف، وذلك لجواز دخول (الواو) عليها[4]، وهي على الوجهين السابقين حرف يفيد الاستدراك، سواء أكان حرف ابتداء أم حرف عطف[5].

وفي أصل (لكن) قولان:

الأول: أنّها بسيطة، وهو مذهب البصريين[6].

الآخر: أنّها مركبة، وقال به الكوفيون، واختلفوا في طبيعة هذا التركيب، فقد ذهب الفراء، معللاً نصب العرب بها إلى أن أصلها (إنّ) زيدت عليها (لام وكاف) وصيرت حرفاً واحداً، يقول: (وإنّما نصبت العرب بها إذا شُدّدت نونها، لأن أصلها: إِنَّ عبدالله قائم، زيدت على (إنّ) لام وكاف، فصارتا جميعا حرفاً واحداً، ألا ترى أن الشاعر قال: ولكنني من حبها لعميد، فلم تدخل

---

(1) ينظر: مغني اللبيب: 385.

(2) ينظر: رصف المباني: 274، والجنى الداني: 533.

(3) ينظر: التسهيل: 174.

(4) ينظر: شرح الكافية/ للرضي: 379/2، وحاشية يس: 146/2.

(5) ينظر: الجنى الداني: 535.

(6) ينظر: البحر المحيط: 337/1 ومغني اللبيب: 384، والقاموس المحيط: 268/4.

(اللام) إلاّ لأن معناها (إنّ)[1]، وفي مغني اللبيب نقل ابن هشام عن الفراء قوله (أصلها: لكنْ أن) فطرحت الهمزة للتخفيف، ونون (لكن) للساكنين)[2].

وذهب باقي الكوفيين، إلى أنها مركبة من: لا، وأن، والكاف الزائدة لا التشبيهية، فـ(لا) نفي، والكاف خطاب، و(أنّ) إثبات وتحقيق، وحذفت الهمزة تخفيفاً[3].

ووافقهم السهيلي فيما ذهبوا إليه، غير انه خالفهم في نوع (الكاف) فهي عنده (كاف التشبيه) لا كاف الخطاب، التي يراها الكوفيون، يقول السهيلي: (وأما (لكن) فأصح القولين فيها أنها مركبة من (لا) و(إنّ) والكاف التي هي للخطاب -في قول الكوفيين- ما أراها إلاّ كاف التشبيه، لأن المعنى يدل عليها إذا قلت: **ذهب زيدٌ لكنّ عمرا مقيم**، تريد: لا كفعل عمرو، (فلا) لتوكيد النفي عن الأول، و(إنّ) لإيجاب الفعل الثاني وهو المنفي عن الأول... إلاّ أنّهم لما حذفوا الهمزة المكسورة كسروا الكاف إشعارا بها)[4].

وقد استغرب أبو حيان من القول بأنها مركبة، وعدّه قولاً فاسداً، وأن الصحيح أَنها بسيطة، وهو كلام سليم ينسجم وروح اللغة، بعيداً عن التعسف والتكلف، فـ(لكنّ ولكنْ) كلمتان مستقلتان، ولغتان عربيتان بشهادة الفراء نفسه، إذ يقول: (للعرب في (لكن) لغتان: تشديد النون وإسكانها)[5]، وكما تقدم في (بل) فان تقارب تقارب الكلمتين في اللفظ والمعنى لا يعني أن أحدهما من الآخر[6].

---

(1) معاني القرآن: 465/1، وينظر: أيضاً: إعراب القرآن/ للنحاس: 62/2، وتفسير القرطبي: 34/8.
(2) : 384.
(3) ينظر: نتائج الفكر: 255، وتفسير القرطبي: 43/2، وارتشاف الضرب: 646/2 ومغني اللبيب: 384.
(4) المصدر نفسه: 255.
(5) معاني القرآن: 464.
(6) ينظر: شرح المفصل/ لابن يعيش: 107/8.

المبحث الأول

معنى (لكن) العاطفة

(لكن) الخفيفة حرف عطف واستدراك بعد نفي[1]، والاستدراك يعني: أن ينسب حكم لما بعد (لكن) يخالف المحكوم عليه قبلها[2]، ولا يعطف بها إلاّ بعد نفي نحو: **ما قام زيدٌ لكنْ عمروٌ**، فاستدرك (بلكن) القيام الذي نفى عن زيد (لعمرو) وأفادت (لكن) ان عدم قيام زيد باق، لم يكن الحكم به من المتكلم غلطاً، وإنما جيء (بلكن) دفعاً لوهم المخاطب أنّ (عمراً) أيضاً لم يقم كزيد، وهي في هذا المعنى نقيضة (لا)، لأنّها لإثبات الثاني بعد النفي عن الأول، و(لا) للنفي عن الثاني بعد الإثبات للأول [3]، ولكنها تماثل (بل) في ان الحكم فيها للثاني، وتخالفها في أنّها نفي لأحد الشيئين وإثبات للآخر، وليس كذلك (بل) فانها للاضراب عن الأول والإثبات للثاني[4]، ولذلك وقعت في الايجاب، نحو: قام زيدٌ بل عمروٌ، وأمر آخر تفترق فيه (لكن) و(بل) هو ان (لكن) في أصل وضعها لمخالفة ما بعدها لما قبلها، ولكما كان الواجب فيما قبلها ان يكون منفياً، وجب ان يكون ما بعدها مثبتاً، بل انه لا يستقيم تقديره إلا مثبتاً، لامتناع تقدير النفي في المفرد، ولأن حروف النفي إنما تدخل الجمل[5]، نحو: ما جاءني زيدٌ بل عمرو، وأما (بل) فللإضراب مطلقاً، موجباً كان الأول أو منفياً[6].

---

(1) ينظر: حروف المعاني/ للزجاجي:15.

(2) ينظر: الجنى الداني: 555.

(3) ينظر: شرح الكافية/ للرضي: 379/2.

(4) ينظر: الحلل في إصلاح الخلل: 123.

(5) ينظر: شرح الكافية/ للرضي: 379/2.

(6) ينظر: تفسير التبيان/ للطوسي: 35/5 والبرهان: 389/4.

وعلى هذا الفرق بين (بل) و(لكن) تكون (لكن) كما يقرر الجرجاني، أخص من (بل) في الاستدراك، لأننا نستدرك (ببل) بعد الايجاب وبعد النفي (ولكن) مخالفة (لبل) في الإيجاب[1].

أما: لماذا جاز ان تستعمل (بل) بعد النفي (كلكن) ولم يجز ان تستعمل (لكن) بعد الايجاب (كبل)، فيجيب الانباري بقوله: (لأن (بل) تستعمل في الإيجاب لأجل الغلط والنسيان لما قبلها، وهذا إنما يقع في الكلام نادراً، فاقتصروا على حرف واحد، وأما استعمال (لكن) فإنما يكون بعد النفي، فجاز ان يشترك معها فيه، لأن الكلامين صواب، ولا ينكر تكرار ما يقتضي الصواب، فلذلك افترق الحكم فيهما)[2].

و(لكن) العاطفة حرف لا يبتدأ به، مثله مثل (بل، وإما، وأو)، ولذلك وجب ان يسبق بكلام، يقول سيبويه: (ولكن وبل لا يبتدآن ولا يكونان إلا على كلام، فشبهن بإمّا وأو ونحوهما)[3]، وهي أيضاً كسائر حروف العطف تشرك بين ما بعدها وما قبلها في الإعراب، وفي ذلك يقول سيبويه: (واعلم أنّ (بل ولا بل ولكن) يشركن بين النعتين فيجريان على المنعوت كما أشركت بينهما الواو والفاء وثم وأو ولا وإمّا، وما أشبه ذلك)[4].

ولم تسلم (لكن) من خلاف النحويين في مسألة كونها: عاطفة أو غير عاطفة، وانقسموا على فريقين: ذهب يونس [5]، وتبعه ابن مالك[6]، وأبو حيان[7]،

---

(1) ينظر: المقتصد: 947/2.

(2) اسرار العربية: 304- 305، وينظر: الإنصاف: م/68: 257- 158، وتفسير القرطبي: 204/1.

(3) الكتاب: 217/1.

(4) المصدر نفسه: 216.

(5) ينظر: شرح الكافية: 379/2، والجنى الداني: 533، وهمع الهوامع: 263/5، وشرح التصريح: 149/2.

(6) ينظر: التسهيل: 174.

حيان[1]، إلى أنها ليست من حروف العطف، بل هي حرف استدراك، لعدم ورودها بين مفردين، خالية عن الواو، إذ لا يحفظ ذلك من لسان العرب، بل إذا جاء ما يوهم للعطف كانت مقرونة بالواو، نحو قوله تعالى: ﴿**مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ...**﴾ [**الأحزاب 40/33**]، كما أنها لم تقع في القرآن الكريم غالباً إلا وواو العطف قبلها، وما جاء في كتب النحويين من قولهم: ما قام زيدٌ لكن عمروٌ، وما ضربت زيداً لكن عمراً، فهو من تمثيلهم، لا انه مسموع من العرب[2]، وان سيبويه حينما مثل لـ(لكن) في العطف جاء بها في كل أمثلته مقرونة بالواو نحو: (ما مررت برجلٍ ولكن حمار، وما مررت برجلٍ صالح ولكن طالح) ويسمّي المعطوف بها بدلاً[3].

وعلى مذهب من يعدّها غير عاطفة، يذهب يونس، كما ينقله ابن يعيش، فيما حكي عنه، (إلى أن (لكن) إذا خففت كانت بمنزلة (أنّ وإنّ)، وكأنهما إذا خففا لم يخرجا عما كانا عليه قبل التخفيف، فكذلك تكون (لكنّ) إذا خففت، فإذا قال: ما جاءني زيدٌ لكن عمروٌ، كان الاسم مرتفعاً بـ(لكن) والخبر مضمراً، وإذا قال: ما ضربت لكن عمراً، كان في (لكن) ضمير القصة، وانتصب (زيدٌ) بفعل مضمر، وإذا قال: ما مررت برجل صالح لكن طالح، (فطالح) مجرور بباء محذوفة، والتقدير: لكن الأمر مررت بطالح)[4].

وواضح أن كلام يونس هذا قائم على أن (لكن) في جميع مواقعها مخففة من الثقيلة، وليست بحرف عطف وليها مفرد أو جملة، وفي هذا الكلام، كما

---

(1) ينظر: البحر المحيط: 62/1، 327.

(2) ينظر: شرح الكافية/ للرضي: 279/2، والجنى الداني:ة 574، والبحر المحيط: 62/1، 327.

(3) ينظر: الكتاب: 219/1، وشرح ابن الناظم: 538، والجنى الداني: 534، والبحر المحيط: 62/1، 327.

(4) شرح المفصل: 106/8- 107.

يرى ذلك ابن يعيش في تعقيبه على كلام يونس، بعدٌ (كأنّه لما رأى لفظ (لكن) المخففة موافقَ لفظ الثقيلة، ومعناها واحد في الاستدراك جعلها منها، وقاسها في أخواتها من نحو (إنّ وكأنّ) إذا خففتا، وفيه بعد لاحتياجه في ذلك إلى إضمار الشأن والحديث.... والحق أنها أصل برأسه فان الشيئين قد يتقاربان في اللفظ والمعنى، وليس أحدهما من الآخر)[1].

والفريق الثاني، ويمثله جمهور النحاة، ذهب إلى أنها حرف عطف[2]، ثم اختلفوا بعد ذلك على ثلاثة أقوال:

الأول: أنها لا تكون عاطفة إلا إذا لم يدخل عليها (الواو)، ونسب هذا الرأي إلى أبي علي الفارسي، وأكثر النحويين[3].

الثاني: أنها عاطفة، ولا تستعمل إلاّ بالواو، والواو مع ذلك زائدة، وينسب هذا الرأي إلى ابن خروف[4]، وعلى هذا الرأي ينبغي ان يحمل كلام سيبويه في (لكن)، لأنه قال بكونها عاطفة، ولما مثل لها للعطف جاءت وهي مقرونة بالواو[5]، ونسب هذا القول لابن عصفور[6].

ولم تجعل (الواو)، على هذا القول، هي العاطفة، لأنّ معنى الواو: الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه في النفي والإثبات، و(لكن) بخلاف ذلك، فلو جعل العطف (للواو) لكانت تشرك بين المعطوف والمعطوف عليه في النفي المصدر به،

---

(1) المصدر نفسه: 107/8.

(2) ينظر: رصف المباني: 274، والجنى الداني: 533، وارتشاف الضرب: 629/2.

(3) ينظر: الحنى الداني: 533.

(4) ينظر: شرح ابن الناظم: 538.

(5) ينظر: الكتاب: 219/1.

(6) ينظر: ارتشاف الشرب: 629/2، ومغني اللبيب: 386.

والمعنى ليس على ذلك مع (لكن)، فبطل ان يكون العطف لها، وإنما يكون لـ(لكن)، إذ لها التشريك في اللفظ لا في المعنى[1].

الثالث: أَنها عاطفة، والمتكلم مخير في الإتيان (بالواو)، أي ان (الواو) زائدة غير لازمة، وينسب هذا القول إلى ابن كيسان[2].

والرأي في هذا الخلاف أنّ (لكن) الخفيفة حرف عطف، قائم برأسه، يؤدي وظيفة العطف، فيشرك ما بعده فيما قبله في اللفظ، ويفيد معنى الاستدراك، وهي عاطفة سواء أكانت مجردة عن (الواو) أم مقرونة بها، فمعناها واحد، والقول بأنها عاطفة أولى وأيسر من الذهاب إلى الاضمار والتقدير، كما ذهب إلى ذلك يونس، وعدم الاضمار خير من الاضمار، كما ان اجتماع حرفين للعطف، وهي حجة من قال أنها ليست عاطفة، مستساغ في العربية، ومسموع (ولا يبعد ان يدخل حرف عطف على حرف عطف)[3]، ومنه رواية بيت زهير:

أراني إذا مابت بت على هوى ... وثم إذا أصبحت أصبحت غاديا[4]

وقول أبي نؤاس:

البدر أشبه ما رأيت بها ... حين استوى وبدا من الحُجُب

وبل الرشا لم يخطها شبهاً ... في الجيد والعينين واللبب[5]

---

(1) ينظر: رصف المباني: 275.

(2) ينظر: اعراب النحاس: 346/1، وارتشاف الضرب: 629/2، والجنى الداني: 534، وأبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة:79.

(3) رصف المباني: 274.

(4) ينظر: المصدر نفسه: 274، والرواية في سر صناعة الإعراب:266/1 (فثم).

(5) ينظر: رصف المباني: 275.

وعقب المالقي على رواية البيتين بقوله: (وأبو نؤاس، وان لم يكن حجة، فهو معاصر للعرب الألى تقوم بهم الحجة، ولم ينقد أحد من النقاد عليه جمع حرفي العطف) [1].

كما ان القول بان العطف في المفرد للواو إذا ما اقترنت بـ(لكن) التي تثبت لما بعدها حكماً مخالفاً لما قبلها ولا يتقدمها إلا كلام مناقض لما بعدها أو ضدّ له[2]، يناقض طبيعة العطف ومعناه (بالواو) القائمين على الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه في النفي والإثبات، بل هو مبطل لهما، أما محاولة ابن مالك تجاوز هذا الحكم بجعله العطف في هذا التركيب من باب (عطف الجمل) وتكلفه في تقدير عامل لما بعد (لكن)، فأن فيها من التعسف والبعد عن اللغة والمعنى ما لا يخفى.

وعلى الرغم من ضعف هذه المحاولة فقد ردّت بأن (الواو) لا تعطف متخالفين في الحكم أصلاً، لأنها للتشريك في الحكم، سواء في المفردات، وهو ظاهر، أو في الجمل، لأن قولنا: **قام محمد ولم يقم علي**، شركت الواو فيه بين الجملتين في حكم الثبوت وكأنه قيل: تحقق مدلول هذه الجملة، ومدلول هذه الجملة، وهذا لا ينافي ان أحد المدلولين في ذاته ثبوت والآخر نفي[3].

(1) المصدر نفسه: 275.

(2) ينظر: القاموس المحيط: 268/4.

(3) ينظر: حاشية الدسوقي: 294.

المبحث الثاني

شروط العطف بـ(لكن)

يشترط النحاة لصحة العطف بـ(لكن) ما يأتي:

أولاً: إفراد معطوفها[1]

لا يعطف بـ(لكن) إلا ان يكون معطوفها مفرداً، نحو: قام زيدٌ لكن عمروٌ، فإن وقع بعدها جملة، فـ(لكن) حرف ابتداء جيء به لمجرد إفادة الاستدراك، نحو قول زهير بن أبي سلمى يمدح الحارث بن ورقاء:

إن ابن ورقاء لا تخشى بوادره لكنْ وقائِعهُ في الحرب تُنْتظرُ[2]

(فوقائعه) مبتدأ، و(تنتظر)خبره، و(لكن) الداخلة على هذه الجملة حرف ابتداء[3]، هذا هو مذهب جمهور النحاة، وأجاز الزمخشري، كما ينقل الرضي، أن تكون عاطفة إن وليتها جملة، لأنه لا يحسن الوقف على ما قبلها[4]، وأجاز ذلك أيضاً ابن أبي الربيع، مالم تقترن بالواو[5].

---

(1) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 241/1، وشرح التصريح: 146/2، وشرح الاشموني: 426/2.

(2) ينظر: الجنى الداني: 534 وشرح التصريح: 146/2 وهمع الهوامع: 5، 262، و(بوادره: جمع بادرة وهي ما يسبق امام الغضب من الحدة) حاشية الدسوقي: 294/1.

(3) ينظر: شرح التصريح: 146/2.

(4) ينظر: شرح الكافية: 379/2.

(5) ينظر: ارتشاف الضرب: 646/2، وشرح التصريح: 146/2، وهمع الهوامع: 262/5.

ثانياً : أن تسبق بنفي أو نهي

فالنفي، نحو: ما قام زيدٌ لكن عمروٌ، والنهي، نحو: لا يقم زيدٌ لكن عمروٌ، فإن سبقت بإيجاب فهي حرف ابتداء، نحو: قام زيدٌ لكن عمروٌ لم يقم،

ولا يجوز: لكن عمرو[1]، مع بقاء معنى الاستدراك فيها، فجملة (عمروٌ لم يقم) جملة منفية، وما قبل (لكن) وهو (قام زيدٌ) جملة موجبة، فقد حصل الاختلاف، و(عمرو) مرفوع بالابتداء، و(لم يقم) خبره وليس لحرف العطف فيه حظ، كما يكون في نحو: **ما ضربت زيداً لكن عمراً**[2]، يقول سيبويه: (ومثله: ما مررت برجل صالح ولكن طالح، أبدلت الآخر من الأول، فجرى مجراه، فان قلت: مررت برجل صالح لكن طالح، فهو محال، لأن (لكن) لا يتدارك بها بعد الإيجاب، ولكنها يثبت بها بعد النفي)[3].

ويقول ابن يعيش موضحاً سبب لزوم النفي مع (لكن): (ولا يجوز: جاءني زيدٌ لكن عمروٌ، فإذا قلت: جاءني زيدٌ، فهو إيجاب، فإذا وصلته فقلت: لكن عمرو، صار إيجاباً أيضاً، وفسد الكلام،ولكن تقول في مثل هذا: **جاءني زيدٌ لكن عمروٌ لم يأت** حتى يصير ما بعدها نفياً، والذي قبلها إيجاباً لتحقيق الاستدراك[4]، هذا هو مذهب البصريين في هذه المسألة: لا يعطف (بلكن) إلاّ بعد النفي، واحتجوا لمذهبهم هذا بأن العطف بعد الإيجاب إنما يكون في الغلط والنسيان، وقد أغنت عنها في ذلك (بل) في نحو: جاءني زيدٌ بل عمروٌ، فلا حاجة

---

(1) ينظر: شرح الاشموني: 426/2.

(2) ينظر: المقتصد: 948/2.

(3) الكتاب:216/1 وينظر: المقتضب: 12/1 وحروف المعاني/ للزجاجي: 33.

(4) شرح المفصل: 106/8.

إليها، لأنه لا حاجة إلى تكثير الحروف الموجبة للغلط، وقد يُستغنى عن الحرف في بعض الأحوال إذا كان في معناه[1].

وأجاز الكوفيون العطف بها بعد الإيجاب، دون أن يقع بعدها جملة، نحو: قام زيدٌ لكن عمروٌ، وهو غير مسموع[2]، واحتجوا لذلك بأن قالوا: (أجمعنا على أنّ (بل) يجوز العطف بها بعد النفي والإيجاب، فكذلك (لكن) وذلك لاشتراكهما في المعنى، ألا ترى أنك تقول: (ما جاءني زيدٌ لكن عمروٌ) فتثبت المجيء للثاني دون الأول، كما لو قلت: (ما جاءني زيدٌ بل عمروٌ) فتثبت المجيء للثاني دون الأول، فإذا كانا في معنى واحد، وقد اشتركا في العطف بهما في النفي فكذلك في الإيجاب)[3].

والذي نرجحه في هذه المسألة أن تجويز الكوفيين العطف (بلكن) بعد الإيجاب حملاً لها على (بل) لا لشيء سوى أنهما بمعنى واحد في النفي، أمرٌ لا تدعمه الحجة القوية، أو السماع، إذ إن مثل (جاءني زيدٌ لكن عمروٌ) غير مسموع[4]، (ثم ليس من ضرورة تشارك (لكن وبل) في بعض الأحوال مشاركتهما في كل الأحوال، ألا ترى أن (بل) لا يحسن دخول الواو عليها، ولا يقال (وبل) و(لكن) يحسن دخول (الواو) عليها، فيقال: (ولكن))[5].

ثالثاً: عدم اقترانها بالواو

من شروط العطف بـ(لكن) ألاّ تقترن بالواو، فإن تلت واواً، عُريت عن العطف، لامتناع دخول العاطف على العاطف، و(لكن) حينئذٍ حرف ابتداء، جيء

---

(1) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: م/68: 257.

(2) ينظر: مغني اللبيب: 385.

(3) الانصاف في مسائل الخلاف: م/68 ص 257.

(4) ينظر: مغني اللبيب: 385.

(5) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 258.

بها لإفادة معنى الاستدراك، نحو قوله تعالى: **﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ [الأحزاب 40/33]** ف(لكن) حرف ابتداء و(رسول الله) خبر (لكان) محذوفة، أي: ولكن كان رسول الله، وليس (رسول الله) المنصوب معطوفاً بالواو الداخلة على (لكن)[1].

ويستلزم في هذه الحالة تقدير ما بعد (لكن) جملة معطوفة بالواو على ما قبلها (لأن كونه مفرداً يستلزم مخالفة المعطوف للمعطوف عليه في الحكم، وذلك ممتنع في عطف المفرد على المفرد (بالواو)، بخلاف عطف جملة على جملة)[2]، قال السهيلي: (واعلم أنّ (لكن) لا تكون حرف عطف مع دخول (الواو) عليها، لأنّه لا يجتمع حرفان من حروف العطف، فمتى رأيت حرفاً من حروف العطف مع (الواو) فالواو هي العاطفة دونه[3].

ومن استعمالات العرب (للواو) و(لكن) أنّهم إذا قالوا: (ولكنّ) بالواو آثروا التشديد، وإذا حذفوا (الواو) آثروا التخفيف، والعلة في ذلك: أنّها إذا كانت بغير (واو) أشبهت (بل) فخففوها، ليكون ما بعدها كما بعد (بل)، وإذا جاءوا (بالواو) خالفت (بل) فشددوها ونصبوا بها، قال الفراء: (فإذا ألقيت من (لكن) الواو التي في أوّلها آثرت العرب تخفيف نونها، وإذا أدخلوا (الواو) آثروا تشديدها، وإنما فعلوا ذلك لأنها رجوع عمّا أصاب أول الكلام، فشبهت بـ(بل) إذ كان رجوعاً مثلها، ألا ترى أنك تقول: لم يقم أخوك بل أبوك، ثم تقول: لم يقم أخوك لكن أبوك،

---

(1) ينظر: معاني القرآن: للفراء: 465/1، وشرح ابن الناظم: 538، وشرح التصريح: 147/2.

(2) شرح ابن الناظم: 538، وينظر: شرح الاشموني: 427/2.

(3) نتائج الفكر: 257، وينظر: الأشباه والنظائر: 313/1.

فتراهما بمعنى واحد، والواو لا تصلح في (بل)، فإذا قالوا: (ولكن) فأدخلوا (الواو) تباعدت من (بل) إذ لم تصلح (الواو) في (بل) فآثروا فيها تشديد النون، وجعلوا (الواو) كأنّها واو دخلت لعطفٍ، لا لمعنى (بل))[1].

وفي ضوء ما عرضنا من مسائل (لكن) الخفيفة العاطفة، لم ترد عاطفة في القرآن الكريم[2].

---

(1) معاني القرآن: 465/1، وينظر: إعراب القرآن/ للنحاس: 62/1، ومشكل إعراب القرآن: 346/1، والبيان في غريب إعراب القرآن: 413/1 والبرهان: 4:390.

(2) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: 583/2.

الخاتمة

الآن وقد فرغنا، بحمد الله، من مسائل حروف العطف، واتينا، قدر المستطاع، على معظم تفاصيلها، ودقائق معانيها، وطرق التعبير بها، كما نقلتها كتب النحو العربي وكما جاء به الاستعمال في كتاب العربية الأكبر، ومصدر نحوها وصرفها وأساليبها – القرآن الكريم- حق علينا ان نختم الدراسة بعقد موازنة لأبرز مسائل حروف العطف، بين ما جاءت عليه في دراسة النحاة، وما جاء به الاستعمال القرآني،وهو،كما نعلم، نمط فريد، وفي ضوء ما أسفرت عنه هذه الدراسة من نتائج.

بدءاً تؤكد هذه الدراسة ان ما جاء به القرآن الكريم هو أصح ما استعمله العرب من أساليب في التعبير، ودقة في الكلام، وبه تجمعت لغات العرب، فصانها من الزلل والشطط، فكان بذلك أوثق مصادر هذه اللغة، وسبباً في إنشاء علم يصون اللغة من التحريف، فكان النحو العربي ثمرة من ثمرات الدراسة القرآنية، فلا عجب إذا قلنا : لا خلاف بين القرآن الكريم والنحو العربي، فقد كان القرآن الكريم المصدر الرئيس والنبع الصافي لقواعد النحو وجزيئاته، وكانت آياته أدلة النحاة القاطعة على ما يقولون، والقاعدة النحوية التي تدعم بدليل قرآني قاعدة لها صفة القطعية، والثبوت، وقد جاءت نتائج هذه الدراسة لتؤكد هذه الحقيقة من خلال دراسة (حروف العطف) والوقوف على جهود علمائنا في تجلية دقائق معانيها، وأسرار التعبير بها، شواهدهم آيات القرآن الكريم، ما وافقها فهو مقبول، وما خالفها فهو مردود، وقد أشرت الدراسة الملاحظات الآتية:

العطف بـ(الواو):

1- الواو العاطفة تفيد (مطلق الجمع) ولا دلالة فيها على الترتيب، ذلك هو مذهب جمهور النحاة، تؤيدهم الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية وكلام العرب، وذهب بعض النحاة إلى أنها تفيد الترتيب، ونسب القول بهذا الرأي إلى الكوفيين، وخلص الباحث إلى أن شيوخ المذهب الكوفي لم يقولوا بهذا الرأي، واختار القول بأن الواو لا دلالة فيها على الترتيب، لأن الشواهد القرآنية والكلام العربي تعزز ذلك، وأن الأبيات التي قيل ان الواو فيها

مرتبة لا دليل فيها ، لأن القول بأَنَّ الواو تفيد مطلق الجمع لا يعني عدم إفادتها الترتيب، فان ذلك يقع فيها من غير قصد ، فهي تأتي للترتيب وتأتي لغيره.

ويعزز القرآن الكريم في هذه المسألة رأي القائلين بأن الواو لا تفيد الترتيب، وقد ساق الباحث مجموعة من الشواهد القرآنية ، جاءت الواو فيها مفيدة مطلق الجمع، وقد وجد الباحث أيضاً :

أ- أن القرآن قد يعمد إلى تقديم ما هو متأخر زمانياً ، وتأخير ما هو متقدم اعتناء بالمتقدم وتنبيها إليه، بالعطف بالواو ، لعدم دلالتها على الترتيب الزماني.

ب- قد تقتضي البلاغة القرآنية إفادة الترتيب، فتأتي الواو مرتبة ، غير ان ذلك ليس معنى أصيلاً فيها ، وإنما اقتضته دواعي البلاغة ومقتضى الحال.

ج- أن شيوع التقديم والتأخير بين المعطوف والمعطوف عليه في القرآن الكريم لما تقتضيه البلاغة القرآنية يقوم دليلاً على عدم إفادة الواو معنى الترتيب.

د- أن القرآن الكريم كثيراً ما يراعي في أساليبه، وهو الذي نزل بأفصح لغات العرب، ما تعودت العرب عليه في كلامها ، ومن ذلك أن العرب قد ترتب في كلامها المعطوف والمعطوف عليه بحسب الخفة والثقل والرتبة والفضل والشرف، لا بحسب المعنى، وعلى هذا النحو وردت آيات من القرآن الكريم.

2- خصّ الباحث المبحث الثاني من العطف (بالواو) بما انفردت به الواو من مسائل من دون حروف العطف الآخر، نختار بعضاً منها :

أ- انها تعطف الخاص على العام وبالعكس: وهو أسلوب تفعله العرب فتذكر الشيء على العموم ثم تخص منه الأفضل فالأفضل، ومثل له النحاة بشواهد كثيرة من القرآن الكريم، وسمّوه بـ(عطف التجريد) كأنه جرد من الجملة وأفرد بالذكر.

أما في الاستعمال القرآني فان التنزيل عرف هذا الأسلوب من التعبير، فكانت عادته أنه إذا ذكر قضية كلية عطف عليها بعض جزيئاتها، تنبيهاً على كونه أعظم جزئيات ذلك الكلي، فنجده ينصّ بالذكر على بعض أشخاص العموم، إمّا لشرفه وفضله، وإمّا لطيبه، وإما لقبحه ومعصيته، وإما للتفصيل والتوضيح.

ب- انها تعطف عاملاً حذف وبقي معموله:وهذا أيضاً أسلوب عرفه العرب، إذا اجتمع فعلان متقاربان في المعنى، ولكل واحد متعلق، جوزت العرب ذكر أحد الفعلين، وعطفت متعلق المحذوف على المذكور بالواو.

وفي القرآن الكريم يدخل هذا النوع من العطف في باب الايجاز والحذف والاختصار، وسمّاه بعضهم بـ(اختصار الإتباع) وله في كتاب الله العزيز أمثلة كثيرة.

ج- انها تُقدَّم ومعطوفها على المعطوف عليه: أجاز ذلك النحاة في العطف دون التوابع الأخر في ضرورة الشعر، وحجتهم ان المعطوف غير المعطوف عليه، ولم يجدوا للتمثيل له غير بيت شعر للأحوص، وقد حُمل على وجه آخر لا تقديم فيه ولا تأخير.

أما في القرآن الكريم فلم يرد ما يدل على وجود هذا النوع من العطف، ورجح الباحث عدم تجويزه لعدم وروده في القرآن الكريم، والكلام العربي، وما ورد منه في الشعر ضرورة لا تبنى عليه قاعدة، وإلّا لزال الكلام عن جهته.

د- انها تعطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس، جوّز ذلك أبو علي الفارسي لقوة الواو وتصرفها، وتبعه جمهور النحاة، ومنعه بعضهم.

أما في القرآن الكريم فقد جرى عليه الاستعمال القرآني، وان كان قليلاً، مما يعني ان لا مجال لمنعه، وكما عطفت فيه الجملة الاسمية على الفعلية بالواو، جاء العطف أيضاً بـ(أم) و(ثم) ووضع الباحث بين يدي القارئ مجموعة من الآيات القرآنية في هذه المسألة.

هـ- انها تعطف الشيء على مرادفه وبذلك تخالف أحد شروط العطف، وهو (المغايرة) غير ان هذا العطف لا يصح عند النحاة، إلا بزيادة فائدة في المعطوف ليست في المعطوف عليه.

وفي الاستعمال القرآني وردت آيات حملت فيها على هذا المعنى من العطف، منها قوله تعالى ﴿**قَالَ إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ**﴾ **يوسف 86/12**] وحقيقة البث أشد الحزن.

و- انها يعطف بها على الجوار: الحمل على الجوار ظاهرة نحوية عني بها النحاة والمفسرون، وخُصت في بعض المؤلفات بأبواب مستقلة، وهي في باب النعت أَوضح منها في باب العطف، لأن العاطف يمنع من التجاور.

أما في القرآن الكريم فقد تباينت آراء النحاة والمفسرين في ذلك، ذهب فريق منهم إلى انه واقع في القرآن الكريم وهو كثير، ومنعه آخرون، غير ان ما تجمع من شواهد تدل على ان الحمل على الجوار ظاهرة لا تنكرها اللغة، وإذا لم تنكرها اللغة لا ينكرها القرآن، لأنه نزل بلغات العرب، وخرّج العلماء آيات من القرآن الكريم على العطف على الجوار، إلى جانب وجوه أخر من التأويل.

ز- انها تؤذن بالمغايرة: إذ لا يعطف الشيء على نفسه، وجعل النحاة هذه المغايرة شرطاً للعطف بالواو، وتتضح هذه المغايرة أكثر ما تتضح عندما تقع (الواو) عاطفاً بين الصفات، هذا في المفردات، أما في الجمل التي تقع صفة فهي عند النحاة أبعد من ان يجوز فيها العطف بالواو لعدم تحقق شرط المغايرة، وإذا ما توسطت الواو بينهما خرجت عن القياس.

أما في الاستعمال القرآني، فقد جرى على ألّا تعطف الصفات على بعضها إلا إذا كان بينها تضاد ومغايرة، وإذا ما انتفت المغايرة طرحت (الواو)، ومن هذا الباب مجيء معظم أسماء اللّه الحسنى غير معطوفة بالواو، لأنها جرت مجرى الأسماء المترادفة، ولم تجر مجرى الصفات المتغايرة.

3- وفي المبحث الثالث والأخير من فصل (الواو) كان الحديث عن معانٍ تخرج إليها الواو، نذكر منها:

أ- خروجها إلى معنى المعية: يذهب النحاة إلى ان (الواو) إذا ما أريد بها معنى آخر غير العطف والجمع المطلق، كأن يكون (المعية) خلصت للاجتماع وخلعت عنها دلالة العطف، فتكون جامعة غير عاطفة، هذا

هو مذهب جمهور النحاة، وذهب فريق آخر إلى انها وان كانت بمعنى (مع) إلا انها تفيد التشريك، وان معنى العطف لا ينفك عنها، وكان هذا الخلاف مدعاة لأن يختلط في كثير من مواضع الواو معنى العطف، والنصب على المعية، مما يضطر النحاة إلى ترجيح أحدهما على الآخر.

وقد مال الباحث في هذه المسألة إلى ان العرب أقاموا (الواو) مقام (مع) توسعاً في الكلام، وطلباً للتخفيف، وكانت (الواو) أولى من غيرها من الحروف، لأن معنى (مع) و(الواو) متقاربان، ولأن(الواو) أخف في اللفظ وأخصر.

أما في الاستعمال القرآني فقد وردت آيات كثيرة استعرض الباحث بعضها، وقد خرّجت جميعها على معنى العطف والمعية، دون القطع بأحدهما، مما يعني ان الاستعمال القرآني له خصوصيته التي قد يعجز عن إدراك سرها النحاة.

ب- خروجها إلى معنى (واو الثمانية) : فقد زعم النحاة أنها الواو الواقعة في الكلمة الثامنة من الصفات المسرودة، قال بها جماعة من الأدباء والنحويين، واحتج، لها بعدد من الآيات القرآنية، وعجزوا عن يأتوا بشاهد من شعر العرب أو نثرهم.

أما في الاستعمال القرآني، فان الآيات التي قيل ان الواو فيها هي (واو الثمانية) استطاع الباحث من استقراء أقوال النحاة والمفسرين لمعاني هذه الآيات ان يخلص إلى أن هذا القول غير سديد، وليس عليه دليل مستقيم، وان هذه الواو هي واو العطف، لم تخرج في معظم الشواهد التي سيقت عن قواعد عطف الصفات التي عرفها النحو العربي.

العطف بـ(الفاء)

1- تفيد (الفاء) معنى (الترتيب)، وهو معنى يلازمها في العطف، وفي المواضع التي تسمى فيه بـ(فاء السببية) وفي دخولها على ما هو جزاء مع وجود أداة الشرط، ولهذا لا يجوز فيها التقديم والتأخير، ولم يجمع النحاة على هذا الرأي، فذهب فريق منهم إلى أنها تأتي لمطلق الجمع كالواو، وذهب فريق آخر إلى أنها لا تفيد الترتيب مطلقاً.

وخلص الباحث في هذا الخلاف إلى أنّ: لكل حرف من حروف العطف في العربية معنى وضع له، فكما وضعت (الواو) للدلالة على الجمع بين الشيئين، وضعت (الفاء) للدلالة على الترتيب، وان للفاء عند العرب من الحكم ما ليس للواو في الكلام.

وفي الاستعمال القرآني أفادت (الفاء) هذا المعنى في كثير من الآيات، ساق الباحث بعضها ومعها قناعة المفسرين والنحاة في إفادتها هذا المعنى.

2- وتفيد (الفاء) أيضاً معنى التعقيب، ولأصالة هذا المعنى فيها سمّاها بعضهم (فاء التعقيب) أو (الفاء المعقبة).

وفي الاستعمال القرآني، وردت آيات كريمات ذكرها الباحث، جاءت الفاء فيها مفيدة معنى التراخي، مما دفع ابن مالك إلى القول بان(الفاء) قد تكون معها مهلة، ودفعت آخرين إلى القول بأنها تأتي بمعنى (ثم) وخرّجها بعضهم على ان التعقيب يعني : كل شيء بحسبه، فراراً من نقض القاعدة التي تحصر دلالة الفاء على الترتيب والتعقيب، وانتهى الباحث اعتماداً على ما توافر من نصوص قرآنية إلى أن (الفاء) لم تفد (التعقيب) بشكل مطلق، وإنما وافقت(ثم) أحيانا في الدلالة على الترتيب والتراخي، بدليل تعاقب المواضع بينهما.

3- اختصت (الفاء) من بين حروف العطف أنها تعطف جملة ذات ضمير على جملة خالية منه، أو بالعكس، وأطلق النحاة على هذه المسالة اسم (مسألة الذباب) ومثلوا لها بنحو (الذي يطير فيغضب زيد الذباب)، وإنّما جاز ذلك في (الفاء) من دون غيرها، لأنها تُحدث في الجملتين اللتين تربط بينهما معنى الجزاء، وذهب بعضهم إلى أنها في مثل هذا الأسلوب قد أُخلصت لمعنى السببية وأُخرجت عن العطف، وهو ما لا يراه كثير من النحاة.

وفي الاستعمال القرآني، ورد هذا الأسلوب في آيتين كريمتين، ذكرهما الباحث، وشهد النحاة بأنهما نظيرا (الذي يطير فيغضب زيد الذباب).

4- تتردد في كتب النحاة عبارة (الفاء الفصيحة) ويريدون بها الفاء التي تعطف على محذوف، ويكتفي بالمعطوف للدلالة عليه، وقد مثل لها الفرّاء بنصوص من القرآن، الكريم، ولم يسمّها، وسمّاها الزمخشري (فاء

فصيحة، وأنها لا تقع إلا في كلام بليغ)، وعنده ان تكون في جواب شرط مقدّر، ورفضها بعض النحاة رفضاً شديداً.

وخلص الباحث إلى أنها هي الفاء العاطفة المفيدة لمعنى السببية، وهو ما يتسق وتقييد النحاة حذف المعطوف عليه بان يكون سبباً للمحذوف من غير تقدير أداة شرط.

العطف بـ(ثم):

من معاني (ثم) الترتيب، وهي في هذا المعنى(كالفاء) إلا أنها تفيد مهلة وتراخياً، هذا ما نص عليه النحاة، وجعلوه معنى أصلياً فيها.

أما في الاستعمال القرآني، فقد جاءت مجموعة من الآيات، وهي خالية من هذا المعنى في (ثم) ذكرها الباحث، فاضطر النحاة، كي تبقى قاعدتهم سليمة إلى تأويلها بطريقة يشوبها التكلّف، فقالوا مرة : ان (ثم) قد تأتي لترتيب الأخبار لا لترتيب الزمان، وسمّوه (الترتيب الذكري، أو الترتيب اللفظي)، وقالوا أيضا: إنّها قد تأتي بمعنى (الواو) لان بين (الواو) و(ثم) اتصالاً في معنى العطف.

ورجح الباحث ان (ثم) لا تكون إلا مُرتّبة، وان ما أوّل من نصوص قرآنية على انها للترتيب الذكري، أو بمعنى (الواو) إنما هو من باب حمل النص على ظاهره من غير الالتفات إلى أن للقرآن الكريم أسلوبه في التعبير، وكان دليل الباحث الاستعمال القرآني نفسه.

العطف بـ(حتى)

1- تُحمل (حتى) العاطفة من حيث المعنى على (حتى) الجارة، التي تفيد معنى انتهاء الغاية، وهو المعنى الغالب فيها، وما بعد (حتى) يجب أن يكون مجانساً لما قبلها، وبهذا خالفت سائر حروف العطف، ولهذا السبب عدّها ابن يعيش غير راسخة القدم في (باب العطف) ولهذا السبب أيضاً، ولقلتها في الكلام، ذهب الكوفيون إلى أنّها ليست بحرف عطف.

ورجح الباحث في هذا الخلاف أن ورود (حتى) عن العرب وهي تفيد العطف، على قلته، كاف للقول بوجودها، إذ ان العطف بها رواه عددٌ من علماء العربية ورواتها عن العرب.

2- من شروط العطف بـ(حتى) أن يكون معطوفها بعضاً من المعطوف عليه وجزءاً منه، وترتب على ذلك أن يكون المعطوف بها مفرداً لا جملة، لأن الجزئية لا تتأتى إلا في المفردات، وكان ذلك موضع خلاف بين النحاة، منهم من أجاز عطفها الجمل، ومنهم من منع ذلك محتجاً بالشرط المتقدم.

ولا يجد الباحث مانعاً من القول بأن (حتى) تعطف الجملة كما تعطف المفرد، يعزز ذلك ان علماء البلاغة أجازوا في (باب الفصل والوصل) أن تقع جملةٌ بدلَ بعضٍ من جملة، وعليه يمكن ان يكون مضمون جملة بعضاً من مضمون جملة أخرى.

أما في الاستعمال القرآني فلم ترد (حتى) عاطفة مفرداً على مفرد، ومن قال أنها قد تعطف الجمل، حمل على ذلك، بتكلّف: قوله تعالى ﴿**حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ**﴾ [المؤمنون23/99] على أَنَّ قبل (حتى) جملة محذوفة، و(حتى) غاية لها، وعلى هذا التخريج يمكن أن يخرج جميع ما في القرآن من قوله تعالى (حتى إذا) لأن هذا التركيب لابدّ أن يتقدمه كلام لفظاً أو تقديراً.

العطف بـ(أو)

1- من المعاني التي تخرج إليها (أو) عن المعنى الذي وضعت له، معنى(التخيير) بين الشيئين، وقد شرط له النحاة ان يكون بعد الأمر لفظاً أو تقديراً، وان يمتنع الجمع بين المتعاطفين.

وفي القرآن الكريم يكاد هذا المعنى يجمع بين استعمالات (أو) فيه، حتى عدّت كل (أو) فيه للتخيير، وكل شيء في القرآن الكريم (أو، أو) فصاحبه بالخيار، وقد انتخب الباحث عدداً من الآيات أفادت فيها (أو) معنى التخيير.

2- وتخرج (أو) إلى معنى (الشك) حتى سميت (بحرف الشك) وهو أقرب المعاني إلى أصل وضعها.

أما في الاستعمال القرآني فان كل آية وردت فيها (أو) مفيدة التشكيك يجب أن تؤوّل على ان المراد التشكيك المتصوّر في المخاطبين، لأن التشكيك لا يليق به سبحانه، وعزز الباحث هذا الرأي بذكر عدد من الآيات مما جاء في هذا المعنى.

3- أضاف الكوفيون، كما تذكر كتب النحو، إلى معنى (أو) معنى آخر، هو أن تكون للجمع، بمنزلة (واو العطف) واحتجوا لذلك بآيات من القرآن

الكريم ووافقهم في ذلك عدد من نحاة البصرة، ومنع القول بهذا المعنى، كما يقول الطبري، حُذاق العربية، لاختلاف المعنى في الحرفين.

أما في الاستعمال القرآني، فقد وردت فيه آيات كثيرة، حملت فيها (أو) على معنى (الواو) مما دفع عدداً من علماء العربية إلى الوقوف عندها، والبحث عن تفسير لها، وكان لعدد منهم آراء واضحة، كان أوضحها وأقربها إلى روح اللغة، رأي الطبري، وقد اختاره الباحث، ويتلخص في أن الحرف (أو) في كل المواضع التي استعمل فيه على بابه الذي وضع له في الدلالة على أحد الشيئين، وإن فُهِمَ منه معنى آخر، فمردّه إلى سياق الكلام لأن الحروف لا تقوم بعضها مقام بعض.

العطف بـ(أم):

1- من أحكام(أم) المتصلة الواقعة بعد همزة التسوية انها لا تقع إلا بين جملتين، وشرطهما ان يكونا في تأويل المفردين، ويصح حلول المصدر محلهما، والغالب والأكثر في الجملتين ان يكونا فعليتين، والعرب، كما ينقل النحاة، لا تعادل مع همزة التسوية بين جملتين اسميتين، كما اشترطوا في الجملتين التوافق لفظاً أو تقديراً، فلا تعادل بين اسمية وفعلية.

أ ما في الاستعمال القرآني فقد جاء التعادل بين الجملة الفعلية والاسمية في أكثر من آية، وقد حاول النحاة تخريجها بالقول ان الاسمية مؤولة بالفعلية، لكي يستقيم لهم ما شرطوه من توافق بين الجملتين.

2- ومن أحكام(أم) المتصلة الواقعة بعد همزة يطلب بهما التعيين ان لا تعادل من حروف الاستفهام إلا الهمزة خاصة، دون غيرها من حروف الاستفهام، لأسباب ذكرها الباحث وقد جاءت (هل) بدلاً من (الهمزة) في القليل النادر.

وفي الاستعمال القرآني فانه إذا استفهم بحرف غير الهمزة من حروف الاستفهام عطف بعده بـ(أو) ولم يعطف بـ(أم)، ولم تقع (أم) المتصلة بعد (هل) للتناقض الحاصل بينهما.

3- بين (أم) و(أو) أوجه شبه، كانت مدعاةً لان تختلط المسائل فيهما على الناس، حتى أضحوا لا يفرقون بينهما، لذلك افرد الباحث المبحث الثاني من العطف بـ (أم) للحديث عما افترقت فيه الأداتان، ومن ابرز مواضع

الأشكال فيهما هو استعمالهما بعد كلمة (سواء) فالفصيح في كلام العرب ان تجتمع كملة (سواء) أو ما يدل عليها وهمزة التسوية، و(أم) المعادلة المتصلة، فيقال : سواء علي أقمت أم قعدت، غير ان وقوع (أو) بعد (سواء) في مواضع من الكلام العربي دفع السيرافي إلى تجويز وقوعها في هذا التركيب.

أما في القرآن الكريم، فقد جاء هذا التركيب وفيه (أم) مع (سواء) في آيات مشهورات، وإذا كان الأولى آتباع أسلوب القرآن الكريم، وإذا كان الأكثر في الفصيح من كلام العرب استعمال (الهمزة) و (أم) في أسلوب التسوية، فان ورود (أو) في هذا التركيب في الاستعمال، مع تجويز النحاة له، يصبح أمراً لا مندوحة من قبوله، والأخذ به وفيه من السعة ما يعود على العربية بالثراء.

العطف بـ(إمّا):

1- (إمّا) في أصل وضعها لأحد الشيئين أو الأشياء، لا بعينه، ويجريها النحاة في معناها وأحكامها مجرى (أو) فتفيد معنى : التخيير، والإباحة، والشك، والتفصيل، غير ان (إمّا) هذه عند بعض النحاة تخالف (أو) في العطف، فهي عندهم غير عاطفة، لان حروف العطف لا يبتدأ به، أما عند سيبويه وجمهور النحاة فهي مثل (أو) في المعنى والعطف.

واختار الباحث مذهب سيبويه، وان (إمّا) كما أشبهت (أو) في المعنى اشبهتها في العطف، واحتج لذلك بعدد من الأدلة.

وفي الاستعمال القرآني جاءت (إمّا) عاطفة في عدد من الآيات ذكرها الباحث مع أقوال المفسرين والنحاة فيها.

2- ومن أحكامها أيضاً : ان تتقدّم (إمّا) أخرى عليها، داخلة على المعطوف عليه، وقد ترد غير مكررة إذا كان في الكلام ما يغني عن تكرارها نحو : (أو وإلا)، وقد تستعمل غير مكررة وليس في الكلام ما يغني عن تكرارها، وعُدّ ذلك من ضرائر الشعر، والغالب في (إمّا) الثانية ان تلزم (الواو) وفي غير الغالب ان ترد بلا (واو).

وفي الاستعمال القرآني لم ترد (إمّا) إلاّ مكررة، وتلازمها الواو في عدد من الآيات ذكرها الباحث.

العطف بـ(لا):

من شروط العطف بـ(لا) افراد معطوفها، فلا يعطف بها إلا المفرد، وجوّز بعض النحاة عطفها الجمل التي لا محل لها من الإعراب، واختلف في جواز وقوع الفعل الماضي ومعموله بعدها، فقد أجاز جلُّ النحاة ذلك، ومنعه بعضهم لئلا يلتبس الخبر بالدعاء، ورد هذا الرأي بان العرب قد تدخل (لا) على الفعل الماضي، وان كان قليلاً، وهو لقلته يحفظ ولا يقاس عليه. ويرى الباحث ان وقوع الفعل الماضي بعد (لا) لا ضعف فيه، لان ما سمع من العرب يدعمه، وان كان قليلاً.

أما في الاستعمال القرآني، وفي ضوء ما عرضنا من مسائل (لا) العاطفة، فلم ترد في القرآن الكريم.

العطف بـ(بل):

من شروط العطف بـ(بل) افراد معطوفها، فان كان ما بعدها جملة لم تكن عاطفة، بل كانت حرف ابتداء، على رأي جمهور النحاة، وأجاز بعضهم العطف بها في الجمل، وحملت على ذلك آيات من القرآن الكريم.

أما (بل) في الاستعمال القرآني فلم ترد فيه عاطفة مفرداً على مفرد، أما في عطف الجمل، فعلى مذهب من أجاز ذلك، حملت عليه مجموعة من الآيات، ذكرها الباحث مع آراء النحاة والمجوّزين لهذا العطف.

العطف بـ(لكن):

من شروط العطف بـ(لكن) ان تسبق بنفي أو نهي، قال بذلك البصريون، وحجتهم أن العطف بعد الإيجاب أغنت عنه (بل) ولا حاجة إلى تكثير الحروف الموجبة للغلط، وأجاز الكوفيون العطف بها بعد الإيجاب، حملاً لها على (بل).

ورجح الباحث في هذه المسالة مذهب البصريين، لأن تجويز الكوفيين للعطف بها بعد الإيجاب، حملاً لها على (بل) لا لشيء سوى أنهما بمعنى واحد في النفي أمرٌ لا تدعمه الحجة القوية، أو السماع.

أما في الاستعمال القرآني فلم ترد (لكن) الخفيفة العاطفة، وكما عرض النحاة مسائلها، في القرآن الكريم.

وأخيراً، لا أزعم أني استوفيت موضوع (حروف العطف) ما يستحقه من عرض وتحليل، واستكمال لطرائق البحث فيه، بحيث لم اترك زيادة لمستزيد، غير أني كنت قد وطنت نفسي، وأخلصت النية على ان لا أبخل على الموضوع بجهد، ولا أضن عليه بمال، ولا اقصر في سعي، واني لأرجو ان أكون قد وفيت حقه في الإحاطة والتتبع والشمول، وفي جمع شتاته وتكوين أجزائه ليصبح سهل التناول، قريب المأخذ يضم كل ما قيل عنه أو جلّه، يستطيع الباحث بعدي ان يقف على ما قيل فيه دون أن يفرّق جهده، أو يضيع وقته.

وأملي أن يكون عملي خالصاً لوجه الله، وأن ينفع به، إنّه على كل شيء قدير، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلّى الله على محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب المطبوعة

1- ابن الحاجب النحوي، آثاره ومذهبه: الدكتور طارق عبد عون، مطبعة أسعد، بغداد، 1973-1974.

2- أبو بكر الزبيدي الأندلسي: نعمة رحيم العزاوي، مطبعة الآداب في النجف الأشرف، 1395هـ/1975م.

3- أبو الحسن بن كيسان، وآراؤه في النحو واللغة: علي مزهر الياسري، دار الرشيد للنشر، 1979م، بغداد، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية.

4- أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة: الدكتور أحمد مكي الأنصاري، مطبوعات المجلس الأعلى لرعاية الفنون والعلوم الاجتماعية / القاهرة، 1384هـ/1964م.

5- أبو عثمان المازني ومذهبه في الصرف والنحو: رشيد عبد الرحمن العبيدي، مطبعة سلمان الأعظمي، بغداد، 1389هـ/1969م.

6- الإتقان في علوم القرآن: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت911هـ)، عالم الكتب – بيروت.

7- أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام من آيات القرآن التشريعية: عبد القادر عبد الرحمن السعدي، الطبعة الأولى، 1406هـ-1986م، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية.

8- الإحكام في أصول الأحكام: الشيخ سيف الدين أبو الحسن علي بن علي بن محمد الآمدي (ت631هـ)، مؤسسة الحلبي وشركائه للنشر والتوزيع/ القاهرة، دار الاتحاد العربي للطباعة.

9- إحياء النحو: إبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1959م.

10- الأدب وفنونه: الدكتور محمد مندور، الطبعة الثانية، دار نهضة مصرن للطبع والنشر.

11- الأدوات النحوية وتعدد معانيها الوظيفية: دكتور أبو السعود حسنين الشاذلي، مكتبة دار العلوم/ جامعة القاهرة، الطبعة الأول، 1989م، دار المعرفة الجامعية/ الإسكندرية.

12- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي (ت745هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتور أحمد النحاس، الطبعة الأولى، 1408هـ/1987م، مطبعة المدني/ القاهرة.

13- الأزهيّة في علوم الحروف: علي بن علي النحوي الهروي (ت415هـ) تحقيق: عبد المعين الملوحي/ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1391هـ- 1971م، مطبعة الترقي.

14- أساس البلاغة: محمود بن عمر بن محمد أبو القاسم جار الله الزمخشري (583هـ)، دار مطابع الشعب، القاهرة، 1960م.

15- الأساليب الإنشائية في النحو العربي: عبد السلام هارون، مؤسسة الخانجي بمصر، مكتبة المثنى- بغداد، مطبعة السنة المحمدية، 1378هـ- 1959م.

16- أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين: الدكتور قيس إسماعيل الأوسي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، بيت الحكمة، 1988م.

17- أسرار العربية: الإمام أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الانباري ت577هـ)، عني بتحقيقه: محمد بهجة العطار، مطبعة الترقي بدمشق، 1377هـ- 1957م، مطبوعات المجمع العلمي العراقي بدمشق.

18- الأشباه والنظائر في النحو: أبو الفضل عبد الرحمن بن الكمال أبو بكر جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الازهرية/ القاهرة، 1395هـ/ 1975م، شركة الطباعة الفنية المتحدة، القاهرة.

19- الأصوات اللغوية: الدكتور إبراهيم أنيس، الطبعة الخامسة، 1979م، مكتبة الانجلو المصرية، دار وهدان للطباعة والنشر.

20- الأصول في النحو: أبو بكر بن السراج البغدادي (ت316هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، مطبعة سلمان الاعظمي، بغداد، 1393هـ- 1973م.

21- إعجاز القرآن والبلاغة النبوية: مصطفى صادق الرافعي، ضبطه وحقق أصوله: محمد سعيد العريان، الطبعة الرابعة، مطبعة الاستقامة، 1364هـ- 1945م.

22- إعراب الجمل وأشباه الجمل: الدكتور فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية، 1401هـ/ 1981م.

23- إعراب القرآن: أبو جعفر احمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت338هـ)، تحقيق: الدكتور غازي زاهد، منشورات وزارة ؤز

24- أمالي ابن الحاجب: أبو عمرو عثمان بن الحاجب (ت646هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور فخر الدين صالح سلمان قدارة، دار عمار، عمان- الأردن، دار الجيل، بيروت- لبنان، 1409هـ/1989م.

25- أمالي ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة الحسيني المعروف بابن الشجري (ت542هـ)، الطبعة الأولى، مطبعة دار المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن، الهند، 1349هـ.

26- أمالي السهيلي: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبدالله الأندلسي (ت581هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، الطبعة الأولى، 1390هـ/1970م، مطبعة السعادة/ القاهرة.

27- أمالي المرتضى: الشريف المرتضى علي بن حسين الموسوي (ت436هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عبس البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الأولى، 1373هـ- 1954م.

28- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبدالله العكبري (ت616هـ)ن دار الكتب العلمية/ بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1399هـ/ 1970م.

29- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين: أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الانباري (ت577هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الثالثة، مطبعة السعادة/ القاهرة، 1374هـ- 1955م.

30- الإيضاح في شرح المفصل: أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي(ت646هـ)، تحقيق وتقديم: الدكتور موسى بناي العليلي، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، مطبعة العاني / بغداد، 1982م.

31- الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم الزجاجي (ت337هـ) ن تحقيق: مازن المبارك، مكتبة دار العروبة / القاهرة، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، 1383هـ- 1959م.

32- الإيضاح في علوم البلاغة: جلال الدين محمد ين عبد الرحمن المعروف بالطيب القزويني (ت739هـ)، تحقيق وتعليق: لجنة من أساتذة اللغة العربية بالجامع الأزهر، مطبعة السنة المحمدية، أعادت طبعه مكتبة المثنى، بغداد.

33- البحر المحيط: محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي الغرناطي(ت745هـ)، دار الفكر –بيروت.

34- بدائع الفوائد: أبو عبدالله محمد بن أبي بكر الدمشقي المشتهر بابن قيم الجوزية (ت751هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان.

35- بدائع القرآن: ابن أبي الأصبع المصري (ت645هـ)، تقديم وتحقيق: حفني محمد شرف، الطبعة الأولى، 1377هـ- 1957م، مكتبة نهضة مصر.

36- البرهان في أصول الفقه: امام الحرمين أبو المعالي عبد الملك بن عبدالله الجويني (ت 478هـ)، تحقيق: الدكتور عبد العظيم الديب، دار الأنصار بالقاهرة، الطبعة الثانية، 1400هـ.

37- البرهان في علوم القرآن: الإمام بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي (ت794هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم.

38- بغية الوعاء في طبقات اللغويين والنحاة: جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، 1384هـ-1964م.

39- بلاغة العطف في القرآن الكريم: الدكتور عفّت الشرقاوي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر – بيروت، 1981م.

40- البيان في غريب إعراب القرآن: أبو البركات بن الأنباري (ت577هـ)، تحقيق: الدكتور طه عبد الحميد طه، مراجعة مصطفى السقا، الهيأة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1390هـ-1970م.

41- تأويل مشكل القرآن: ابن قتيبة (ت267هـ)، شرحه ونشره احمد صقر، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الثانية، 1401هـ-1981م.

42- التأويل النحوي في القرآن الكريم: الدكتور عبد الفتاح احمد الحموز، مكتبة الرشيد، الرياض، الطبعة الأولى 1404هـ- 1984م.

43- تاج العروس من جواهر القاموس: محمد مرتضى الزبيدي (ت1285هـ)، دار مكتبة الحياة، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1306هـ.

44- التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر: الدكتور عبد الفتاح لاشين، جامعة الأزهر، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.

45- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك (ت672هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1378هـ-1967م.

46- التطور النحوي للغة العربية: المستشرق الألماني برجشتراسر، أخرجه وصححه وعلق عليه: الدكتور رمضان عبد التواب، 1402هـ-1982م، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض.

47- التعريفات: السيد الشريف علي بن محمد بن علي السيد الزين أبو الحسن الجرجاني الحنفي (ت816هـ)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، 1357هـ- 1938م.

48- تفسير أبي السعود: إرشاد العقل إلى مزايا الكتاب الكريم، أبو السعود بن محمد العمادي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

49- تفسير التبيان: الطوسي (ت460هـ)، مكتبة الأمين، النجف الاشرف.

50- التفسير الكبير: أبو عبدالله محمد بن عمر فخر الدين الرازي (ت606هـ)، الطبعة الأولى، المطبعة البهية المصرية، القاهرة، 1358هـ- 1938م.

51- تقريب النشر في القراءات العشر: ابن الجزري (ت833هـ) تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأولى / 1381هـ- 1961م.

52- التوابع في كتاب سيبويه: الدكتور عدنان محمد سلمان، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر في الموصل، 1991م.

53- التيسير في القراءات السبع: الإمام أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت444هـ)، عني بتصحيحه: اوتوبرتزل/ استانبول، مطبعة الدولة، 1930م.

54- جامع البيان عن تأويل القرآن (تفسير الطبري): أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت 310هـ)، الطبعة الثانية، 1373هـ- 1954م، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

55- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي): أبو عبدالله محمد بن احمد الأنصاري القرطبي (ت670هـ)، الطبعة الثالثة، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1387هـ- 1967م.

56- الجنى الداني في حروف المعاني: حسن بن قاسم المرادي، (ت749هـ)، تحقيق: طه محسن، دار مطابع جامعة الموصل، 1396هـ-1976م.

57- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب: الإمام علاء الدين بن علي بن بدر الدين بن محمد الاربلي، منشورات المكتبة الحيدرية ومطبعتها في النجف، الطبعة الثانية 1389هـ- 1970م.

58- حاشية الخضري على شرح آبن عقيل: الشيخ محمد الخضري (ت1287هـ)، مطبعة دار احياء الكتب العربية لأصحابها عيسى البابي الحلبي وشركاه.

59- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب: محمد عرفة الدسوقي (ت1230هـ)، مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني / القاهرة.

60- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: محمد بن علي الصبان (ت1206هـ)،دار احياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.

61- حاشية العليمي على التصريح: الشيخ ياسين العليمي (ت1061هـ)، مطبوع بهامش التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري، دار الفكر-بيروت.

62- الحجة في القراءات السبع: ابن خالويه (ت370هـ)، تحقيق وشرح: الدكتور عبد العال سالم مكرم، دار الشرق، الطبعة الثانية، 1397هـ-1977م.

63- حجة القراءات: أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة (من رجال المائة الرابعة)، حققه وعلق عليه سعيد الأفغاني، منشورات جامعة بنغازي، الطبعة الأولى، 1394هـ- 1974م.

64- الحروف: أبو الحسين المزني، حققه وعلق عليه الدكتور محمود حسين محمود والدكتور محمد حسن عواد، الطبعة الأولى 1983م، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان- الأردن.

65- حروف المعاني: أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي (ت340هـ)، حققه وقدّم له: الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة – دار الأمل، الطبعة الأولى، 1984م.

66- حروف المعاني بين دقائق النحو ولطائف الفقه: الدكتور محمود سعد، منشأة المعارف بالإسكندرية، 1988م.

67- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل: أبو محمد بن عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت521هـ) تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، دار الرشيد للنشر، سلسلة كتب التراث، 1980م.

68- الحمل على الجوار في القرآن الكريم: الدكتور عبد الفتاح الحموز، مكتبة الرشيد، الرياض، الطبعة الأولى، 1405هـ-1985م.

69- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: الشيخ عبد القادر بن عمر البغدادي (ت1093 هـ)، المطبعة الميرية ببولاق.

70- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، 1957م.

71- الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الأنصاف: محمد خير الحلواني، دار القلم العربي، حلب.

72- الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: الدكتور غانم قدوري الحمد، مطبعة الخلود، بغداد، 1406هـ-1986م.

73- دراسات في الأدوات النحوية: الدكتور مصطفى النحاس، الطبعة الثالثة، 1986م، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت.

74- دراسات لأسلوب القرآن الكريم: الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، الطبعة الأولى، مطبعة السعادة، 1393هـ- 1973م.
75- الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: الدكتور حسام سعيد النعيمي، دار الرشيد للنشر، 1980م، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية.
76- دراسات نقدية في النحو العربي: الدكتور عبد الرحمن محمد أيوب، مؤسسة الصباح – الكويت.
77- درّة الغواص في أوهام الخواص: أبو محمد القاسم بن علي الحريري (ت516هـ)، مطبعة المثنى – بغداد.
78- دلائل الإعجاز: الإمام عبد القاهر الجرجاني، دار المعرفة للطباعة والنشر – بيروت – لبنان، 1398هـت- 1978م. دلائل الإعجاز: الإمام عبد القاهر الجرجاني، صححه وشرحه وعلق عليه: احمد مصطفى المراغي، الطبعة الثانية، المكتبة المحمودية التجارية، مصر.
79- رصف المباني في شرح حروف المعاني: احمد بن عبد النور المالقي (ت702هـ) تحقيق: احمد محمد الخراط، مطبعة: زيد بن ثابت، 1395هـ/ 1975م، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
80- الروض الأنف في تفسير السيرة النبوية لابن هشام: أبو القاسم محمد بن عبد الرحمن بن عبدالله الخثعمي السهيلي (ت581هـ)، دار المعرفة للطباعة والنشر.
81- الزاهر في معاني كلام الناس: أبو بكر محمد بن القاسم الانباري (ت228هـ)، تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن، دار الرشيد للنشر، 1399هـ-1979م، منشورات وزارة الثقافة والإعلام.
82- سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ)، تحقيق: مصطفى الصقا وآخرين، دار احياء التراث القديم، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي وأولاده بمصر، الطبعة الأولى، 1374هـ-1954م.

83- سنن ابن ماجة: الحافظ أبو عبدالله محمد بن يزيد القزويني (ت275هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار احياء الكتب العربية، عيسى البابي وشركاه.

84- سنن النسائي: الحافظ أبو عبد الرحمن احمد بن شعيب النسائي (ت303هـ)، الطبعة الأولى، 1348-1930م، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

85- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: بهاء الدين عبدالله بن عقيل (ت769هـ)،تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة عشر، ج1، 1384هـ- 1964م، وج2 13850هـ-1965م، مطبعة السعادة بمصر.

86- شرح الأشعار الستة الجاهلية: أبو بكر عاصم أيوب البطليوسي، تحقيق: ناصيف سليمان عواد، سلسلة كتب التراث، وزارة الثقافة والإعلام، 1979م.

87- شرح الاشموني على ألفية ابن مالك: أبو الحسن علي نور الدين محمد الاشموني (ت919هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، 1375هـ- 1955م.

88- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم: أبو عبدالله بدر الدين محمد بن جمال الدين بن مالك (ت686هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل – بيروت.

89- شرح التصريح على التوضيح: الشيخ خالد بن عبدالله الأزهري (ت905هـ)، المكتبة التجارية الكبرى، دار الفكر – بيروت.

90- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير): ابن عصفور الاشبيلي (ت669هـ)، تحقيق: الدكتور صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، 1400هـ-1980م

91- شرح الحدود النحوية: عبدالله بن أحمد علي الفاكهي (ت972هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور زكي فهمي الألوسي، وزارة التعليم

العالي والبحث العلمي/ جامعة بغداد، بيت الحكمة، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1988م.

92- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: جمال الدين محمد بن مالك (ت672هـ)، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني- بغداد، 1977م.

93- شرح الكافية: رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي (ت641هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1405هـ- 1985م.

94- شرح اللمع: ابن برهان العكبري(ت456هـ)، تحقيق: فائز فارس، الطبعة الأولى، 1404هـ0 1984م، الكويت.

95- شرح المفصل: موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت643هـ)، عالم الكتب، بيروت.

96- شواهد أبي حيان في تفسيره: الدكتور صبري إبراهيم السيد، دار المعرفة الجامعية/ إسكندرية، 1409هـ- 1989م.

97- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: جمال الدين بن مالك الأندلسي (ت672هـ)، تحقيٌ: الدكتور طه محسن، من إصدارات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، 1405هـ- 1985م.

98- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها: أبو الحسن احمد بن فارس (ت395هـ)، حققه وقدم له مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، 1382هـ- 1963م.

99- صرف العناية في كشف الكفاية: عبدالله بن محمد الكردي البيتوشي (ت1138هـ)، مصر، 1341هـ.

100- ضرائر الشعر: ابن عصفور الاشبيلي (ت669هـ)، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، الطبعة الثانية، دار الاندلس للطباعة والنشر والتوزيع، 1402هـ- 1982م.

101- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر: محمود شكري البغدادي، شرحه: محمد بهجة الاثري البغدادي، المطبعة السلفية- مصر، القاهرة، 1341هـ- 1922م.
102- ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية ومواقعها في القرآن الكريم: الدكتور فهمي حسن النمر، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1985م.
103- العدد في اللغة الدكتور مصطفى النحاس، الطبعة الأولى، 1391هـ- 1979م.
104- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث: الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، الطبعة الأولى، 1984م، مطبوعات جامعة الكويت.
105- العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ)، تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، دار الرشيد، وزارة الثقافة والاعلام/ الجمهورية العراقية، 1980م.
106- الفاءات في النحو العربي والقرآن الكريم: الدكتور شرف الدين علي الراجحي، الطبعة الأولى، 1989م، دار المعرفة الجامعية، اسكندرية.
107- الفتوحات الالهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية: سليمان بن عمر العجيلي الشافعي الشهير بالجمل (ت1204هـ)، طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر.
108- فقه اللغة وسر العربية: الإمام أبو منصور عبد الملك بن محمد الثعالبي (ت429هـ)، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، 1357هـ- 1938م.
109- فهارس كتاب سيبويه ودراسة له: صنع محمد عبد الخالق عضيمة، الطبعة الأولى، 1395هـ- 1975م، مطبعة السعادة/القاهرة.
110- الفهرست: ابن النديم، بيروت – لبنان.

111- الفوائد الضيائية، شرح كافية ابن الحاجب: نور الدين عبد الرحمن الجامي (ت898هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور أسامة طه الرفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، 1403هـ- 1983م.

112- في أصول اللغة: مجموعة القرارات التي أصدرها مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مؤتمر 34 لسنة 1968م.

113- في بناء الجملة العربية: الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، الطبعة الأولى، 1402هـ- 1982م- الكويت.

114- في النحو العربي، قواعد وتطبيق: الدكتور مهدي المخزومي، الطبعة الأولى، 1966م، شركة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

115- في النحو العربي: نقد وتوجيه، الدكتور مهدي المخزومي، الطبعة الأولى، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، 1964م.

116- القاموس المحيط: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت817هـ)، مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع/ القاهرة.

117- قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين، الدكتور محمود سليمان ياقوت، دار المعارف، 1985م.

118- الكتاب: سيبويه (ت180هـ) مصور عن طبعة بولاق، الطبعة الأولى، 1316هـ، نشر مكتبة المثنى- بغداد.

119- كشاف اصطلاحات الفنون: محمد علي الفارقي التهانوي، حققه الدكتور لطفي عبد البديع، راجعه الأستاذ أمين الخولي، المؤسسة المصرية العامة/ التأليف والترجمة والطباعة والنشر، 1382هـ- 1963م.

120- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت528هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان.

121- كشف المشكل في النحو: علي بن سليمان الحيدرة اليمني (ت599هـ)، تحقيق: الدكتور هادي عطية مطر، الطبعة الأولى، 1984م، مطبعة الإرشاد، بغداد.
122- لسان العرب: ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري (ت711هـ) طبعة مصورة عن مطبعة بولاق/ المؤسسة العامة للتأليف والإنباء والنشر/ الدار المصرية للتأليف والترجمة.
123- اللغة العربية: معناها ومبناها: الدكتور تمام حسان، الطبعة الثانية، 1979م، الهيئة المصرية العامة للكتاب/ مصر.
124- اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: حامد المؤمن، مطبعة العاني، بغداد، الطبعة الأولى، 1982م.
125- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: أبو الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد المعروف بابن الأثير الموصلي(ت637هـ).
126- مجاز القرآن: أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت210هـ)، علق عليه: الدكتور فؤاد سزكين، الطبعة الأولى، 1374هـ- 1954م، مطبعة السعادة.
127- مجالس ثعلب: أبو العباس احمد بن يحيى ثعلب (ت291هـ)، شرح وتعليق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر، 1948م.
128- مجمع الأمثال: أبو الفضل احمد بن محمد بن احمد بن إبراهيم النيسابوري الميداني (ت518هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار القلم، بيروت- لبنان.
129- مجمع البيان في تفسير القرآن: أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي (ت548هـ) دار احياء التراث العربي، بيروت – لبنان، 1379هـ.
130- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين، المجلس العلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1386هـ- 1969م.

131- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ابن خالويه (ت370هـ) عني بنشره: ج برجشتراسر، دار الهجرة.
132- المخصص: أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعروف بابن سيدة (ت458هـ) دار الفكر، بيروت، 1398هـ- 1978م.
133- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: الدكتور رمضان عبد التواب، الطبعة الثانية، 1405هـ- 1985م، مكتبة الخانجي بالقاهرة.
134- المدارس النحوية: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، 1976م.
135- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: الدكتور مهدي المخزومي، الطبعة الثانية، 1377هـ- 1958م، شركة مطبعة البابي الحلبي وأولاده بمصر.
136- المرتجل: أبو محمد عبدالله بن احمد بن الخشاب، (ت567هـ) حققه وقدّم له: علي حيدر، دمشق 1392هـ- 1972م.
137- المرشد إلى آيات القرآن الكريم وكلماته: محمد فارس بركات، المطبعة الهاشمية، دمشق، 1377هـ- 1957م.
138- المزهر في علوم اللغة وأنواعها: عبد الرحمن جلال الدين السيوطي (ت911هـ) شرحه وضبطه وصححه: محمد احمد جاد المولى وآخرون، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
139- المسائل العسكريات في النحو العربي: أبو علي النحوي (ت377هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور علي جابر المنصوري، الطبعة الأولى، 1982م، مطبعة جامعة بغداد.
140- مسند أحمد بن حنبل: المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، ودار صادر للطباعة والنشر، بيروت.

141- المصطلح النحوي: عوض احمد الفوزي، الطبعة الأولى، 1401هـ- 1981م، عمادة شؤون الكتاب – جامعة الرياض، شركة الطباعة العربية السعودية، الرياض.

142- المطالع السعيدة في شرح الفريدة: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: الدكتور نبهان ياسين حسين، دار الرسالة للطباعة، بغداد، 1977م.

143- معاني الحروف: أبو الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي (ت384هـ)، حققه وخرّج شواهده، الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، 1973م.

144- المعاني في ضوء أساليب القرآن: الدكتور عبد الفتاح لاشين، الطبعة الثانية 1978م، دار المعارف، مصر.

145- معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت207هـ)، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، 1980م.

146- معاني القرآن: الاخفش الأوسط: أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي البلخي البصري (ت215هـ)، حققه: فائز فارس، الطبعة الثانية، 1981م، المطبعة العصرية، الكويت.

147- معاني القرآن وإعرابه: أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت311هـ)، شرح وتحقيق: الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، الطبعة الأولى 1408هـ- 1988م، عالم الكتب.

148- معاني النحو: الدكتور فاضل صالح السامرائي، مطبعة الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، منشورات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 1991م.

149- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي: رتبه ونظمه لفيف من المستشرقين، ونشره الدكتور: أ. ي. ونستك، والدكتور: س. پ منستج، مطبعة بريل في لندن 1943م.

150- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت761هـ)، حققه وعلق عليه: الدكتور مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر –بيروت، الطبعة السادسة 1985م.

151- مفتاح العلوم: السكاكي(ت626هـ) شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

152- المفردات النحوية: كمال بسيوني، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة العربية، مكتبة الدراسات النحوية.

153- المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني (ت471)، تحقيق: الدكتور حازم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، بغداد 1982م، منشورات وزارة الثقافة والإعلام.

154- المقتضب: أو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

155- المقرّب: ابن عصفور، تحقيق: احمد عبد الستار الجواري وعبدالله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، 1971م.

156- مكانة الخليل بن احمد في النحو العربي: الدكتور جعفر نايف عباينه، الطبعة الأولى / 1404هـ- 1984م، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان.

157- منازل الحروف: أبو الحسن الرماني (ت 384هـ)، ضمن ثلاث رسائل في النحو واللغة، تحقيق: الدكتور مصطفى جواد، ويوسف يعقوب مسكوني، دار الجهورية – بغداد، 1388هـ- 1969م.

158- المنصف لكتاب التصريف: شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي، تحقيق: لجنة من الأستاذين: إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، شركة ومطبعة مصطفى الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأولى، 1373هـ-1954م.

159- منهج الاخفش الأوسط في الدراسة النحوية: الدكتور عبد الأمير محمد أمين الورد، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، الطبعة الأولى 1395هـ- 1975م.

160- الموفى في النحو الكوفي: صدر الدين الكنغراوي الاستانبولي (ت1349هـ)، شرحه وعلق عليه: محمد بهجة البيطار، من مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، مطبعة الترقي، دمشق، 1370هـ-1950.

161- نتائج الفكر في النحو: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبدالله السهيلي (ت581هـ)، الطبعة الثانية، 1404هـ-1984م.

162- نحو المعاني: الدكتور احمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1407هـ- 1987م.

163- النحو الوافي: عباس حسن، الطبعة الثالثة، دار المعارف بمصر، 1966م.

164- النكت في تفسير كتاب سيبويه: أبو الحجاج يوسف بن سليمان عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري (ت476هـ) تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية – المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الطبعة الأولى، 1407هـ- 1987م، الكويت.

165- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: الدكتور عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، 1399هـ-1979م.

166- الواضح في علم العربية: أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي (ت379هـ)، تحقيق: أمين علي السيد، دار المعارف، القاهرة، 175م.

ثانياً: الرسائل الجامعية

1- الخلاف النحوي بين الكوفيين: مهدي صالح الشمرّي، رسالة دكتوراه، كلية الآداب – جامعة بغداد، 1416- 1995م.

2- الدراسات الصوتية في كتاب العين في ضوء علم اللغة الحديث: موفق عليوي خضير، رسالة ماجستير، كلية الآداب – الجامعة المستنصرية 1406هـ- 1985م.

3- الربط في الجملة العربية: عبد الخالق زغير عدل، رسالة ماجستير، كلية الآداب- جامعة بغداد، 1988م.

4- عطف النسق في العربية: عبد العزيز علي مطلق الدليمي، رسالة ماجستير كلية الآداب – جامعة بغداد، 1988م.

5- الفاء في القرآن الكريم: علي رحيم هادي الحلو، رسالة ماجستير، كلية التربية (ابن رشد) جامعة بغداد، 1417هـ- 1996م.

6- فلسفة المنصوبات في النحو العربي: الدكتور عائد كريم علوان الحريزي، رسالة دكتوراه، كلية العلوم، جامعة القاهرة، 1975م.

7- المشاكلة بين واو الحال وواو المصاحبة في النحو العربي: عبد الجبار فتحي زيدان، رسالة ماجستير، كلية الآداب- جامعة الموصل 1988م.

8- معاني الأدوات، والحروف والإعراب: الحسن بن الحسين النحاري: دراسة وتحقيق: عبدالله عبد الرحمن سعيد، رسالة ماجستير، كلية الآداب – جامعة بغداد، 1989م.

ثالثاً: البحوث

1- الإعراب على الخلاف في الجملة العربية: الدكتور صاحب أبو جناح، مجلة المورد، المجلد الثالث عشر، العدد الثالث، 1405هـ-1984م.

2- بحوث وتحقيقات لغوية: أحمد بك العوادي، مجلة اللغة العربية الملكي، الجزء الثاني، مايو 1935، القاهرة.

3- الجر على الجوار في التراث النحوي: الدكتور طارق نجم عبدالله مجلة كلية الآداب- جامعة صنعاء، العدد/18، 1995م.

4- مسألة في الاستفهام بين (أم) و(أو):أبو اليمن الكندي البغدادي (ت613هـ)، حققها وقدّم لها: الدكتور خليل إبراهيم العطية، مجلة المورد/ المجلد السابع عشر، العدد الأول، 1408هـ- 1981م.

5- نظرة مقارنة على بعض أدوات المعاني في ضوء اللغات السامية: إسماعيل أحمد عمايرة، مجلة: دراسات، المجلد/20 (أ) العدد 1993/4، الجامعة الأردنية/ عمان.

6- نظرية الحرف المختص في النحو العربي، وأثرها في التقعيد: الدكتور علي الهروط، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات/ المجلد التاسع، العدد الأول، 1994م.

7- (نيل العلا في العطف بلا): تقي الدين السبكي (ت756هـ)، تحقيق: الدكتور حامد عبد الكريم جمعة، مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد الثلاثون، الجزء الأول، جمادي الأولى- شوال 1406هـ- يناير – يونيو 1986م.

8- هشام بن معاوية الضرير وآراؤه في النحو واللغة: الدكتور حنّا حداد، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، / المجلد السادس، العدد الثالث/ جمادي الآخرة1412هـ- كانون الأول 1991م.

9- الواو بين النحاة والمناطقة: الدكتور أحمد فؤاد الأهواني مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة/ الجزء الخامس والعشرون، رمضان 1389هـ- نوفمبر 1969م.

10- واو الثمانية في اللغة العربية: الدكتور رشيد عبد الرحمن العبيدي، مجلة الكتاب/ اتحاد المؤلفين والكتاب العراقيين، العدد الأول، السنة التاسعة، كانون الثاني 1975م.